أوروبا فى عصر الإمبريالية

تأليف

د. يونان لبيب رزق
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة عين شمس

د. رءوف عباس حامد
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة القاهرة

د. عبد العظيم رمضان
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة المنوفية

المحتويات

المقدمة 6
الفصل الأول أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى 7
أولاً – التوسع الإمبريالى 7
الرأسمالية المعاصرة 8
أفريقيا بين براثن الإمبريالية 11
الإمبريالية فى آسيا 14
حصاد الإمبريالية 15
ثانياً – التحالفات والتكتلات السياسية 16
التحالف الثلاثى 16
الوفاق الثلاثى 17
سباق التسلح 18
ثالثاً – الأزمات السابقة للحرب 19
التحالف فى موضع الإختبار 20
التوتر فى جنوب شرق أوروبا 25
نظام التحالف 1912 – 1914 28
الفصل الثانى الحرب العالمية الأولى 1914 – 1918 31
قيام الحرب 31
جريمة سراييفو 31
موقف النمسا 31
تأييد ألمانيا 31
الاستعداد النمساوى للحرب 32
الموقف بعد تقديم الإنذار 33
الوساطة الإنجليزية 33

رغبة النمسا فى الحرب 34
تصميم روسيا 34
موقف بريطانيا 35
التعبئة الروسية 35
الجهود البريطانية 35
أوروبا تتجه إلى الحرب 36
التعبئة العامة فى روسيا 36
الإنذار الألمانى 37
إنجلترا وفرنسا 37
حياد بلجيكا 38
المعاونة البحرية 39
الإنذار البريطانى 40
تطورات الحرب العالمية الأولى 43
إنضمام إيطاليا لدول الوفاق 46
أثر الحرب فى القومية البولندية 48
الموقف فى البلقان 49
إنضمام العرب للحلفاء 54
تطورات الحرب 55
محاولات للسلام 1916 – 1917 55
دخول الولايات المتحدة الحرب 1917 59
الثورة الروسية 1917 وخروج روسيا من الحرب 61
أطوار الحرب الأخيرة 64
الفصل الثالث تسويات فرساى 71
بداية المؤتمر والقوى المسيطرة عليه 72
التسوية النهائية 76
الإحتجاجات الألمانية على معاهدة فرساى 78

رد الحلفاء على الإحتجاجات الألمانية 79
معاهدات الصلح الأخرى 81
الفصل الرابع أوروبا الجديدة 1919 – 1939 86
أولاً– الثورة الاشتراكية الأولى وقيام الإتحاد السوفيتى 87
ثورة مارس 1917 87
ثورة نوفمبر 90
الحرب الأهلية والتدخل 93
أيديولوجية الدولة السوفييتية 94
الدولية الثالثة 99
بناء الاقتصاد السوفييتى 100
الدستور السوفييتى 105
ثانياً: قيام النازية فى ألمانيا 106
قيام جمهورية فايمار Weimar 106
إنقلاب حانة الجعة 121
سياسة المصالحة مع الحلفاء 123
الأزمة الاقتصادية 1929 – 1933 127
الطريق إلى تولى هتلر الحكم 130
الإطار الأيديولوجى للاشتراكية الوطنية (النازية) 132
ثالثاً: قيام الفاشية فى إيطاليا 134
تطور الفاشية 136
الدولة الديكتاتورية 137
سياسة الفاشستية الخارجية 145
رابعاً: فرنسا وبريطانيا بين الحربين 148
1– فرنسا 148
2– بريطانيا 151
خامساً: محاولات تكريس السلام 154

عصبة الأمم.....154
الميثاق.....155
العصبة فى مجال العمل.....156
تدهور العصبة.....158
أسباب فشل العصبة.....166
الفصل الخامس أوروبا فى الحرب العالمية الثانية.....171
تطورات الحرب.....171
العلاقات الدولية فى المرحلة الأولى من الحرب سبتمبر 1939 – ديسمبر 1941 173
1- العلاقات السوفييتية الألمانية.....173
2- العلاقات بين دول المحور.....175
3- العلاقات الأمريكية البريطانية.....178
أوروبا تحت الحكم النازى.....182
فرنسا والإمبراطورية الفرنسية أثناء الحرب.....184
إيطاليا والإمبراطورية الإيطالية أثناء الحرب.....194
الشرق الأقصى تحت الحكم اليابانى.....197
الفصل السادس أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.....202
أولاً: تقسيم ألمانيا.....202
ثانياً: إيطاليا بعد الحرب.....209
ثالثاً: اليابان بعد الحرب العالمية الثانية.....210
رابعاً: تحول أوروبا الشرقية إلى الشيوعية ونشأة الكتلة الشرقية.....217
خامساً: قيام هيئة الأمم المتحدة.....225
هيئات ومجالس الأمم المتحدة.....228
أولاً: الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة.....230
ثانياً: مجلس الأمن.....230
ثالثاً: المجلس الاقتصادى والاجتماعى.....231
رابعاً: مجلس الوصاية.....232

خامساً: محكمة العدل الدولية.....232
سادساً: الأمانة العامة.....233
مصادر الكتاب 236
أولاً: مراجع عربية أو معربة 236
ثانياً: مراجع أجنبية.....236

المقدمة

يسعدنا أن نقدم للمكتبة العربية هذه الدراسة المكملة لدراستنا لأوروبا فى عصر الرأسمالية التى خصصنا لها مجلداً خاصاً عالجنا فيه الرابطة بين ظهور وتطور الرأسمالية، وما لحق بالمجتمع الأوروبى من تغييرات اجتماعية وسياسية وفكرية.

والمجلد الذى بين أيدى القارئ يعالج الإمبريالية باعتبارها ظاهرة تتصل بتطور الرأسمالية عند درجة معينة من درجات التطور، وما ارتبط بها من سياسات، وما ترتب عليها من صراع دموى رهيب تمثل فى حربين عالميتين قامت إحداهما لتسوية الصراع الإمبريالى بين دول أوروبا الرأسمالية، وقامت الأخرى لاستكمال حلقات هذا الصراع باسم الدفاع عن الديمقراطية فى مواجهة النظم الفاشية التى ظهرت فى حقبة ما بين الحربين، ثم ما ترتب على الحرب الأخيرة من بروز التكتل الاشتراكى بقيادة الإتحاد السوفيتى فى مواجهة الإمبريالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أودعنا فى هذا المجلد – كما فعلنا فى سابقه – خلاصة خبراتنا فى تدريس التاريخ الأوروبى بالجامعات المصرية والعربية التى اكتسبناها على مدى سنوات طوال، آملين أن يفيد به طلاب التاريخ والاقتصاد والعلوم السياسية بالجامعات، كما حرصنا على أن نجعله مرجعاً للمثقف العربى يعينه على فهم الأوضاع السياسية المعاصرة.

وعلى الله قصد السبيل

أكتوبر 1982

المؤلفون

الفصل الأول
أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى

أولاً – التوسع الإمبريالى

الإمبريالية Imperialism مصطلح سياسى يتضمن معانى تختلف بإختلاف المدارس الفكرية التى حددت موقفها من هذا المصطلح، ولكن ثمة إجماعاً بين المشتغلين بالعلوم السياسية على أن الإمبريالية (إصطلاحاً) تعنى تلك السياسة التى تنتهجها دولة ما، بهدف فرض سيطرتها على البلاد التى تقع خارج حدودها، وعلى شعوب لا تقبل بتلك السيطرة، وتستوى فى ذلك السيطرة العسكرية أو الاقتصادية أو الثقافية.

وحظيت الإمبريالية بجانب كبير من اهتمام المفكرين باعتبارها حركة تاريخية صاحبت تطور الرأسمالية، ومن ثم كان مدار الجدل حولها ذا طابع اقتصادى، يدور حول منفعة الإمبريالية كسلوك سياسى من أجل رخاء الدولة صاحبة تلك السياسة. ويركز أولئك المفكرون على ما تجلبه الإمبريالية من موارد مادية تتمثل فى المواد الخام، وفى إيجاد أسواق لتصريف الإنتاج، وإفساح المجال لاستثمار رؤوس الأموال التى تضيق أمامها سبل الاستثمار فى السوق الوطنية، وفتح الباب أمام السكان الذين يزيدون عن حاجة البلاد العمرانية لاستيطان المستعمرات.

ولكن ثمة اتجاهاً قوياً بين المفكرين يعارض تلك الإدعاءات، ويذهب إلى أن الإمبريالية لا تفيد إلا مجموعة صغيرة من أبناء الدولة صاحبة السياسة التوسعية، تعد صاحبة المصلحة فى تلك السياسة، وتشكل قوة ضاغطة تدفع إلى إنتهاجها، ولا تفيد تلك السياسة الأمة كلها. ويستند هؤلاء فيما يذهبون إليه إلى أن سوء توزيع الثروات داخل البلد صاحب السياسة الإمبريالية لا يجعل من ثمار تلك السياسة فى متناول جميع المواطنين ، وإنما يفوز بها أولئك الذين تتركز فى أيديهم الثروات، بل كثيراً ما يدفع هؤلاء ببلادهم إلى الاشتراك فى مغامرات عسكرية يقع غرمها على أبناء الأمة، ويبقى غنمها لهم وحدهم.

وأولى الماركسيون المظاهر الاقتصادية للإمبريالية إهتماماً كبيراً، فاعتبروا الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، حيث يبلغ الاقتصاد الرأسمالى مرحلة الإحتكار، ويجد نفسه مدفوعاً لإيجاد سبيل لتصريف فائض الإنتاج وفائض رأس المال، ويجره ذلك إلى التنافس مع الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية الأخرى فى هذا المجال. فالإمبريالية والرأسمالية وجهان لعملة واحدة.

الرأسمالية المعاصرة

أصبحت الرأسمالية بعد الثورة الصناعية "رأسمالية صناعية" بمعنى أن معظم رؤوس الأموال النقدية كانت تستثمر فى الإنتاج الصناعى، وكانت الرأسمالية – فى تلك المرحلة – تقوم على أساس المنافسة الحرة بين عدد كبير من صغار المنتجين ومتوسطيهم، وكانت الحرية الاقتصادية (أى عدم تدخل الدولة) تمثل حجر الزاوية فى سياسة الدول الاقتصادية.

وظلت هذه الخواص مميزة للرأسمالية فى القرن التاسع عشر، ولكن منذ أواخر ذلك القرن بدت على الرأسمالية معالم تطور جديد، واكتمل هذا التطور فى القرن العشرين ، وأدى إلى إختفاء هذه المميزات التقليدية للرأسمالية. فأصبح الاقتصاد الرأسمالى لا يقوم على المنافسة الحرة بين المنتجين، وإنما على احتكارات واتفاقات إحتكارية تسيطر على الأسواق، وأصبح كبار الرأسماليين لا يهتمون باستثمار رؤوس أموالهم فى الصناعة، بل يوظفونها فى البنوك والمشروعات المالية التى تسيطر اليوم على الصناعة إلى حد بعيد، كما أصبحت الحرية الاقتصادية الكاملة فى عداد الذكريات، فالدولة تتدخل الآن لتوجيه الاقتصاد بشكل منظم.

فبالنسبة للإتجاهات الإحتكارية، ساعد تطور الصناعة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر على تأكيد الإتجاه نحو نمو المشروعات الكبيرة والتقليل من عدد المشروعات المتوسطة والصغيرة، فقد أدى تقدم المواصلات نتيجة لاستخدام السكك الحديدية والسفن التجارية إلى تقليل نفقة النقل وإلى تمكين المشروعات الكبيرة من إغراق الأسواق البعيدة بمنتجاتها وبيعها بثمن يقل عن الثمن الذى يبيع به المنتجون المحليون، يضاف إلى ذلك أن التطور الصناعى أدى إلى نشأة صناعات جديدة لا يمكن أن يزاولها مشروع صغير،

وذلك مثل صناعة النقل بالسكك الحديدية أو بالسفن التجارية، وصناعة الصلب وغيرها من الصناعات التى تستلزم رؤوس أموال كبيرة، وهى لا تستطيع أن تغطى نفقات إنتاجها إلا إذا كان عدد الوحدات التى تنتجها كبيراً يجعل متوسط التكلفة الثابتة فيها منخفضاً بشكل يمكن من البيع بسعر معقول.

وقد تعرض النظام الرأسمالى – منذ الربع الأول للقرن التاسع عشر – لسلسلة من الأزمات الدورية، أدت إلى قيام صغار المنتجين ببيع مشروعاتهم لصغار المنتجين بثمن زهيد، كما أدت إلى تضخم حجم المشروعات الكبيرة التى نجحت فى ابتلاع المشروعات الصغيرة.

وأدت الأزمات إلى قيام ظاهرة الإحتكار، فتوالى فترات الكساد يجعل الكثير من المنتجين يقلعون عن روح المنافسة التى كانت تسود بينهم، ويعمدون إلى الإتفاق على خطة مشتركة لتحديد الإنتاج وتوزيع الأسواق فيما بينهم ومقاومة إنهيار الأثمان. ومن ثم نشأ فى الاقتصاد الرأسمالى إتجاه نحو تكوين الإحتكارات، ووضح ذلك الإتجاه فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وتأكد فى نهاية ذلك القرن بحيث يصبح الإحتكار هو الطابع المميز للرأسمالية فى القرن العشرين. وقد اتخذ هذا الإتجاه الإحتكارى مظهرين أساسيين، هما: تركيز الإنتاج فى يد عدد محدود من المشروعات الكبيرة، والإتفاق بين المشروعات.

ويطلق الاقتصاديون على المشروع الضخم الذى يتركز فيه الإنتاج اسم "الترست Trust " وهو مشروع ضخم نشأ من إبتلاع مشروع كبير لعدد من المشروعات المتوسطة والصغيرة، أو عن اندماج عدة مشروعات كبيرة بحيث تكون مشروعاً واحداً.

وقد لاقى الترست معارضة شديدة من صغار المنتجين ومن المستهلكين وكان الرأى العام فى مجموعه مؤمناً بضرورة المنافسة، ولذلك تدخلت السلطات للحد من سياسة إندماج المشروعات بهذا الشكل، وصدرت فى الكثير من الدول قوانين تحظر مثل هذا الإندماج، ولذلك تحايل الرأسماليون على تلك القوانين، وعمدوا إلى تحقيق التركز دون مخالفة القانون عن طريق المحافظة على استقلال المشروعات، والإكتفاء بإيجاد شركة جديدة

تشترى من أسهم كل من المشروعات بالقدر الذى يسمح بالسيطرة عليها وتوجيهها، وحمل الشكل الجديد من أشكال الإحتكار اسم "الشركة القابضة Holding Company".

والمظهر الثانى لظاهرة الإحتكارات فى الرأسمالية المعاصرة هو الإتفاق بين المشروعات للحد من أخطار المنافسة، فيما عرف بالكارتل Cartel، وقد بدأت حركة تكوين الكارتل فى أوروبا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وانتشرت منذئذ إنتشاراً كبيراً، فساد الكارتل كل فروع الإنتاج التى تتولى إنتاج مواد أولية أو نصف مصنوعة ذات أهمية كبيرة فى الإنتاج والاستهلاك. بل أن معظم الإتفاقات المتعلقة بهذه المواد قد غدت منذ الحرب العالمية الأولى إتفاقات دولية تشمل كبار المنتجين فى الدول المختلفة.

وقد أدى التركز وانتشار الإتفاقات بين المشروعات إلى صبغ الرأسمالية المعاصرة بصبغة إحتكارية ظاهرة. وكان من شأن ذلك تقوية مركز الرأسماليين إزاء العمال ، ونجاحهم فى تخفيض الأجور، ولكن نشاط الحركات الإحتكارية مكن العمال من الدفاع عن أنفسهم، ومواجهة حركة تجمع المشروعات بتجميع نقاباتهم فى إتحادات.

وتطورت البنوك خلال القرن التاسع عشر تطوراً ساعد على إزدهار أعمالها وزيادة حجم الدور الذى تلعبه فى الاقتصاد الرأسمالى، وانتشرت بين البنوك ظاهرة التركز، فقضت البنوك الكبيرة على البنوك الصغيرة وحولتها إلى مجرد فروع لها. وصاحب هذا التطور تطور مماثل فى شركات التأمين، وكانت نتيجة ذلك كله تكدس رؤوس الأموال النقدية فى أيدى عدد قليل جداً من المشروعات المالية الضخمة. بل إن كبار رجال الصناعة أنفسهم ما لبثوا أن تحولوا – شيئاً فشيئاً – إلى مصرفيين، وكان هدفهم من ذلك ضمان مساعدة البنوك لهم، ولكنهم وجدوا أن عمليات البنوك أفضل لهم من مخاطر الصناعة فحولوا رؤوس أموالهم من الصناعة إلى البنوك ثم سيطروا على الصناعة عن طريق البنوك . وهكذا تكونت فى كل بلد أوروبى "جماعات مالية" من كبار الرأسماليين المسيطرين على البنوك ومن خلالها على عصب الاقتصاد القومى، شكلت قوى ضاغطة على صانع القرار السياسى فى بلادها، ووجهت سياسة البلاد نحو خدمة مصالحها، فدفعتها الحاجة إلى مصادر المواد الأولية وأسواق تصريف الإنتاج إلى توجيه سياسة بلادها نحو

الإمبريالية، وبذلك مدت نفوذها إلى بلاد بعيدة فى أفريقيا وآسيا والعالم الجديد، ربطتها ببلادها بروابط التبعية الاقتصادية أو السياسية أو بهما معاً.

أفريقيا بين براثن الإمبريالية

يمثل القرن التاسع عشر مرحلة تحول جذرى فى العلاقات الاقتصادية بين أفريقيا وأوروبا عامة وبريطانيا خاصة. فقد ساعد التوسع فى الصادرات الإنجليزية فى القرن التاسع عشر إلى دفع عجلة التطور الصناعى الذى بلغ ذروته فيما سمى بالثورة الصناعية . وقدمت أفريقيا قسطاً كبيراً من الثروات التى ساهمت فى الرخاء الاقتصادى الذى شهدته أوروبا فى القرن الثامن عشر، وبصفة خاصة بريطانيا. فازدهرت تجارة الرقيق خلال ذلك القرن (وكان الإنجليز يستأثرون منها بنصيب الأسد)، واستثمر عمل العبيد فى المزارع الأمريكية ليتحول إلى محاصيل نقدية (كالشاى والسكر والتبغ) تدفقت على أوروبا لتحقق أرباحاً طائلة للقوى الإمبريالية وفى طليعتها بريطانيا. وكان قطن المستعمرات دعامة التطور التكنولوجى الجديد (الثورة الصناعية). وبحدوث ذلك التطور، فقدت التجارة أهميتها – كمحور للنشاط الاقتصادى – لحساب الصناعة، وحدث تحول فى بنية الرأسمالية التى دخلت المرحلة الصناعية من مراحل تطورها.

وإنعكس ذلك كله على أفريقيا، فقد أثمر التحول إلى الصناعة إزدهاراً لحركة إلغاء الرق التى أدت إلى إيقاف تجارة الرقيق، بعدما أصبح الإنجليز فى غنى عن ذلك المصدر الحيوى للربح. كذلك ساعد هذا التحول على التوسع فى تصدير المنسوجات القطنية الرخيصة إلى أفريقيا، وأصبحت بريطانيا فى حاجة إلى واردات أفريقية أخرى تعد ضرورة حيوية لصناعتها المتطورة، تمثلت فى المواد الخام اللازمة للصناعة كزيت النخيل، والقطن، والكاكاو، والذهب، والنحاس، وغيرها. ولم تعد قائمة الصادرات البريطانية إلى أفريقيا تضم المشروبات الكحولية والأسلحة النارية والمنتجات المعدنية، وإنما أصبحت تضم منتجات الصناعة البريطانية الحديثة.

ثم شهدت السياسة الإمبريالية تجاه أفريقيا تحولاً آخر فى المرحلة الثانية من الثورة الصناعية، وهى المرحلة التى شهدت تطوراً فى الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب والفحم، فظهرت صناعات جديدة إحتاجت إلى مصادر للمواد الخام، وأسواق جديدة

لتصريف الإنتاج. وباتجاه دول أوروبا الغربية إلى اللحاق ببريطانيا صناعياً. إتسعت حركة صادرات الآلات والمعدات (السلع الرأسمالية) إلى أوروبا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، فأصبحت تتصدر قائمة الصادرات البريطانية. وبدخول غرب أوروبا مرحلة الرأسمالية الصناعية زاد الطلب على المواد الخام الرخيصة التى لا تتوفر إلا فى أفريقيا وآسيا، وحدث نتيجة لذلك تحول فى أساليب الإمبريالية التى لم تعد تكتفى بالإحتفاظ بمحطات تجارية على السواحل، وتقنع بالتعامل مع القوى المحلية كوسيط تجارى. ولكنها أصبحت تطمع فى الأرض التى تحوى فى باطنها الكثير من المواد الخام المعدنية، وتنمو على سطحها نباتات ذات قيمة اقتصادية كبرى. فبدأت عملية التعرف على داخل القارة الأفريقية، واستكشافه، ثم تلا ذلك التوسع الاستعمارى فى القارة بما جره من صراع بين القوى الإمبريالية المتنافسة على امتلاك المستعمرات.

وهكذا ما كادت تحل نهاية القرن التاسع عشر حتى كان التوسع الإمبريالى فى القارة الأفريقية قد غطى القارة كلها، فبالإضافة إلى مناطق الغرب والشرق والجنوب والوسط التى كانت مرتعاً للإنجليز والبلجيكيين (الكونغو) والبرتغاليين (أنجولا وموزمبيق) والألمان، كان شمال القارة وشمالها الشرقى مرتعاً للإنجليز والفرنسيين، فإحتل الإنجليز مصر (1882)، والفرنسيون الجزائر (1830) وتونس (1881) ثم أخذوا يتطلعون نحو المغرب كما كونوا مستعمرة أفريقيا الاستوائية. وصحبت عملية التوسع تلك صراعات بين الدول الأوروبية المتنافسة على إمتلاك القارة، حاولت أن تضع حداً لها على موائد المؤتمرات التى عقدت لتسوية الخلافات الاستعمارية، وحين عجزت تلك المؤتمرات عن حل مشكلة الصراع الإمبريالى، إضطرت أوروبا أن تلجأ إلى الحرب، فكانت الحرب العالمية الأولى ذروة الصراع الإمبريالى حول أفريقيا وآسيا.

وفى عام 1880 كان ما يزيد على 90% من الأراضى الأفريقية خاضعاً لحكم وطنى محلى، غير أن الصورة تغيرت تماماً بعد ما يزيد على ربع القرن بقليل، ففى عام 1914 لم يكن هناك سوى بلدان من بلاد أفريقيا يحكمان نفسيهما، هما: ليبريا وأثيوبيا، أما بقية أفريقيا فكانت تحكم من العواصم الأوروبية: لندن أو باريس أو برلين أو روما أو لشبونة أو مدريد أو بروكسل.

وهكذا اقتسمت سبع دول أوروبية أفريقية فيما بينها، ولكن إنجلترا وفرنسا فازتا بنصيب الأسد، وتأثر الأفارقة بالحكم البريطانى أكثر مما تأثروا بحكم القوى الإمبريالية الأخرى. ففى خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، مدت بريطانيا سلطانها على جامبيا وسيراليون وساحل الذهب، وعلى ما أصبح يعرف نيجيريا فى غرب أفريقيا، كما مدت سلطانها من جنوب أفريقيا على الأقاليم الواقعة إلى الشمال منه، فسيطرت على بتشوانا لاند والروديسيتين ونياسالاند، ووضعت أساس سيطرتها على أوغندة وكينيا، وفرضت الحماية على زنجبار فى شرقى أفريقيا، وأقامت إدارة بريطانية فى الأراضى التى آلت إليها من الصومال. وما كاد القرن يبلغ نهايته حتى ضمت بريطانيا دولتى البوير وأعلنت الحماية على سوازيلاند، وتوجت السيطرة البريطانية على أفريقيا بإحتلال مصر عام 1882، وإقامة حكم ثنائى مصرى – إنجليزى على السودان عام 1899.

ترى.. لماذا أصرت بريطانيا على تثبيت نفوذها على آلاف الأميال المربعة فى شرق ووسط وجنوب وغرب أفريقيا فى الخمس الأخير من القرن التاسع عشر، رغم أنها ظلت تتردد فى تحمل المسئوليات الإدارية فى البلاد الأفريقية التى يتاجر رعاياها معها ؟ ولماذا غلبت فكرة التوسع الإمبريالى على سياسات الدول الأوروبية فى ذلك الوقت بالذات ؟

إن ذلك التغير المفاجئ فى موقف الدول الأوروبية من التوسع الإمبريالى فى أفريقيا يرجع إلى دخول الرأسمالية المرحلة الإحتكارية – التى أبرزنا ملامحها الأساسية فيما سبق – نتيجة زيادة النمو الرأسمالى وقلة الاستهلاك فى أسواقها الوطنية، وكان التوسع الإمبريالى سبيلاً لتصريف الإنتاج المتراكم، ولفتح مجالات جديدة لاستثمار رؤوس الأموال فيما وراء البحار. فيذكر هوبسون أن المستثمرين الأوروبيين إهتموا باستثمار أموالهم فيما وراء البحار عندما تناقص عائد الاستثمار فى الأسواق الأوروبية، أضف إلى ذلك ما ذكرناه آنفاً من أن لحاق دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ببريطانيا من حيث درجة التطور الصناعى زاد من الطلب على المواد الخام المتوفرة فى أفريقيا وآسيا، وزاد بالتالى من الطلب على الأسواق لتصريف الإنتاج، وهكذا تزاحمت القوى الإمبريالية بالمناكب لتضع يدها على مصادر الموارد الطبيعية. وفى مواجهة هذا التزاحم سارعت كل دولة بضم الأراضى التى كانت تعتبرها مجالاً حيوياً لنشاطها

الاقتصادى، أو قامت بفرض الحماية عليها، لتبقى عليها لنفسها، وتدرأ عنها القوى المتنافسة.

وشارك فى التكالب على استعمار أفريقيا دول أوروبا البحرية بالذات، باستثناء بعض القوى القديمة كهولندا والدانمرك ودخول بعض القوى الجديدة كألمانيا وإيطاليا وبلجيكا . وقد كان الصراع فى أفريقيا إنعكاساً للصراع فى أوروبا، وتحددت نتائجه وفقاً لمكانة تلك القوى فى أوروبا. وكان الحد الأقصى من التوسع هو الهدف المباشر لجميع القوى، يضاف إليه الوصول – بقدر الإمكان – إلى الأنهار الرئيسية، وتحقيق الإتصال الأرضى بين مستعمرات كل دولة كلما كان ذلك ممكناً. فخلق هذا مجالاً للإحتكاك ثم الصدام بين هذه القوى الإمبريالية وبعضها البعض.

الإمبريالية فى آسيا

وكانت آسيا هى الضحية الثانية للتوسع الإمبريالى، الذى بدأ بتلك القارة بداية مبكرة صاحبت المرحلة التجارية فى تطور الرأسمالية، وكانت الهند وجزر الهند الشرقية فى طليعة البلاد التى وقعت تحت نير الاستعمار فى المرحلة الرأسمالية التجارية.

وفى الهند نجحت بريطانيا فى بسط سيادتها على آخر دولة هندية مستقلة (مملكة البنجاب) فى 1846 – 1848، وبذلك امتد سلطان الإنجليز على شبه القارة الهندية من كشمير إلى رأس قومورين ومن جبال هندوكوش إلى أسام، وأصبحت الهند من ممتلكات التاج البريطانى، ووضعت السلطة الحاكمة فى الهند بعد 1858 فى يد البرلمان البريطانى الذى كان يشرف على حكومة الهند ويديرها ويهيمن عليها.

وسيطرت بريطانيا على اقتصاديات الهند، فكانت سوقاً إحتكارية لبريطانيا قدمت متنفساً للصناعة البريطانية كما قدمت المواد الأولية الحيوية لهذه الصناعة، فأنشئت الخطوط الحديدية على أيدى شركات بريطانية، ودخل رأس المال البريطانى لتمويل المزارع الكبرى للشاى والمطاط والبن والقطن وغيرها من المحاصيل الهامة.

واتخذ التوسع الإمبريالى فى الصين فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر شكلاً آخر، فمن الهند حاولت بريطانيا أن تطرق أبواب الصين وتفرض عليها بالدبلوماسية تارة

وبالحرب تارة أخرى (حروب الأفيون) أن تفتح سوقها أمام المنتجات البريطانية وحذت حذوها دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ففرض على الصين التوقيع على عدد من المعاهدات التى سمح للأجانب بمقتضاها بالإقامة فى الموانى التى فتحت للتجارة الدولية والقيام بالأعمال المالية فيها، وحددت مناطق للإمتيازات الأجنبية كانت أهمها مناطق الإمتيازات الدولية والفرنسية بشنغهاى، والإمتيازات البريطانية والإيطالية والألمانية فى تيان تسن، والإمتيازات البريطانية والفرنسية فى كانتون. وأخذت الدول الأوروبية تبسط سلطانها على الطرق المائية الداخلية الهامة. واقتطعت القوى الإمبريالية من الصين بعض ولاياتها، وفى مقدمتها كمبوديا وأنام. وظل الضغط على أطراف الصين ومناطقها الخارجية متواصلاً حتى استعادت الصين سيادتها كاملة بعد الحرب العالمية الثانية.

وإذا كانت اليابان قد أجبرت عام 1854 على فتح موانيها للتجارة العالمية، فقد نجحت فى الإفلات من ضغوط القوى الإمبريالية وفى أن تطور اقتصادها على النهج الرأسمالى فى زمن قياسى وتتحول بدورها إلى قوة إمبريالية إلتهمت كوريا وتوغلت على حساب الصين بمنشوريا حيث اصطدمت بالروس الذين بلغوا بتوسعهم تلك الجهات، ووصل الأمر إلى خوض غمار حرب بين اليابان وروسيا عقد فيها لواء النصر لليابان على نحو ما سنرى.

أما الهند الصينية فكانت مرتعاً للفرنسيين الذين مارسوا مختلف أنواع الضغط لفرض سلطانهم على تلك البلاد عن طريق التبشير والدبلوماسية والحرب، وبذل الفرنسيون جهوداً مضنية لاستغلال البلاد واستنزاف خيراتها.

حصاد الإمبريالية

لقد كان التوسع الإمبريالى بمثابة القوة الدافعة لنمو الرأسمالية فى أوروبا الغربية، وخاصة عندما بلغت الرأسمالية الصناعية مرحلة النضج وبدأت تظهر الإتجاهات الإحتكارية فى رأس المال، وتزايد حجم الدور الذى لعبه رأس المال المصرفى، ولعل ذلك يفسر زيادة التوسع الإمبريالى بعد عام 1870 الذى بلغ ذروته عند نهاية القرن التاسع عشر، وبحلول عام 1914 كانت القوى الإمبريالية تضع يدها على عشرين مليوناً من الأميال المربعة، وتبسط سلطانها على ما يربو على نصف سكان العالم.

وإذا كانت الإمبريالية قد فتحت ميادين جديدة للاستثمار أمام رأس المال الأوروبى ، وفتحت أسواقاً جديدة لتصريف الإنتاج الصناعى، ووفرت مصادر جديدة للمواد الأولية اللازمة للصناعة، فوفرت الأمن السياسى والاقتصادى لأوروبا، فإن سلبيات الإمبريالية أخذت تتزايد عند نهاية القرن الماضى ومطلع هذا القرن، فقد بلغ التوسع الإمبريالى أقصى مداه، ولم يعد ثمة موضع قدم للقوى الأوروبية الجديدة، التى استكملت تكوينها السياسى فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، والتى خطت خطوات واسعة على طريق التطور الرأسمالى، وأصبح بحاجة إلى التوسع الإمبريالى، فإذا بها تجد القوى الأخرى التى سبقتها فى هذا الميدان قد استولت على كل شئ، وعندما عجزت الدبلوماسية عن أن تحقق (عدالة) توزيع المستعمرات ومناطق النفوذ، لم يعد هناك مفراً من الإحتكام إلى السلاح، فكان سباق التسلح، وكانت نقاط الصدام بين القدامى والجدد فى عالم الإمبريالية، ثم كانت الحرب العالمية الأولى شراً لابد منه لتسوية الصراع الإمبريالى بين القوى الأوروبية الرأسمالية.

ثانياً – التحالفات والتكتلات السياسية

وعندما عجزت الدول الأوروبية عن تحقيق أمنها الاقتصادى والسياسى من خلال الإمبريالية، إتجهت عند نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين إلى عقد المحالفات والتكتلات السياسية بهدف تحقيق الأمن القومى الذى عجزت كل دولة عن تحقيقه بمفردها، وكانت أسس تلك المحالفات موجودة منذ الربع الأخير للقرن التاسع عشر، فسعت تلك الدول إلى تقوية روابطها التقليدية وتأسيس روابط جديدة. ونتيجة لذلك وجدت أوروبا نفسها – عند قيام الحرب العالمية الأولى – منقسمة إلى معسكرين : أحدهما، التحالف الثلاثى الذى كان يضم ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر وإيطاليا، وثانيهما الوفاق الثلاثى الذى ضم فرنسا وروسيا وبريطانيا.

التحالف الثلاثى

أما التحالف الثلاثى فكانت نواته المحالفة التى تمت بين ألمانيا والنمسا والمجر عام 1879 والتى كانت تجدد من حين لآخر. فكان ينص على أنه فى حالة تعرض أى من الدولتين لهجوم روسى تهب الأخرى لنجدتها. وفى عام 1882 إنضمت إيطاليا إلى ذلك التحالف .

فتعهدت ألمانيا وإيطاليا بمساندة بعضهما البعض فى حالة إعتداء فرنسا على أيهما، ونصت المحالفة على أنه فى حالة تعرض أى من الدول المتحالفة لهجوم من جانب دولة أو دولتين من الدول الكبرى تهب الأطراف الأخرى لنجدة حليفتها التى تتعرض لمثل هذا الهجوم. وعلى مر السنين تحسنت العلاقات بين فرنسا وإيطاليا وتبادلت الدولتان رسائل وعدت كل منهما الأخرى بموجبها أن تقف على الحياد إذا ما تعرضت إحداهما لهجوم من جانب دولة أو دول أخرى ولم تكن تلك الوعود تتناقض مع إلتزامات إيطاليا التى يفرضها عليها التحالف الثلاثى طالما أن تلك الوعود كانت دفاعية محضة وطالما كانت إيطاليا ملزمة بمساعدة ألمانيا فى حالة تعرضها لهجوم فرنسى. وفى الحقيقة كانت إيطاليا تحتفظ بموضع قدم فى كل من التحالف الثلاثى والوفاق الثلاثى واستفادت بذلك من مزايا التكتلين. وارتبطت رومانيا حيناً بالتحالف الثلاثى عندما وقعت اتفاقاً مع ألمانيا والنمسا والمجر فى 1883 تعهدت فيه الأطراف الثلاثة بمساعدة بعضها البعض فى حالة تعرض إحداها لهجوم روسى، وأدت حوادث حرب البلقان (1912 – 1913) إلى تغيير وجهة رومانيا فأصبحت عند إندلاع الحرب العالمية الأولى أكثر ميلاً إلى روسيا منها إلى ألمانيا.

الوفاق الثلاثى

كان الوفاق الثلاثى أحدث تاريخاً من التحالف الثلاثى، فقد استند إلى عدد من الإتفاقات التى أبرمت بين فرنسا وروسيا التى دارت المفاوضات حولها فيما بين 1891 – 1894 . ونصت تلك الإتفاقات على أن يهب كل طرف لنجدة الآخر فى حالة تعرضه لهجوم ألمانى سواء كان هذا الهجوم منفرداً أم كان مدعماً بالتحالف مع إيطاليا والنمسا والمجر، ونصت على أن تقوم فرنسا وروسيا بتعبئة قواتهما فى حالة قيام إحدى دول التحالف الثلاثى أو جميع تلك الدول بتعبئة قواتها. وخلال بضع سنوات اتجهت بريطانيا نحو إقامة علاقات وثيقة مع فرنسا وروسيا، فقد أقلعت بريطانيا عن سياسة "العزلة المجيدة" عن دول القارة الأوروبية بعدما تبينت أن هذه العزلة أصبحت مصدر خطر فى ضوء نمو القوة البحرية لألمانيا، وأن التنافس مع فرنسا فى شمال أفريقيا ومع روسيا فى وسط آسيا قد يكلفها الكثير. كما اتضح لبريطانيا خطورة عزلتها خلال حرب البوير بجنوب أفريقيا

(1899 – 1902)، وبدأت بتغيير هذه السياسة عندما عقدت محالفة مع اليابان فى 1902 . وبعدما فشلت بريطانيا فى التوصل إلى إتفاق مع ألمانيا يممت وجهها شطر فرنسا وتوصلت معها إلى وفاق حول خلافاتهما المتعلقة بمصر والمغرب. وعقدت بريطانيا وفاقاً آخر مع روسيا عام 1907 تم بمقتضاه توزيع مناطق النفوذ بين الدولتين فى فارس واعتراف روسيا بالمصالح البريطانية فى أفغانستان والوعد من جانب الطرفين بإحترام وحدة أراضى مقاطعة التبت الصينية. و"الوفاق" يختلف عن "التحالف" فى أنه أكثر تجديداً فى شروطه وأقل إلزاماً فيما يتضمنه من مبادئ، ورغم ذلك كان "الوفاق الثلاثى" يعد طرفاً مقابلاً ومضاداً للتحالف الثلاثى. وقد تمت تقوية الوفاق الثلاثى عن طريق محادثات عسكرية سرية بين بريطانيا وفرنسا التى أسفرت عن التنسيق بين القوات البرية والبحرية لدول الوفاق فى حالة قيام حرب مع ألمانيا دون أن يتضمن ذلك الإرتباط بنصوص محددة ملزمة.

سباق التسلح

وصحب هذه الجهود الدبلوماسية للمحالفات والتكتلات السياسية إرتفاع فى درجة التسلح فى القوات البرية والبحرية للدول الكبرى، وازداد الإنفاق على التسلح زيادة كبيرة على النحو الذى يوضحه الجدول التالى:

الدولة	جملة الإنفاق العسكرى (مليون دولار أمريكى)		
	عام 1870	عام 1890	عام 1914
ألمانيا	54	144	554
النمسا والمجر	41	64	182
إيطاليا	39	79	142
بريطانيا	116	157	384
فرنسا	110	186	287
روسيا	110	145	441
اليابان	–	24	96
الولايات المتحدة	81	67	314
الجملة	**551**	**866**	**2400**

ويلاحظ أن ألمانيا وروسيا قد خصصتا جانباً كبيراً من موازناتهما للإنفاق العسكرى فى 1914 وتبعتهما بريطانيا وفرنسا ثم النمسا والمجر فإيطاليا. وجاء نصيب الفرد من ميزانية التسلح فى ألمانيا وبريطانيا (8.52 دولاراً أمريكى و8.53 للثانية) فى مقدمة الأرقام القياسية لمخصصات التسلح عندما اشتعل أتون الحرب، وجاءت فرنسا (7.33) فى المرتبة التالية، بينما كادت تتساوى النمسا والمجر وإيطاليا والولايات المتحدة من حيث نصيب الفرد من ميزانية التسلح، وجاءت روسيا واليابان فى مؤخرة تلك الأرقام القياسية.

وهكذا تحولت القوى الكبرى إلى قوى شاكية السلاح يتربص كل فريق منها لصاحبه ، وعلا مد روح العداوة بين الدول بعضها البعض، فبعثت النعرات التاريخية التقليدية بين القوميات الأوروبية ونفثت فى الرأى العام عن طريق الصحف والمناهج الدراسية، فتذكر الفرنسيون هزيمة 1871 وضياع الالزاس واللورين لصالح ألمانيا، بينما أفسد الصراع الإمبريالى بين ألمانيا وبريطانيا العلاقات الطيبة التى كانت تدعمها صلة الرحم بين الأسرتين الحاكمتين فى كل من البلدين والتى كانت تهيئ مناخاً ملائماً للتفاهم بينهما لولا ذلك الصراع، وزاد من اتساع شقة الخلاف بين البلدين إتجاه ألمانيا إلى بناء قوة عسكرية ضخمة (زادت حمولة الأسطول الألمانى من 42 ألف طن فى عام 1870 إلى مليون وثلاثمائة وخمسة طن فى 1914)، وتأكد الإنجليز من استحالة التفاهم مع الألمان حول الحد من التسلح، مما أوجد فرص احتكاك بين القوى المتنافسة كانت بمثابة اختبار للقوة إتخذ شكل أزمات حادة إختبر من خلالها كل طرف مدى صلابة الطرف الآخر.

ثالثاً ـ الأزمات السابقة للحرب

أدى فشل ألمانيا وبريطانيا فى التوصل إلى تفاهم فى مفاوضاتهما عند نهاية القرن التاسع عشر إلى إبرام الوفاق الإنجليزى الفرنسى فى 8 أبريل 1904، ولكن انقسام أوروبا إلى معسكرين لم يكن قد أصبح – عندئذ – محدداً، فقد ظلت علاقة بريطانيا مع روسيا – حليفة فرنسا – علاقة لا تتسم بالود، وكانت الحرب التى نشبت بين روسيا واليابان – حليفة بريطانيا – فى 1904 قد باعدت بين روسيا وبريطانيا، وكان هناك اتجاه إلى الضرب بالصداقات عرض الحائط لتحقيق أغراض معينة ولذلك كان بعض أعضاء

التحالف لا يتورعون عن التعاون مع دول معادية للتحالف لتحقيق غايات خاصة تتعارض مع غايات أصدقائهم.

التحالف فى موضع الإختبار

فقد حاول ساسة ألمانيا وروسيا تقوية الروابط التاريخية بين أسرة الهوهترولرن (الحاكمة فى ألمانيا) وأسرة رومانوف (الحاكمة فى روسيا) التى خلق الحرص على استمرار النظام الملكى أرضية مشتركة بينهما، فكان القيصران يتبادلان الرسائل باستمرار، وازدادت تلك الرسائل مع إشتعال نيران حرب الشرق الأقصى، فركز قيصر ألمانيا على روابط الصداقة التاريخية بين البلدين وعد زميله الروسى بطلاً مدافعاً عن الجنس الأبيض فى مواجهة الجنس الأصفر (اليابان)، بل زودت ألمانيا الأسطول الروسى فى البلطيق بالفحم عندما كان فى طريقه إلى الشرق الأقصى. وحذرت بريطانيا ألمانيا من أن ذلك قد يمس حياد ألمانيا فى تلك الحرب، ومن أنه إذا تعرضت اليابان لضرر نتيجة هذه السياسة لن تجد بريطانيا مفراً من الإنضمام إلى اليابان فى الحرب تنفيذاً لبنود معاهدة 1902 المبرمة بين البلدين. وزاد التوتر عندما قام قائد الأسطول الروسى بإغراق بعض القوارب البريطانية فى القنال الإنجليزى ظناً منه أنها قوارب طوربيد يابانية، وترتب على ذلك ازدياد شعور العداء بين البلدين رغم أن الحادث قد سوى على يد لجنة دولية. وحاول قيصر ألمانيا الاستفادة من تلك الظروف للضغط من أجل المزيد من التفاهم مع روسيا، وفى يوليو 1905 تفاوض القيصران الألمانى والروسى معاً من أجل إبرام معاهدة تحالف بين البلدين، ولكن تلك المفاوضات لم تحقق الهدف المرجو بسبب اعتراض وزير خارجية روسيا على فكرة التحالف مع ألمانيا التى تضر بالتحالف الروسى – الفرنسى ، وبذلك فشلت ألمانيا فى عقد تحالف مع روسيا يقوم على أساس الصداقة التاريخية بين البلدين.

وكانت الخارجية الألمانية تعلم برغبة الحكومة الفرنسية فى مد نفوذها إلى المغرب التى كانت جميع الدول قد حصلت فيها على حقوق متساوية بموجب معاهدة مدريد عام 1880. وكانت فرنسا قد حصلت على موافقة إيطاليا (ديسمبر 1904) وأسبانيا (أكتوبر 1904) على إطلاق يدها فى المغرب مقابل بعض التنازلات التى قدمتها لتلك الدول فى مناطق

أخرى، غير أن الألمان لم يعلموا بتلك الإتفاقات وكانت المعلومات التى بلغتهم حولها من "مصادر سرية" معلومات تفتقر إلى الدقة. ولكن ثمة حقيقة مؤكدة هى أن فرنسا لم تعقد إتفاقاً مع ألمانيا حول المغرب، ولذلك كان قيامها بتغيير أوضاع المغرب يمس حقوق الدول الأوروبية الأخرى فى تلك البلاد. ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى سياسة "الباب المفتوح" فقد ظن الألمان أن باستطاعتهم الإعتماد على تأييد الأمريكان فى إحتجاجهم على سياسة فرنسا بالمغرب.

وفى ربيع 1905 توقف إمبراطور ألمانيا بميناء طنجة وهو فى طريقه إلى كورفو وزار سلطان مراكش (المغرب) حيث ألقى خطاباً دعا فيه إلى حرية التجارة وضمان حقوق متساوية لجميع الدول فى المغرب. واقترحت الخارجية الألمانية عقد مؤتمر يضم جميع الدول الموقعة على معاهدة مدريد 1880 للنظر فى الإصلاح ولحماية مصالح جميع الدول بالمغرب وعارض دلكاسيه – وزير الخارجية الفرنسى – فكرة عقد المؤتمر الذى يعرض جهوده لبسط السيطرة الفرنسية على المغرب للخطر، ولكن الرئيس الفرنسى – الذى كان يخشى التورط فى الحرب – أجبر وزير خارجيته على الاستقالة، وتم عقد مؤتمر الجزيرة فى نهاية الأمر فى يناير 1906 حيث أحرز الألمان نصراً اسمياً عندما قرر المؤتمر المحافظة على استقلال ووحدة أراضى المغرب وضمان المصالح الاقتصادية المتكافئة لجميع الدول فى تلك البلاد، وإن كانت فرنسا وأسبانيا قد كسبتا مزايا مادية عندما أوكل إليهما المؤتمر الإشراف على الإصلاح فى المغرب.

ولكن الألمان فشلوا فى فصم عرى الوفاق الإنجليزى – الفرنسى ولاحظت السفارة الألمانية بلندن أن الصحافة الإنجليزية كانت عند تناولها للأزمة المغربية "أكثر فرنسية من الفرنسيين". وحرص الفرنسيون – خلال الأزمة – على الحصول من الإنجليز على وعد بالمساعدة فى حالة قيام الحرب، وأثمرت تلك المحاولات عقد محادثات عسكرية وبحرية هامة بين البلدين، نسق خلالها الطرفان خططهما العسكرية فى حالة تعرض فرنسا لهجوم ألمانى.

وأثمرت محاولة ألمانيا إبعاد فرنسا عن حلفائها، إتجاه بريطانيا وروسيا إلى تسوية خلافاتهما، فحدث تقارب روسى – بريطانى فى مؤتمر الجزيرة حيث قامت الدولتان

بتأييد فرنسا، وفى 1907 تحول الوفاق الودى إلى وفاق ثلاثى يضم فرنسا وبريطانيا وروسيا.

وفى 1908 وقعت أزمة أخرى عندما قررت إمبراطورية النمسا والمجر ضم البوسنة والهرسك التى كانت تتولى إدارتهما منذ عام 1887 وهما مقاطعتان عثمانيتان يسكنهما السلاف، وجاء هذا القرار نتيجة ثورة تركيا الفتاة فى 1908، ونتيجة اجتماع عقد بين وزيرى الخارجية الروسى والنمساوى فى سبتمبر 1908، ويبدو أن الوزير الروسى وافق على ضم البوسنة والهرسك فى مقابل موافقة النمسا على فتح مضايق البسفور والدردنيل أمام السفن الحربية الروسية، وبعد الاجتماع طوف الوزير الروسى ببعض العواصم الأوروبية، ليفاجأ عند وصوله باريس بأنباء ضم النمسا للمقاطعتين، وعندما تحادث مع الوزيرين الفرنسى والبريطانى وأثار موضوع فتح المضايق أمام السفن الحربية الروسية لمس عدم تقبل البلدين للفكرة، وبذلك حققت النمسا غرضها دون أن تحصل روسيا على كسب مقابل ذلك.

ولما كان مسلك النمسا يتعارض مع معاهدة برلين، إقترح الوزير الروسى عقد مؤتمر دولى للنظر فى التغيرات الناجمة عن ضم النمسا للبوسنة والهرسك، وخاصة أن الصرب كانت تعارض ضم المقاطعتين للنمسا لأن سكانهما من أبناء جلدتهم، وكانت تضغط على روسيا لمعارضة الضم، وما لبثت بلجراد أن بثت فيضاً للدعاية المضادة للنمسا مما جعل الأخيرة تلجأ إلى تعبئة معظم قواتها العسكرية، فى وقت لم تكن الحدود فيه قد رسمت بدقة بين النمسا وجاراتها. وعندما حاول النمساويين إقناع الأتراك بقبول تعويض مالى مقابل فقد "أملاك السلطان" (فبراير 1909) وافق الروس على اقتراح ألمانيا الإعتراف بالضم عن طريق تبادل المذكرات الدبلوماسية بين الدول. وبذلك قنع الروس بالمحافظة على مبدأ عدم المساس بما جاء بمعاهدة برلين دون موافقة الأطراف الموقعة على تلك المعاهدة، وضربوا صفحاً عن فكرة عقد مؤتمر لهذا الغرض، وشجعت الصرب على إصدار إعلان من فيينا تعترف فيه بضم البوسنة والهرسك، وبذلك تم إنهاء تعبئة جيوش الصرب والنمسا خلال بضعة أسابيع. ورغم انتهاء الأزمة فإن الدول الأوروبية أصبحت

على علم بالمطالب القومية للصرب كما أن شقة الخلافات بين الروس والنمساويين حول البلقان إزدادت إتساعاً.

ورغم أن فرنسا وبريطانيا لم تكونا على استعداد لتحقيق رغبات روسيا – وخاصة بالنسبة للمضايق – فقد أيدتا السياسة الروسية تجاه الصرب، وأعلن قيصر ألمانيا استعداد بلاده لتأييد النمسا والمجر عسكرياً، وعقدت إيطاليا إتفاقاً سرياً مع روسيا فى 1909 مخالفة بذلك التحالف الثلاثى، فنص ذلك الإتفاق على تعاون الدولتين فى منطقة الشرق الأدنى ضد النمسا والمجر، وتعهدت إيطاليا بالعمل على تحقيق مطالب روسيا فى المضايق، بينما تعهد الروس بمناصرة المطالب الإيطالية فى برقة وطرابلس، وبذلك كانت أزمة ضم البوسنة والهرسك علامة على طريق تحول إيطاليا من التحالف الثلاثى إلى الوفاق الثلاثى.

وما لبثت المسألة المغربية أن عادت تطل برأسها من جديد، فالحقوق الخاصة التى حصلت عليها كل من أسبانيا وفرنسا فى مؤتمر الجزيرة لمراقبة الإصلاح فى مراكش (المغرب) أعطت للدولتين فرصة ذهبية، فطورت فرنسا قوة الشرطة ودعمتها بدافع من الحاجة إليها طالما كان السلطان عاجزاً عن المحافظة على النظام. وكانت فرنسا قد عقدت إتفاقية مع ألمانيا (فبراير 1909) يتعلق بالنشاط القنصلى الألمانى بالمغرب، أقرت فيها وحدة أراضى السلطان وبالمصالح السياسية الخاصة لفرنسا فى البلاد، وحصلت ألمانيا فى المقابل على وعد بأن تعامل على قدم المساواة مع فرنسا فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية.

وخلال العامين التاليين إزداد الإضطراب السياسى فى المغرب مع اتساع نطاق النفوذ الفرنسى، وعقدت فرنسا مع السلطان قروضاً جديدة جعلته خاضعاً تماماً لها، ولكن ألمانيا أدركت أن استمرار الإضطرابات سيؤدى إلى زيادة النفوذ الفرنسى فى تلك البلاد، ولذلك حرصت ألمانيا على أن تنال مكاسباً على حساب إتساع النفوذ الفرنسى، وعندما احتل الفرنسيون مدينة فاس فى ربيع 1911 توقع الألمان أن ينالوا تعويضاً مقابل ذلك، فأرسلت ألمانيا سفينة حربية إلى ميناء أغادير لحماية المصالح الألمانية بالمغرب، لتبدأ بذلك أزمة المغرب الثانية، وكان الألمان يهدفون من ذلك إلى الضغط على فرنسا حتى تقدم لهم

تنازلات فى الكونغو مقابل اعترافهم بالمغرب منطقة نفوذ فرنسى. ولكن الفرنسيين الذين تمتعوا بتأييد رئيس الوزراء البريطانى (لويد جورج) لم يكونوا على استعداد لتقديم تلك التنازلات، كما أن الروس لم يكونوا على استعداد لخوض حرب ضد ألمانيا بسبب الأطماع الفرنسية الاستعمارية، وحثوا الفرنسيين على التوصل إلى تسوية مع الألمان لأن الجيش الروسى لم يكن مستعداً لخوض غمار حرب لصالح الحليفة فرنسا. ولم تجد فرنسا مفراً من التنازل لألمانيا عن مائة ألف ميل مربع من الكونغو الفرنسية أتاحت لمستعمرة الكاميرون الألمانية مخرجاً على النهر، مقابل الإعتراف بالحماية الفرنسية على المغرب (4 نوفمبر 1911).

وأدت هذه الأزمة إلى تقوية الروابط بين فرنسا وبريطانيا، فعندما بلغت الأزمة ذروتها دارت مباحثات عسكرية هامة بين القيادات العسكرية الفرنسية والبريطانية، كما أن الأزمة كشفت عن العداء الحاد بين ألمانيا وبريطانيا بسبب التوسع الاستعمارى فى أفريقيا، وعبثاً حاول ساسة البلدين التخفيف من حدة هذا العداء.

وكانت جذور العداء الألمانى البريطانى ترجع إلى زيادة حجم وخطورة الأسطول الألمانى الذى بنى نتيجة لصدور قوانين 1898 و1900 التى قضت ببناء قوة بحرية كبيرة على مدى سبعة عشر عاماً، مما جعل البحرية البريطانية تتحفز لمواجهة هذا الخطر، فأعدت تنظيم الأسطول البريطانى فى 1904 ليحتفظ بتفوقه فى بحر الشمال. وفى العام التالى بنى الإنجليز عدداً من السفن المدرعة التى كفلت لها التفوق على غيرها من القوى البحرية، ولكنها دفعت ألمانيا إلى المضى قدماً فى بناء السفن المدرعة منذ عام 1906 بحجة حماية التجارة الألمانية وضمان دعم المطالب الاستعمارية الألمانية فى مواجهة إنجلترا وفرنسا، بينما حرص الإنجليز على أن تكون قوة أسطولهم معادلة لقوة أساطيل دولتين من الدول الكبرى، مما كان يتطلب تحمل الخزانة البريطانية لنفقات مالية باهظة من أجل تحقيق هذه الغاية.

لذلك حرص الإنجليز على التفاهم مع ألمانيا حول إبطاء خطة بناء الأسطول الألمانى حتى تستطيع بريطانيا تخفيض ميزانيتها العسكرية وكانت ألمانيا حريصة فى 1909 على تحسين علاقاتها ببريطانيا، فدارت مباحثات بين البلدين – على فترات متقاطعة – تناولت

مختلف نقاط الخلاف حول العديد من المسائل مثل: خط سكك حديد بغداد، وفارس ، والمستعمرات الأفريقية، فى محاولة للتوصل إلى صيغة لمعاهدة صداقة بين البلدين. وعند نهاية أزمة المغرب الثانية أصبحت الحاجة ماسة إلى مناقشة المسائل المتعلقة بالقوة البحرية للبلدين، وبناء على طلب ألمانيا أوفدت بريطانيا بعثة برئاسة هالدين Haldane (فى فبراير 1912) إتجهت إلى برلين لهذا الغرض.

ودارت مباحثات فى برلين فى جو ودى، حاول خلالها الإنجليز إيقاف أو على الأقل إبطاء تنفيذ مشروع بناء القوة البحرية الألمانية، ولكن الألمان طالبوا بأن تعلن بريطانيا مقابل ذلك حيادها فى حالة نشوب حرب وهو ما لم يقبل به مجلس الوزراء البريطانى وخبراء الخارجية البريطانية، لأن مثل هذا الإعلان يضر بالعلاقات مع روسيا وفرنسا، وبذلك فشلت بعثة هالدين كما فشلت المحاولات التى سبقتها للتوصل إلى حل لمشكلة سباق التسلح البحرى بين البلدين. ولكن العلاقات بين البلدين لم تتدهور نتيجة هذا الفشل، بل على النقيض من ذلك ساد جو من الثقة بين البلدين شكل أرضية للدور الذى لعبتاه فى تحجيم حرب البلقان (1912 – 1913).

ومن ناحية أخرى، ظل الوفاق الثلاثى متماسكاً، وانتهزت فرنسا فرصة المباحثات البحرية الألمانية – الإنجليزية لتضغط على بريطانيا من أجل تحديد أدق لعلاقات دول الوفاق – وعقد إتفاق إنجليزى – فرنسى (يوليو 1912) تسحب بريطانيا بمقتضاه أسطولاً من البحر المتوسط ليتركز فى بحر الشمال، على أن يركز الفرنسيون أسطولهم فى البحر المتوسط. وتبادل وزير الخارجية البريطانى الرسائل مع السفير الفرنسى بلندن حول تحديد إلتزامات كل من البلدين فى حالة قيام حرب (نوفمبر 1912)، ورغم أن بريطانيا ظلت – من الناحية النظرية – غير مقيدة بشئ إلا أن هذه الإتفاقات جعلت حركتها محدودة النطاق.

التوتر فى جنوب شرق أوروبا

كان جنوب شرق أوروبا مهداً لصراعات بين الدول الكبرى كما كان المنطقة التى انطلقت منها الشرارة التى أوقدت نار الحرب العالمية الأولى، فقد دار الصراع فى تلك

المنطقة حول قضية توحيد اليوجوسلاف التى عكست احتدام المسألة القومية فى إمبراطورية النمسا والمجر، والطبيعة الخاصة التى تطورت بها القومية الصربية.

فقد ازدادت المصالح الروسية فى بلاد البلقان بشكل ملحوظ خلال القرن التاسع عشر، حيث اصطدم الروس بالعثمانيين من أجل تلك البلاد فى عدد من الحروب على مر القرن، كما إحتضنوا فكرة الجامعة السلافية، وكانوا وراء استقلال رومانيا واليونان والصرب وبلغاريا عن الحكم التركى. ولذلك لم تكن روسيا لتقبل بخضوع تلك البلاد لإمبراطورية النمسا والمجر.

وبعدما استقلت الصرب فى عام 1878 أخذ قادة تلك البلاد ينظرون إليها كنواة لدولة سلافية جنوبية كبرى تلعب فيها الصرب الدور الذى لعبته مملكة بيدمونت فى إيطاليا . وكان ذلك يعنى العمل على تحرير الصرب الذين كانوا لا يزالون تحت حكم الأتراك ، وسلخ بعض المناطق التى يسكنها بنى جلدتهم من إمبراطورية النمسا والمجر. ومن ثم يممت مملكة الصرب وجهها شطر روسيا للاستعانة بها على تحقيق أهدافها القومية.

وأدت مشكلة ضم البوسنة والهرسك إلى إمبراطورية النمسا والمجر إلى إثارة الشعور القومى بين الصرب، فتكونت "جمعية الدفاع القومى" لمقاومة الضم التى انتشرت فروعها فى جميع أنحاء الصرب وفى الأراضى النمساوية والتركية، أخذت تبث الدعاية القومية بين الشعب الصربى وتدرب الشباب على إلقاء القنابل ونسف الجسور وغيرها من فنون المقاومة المسلحة. وفى عام 1911 كون بعض أعضاء "جمعية الدفاع القومى" جمعية سرية عرفت باسم "جمعية اليد السوداء" فضلت العمل الإرهابى على الدعاية السياسية، حمل أعضاؤها أرقاماً سرية، ولم يكن يعرف أعضاؤها سوى قيادتها المركزية، أما الأعضاء أنفسهم فلم يعرفوا بعضهم البعض إمعاناً فى السرية، وانضم لعضويتها عدد من مهاجرى البوسنة والهرسك ومقدونيا كما انضم إليها بعض شباب الصرب.

وقدمت روسيا العون من طرف خفى لتلك الجمعية السرية الإرهابية، وجددت الصرب وبلغاريا معاهدة التحالف التى كانت قد عقدت بين الدولتين فى 1904 (مارس 1912) وكانت أساساً لما أصبح يعرف باسم "عصبة البلقان" التى وجهت ضد تركيا والنمسا

والمجر، وحددت المعاهدات الإلتزامات العسكرية لكل طرف فى حالة نشوب الحرب بين إحداهما أو كلتاهما وبين أى من الدولتين اللتين وجه الحلف ضدهما، ودعمت تلك المعاهدة بتحالف آخر بين اليونان وبلغاريا، ووفاق بين بلغاريا والجبل الأسود، ومعاهدة تحالف بين الصرب والجبل الأسود، ودارت المفاوضات بين الصرب واليونان حول عقد معاهدة تحالف بينهما عندما نشبت الحرب بين عصبة البلقان وتركيا فى أكتوبر 1912.

ففى 1911 – 1912 استفادت إيطاليا من انشغال الدول بالأزمة المغربية واستولت على ولاية طرابلس فى شمال أفريقيا، وأتاح ذلك العمل فرصة ذهبية لعصبة البلقان، فحققوا تفوقاً سريعاً على الجيوش التركية، وتم التوصل إلى اتفاق للهدنة فى ديسمبر 1912 ، ولكن عندما لم يتم الإتفاق على شروط الصلح إشتعلت نيران الحرب من جديد وأخيراً عقدت عصبة البلقان صلحاً مع تركيا بمساعدة الدول الكبرى (30 مايو 1913) تنازلت بمقتضاه تركيا عن الأراضى التى تقع وراء خط يمتد بين اينوس على بحر إيجه وفيديا على البحر الأسود، وهكذا كادت تركيا تطرد نهائياً من أوروبا بعد أربعة قرون من استيلائها على البلقان، ولم تتمكن تركيا سوى الإحتفاظ بإستانبول (بفضل تدخل الدول الكبرى).

وجاءت مرحلة اقتسام دول البلقان للأراضى التى تنازلت عنها تركيا بموجب إتفاقية الصلح، وهو عمل صعب نظراً لتدخل الدول الكبرى فى عملية التقسيم، فأجبرت بلغاريا على التنازل عن دبروجه لرومانيا كتعويض لرومانيا مقابل الأراضى التى سوف تحصل عليها دول البلقان الأخرى، ولكن رومانيا لم تلعب دوراً هاماً فى الحرب وإعطائها دبروجه يعد غبناً لبلغاريا. كذلك أصرت الدول على إقامة دولة ألبانية مستقلة إرضاء لإمبراطورية النمسا والمجر التى كانت تعارض امتداد الصرب إلى بحر الأدرياتيك، مما جعل الصرب تشعر بالغبن الكامن وراء تلك التسوية، وطالبت بأراض لم تكن من نصيبها وفقاً لإتفاقية التحالف الصربى – البلغارى، ولذلك عقدت الصرب تحالفاً سرياً مع اليونان عشية توقيع التسوية المبدئية فى لندن، وكان هدف تلك المحالفة إقامة حدود صربية – يونانية – مشتركة على حساب بلغاريا. وكانت معاهدة التحالف بين الصرب وبلغاريا تتضمن بنداً ينص على تحكيم قيصر روسيا فى أى نزاع ينشب بين الدولتين .

وقام ساسة بلغاريا بتحريض "المنظمة المقدونية الثورية" – التى كانت تعارض تقسيم مقدونيا – على شن هجوم مفاجئ ضد القوات الصربية واليونانية فى مقدونيا حتى يسرع القيصر بالتدخل للوساطة بين الأطراف المتصارعة للحيلولة دون إنقسام عصبة البلقان ، ولكن روسيا خيبت آمال البلغار، مما أدى إلى إشتعال الحرب من جديد (29 يونيو – 10 أغسطس 1913) ولكن بين دول البلقان وبعضها البعض هذه المرة.

وقد أسفرت الحرب عن توقيع معاهدة بوخارست (10 أغسطس 1913) التى رسمت الحدود المشتركة بين الصرب واليونان، وحصلت بلغاريا على أجزاء من مقدونيا وتراقيا لتعطيها مخرجاً على بحر إيجه، ولكن ذلك لم يتكافأ مع الدور الكبير الذى لعبته فى الحرب البلقانية الأولى الموجهة ضد الأتراك، كما حصلت رومانيا على مساحة جديدة من أراضى دوبروجة. وبعد ذلك وقعت كل دولة من دول البلقان – ما عدا اليونان – معاهدة صلح منفصلة مع تركيا. وفى أكتوبر 1913 وجهت إمبراطورية النمسا والمجر إنذاراً إلى الصرب لسحب قواتها من ألبانيا لم تجد بلغراد مفراً من الإمتثال له، وكان ذلك الإنذار سابقة بنى على أساسها إنذار يونيو 1914 الذى كان من بين الأحداث التى قادت إلى الحرب العالمية الأولى.

نظام التحالف 1912 – 1914

وكان من المسلّم به أن بلغاريا لن ترتاح لمعاهدة بوخارست وأنها سوف تعمل على التخلص منها، ولذلك كونت الصرب واليونان ورومانيا والجبل الأسود تآلفاً يهدف إلى المحافظة على معاهدة بوخارست، وحل هذا التآلف محل "عصبة البلقان" وشهدت الفترة من أغسطس 1913 حتى يوليو 1914 سعياً حثيثاً من جانب الدول الكبرى لجر دول هذا التآلف إلى نظام التحالف الأوروبى.

وكانت النمسا والمجر تدرك خطورة هذا الوضع لأنها اعتبرت زيادة حجم الصرب أمر يضر باستقرارها الداخلى، لأن نجاح الصرب فى تحرير بنى جلدتها من الحكم التركى قد يشجع السلاف من رعايا إمبراطورية النمسا والمجر على التطلع نحو الصرب. كما أن الشعور القومى الرومانى بلغ ذروته وتطلعت رومانيا إلى العناصر الرومانية التى تعيش تحت حكم الهبسبرج فى إمبراطورية النمسا، وكان واضحاً أن النفوذ الروسى والفرنسى

يزدادان فى بوخارست. وشجعت نتائج حرب البلقان القوميات المتعددة التى تكونت منها إمبراطورية النمسا والمجر على التطلع للتخلص من حكم الهبسبرج، مما جعل البعض يرى أن النمسا والمجر قد أصبحت "رجل أوروبا المريض" خلفاً لتركيا، فأرادت الإمبراطورية أن تؤكد أنها مازالت فى عنفوان قوتها.

ورغم تجديد التحالف الثلاثى فى ديسمبر 1912 لم تكن العلاقات النمساوية – الإيطالية على ما يرام لأن إيطاليا كانت تتطلع إلى ضم المناطق التى يسكنها إيطاليون من رعايا النمسا، كما كانت لا تنظر بعين الإرتياح لسياسة النمسا فى البلقان، وتقاربت روما وبوخارست على حساب روابطهما مع التحالف الثلاثى.

وشهدت الفترة من 1912 – 1914 تقسيم أوروبا إلى معسكرين متقابلين: التحالف الثلاثى والوفاق الثلاثى. ورغم محاولات التفاهم بين بعض دول كل فريق مع دول الفريق الآخر إلا أن أحداً لم يقبل أن يكون هذا التفاهم على حساب التزاماته قبل المجموعة التى ينتمى إليها، كما أن حرب البلقان جعلت ميزان القوى يميل لصالح دول الوفاق وتجلى ذلك بوضوح خلال الأزمة التى نشأت من استعانة حكومة تركيا الفتاة بخبير ألمانى لتنظيم الجيش التركى فاحتجت دول الوفاق وأكدت عدم السماح باستمرار سيطرة ألمانيا على الشئون التركية.

وهكذا كانت التناقضات بين الفريقين شديدة، ومع فشل الجهود الدبلوماسية الرامية إلى حل تلك التناقضات، أصبحت الحرب هى السبيل الوحيد الذى قد يقود إلى حلها، وجاء مقتل الأرشيدوق فرنسيس فرديناند ولى عهد النمسا (28 يوليو 1914) بمثابة عود الثقاب الذى أشعل نيران تلك الحرب التى كانت تزكيها تراكمات الصراع الإمبريالى بين دول أوروبا.

أوروبا فى الحرب العالمية الأولى

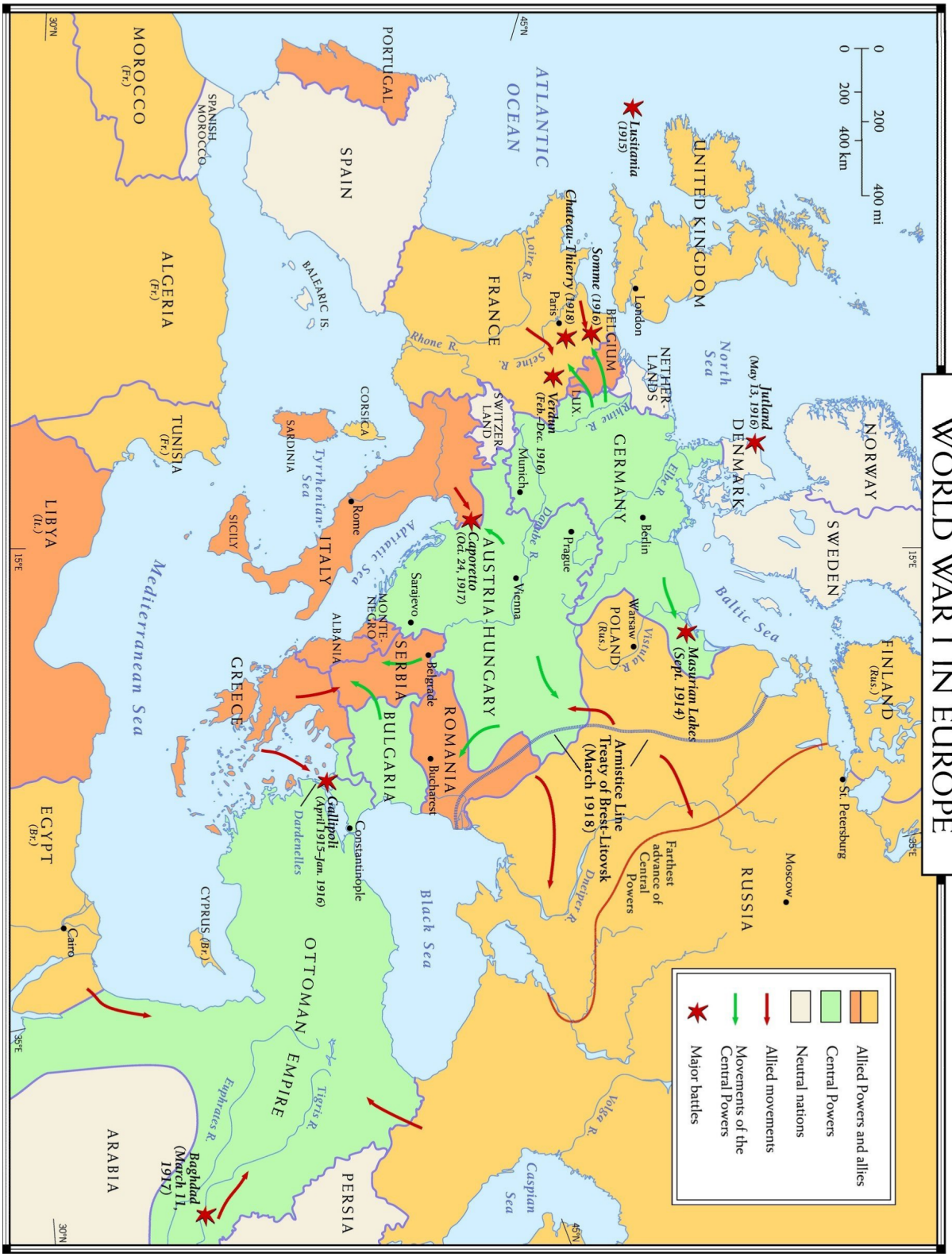

الفصل الثانى
الحرب العالمية الأولى
1914 – 1918

قيام الحرب

جريمة سراييفو

لقد تكهرب الجو السياسى الأوروبى العام نتيجة لاغتيال ولى عهد النمسا وزوجته بيد طالب صربى من البوسنة فى سراييفو (Sarajevo) فى 28 يونيه 1914.

موقف النمسا

وأراد "بركتولد" وزير خارجية النمسا العنيد إغتنام الفرصة التى انتظرها طويلاً لضرب الصرب ضربة قاضية. وقد عبر الإمبراطور فرانسيس جوزيف عن مشاعره نتيجة لهذا الحادث فى خطاب له إلى الإمبراطور الألمانى بقوله "أن جريمة اغتيال إبن أخى هى إحدى النتائج المباشرة لسياسة التهييج التى اتبعها دعاة الجامعة السلافية فى كل من روسيا والصرب والذين يهدفون أساساً إلى إضعاف التحالف الثلاثى وتحطيم إمبراطوريتى وبالرغم من أنه يكاد يكون مستحيلاً إثبات مسئولية الحكومة الصربية فى هذه الجريمة إلا أنه مما لا شك فيه أن سياستها بالعمل على توحيد كل السلاف تحت الحكم الصربى هو الذى أدى إلى هذه الجريمة وهو الذى يعرض بلادى الآن للخطر إذا لم يتوقف. وأرى أن جهودى الآن يجب أن توجه إلى عزل صربيا وتقليل مساحتها".

طلب فرانسيس جوزيف فى نهاية خطابه عون وليم الثانى على أساس أن السياسة السلمية لن تؤدى إلا إلى تهديد الملكيات فى أوروبا طالما بقى المجرمون بدون عقاب.

تأييد ألمانيا

وكان رد الإمبراطور الألمانى على المبعوث النمساوى أن الدولة الثنائية تستطيع الإعتماد على المعونة الألمانية فى هذه المسألة شأنها شأن المسائل الأخرى. وأنه يعلم أن مثل هذا العمل قد يؤدى إلى صدام مع روسيا ولكن ألمانيا ستقف إلى جانب حليفتها، وأضاف وليم

الثانى أن روسيا غير مستعدة الآن للحرب وأنه إذا كانت النمسا ترى ضرورة الحرب ضد صربيا فإنه لن يكون هناك فرصة مناسبة أكثر من الفرصة القائمة.

وكانت وجهة النظر الألمانية فى هذا التأييد أنه لا يمكن السماح باستمرار تهديد الصرب بمعاونة روسيا وفرنسا لوجود النمسا بتحطيم وحدتها واستقطاب العناصر السلافية فيها تحت السيطرة الروسية وما سينتج عن ذلك من ضعف التيوتون فى أواسط أوروبا، كما أن إضعاف النمسا نتيجة للضغط السلافى يعنى أيضاً عدم إمكان استمرار الإعتماد عليها كحليفة مناسبة فى مواجهة تهديدات جيران ألمانيا من الشرق والغرب.

والواقع أن الألمان بهذا العمل تحملوا نصيباً فى مسئولية الصدام لا يقل عن مسئولية النمساويين.

الاستعداد النمساوى للحرب

وبعد تسلم رد الحكومة الألمانية إجتمع مجلس تاج الملكة الثنائية فى 7 يوليه لبحث الموقف وأعرب بركتولد عن رأيه بأن الوقت قد حان لحسم النزاع الصربى – النمساوى ووضع حد لمضايقات صربيا، وقد وافقه أغلبية الوزراء أن العمل الديبلوماسى فى مثل هذا الظرف لن يكون له أى قيمة، ولم يغير من تصميم بركتولد أن لجنة التحقيق النمساوية التى أرسلت إلى سراييفو لم تستطيع أن تثبت أى صلة بين الجريمة وبين الحكومة الصربية.

وفى اجتماع مجلس التاج الثانى فى 19 يوليه تمت الموافقة على صيغة المذكرة التى تقرر تقديمها إلى الحكومة الصربية فى 23 من نفس الشهر.

وتم تقديم المذكرة فى الموعد المضروب وهى على شكل إنذار مهلته 48 ساعة وقد تضمن الإنذار عشر مواد كان أهم ما فيها عدم الإكتفاء بطلب حل الجمعيات التى تنادى بالجامعة السلافية، بل مشاركة الموظفين النمساويين فى الإجراءات التى تقرر أن تتخذ فى هذا الشأن والواقع أن فرانسيس جوزيف كان متهيباً من هذه المذكرة وقد أعرب لأحد وزرائه بأن "روسيا لن تقبلها وسوف تقوم حرب كبيرة".

الموقف بعد تقديم الإنذار

الوساطة الإنجليزية

لما قدم السفير النمساوى فى لندن إلى وزارة الخارجية البريطانية صورة من الإنذار الذى قدم لبلغراد فى 24 يوليه رأى السير جراى أنه يجب على الأقل مد المهلة المضروبة للرد على الإنذار وقال أنه لم ير دولة تقدم لأخرى مثل هذه المذكرة المريعة. ورغم أن النزاع الصربى – النمساوى كان لا يهم بريطانيا بصورة مباشرة إلا أنها قررت إجراء مشاورات عاجلة فى المسألة فاتصل وزير الخارجية بالسفير الفرنسى فى لندن وأعرب له عن رأيه أن حل الموقف يكمن فى أن تقوم ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وهى الدول التى لا تملك أى مصالح فى صربيا بالتوسط بين فيينا وسان بطرسبرج. وكان رد السفير الفرنسى على ذلك أنه لا يمكن إتخاذ أى إجراء لأنه خلال يومين ستتقدم الجيوش النمساوية إلى صربيا إذ لن يقبل الصربيون الإنذار على وجه التأكد وأن روسيا سوف تضطر فى هذه الظروف وتحت ضغط الرأى العام إلى اتخاذ إجراء أيضاً وأنه ما أن يبدأ الهجوم النمساوى حتى تكون الوساطة عديمة الجدوى.

وكانت الفرصة الوحيدة أمام نجاح الجهود البريطانية أن تقبل الدول الثلاث الأخرى (فرنسا – ألمانيا – إيطاليا) المشاركة فى الوساطة خاصة ألمانيا التى يمكن أن تضغط على النمسا فى هذا الشأن.

وفى 29 يوليه أبرق سير جراى باقتراحه بالوساطة إلى حكومات باريس وبرلين وروما ليشترك ممثلوهم مع السفراء البريطانيين فى عواصم النمسا وروسيا وصربيا فى عمل دبلوماسى مشترك لإيقاف أى عمليات عسكرية إنتظاراً لنتيجة إنعقاد مؤتمر دولى لبحث الموقف.

وقد قبلت فرنسا وإيطاليا الإقتراح أما الإمبراطور الألمانى فقد علق قبوله على موافقة النمسا.

وعندما وصل الرد الصربى إلى لندن رحب وزير الخارجية البريطانى على أساس أنه تضمن قبول عديد من الطلبات النمساوية وأن ذلك تم بإيحاء من روسيا ومن ثم كان

المطلوب بعد ذلك تهدئة الجانب النمساوى. وقد رؤى أن الرد الصربى يمكن أن يتخذ كأساس للمفاوضات وأن على ألمانيا أن تقوم بدورها فى هذا الصدد فى فيينا.

رغبة النمسا فى الحرب

ولكن ولسوء حظ السلم العالمى كانت النمسا قد حزمت أمرها على التخلص من جارتها المتعبة. وحتى القبول الكامل للإنذار من جانب الصرب لم يكن مرغوباً ولا متوقعا · فى فيينا، وأنه لما سرت الإشاعات فى البداية عن هذا القبول فى العاصمة النمساوية حدث ارتباك واضح فيها، ولكن ما أن صحح الخطأ وعلم أن المذكرة لم تقبل بكليتها حتى قطعت العلاقات مع بلغراد وبدأ أهل فيينا يعدون الساعات إنتظاراً لإنزال العقاب بالجنس الصربى البغيض لهم، وأصبح واضحاً أنه لا يمكن لأى دولة أن تقف فى وجه إندفاع النمسا نحو الحرب.

وأبلغ السفير النمساوى فى لندن السير جراى أن الصرب لم تقبل طلبات بلاده وأنها مضطرة إلى اللجوء إلى القوة وأنها تعتمد على عطف بريطانيا فى الصراع المسلح القادم، وكان رد الوزير البريطانى على ذلك بأن رد بلغراد يتضمن قبول أكبر إهانة تستطيع دولة أن تتقبلها وأنه ما كان يجب على النمسا أن تعامل صربيا مثل هذه المعاملة.

تصميم روسيا

وإذا كانت النمسا مصممة على تصفية حسابها مع صربيا والذى لم تستطع تصفيته خلال 1913 فإن روسيا كانت بدورها مرتبطة بشرف وعودها لمساعدة صديقتها البلقانية . يضاف إلى ذلك أن الحزب العسكرى فى سان بطرسبرج كان يتلهف على حدوث صدام قد يمكن الخروج منه بإستانبول الحلم الروسى القديم. أما فى دول الوسط فقد كان يساورها الأمل أن تنأى روسيا بنفسها عن الصدام بينما تلقى صربيا حتفها ولكن لم يكن هناك أى أساس لمثل هذه الآمال. وقد وصف سازونوف الإنذار النمساوى الذى وصلت صورته فى أعقاب زيارة قام بها رئيس الجمهورية الفرنسى للبلاط الروسى وصف الإنذار للسفير البريطانى بأنه مثير وفاجر، وأعرب عن أمله أن تعلن الحكومة البريطانية عن تضامنها مع كل من روسيا وفرنسا. وقد رد السفير بأنه لا يتوقع أن تقدم بلاده معونة عسكرية حيث أنه ليس لها أى مصالح مباشرة فى الأزمة وأن الرأى العام البريطانى لن

يوافق على حرب من أجل صربيا، وقد شارك السفير الفرنسى الوزير الروسى فى طلباته وكان تعليق السفير البريطانى على ذلك إلى لندن أن روسيا وفرنسا ممصممتان على عدم التراجع حتى لو رفضت بريطانيا أن تنضم إليهما.

موقف بريطانيا

ولما كانت الأبناء تترامى إلى لندن بأن دول الوسط تضع فى الإعتبار أن بريطانيا لن تشترك فى الصراع المقبل فقد تقرر عدم تفرق سفن الأسطول التى كانت قد تجمعت فى بورتلاند كإشارة واضحة إلى أنها ستذهب فى سياستها المقبلة إلى ما هو أبعد من المحاولات الدبلوماسية.

ولاقت كافة التحذيرات التى ساقتها إنجلترا إلى النمسا آذاناً صماء فى فيينا وأبلغ بركتولد السفير البريطانى فيها فى 28 يوليه أنه لن يقبل أى مباحثات فى الموضوع على أساس المذكرة الصربية وأن الحرب ستعلن فى نفس اليوم حيث لم يمكن التوصل إلى تفاهم مع صربيا التى خدعت النمسا من قبل، وأنها – أى صربيا – دولة غير متحضرة وأضاف إلى ذلك أن السلام الأوروبى لن يتحقق إذا ظاهرت الدول الكبرى هذه الدولة وأنه إذا قبلت النمسا الوساطة الآن فإن ذلك سيشجعها على العودة إلى أساليبها القديمة وتعود مسألة الحرب مرة أخرى.

التعبئة الروسية

ولما وصلت أنباء إعلان الحرب إلى سان بطرسبرج تقرر إعلان التعبئة على الفور وذكر سازونوف أن هذا العمل قضى على إمكانية الإتصال المباشر بين بلاده وبين النمسا فى نفس الوقت أخذت الوزارة البريطانية تبذل غاية جهدها لإيقاف العمليات العسكرية حيث أصبح مفهوماً أن عدم إيقافها لن يجعل للوساطة قيمة بل أنها ستمنح النمسا الوقت للقضاء على صربيا.

الجهود البريطانية

ورغم إعلان النمسا للحرب إلا أن الحكومة البريطانية ظلت على سياستها فى عدم منح الوعود بالمعاونة للروس مما قد يشجع دعاة الحرب منهم وفى عدم الوعد بالحياد حتى لا

تدفع مثيرى الحرب فى برلين وفيينا إلى العمل واستمرت فى جهودها من أجل الوساطة وطلبت من الحكومة الألمانية فى 29 يوليه الإسهام فى أى عمل يمكن الدول الأربع من إيقاف الحرب. وأكد السير جراى أنه بعد إنغماس النمسا وروسيا فى الحرب فالإحتمال قوى باشتراك فرنسا وألمانيا وفى هذه الحالة فلن تقف بريطانيا فى مثل هذا الصراع العام جانباً.

ولما كان من الواضح أن بريطانيا لن تقف بمنأى عن الأحداث بينما هى ترى فرنسا تنهار تحت وطأة الضربات الألمانية عمد تقدم المستشار الألمانى باقتراح إلى البريطانيين مؤداه ضمان عدم إنتهاك الأراضى الفرنسية بعد الحرب واستمرار وحدتها وبالمحافظة على بلجيكا إذا لم تقاوم الجيوش الألمانية التى قد تضطر إلى عبور أراضيها فى حالة الحرب مع فرنسا فى مقابل أن تعد بريطانيا بالحياد. ولم يوافق السير إدوارد جراى على قبول مثل هذه الشروط وفشلت المحاولة الألمانية لعقد معاهدة حياد مع بريطانيا.

والواقع أن ألمانيا كانت قد شجعت بركتولد على المغامرة إلى حد أنها لم تطلب الإطلاع على نص الإنذار النمساوى قبل تقديمه والذى أزعجت حدته المستشار فيما بعد ولكن بعد الرد الصربى كان هناك تفكير لحمل النمساويين على قبوله مع معالجة التحفظات التى جاءت فيه عن طريق المفاوضات ولكن كان رأى وليم الثانى أن الصربيين منافقون وأنه ليس من سبيل معهم سوى القوة المسلحة. وأن النمسا لن تقبل ضماناً سوى بلغراد، كما أن الجيش النمساوى كان راغباً فى رد شرف مقنع.

وفى هذا الوقت عادت بريطانيا تبذل جهودها لإيقاف القتال وكانت إجابة النمسا على ذلك بأنها لا تستطيع بحث أى مقترحات بريطانية فى هذا الشأن قبل إيقاف التعبئة الروسية وإذعان الصرب لكافة طلباتها.

أوروبا تتجه إلى الحرب

التعبئة العامة فى روسيا

كانت روسيا قد أعلنت التعبئة العامة فى 29 يوليه رداً على التعبئة التى كانت قد أعلنتها النمسا فى 22 من نفس الشهر، ولكن ما لبث القيصر بعد برقية ودية من الإمبراطور

الألمانى أن قرر أن تقتصر التعبئة على مواجهة النمسا فحسب، ورغم ذلك فإن وزير الحربية ورئيس الأركان قد سمحا باستمرار التعبئة العامة وأخفيا ذلك عن القيصر وعن الملحق العسكرى الألمانى. ولم يكتشف عصيان الوزيرين إذ أن القيصر ووزير الخارجية قررا العودة إلى التعبئة بعد أن وصلهما فى اليوم التالى أنباء قصف بلغراد . وبعد إعلان الروس لقرارهم حذت النمسا حذوهم بعد ذلك ثم ما لبث الألمان أن أعلنوا قيام "حالة الحرب".

وكان رأى إنجلترا أن الأمر لن يقف عند هذا الحد إذ أن ألمانيا لن تسمح بمنح الروس الوقت لإكمال تعبئة جيوشهم بل المحتمل أنها ستعلن الحرب فوراً.

الإنذار الألمانى

وبالفعل تحققت هذه التوقعات وقدم إنذار ألمانى إلى سان بطرسبرج فى 31 يوليه يطلب إيقاف التعبئة العامة خلال إثنى عشر ساعة، وكان رأى الألمان أن هذا هو الطريق الوحيد لإيقاف التهديد بغزو بلادهم. والواقع أنه كان من رأى الدوائر الحربية الألمانية أن هذا الإنذار لم يكن ضرورياً ولكن خضع المستشار لآراء مولتكه أركان حرب الجيش الألمانى الذى ضخم فى القوى الروسية ورأى أن المفاوضة فى ظل التعبئة العامة الروسية لهو مهانة لا يمكن أن تقبلها ألمانيا.

إنجلترا وفرنسا

وبينما كان سير إدوارد جراى يبذل جهوده لبناء جسر من التفاهم بين فيينا وسان بطرسبرج كانت الحكومة الفرنسية تلعب دوراً سلبياً غريباً خلال الأزمة فقد كانت غير راغبة فى الضغط على حليفتها المجهدة وكانت مقتنعة أن السلم فى يد بريطانيا وحدها التى ستتمكن من إيقاف الصدام إذا أعلنت أنها ستقف إلى جانب فرنسا، ففى هذه الحالة لن تسير ألمانيا إلى نهاية الشوط.

وفى 30 يوليه ذكر السفير الفرنسى وزير الخارجية البريطانية بخطابات 1912 التى تم الإتفاق فيها على تجميع الأسطول الفرنسى للدفاع فى البحر المتوسط وأن يقوم الأسطول البريطانى بهذا الواجب فى بحر الشمال. وقد وعد السير جراى بالرد بعد اجتماع الوزارة

فى اليوم التالى. وجاء الرد فعلاً بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تحدد موقفها بعد . ونتج عن ذلك أن أرسل رئيس الجمهورية إلى الملك جورج خطاباً يكرر فيه نفس الآراء الفرنسية بأنه إذا اقتنعت ألمانيا أن إنجلترا لن تتدخل فإن الحرب لن يمكن تجنبها ولكنها إذا اقتنعت بعكس ذلك فهناك فرصة كبيرة للسلام. وأجاب الملك على ذلك فى أول أغسطس أنه لا زال يراوده الأمل فى السلام وأنه سيظل يبذل جهوده مع أباطرة روسيا وألمانيا.

حياد بلجيكا

وعندما وصلت أخبار روسيا "التعبئة العامة" وإعلان ألمانيا حالة "قيام الحرب" إلى لندن فى 31 يوليه أبرق السير إدوارد إلى الحكومتين الفرنسية والألمانية يسألهما عما إذا كان سيحترم حياد البلجيك. كما أبلغ الحكومة البلجيكية أن عليها ألا تفرط فى حيادها بأقصى ما تستطيع من قوة.

وقد جاء الرد الفرنسى يحوى التأكيدات المطلوبة، أما الألمان فقد أجابوا أن الرد على مثل هذا التساؤل سيؤدى إلى كشف خطة الغزو، ومن ثم فقد قرأ السير جراى على السفير الألمانى إحتجاجاً شديداً أبلغه فيه أسف حكومته على الرد الألمانى "حيث أن حياد بلجيكا يؤثر فى مشاعر تلك البلاد أشد التأثير". وهنا تساءل السفير الألمانى عما إذا كانت بريطانيا ستبقى على الحياد إذا حصلت على الوعد المطلوب ورد الوزير البريطانى على ذلك بأن بلاده لازالت حرة فيما تنوى أن تفعل ولكن إتجاهنا سيؤثر فيه إلى حد كبير موقف الرأى العام وحياد بلجيكا مما يهم هذا الرأى كثيراً.

وبينما كانت بريطانيا لاتزال على سياستها فى عدم اتخاذ جانب دون الآخر بدأ الصدام الأكبر، فقد كانت النمسا والصرب مشتبكتين فى حرب منذ 28 يوليه، وفى عصر أول أغسطس دخلت كل من روسيا وألمانيا الحرب، حيث أن الروس لم يردوا على الإنذار الألمانى بل عبروا حدود بروسيا الشرقية قبل أن تنتهى مهلة الإنذار.

وفى 31 يوليه كان السفير الألمانى فى باريس قد سأل الحكومة الفرنسية عن موقفها فى حالة الحرب بين ألمانيا وروسيا فأجاب الفرنسيون بأنهم سيرعون مصالحهم فى مثل هذا الموقف. وفى نفس اليوم بدأت السلطات الفرنسية وهى تتوقع إنذاراً فى تعبئة قواتها.

المعاونة البحرية

وقد أدى توقع الصدام بين فرنسا وألمانيا إلى أن تسارع بريطانيا بتحديد موقفها وقد خول مجلس الوزراء السير جراى بأن يعد الفرنسيين بالمعونة البحرية إذا ما أتى الأسطول الألمانى إلى بحر الشمال أو القنال الإنجليزى بهدف القيام بعمليات عدائية ضد السفن أو السواحل الفرنسية وأن الأسطول البريطانى سوف يدافع عنها بكل ما يملك من قوة، وإن جاء فى المذكرة التى قدمت للحكومة الفرنسية بهذا الشأن أن بريطانيا لا ترتبط رغم ذلك بإعلان الحرب على ألمانيا إذا إشتبكت مع فرنسا ولكنها ستدافع عن السواحل الفرنسية العارية لتجمع أسطولها منذ وقت غير قصير فى البحر المتوسط.

ثم لم تلبث الأخبار أن أخذت تتزايد فى لندن عن إنذار ألمانى لبروكسل قدم فعلاً فى مساء 2 أغسطس للسماح للقوات الألمانية بعبور الأراضى البلجيكية.

وقد أدى ذلك إلى أن يعلن السير جراى فى اليوم التالى أنه لم يعد فى الإمكان المحافظة على السلام الأوروبى وقد حدد موقف بريطانيا من نقطتين:

1. أنه لا يمكن السماح لأى أسطول أجنبى لدولة مشتركة فى حرب مع فرنسا بالدخول إلى القنال وضرب السواحل الفرنسية العزلاء نتيجة لتجمع الأسطول الفرنسى فى البحر المتوسط.

2. أنه لا يمكن قبول انتهاك حياد بلجيكا، فأنه إذا ما هزمت فرنسا ووقعت بلجيكا تحت سيطرة القوة المنتصرة ثم لا يلبث أن يعقبها هولندا فالدانمارك فهذا يعنى المقامرة بالمصالح البريطانية.

وفى مساء نفس اليوم وصلت الأنباء إلى لندن بأن ألمانيا قد أعلنت الحرب على فرنسا وفى صباح اليوم التالى – 4 أغسطس – جاءت الأخبار بإقتحام القوات الألمانية للحدود

البلجيكية، ولم يعد أى تردد لدى بريطانيا فيما تنوى أن تفعله، وتقرر على الفور تقديم إنذار إلى ألمانيا.

الإنذار البريطانى

وفى عصر نفس اليوم قدم السفير البريطانى فى برلين إنذار حكومته إلى الحكومة الألمانية، ورغم أسف الوزراء الألمان على ذلك إلا أن الإمبراطورية البريطانية قد دخلت فعلاً فى إمتحان رهيب، وبعد ذلك بيومين أعلنت النمسا الحرب على روسيا وردت بريطانيا وفرنسا على ذلك بإعلان الحرب على النمسا.. فى نفس الوقت أعلنت كل من رومانيا وإيطاليا حيادهما.

وبالرغم من أن موقف كل جانب بدا شيطانياً للجانب الآخر إلا أن منطق وتطور الأحداث كان يؤدى إلى هذه الكارثة.

1. فبالنسبة للنمسا.. كان من الطبيعى أن تعمل صربيا على ضم السلاف المجاورين مستغلة فى ذلك ظروفهم السيئة لتقوى فى نفوسهم روح الجامعة السلافية وأن تعمل على الحصول على معاونة روسيا كما حصل كافور على معاونة فرنسا فى ظروف مشابهة، وكان من الطبيعى أن تدافع النمسا عن نفسها ضد هذه الأطماع المكشوفة لسرقة بعض الولايات التى ظلت تابعة لها لعدة قرون. وكانت الصرب قد وعدت بحسن السلوك بعد أزمة البوسنة ولكنها لم تحافظ على وعدها. وكان من غير المعقول أن تظل النمسا ساكتة بينما ترى أعداءها يقوون أنفسهم لتنفيذ برنامجهم بتدميرها وكان اغتيال فرنسيس فرديناند بيد قتلة من السلاف فرصتها. ولا شك أن تقديم الإنذار النمساوى لصربيا كان مغامرة ولكن رأى الساسة النمساويون والمجريون أن هذا أفضل حل لمواجهة الخطر المخيف الذى يتزايد ويهدد وجود النمسا كدولة عظمى.
2. وبالنسبة لألمانيا.. فقد كانت النمسا هى الحليف الوحيد لها، الذى يمكن أن تعتمد عليه فى أوروبا حيث أن إيطاليا ورومانيا كانتا حليفتين بالاسم فقط وأنه إذا لم تعد النمسا دولة عظمى نتيجة لفقدانها لولاياتها الجنوبية فإن ذلك يعنى وقوف ألمانيا وحيدة فى القارة الأوروبية تحيط بها روسيا المعادية من الشرق وفرنسا الراغبة فى الإنتقام من

الغرب. وقد أبلغ بسمارك حليفته خلال الأزمة البلغارية – 1886 – أنه لن يحارب من أجل أطماعها فى البلقان ولكن كان لألمانيا علاقات لا بأس بها بروسيا إلى جانب علاقاتها الطيبة مع بريطانيا فى هذا الوقت، وهو ما لم يستطع حلفاء بسمارك أن يحافظوا عليه. وقد أدى تأييد الإمبراطور وليم الثانى لفرنسيس جوزيف خلال أزمة البوسنة (1908 – 1909) إلى إجبار روسيا وصربيا على الحفاظ على السلام وكان الأمل أن القيام بمثل هذه المظاهرة مرة أخرى سوف يأتى بنفس النتيجة. أما إذا لم يتحقق هذا العمل فقد كانت ألمانيا على يقين من أنها ستتمكن من هزيمة دولتى الإتفاق الثنائى بمعاونة النمسا. حقاً كان هناك احتمال بأن تدخل بريطانيا الحرب إلى جانب روسيا وفرنسا ولكن كان مما يضعف من هذا الإحتمال أن العلاقات البريطانية – الألمانية كانت قد تحسنت كثيراً منذ الأزمة المراكشية ومن ثم كان الأمل كبيراً فى ضمان حيادها. وعلى ذلك فعندما تساءل فرنسيس جوزيف عما إذا كان يستطيع الإعتماد على المساعدة الألمانية جاءه الرد بالإيجاب. والواقع أن ألمانيا لم تكن راغبة فى الحرب إلا إذا رفضت روسيا أن تبقى الحرب النمساوية – الصربية حرباً محلية . ولكن هذا لا يجعلنا ننسى أن الألمان قد نظروا إلى أن الصدام بين التيوتون والسلاف كأمر لا يمكن تجنبه، وفى نفس الوقت فضلت هيئة الأركان الألمانية عام 1914 كميعاد للصدام قبل أن يتم بناء الخطوط الحديدية الروسية الإستراتيجية حتى الحدود البولندية وفوق ذلك فإنه رغم أن الأسطول الألمانى لم يكن قد وصل إلى كامل قوته إلا أن قناة كييل كان قد تم تعميقها.

3. أما بالنسبة لروسيا.. فإن هزيمتها من اليابان قد أعادت وجهتها نحو أوروبا، وكان من الواضح أنه بمجرد أن تسترد بعض قوتها فإنها ستعود إلى محاولة تحقيق أطماعها التاريخية فى الشرق الأدنى، ولا شك أن عدم قدرتها على قبول التحدى 1909 قد ترك فى ذاكرتها أثراً سيئاً، ولم يكن من حق أحد أن ينتظر منها أن – تقبل مثل هذه الإهانة مرة ثانية. وفى سنة 1914 كانت قد استردت الثقة فى نفسها وكانت مستعدة لقبول التحدى من أية جهة كانت. وكما رأى بركتولد يد روسيا وراء مأساة سراييفو رأى سازونوف أن إنذار 23 يوليه أنما فى حقيقته ضربة موجهة للقيصر نيقولا الثانى

شخصياً. وإذا كانت روسيا قد تركت الصرب تحت رحمة النمسا فإن هذا كان يعنى أن عليها أن تكف نهائياً عن الإدعاء بأنها بطلة الشعوب السلافية وأن تسلم شبه جزيرة البلقان وتركيا إلى سيطرة دول الوسط دون أى مقاومة. وكان لا يمكن أن تبقى روسيا محايدة فى مواجهة الهجوم النمساوى على الصرب كما أنه كان لا يمكن أن تبقى إنجلترا محايدة فى مواجهة الهجوم الألمانى على بلجيكا، ويضاف إلى كل ذلك الإحساس بكبرياء الدول الكبرى الذى دعا النمسا إلى إلقاء القفاز هو نفسه الذى دعا روسيا لقبول التحدى.

4. أما عن فرنسا.. فحقاً أن السبب الأساسى للصدام قد بدأ من الشرق وكان أطرافه ألمانيا والنمسا من جانب وروسيا وصربيا من جانب آخر ولكن لما يقرب من ربع قرن إرتبطت المصائر الروسية – الفرنسية، وعندما جاءت الأزمة المنتظرة كان على فرنسا أن تأخذ جانب حليفتها كما فعلت ألمانيا.

حقاً لم يكن لدى الفرنسيين رغبة فى الحرب كما أنهم لم يشتركوا فى أى إجراء لإشعالها إلا أنهم لم يتخلوا قط عن أملهم فى استعادة ولايات الراين.

كما أنه كان معنى عدم مشاركة حليفتها أن تواجه وحدها بعد ذلك التيوتون المنتصرين.

5. أما عن بريطانيا.. فلا شك أن إنتهاك حياد بلجيكا قد أدى إلى إشعال غضب البريطانيين ولكن هذا أقرب أن يكون فرصة لدخول الحرب من أن يكون سبباً لهذا الدخول. لقد هجرت بريطانيا سياستها فى العزلة وانغمست فى أطماع أصدقائها وخلافاتهم. فى نفس الوقت فإنها إذا كانت قد وقفت المتفرج فأن معنى هذا أن تحصل دول الوسط على نصر سهل وأنها لن تلبث أن تجد نفسها وحيدة فى أوروبا. كما أن فرنسا وروسيا كانتا ستحتقرانها لصداقتها المزيفة، لأنه بعد سنوات من التعاون الدبلوماسى والمباحثات الفنية كان صعباً على إنجلترا أن تترك أصدقائها تحت رحمة التهديد الألمانى.

6. ولا يبقى أخيراً سوى مراجعة موقف إيطاليا.. ولقد كان من الطبيعى أن تنأى هذه البلاد عن الصراع الذى اشتركت فيه دول أوروبا الكبرى الخمس الأخرى. فمنذ 1896 كانت قد أبلغت حليفتيها أنها لا تستطيع أن تحارب إلى جانبهما إذا كانت بريطانيا أو فرنسا ضمن أعدائهما. وفى 1902 كانت قد تعهدت فى معاهدة ألا تشارك فى هجوم على فرنسا. وفى 1909 كانت قد وعدت بتأييد بعض المطامع الروسية مقابل حصولها على وعد مماثل من الروس. وعلى ذلك فقد كانت 1914 مرتبطة باتفاق أو تفاهم مع كل دولة من دول الوفاق الثلاث.

ومن ناحية أخرى فبالرغم من أن علاقاتها مع ألمانيا كانت ممتازة إلا أن رغبتها فى السيادة على الادرياتى كانت لا يمكن أن تتم إلا على حساب النمسا ولم يكن هناك أى إتفاق فى الصالح بين الدولتين. والواقع أن إيطاليا منذ إتفاقها مع فرنسا كانت تمثل دور "الشريك النائم" فى التحالف الثلاثى.

وقد كانت النمسا قلقة للغاية من حليفتها الجنوبية وكانت لا تعتمد على معونتها فهى لم تطلب أى معونة منها خلال الأزمة. كما أنه لم يكن هناك أى سياسى إيطالى يستطيع أن يجعل بلاده تحمل السلاح من أجل الأطماع النمساوية فى البلقان.

هذا عن موقف كل جانب من جوانب الصراع الدامى الذى بدأ فى أغسطس 1914 ولم يبق لنا إلا الحديث عن تطورات هذا الصراع.

* * *

تطورات الحرب العالمية الأولى

لقد بدأ الصدام الأوروبى وقد اشتركت فيه كل من بريطانيا وروسيا وفرنسا وبلجيكا وصربيا والجبل الأسود من جانب وألمانيا والنمسا من جانب آخر. وقبل أن تمضى أيام شاركت اليابان فى دعم موقف دول الوفاق فقد طلبت فى 15 أغسطس إنسحاب السفن الألمانية من الشرق الأقصى وتسليم كياوتشاو خلال أسبوع. ولما لم تجب ألمانيا على الإنذار اليابانى قدم هؤلاء معونة لقوات الحلفاء فى سبيل القضاء على أى وجود ألمانى فى المحيط الهادى، وبتقديم الذخائر التى كانت تحتاجها روسيا أشد الحاجة. والواقع أن

الحلفاء اكتفوا بهذا فقد كانت اليابان بعيدة للغاية عن ميدان الصراع الرئيسى ولم يكن من المنتظر أن تشترك بكل ثقلها فى هذا الصراع.

أما بالنسبة لموقف تركيا فلم يكن هناك سياسى واحد فى دول الوفاق ينتظر أن ينضم رجال تركيا الفتاة إليهم ولكن كانت الفرصة متاحة لمنعهم من الإنضمام إلى الجانب الآخر، أو على الأقل تعطيل هذا الإنضمام.

وقد تمت محاولات فى هذا الوقت لإبقاء الأتراك على حيادهم بتقديم الوعود لهم أنه فى مثل هذه الحالة لن يحدث أى تغيير فى وضع مصر كما تضمن الدول الحليفة استقلال ووحدة أراضى الدولة العثمانية.

ولكن الواقع أن أنور باشا وزير الحربية ورجل تركيا القوى قد حزم أمره منذ البداية على الإنضمام إلى دول الوسط فى حالة نشوب الحرب، وشاركه عدد كبير من رجال الدولة فى آرائه ذلك أنهم رأوا ألا قيمة لوعود الحلفاء بالحفاظ على استقلال الدولة العثمانية ووحدتها فهذه الوعود لا تتفق مع التعاطف البريطانى مع العناصر المسيحية فى الدولة كما لا تتفق مع الأطماع الروسية المعروفة فى المضايق والقسطنطينية. وقد رأوا نتيجة لهذا أن الحلفاء يقفون إلى جانب فكرة تقسيم الدولة العثمانية أما دول الوسط فليسوا مع هذه الفكرة لأنها على الأقل لا تتفق مع مصالحهم الاقتصادية فى أراضى هذه الدولة.

ونتيجة لهذا الموقف كان الميل التركى واضحاً نحو دول الوسط، وقد تم توقيع عدة إتفاقيات بين الطرفين وعدت فيها تركيا بالحفاظ على أراضيها من الأطماع الروسية وبالمعونة العسكرية، وأنه فى حالة النصر الكامل فسوف يتم إلغاء الإمتيازات وتسوية نهائية مع بلغاريا وتعيين الحدود التركية بصورة مرضية كما تحصل على نصيب من أى تعويض. وإن كان قد تقرر عدم دخول تركيا فى الحرب إلا بعد أن تستكمل كافة استعداداتها وأحست بريطانيا بما يحاك بين الأتراك ودول الوسط مما دفع السفير البريطانى فى إستانبول إلى أن يحذر الباب العالى أن أى هجوم على الحلفاء سيؤدى إلى تدمير الإمبراطورية التركية.

وأدى وصول أخبار معركة المارن التى صمد فيها الفرنسيون والبريطانيون أمام الزحف الألمانى فى سبتمبر 1914 إلى تقوية أفكار السلم فى إستانبول، ولكن ضغط الألمان والنمساويون بكل قواهم على الأتراك ليتخذوا قراراً وتدفقت الأموال الألمانية وكان أنور باشا قد أكمل استعداداته فى 28 أكتوبر وشاركت السفن التركية فى البحر الأسود السفن الألمانية وقصفت الموانى الروسية فى هذا البحر ونتج عن ذلك أن أعلنت روسيا الحرب على تركيا فى 31 أكتوبر وحذا حلفاؤها حذوها، وتم قصف القلاع القائمة عند مدخل الدردنيل فى 3 نوفمبر، وأسرعت قوات الحلفاء إلى مصر لتدافع عنها ضد الأتراك الذين تقدموا لغزو سيناء.

وكان دخول الترك إلى الحرب أول نصر دبلوماسى حاسم يحرزه جانب من الجانبين المتصارعين كان له نتائجه البعيدة، فميدان الصراع إتسع اتساعاً كبيراً وتزايدت الأخطار ولكن تزايدت معها فرص الكسب. وقد أتى الخطر خاصة من تزايد الشعور بالجامعة الإسلامية قبل الحرب واحتمالات أن تواجه بريطانيا وفرنسا المتاعب من الشعوب الإسلامية التى تحكمها نتيجة لهذا الشعور المتزايد. وكان على بريطانيا نتيجة لدخول تركيا الحرب أن تدافع عن شرق البحر المتوسط وقناة السويس ومصر والخليج العربى وكانت مضطرة فى كل ذلك أن تعتمد على هذه المعونة الهندية فى تلك المناطق، وكانت قد اعتمدت على هذه المعونة من قبل فى الجبهة الغربية، وقد بادرت بريطانيا بضم قبرص وإعلان الحماية على مصر وخلع الخديوى عباس الثانى لميوله الواضحة نحو الترك وإحلال السلطان حسين كامل محله والإتجاه إلى غزو العراق وقد تمكن البريطانيون من صد الهجوم التركى على القناة بسهولة فى فبراير 1915.

أما روسيا – بعكس بريطانيا – فقد استقبلت دخول تركيا الحرب بسرور لأنه سيمنحها الفرصة فى تحقيق أطماعها القديمة، فالنصر على دول الوسط لم يكن يعنى لديها أكثر من الحصول على مزيد من البولنديين الساخطين بينما كان النصر على تركيا يعنى تحويل البحر الأسود إلى بحيرة روسية والسيطرة على المضايق ورفع الصليب على كنيسة آيا صوفيا مرة أخرى وفى مارس 1915 سلم سازونوف لسفيرى فرنسا وبريطانيا فى بلاده مذكرة أبلغهما فيها عن مطالب روسيا كنتيجة للنصر المنتظر وهى إستانبول

وساحل البسفور الغربى والدردنيل وساحل آسيا الصغرى بين البوسفور ونهر سقاريا وجزر بحر مرمرة. وكان معنى ذلك أن تحصل روسيا على كل تركيا الأوروبية فيما عدا مناطق صغيرة للغاية بالإضافة إلى منطقة ساحلية من آسيا الصغرى طولها 80 ميلاً.

وقد أبدت الحكومتان الفرنسية والبريطانية استعدادهما للموافقة على المطالب الروسية بشرط أن توافق روسيا على مطالبهما. وقد رؤى الإعتراف بإستانبول كميناء حر لعبور البضائع إلى روسيا مع ممر حر خلال المضايق للسفن التجارية مع الإعتراف بالمطالب الفرنسية والبريطانية فى تركيا الآسيوية والتى سيتم تحديدها فيما بعد، مع حماية الأراضى المقدسة المسيحية، ووضع الأراضى المقدسة الإسلامية تحت حكم حاكم مسلم مستقل، وأن يضاف قسم من المنطقة المحايدة فى فارس إلى منطقة النفوذ البريطانية . ومع تحفظات بسيطة للغاية تم الإتفاق على هذه المطالب مع الجانبين.

إنضمام إيطاليا لدول الوفاق

لقد وازن انضمام تركيا إلى دول الوسط إنضمام إيطاليا إلى الحلفاء بعد ذلك بستة شهور. وفى الأيام الأولى من الحرب طالبت إيطاليا من شريكتيها فى الحلف الثلاثى بالتورنتينو مقابل إشتراكها فى القتال، وقد رفضت النمسا هذا المطلب.

ولما كانت إيطاليا غير متعجلة فى الاشتراك فى القتال لأن جيشها وأسطولها لم يكونا قد استعادا قواهما بعد الحرب الطرابلسية كما أن موقفها المحايد يمنحها القدرة على المساومة.

وطالما بقى بركتولد فى وزارة الخارجية النمساوية ظل الطلب الإيطالى بتورنتينو يلقى الرفض، ولكن فى 13 يناير 1915 استقال بركتولد من منصبه وخلفه بوريان وفى 9 مارس أبلغ وزير الخارجية الجديد الإيطاليين استعداده للنظر فى مطالبهم وكان دافعه إلى هذا القبول التقدم الروسى إلى غاليسيا وخوفه من أن اشتراك إيطاليا فى القتال قد يجر معها رومانيا، ولكن كانت مطامع الإيطاليين قد زادت فى هذه الفترة فطالبوا بكل جنوب التيرول وتريستا وعدد من جزر ساحل دلماشيا وفالونا وغيرها ولم يوافق بوريان سوى

على الترنتينو وما كان ليقبل الإيطاليون هذا العرض الهزيل والحلفاء يمنونهم بالوعود المغرية.

ولقد كان الحلفاء مستعدين أن يقدموا ثمناً أكبر للإيطاليين، وقد بدأت المفاوضات بين الطرفين لهذا الغرض فى أواخر فبراير، ورغم أن روسيا وفرنسا قد رأت أن المطالب الإيطالية مبالغ فيها إلا أن ظروف تطور الموقف العسكرى قد دعت إلى الإسراع بالإتفاق بين الطرفين وتوقيع معاهدة لندن فى 28 أبريل 1915 التى وقعتها بريطانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا، وقد رأت الأخيرة أنها كافية لإجابة طلباتها. وتقرر بمقتضى هذه المعاهدة أن تحصل إيطاليا على التورنتينو وجنوب التيرول وتريستا واستريا وشمال دلماشيا والجزر المواجهة لها. كما تقرر أنه فى حالة تكوين دولة ألبانية صغيرة مستقلة استقلالاً ذاتياً فعلى إيطاليا ألا تعارض تقسيم المناطق المحيطة بها من الشمال والجنوب بين الصرب والجبل الأسود واليونان على أن تدير هى – أى إيطاليا – شئون ألبانيا الخارجية كما حصلت إيطاليا أيضاً على جزر الدوديكانيز الإثنى عشر، كما منحت وعود بعدم تجاهل نصيب إيطاليا فى تقسيم الأملاك العثمانية فتقرر أن تتمتع فى ليبيا بكل الحقوق التى كانت من نصيب السلطان بمقتضى معاهدة لوزان، كما تقرر أنه إذا نجحت بريطانيا وفرنسا فى توسيع أملاكها الاستعمارية على حساب المستعمرات الألمانية فأنها ستعمل على توسيع أملاكها فى اريتريا والصومال وليبيا. وتقرر أيضاً أن تعاون بريطانيا فى منح إيطاليا قرضاً بشروط مغرية قدره 50 مليون جنيه كما تشارك فى الحصول على نصيبها من تعويضات الحرب. وكانت المعاهدة سرية وتقرر أن يبدأ الحليف الجديد فى عملياته العسكرية خلال شهر.

ورغم عقد هذه المعاهدة إلا أن الإيطاليين استمروا فى مفاوضاتهم مع النمسا بهدف كسب الوقت، وفى 21 أبريل أعلن سونينو وزير الخارجية الإيطالية أن الإختلافات بين وجهات نظر البلدين كبيرة، وفى 3 مايو أعلن خروج إيطاليا من التحالف الثلاثى. ونتج عن ذلك أن أحست الحكومة النمساوية أنه لابد من القيام بمحاولة يائسة لإرضاء الإيطاليين ، وبالفعل تم فى 10 يوليه إبلاغ جيوليتى زعيم الجناح الإيطالى الذى يدعو للحياد بقبول الحكومة النمساوية لأغلب المطالب التى قدمت إليها، ولكن كان مركز جيوليتى ينهار فى

روما نفسها مما دعاه إلى الهرب منها وقررت الوزارة الإيطالية دخول الحرب فى 17 مايو، وأعلنت بالفعل الحرب على النمسا فى 23 من هذا الشهر.

أثر الحرب فى القومية البولندية

إن الإختلاف بين الدول الثلاث التى ظلت تسيطر على بولنده (روسيا، النمسا، ألمانيا) بدا وكأنه قد منح أخيراً تلك البلاد الفرصة لإعادة وحدتها وحقها فى احتلال مكانها بين الدول ذات السيادة.

ومنذ أن اشتعلت الحرب وقد أخذ كل جانب من أطراف الصراع الثلاثة يعمل على كسب البولنديين الذين طالما قد أساء إليهم. فالروس يعدون بدولة بولندية متحدة مع روسيا مع حرية العقيدة واللغة والحكم الذاتى، ولكن كافة هذه الوعود لم يتحقق منها – وبعد تسويف طويل – سوى استعمال اللغة البولندية فى الإدارة المحلية. أما الوعود الأخرى فقد تقرر تأجيل تنفيذها حتى نهاية الحرب. وقد وعدت ألمانيا بدورها بإعادة الوحدة البولندية، أما النمسا فلم تفعل أكثر من تذكيرهم بما جنوه من حكمها من مكاسب، ولكن لم يقدم أى طرف منهم الاستقلال وهو ما كان البولنديون يتوقون إليه مثل رغبتهم فى الوحدة تماماً.

والواقع أن البولنديين كانوا أكثر المشتركين فى الحرب تعاسة فقد كان جنودهم فى الجيوش الروسية والألمانية والنمساوية مضطرين لمحاربة بعضهم البعض، كما أنهم كانوا منقسمين من الداخل حيث رغب الديموقراطيون الوطنيون فى الوحدة والحصول على الحكم الذاتى تحت العلم الروسى، بينما قام جناح آخر من ساستهم بتكوين فرقة بولندية للحرب ضد حكم القيصر الكريه.

وبعد هزيمة الروس 1915 ظلت ألمانيا والنمسا تحكمان بولندا حكماً ثنائياً ورأت الدولتان كمحاولة لكسب العطف البولندى القيام بإنشاء جامعات بولندية فى وارسو وفيلنا وخلق مجالس للمدن مما لم تشاهده بولنده الروسية إطلاقاً قبل ذلك وفى أغسطس 1916 تم الإتفاق على إنشاء مملكة مستقلة فى بولندا ولكن لم تستطع الدولتان المعنيتان (ألمانيا والنمسا) الإتفاق على هذه المملكة، ولكن فى 5 نوفمبر وبأمل الحصول على معونة الجنود البولنديين فى الصراع النهائى أصدرت النمسا وألمانيا تصريحاً تعدان فيه باستقلال

بولندا وإقامة مملكة دستورية فيها، وبالفعل تمت إقامة مجلس سيادة ومجلس دولة استعداداً لمنح البلاد الحكم الذاتى، ولكن بولندا كانت أكثر من حسنة الحظ نتيجة لهزيمة سادتها الثلاثة السابقين وهو ما لم يكن منتظراً قط.

الموقف فى البلقان

لقد بذل جانبا الصراع أقصى جهد فى الشرق الأدنى من أجل الحصول على حلفاء، ونتج عن ذلك أن تعرضت اليونان وبلغاريا ورومانيا لموجة من الإغراءات لتنضم إلى هذا الجانب أو ذاك.

(أ) القضاء على حياد اليونان

فمنذ سبتمبر 1914 وكان رئيس وزراء اليونان "فنزيلوس" قد أبلغ الحلفاء أنه إذا انضمت تركيا إلى دول الوسط فأن اليونان ستقدم لهم المساعدة ضد تركيا بشرط تأمينها من الهجوم البلغارى، ولكن فى نفس الوقت أبرق الملك قسطنطين للإمبراطور وليم الثانى أنه لن يهاجم حلفاء ألمانيا إلا إذا هاجموه.

وقد تحكم الخلاف بين الملك ورئيس وزرائه فى موقف اليونان فى الفترة التالية فإنه ما أن وافق فنزيلوس على السماح بإنزال قوات فرنسية وبريطانية فى سالونيك تنفيذاً للمعاهدة اليونانية – الصربية حتى بادر قسطنطين بإقالته ولكن بعد أن تم إنزال القوات الحليفة فعلاً، وحتى يؤمن اليونانيون حقوقهم فى السيادة على أراضيهم فقد بادروا بتقديم احتجاج على هذا الإنزال، وإن كانوا فى الواقع قدموا كل التسهيلات اللازمة لإتمامه.

ولا شك أن رغبة قسطنطين فى الحياد كان لها ما يبررها، فأغلب اليونانيين كانوا غير راغبين فى الاشتراك فى هذه الحرب العامة، كما أن رجال القانون الدولى قد أكدوا له أن إلتزاماته بمعاونة صربيا كانت تقتصر على فترة الحروب البلقانية فحسب لاسيما أن صربيا نفسها لم تكن قادرة على الوفاء بأهم إلتزام فى الإتفاق معها وهو الإحتفاظ بـ 150 ألف جندى من قواتها فى جنوب مقدونيا، فى نفس الوقت الذى نظر فيه إلى فنزيلوس كديكتاتور وعميل لدول الوفاق، وأخيراً فقد كان يؤمن أن النصر النهائى سيكون للألمان، ولا شك أنه تأثر فى آرائه هذه بزوجته أخت الإمبراطور وليم الثانى.

فى نفس الوقت لم يكن يستطيع أن يدخل فى عداء سافر مع دول الوفاق لأن الأسطول البريطانى كان يستطيع بسهولة أن يلقى بالبلاد إلى أحضان المجاعة إذا ما حاصر السواحل اليونانية.

ومن ثم فقد عمل على التزام الحياد المشوب بالود نحو فرنسا وبريطانيا فى الوقت الذى أخذ يؤكد فيه لألمانيا أن موقفه هذا نابع من حكم "الضرورة القاهرة".

وقد رأى الألمان أن نزول قوات الحلفاء إلى اليونان عمل من أعمال خرق القانون الدولى لا يقل عن انتهاكهم لحياد البلجيك، خاصة وأن إنجلترا وفرنسا وروسيا هى الدول الضامنة لاستقلال اليونان. ورد الحلفاء على ذلك بأن عمليات الإنزال قد تمت بناء على موافقة رئيس الوزراء اليونانى حتى تتمكن بلاده من الوفاء بإلتزاماتها نحو صربيا وهو أمر مختلف عن حالة بلجيكا.

ولكن مما لا شك فيه أنه لو كان قسطنطين قد طلب انسحاب هذه القوات – وهو لم يفعل ذلك – فبالتأكيد كان الحلفاء لن ينفذوا هذا الطلب، كما أنه لا يمكن الدفاع أيضاً عن تطورات سياسة الحلفاء منذ بدء احتلال جزيرة كرفو (التى أعلن حيادها منذ 1863) حتى قصف أثينا وخلع قسطنطين والتى تكون صفحة من أعجب صفحات الحرب.

فنتيجة لظروف الحرب ولدخول بلغاريا كأحد أطرافها بدأ الحلفاء يعملون على زيادة قواتهم فى سالونيك، وقد أدى هذا العمل إلى تعقيدات متعددة فى العلاقات مع اليونانيين.

وأحس الحلفاء أن تزايد هذه التعقيدات ناتج عن استمرار العلاقات الودية بين قسطنطين والألمان، واستمرت الشكوك تتزايد بين الطرفين مما دعا الحلفاء إلى طلب إلغاء "حالة التعبئة" التى أعلنتها الحكومة اليونانية بين قواتها المسلحة فى شهور الحرب الأولى ولما قام الأسطول البريطانى بفرض حصار جزئى على السواحل اليونانية رضخ قسطنطين وأعلن بإنهاء حالة التعبئة.

ورغم ذلك فإن العلاقات كانت تسير من سئ إلى أسوأ بين قسطنطين والحلفاء ذلك أنه بعد أن انضمت بلغاريا لدول الوسط تقدمت قواتها نحو الصرب عبر الأراضى اليونانية دون أى مقاومة تبعاً لأوامر قسطنطين، وزاد الأمر سوءاً حين أعلن فنزيلوس فى أول

سبتمبر سنة 1916 الثورة فى كريت والجزر التابعة لليونان، ثم إنتقل منها إلى سالونيك وكان واضحاً تأييد الحلفاء لهذه الثورة ضد قسطنطين، وتفاقم الأمر فقد قام الحلفاء خلال نفس الشهر – سبتمبر – بمظاهرة بحرية أمام بيريه طلبوا أثناءها طرد كافة الوكلاء الألمان فى أثينا والإشراف على السكك الحديدية والتلغرافات واضطر ملك اليونان إلى الاستجابة لهذه المطالب تحت ضغط التهديد.

ولكن فى هذا الوقت كان قسطنطين قد نجح فى إنزال الهزيمة بإتباع فنزيلوس فى أثينا وما حولها.

وقد صدرت الأوامر إلى القوات البريطانية والفرنسية بالسيطرة على المناطق الإستراتيجية حول أثينا، وكان المعتقد أنها لن تلقى أى مقاومة ولكن فى أول ديسمبر سنة 1916 أوقع الجيش اليونانى القوات المتقدمة فى كمين مما دعاها إلى إطلاق قنابلها على القصر الملكى ورغم اكتساح اليونانيين إلا أنه قد تقرر تأجيل خلع قسطنطين عن العرش حيث أن الولايات المتحدة كانت لم تعلن الحرب بعد فرؤى عدم إغضابها لحرصها على حقوق الدول الصغيرة كما أن القيصر رفض الفكرة لقرابته بقسطنطين كما رفضها الإيطاليون لأن اليونان المشتركة فى النصر بزعامة فنزيلوس ستشارك أيضاً فى الحصول على نصيب من آسيا الصغرى التى أرادت إيطاليا الاستئثار بها.

فى 6 يونيه 1917 تم عزل قسطنطين وحل محله إبنه الثانى ألكسندر وعاد فنزيلوس رئيساً للوزراء وأعلن إنضمام اليونان إلى الحلفاء.

والواضح أن غالبية اليونانيين لم يكونوا عام 1916 موالين للحلفاء أو موالين للألمان وكانت رغبتهم الواضحة أن يتركوا لشأنهم ولكن أثبتت طبيعة الحرب أنه لا يمكن لدولة صغيرة أن تحتفظ بحيادها طالما تعارض هذا الحياد مع المصالح الحيوية لأى من الجانبين المتصارعين وفى حالة اليونان تم تحقيق ذلك المبدأ القائل: أن من ليس معنا فهو علينا.

(ب) إنضمام بلغاريا لدول الوسط

كانت الرغبة واضحة من المعسكرين منذ البداية فى ضم بلغاريا، وفى الأيام الأولى من الحرب تم إرسال مبعوث إنجليزى وأبلغ البلغاريين أنه فى حالة وقوفهم على الحياد فسوف يتم – بعد النصر – مراجعة شروط معاهدة بوخارست المجحفة ببلغاريا كما سيحصل البلغاريون على قرض مناسب.

وأدى دخول تركيا الحرب إلى تزايد رغبة الحلفاء فى ضم بلغاريا، وفى فبراير 1915 تم إرسال مبعوث فرنسى إلى صوفيا لإغراء الملك فرديناند على اتخاذ جانب الحلفاء ولكن هذا رفض أن يقيد حركته بالإنضمام إلى أحد المعسكرين.

ونتج عن طرد الروس من غاليسيا وفشل هجمات الحلفاء الأولى فى الدردنيل قطع الوعود لبلغاريا بأنها إذا هاجمت تركيا فسوف تحصل على تراقية حتى خط اينوس – ميديا، وبضمان مقدونيا الجنوبية على ألا تحتلها إلا بعد نهاية الحرب وأن يتم تعويض صربيا عن مقدونيا بالبوسنة والهرسك وساحل الادرياتى.

ولكن فى نفس الوقت كانت دول الوسط تمسك بالأوراق الرابحة فى اللعبة البلغارية، وقد استعملتها بنجاح كامل. فإنه بعد نهاية الحروب البلقانية كانت نية النمسا واضحة فى البحث عن تعويض مناسب بعد معاهدة بوخارست، وشاركها فى ذلك البلغار مما خلق تقارباً واضحاً بين الطرفين لاسيما أن العدو الذى حرم بلغاريا من ثمار نصرها كان صربيا، وحامية صربيا هى روسيا.

والواقع أن المفاوضات بين بلغاريا والنمسا كانت قد بدأت قبل نشوب الحرب بوقت غير قصير وكان البلدان على وشك إبرام معاهدة تحالف عندما نشبت الحرب. وقد ضغطت دول الوسط على البلغار منذ البداية لإتخاذ قرار ولكن أجاب فرديناند أن مثل هذا العمل قد يؤدى إلى رد فعل بتضامن اليونان ورومانيا وتركيا مع الصرب ولم يعد بأكثر من الحياد. وأدى تدخل تركيا فى الحرب إلى ضرورة الإسراع بإنضمام بلغاريا إلى نفس المعسكر إذ أنها لو انضمت للحلفاء فذلك يعنى فتح الطريق بين روسيا والبحر المتوسط وعزل تركيا وتأمين ظهر صربيا وإغراء اليونان ورومانيا على الإنضمام لجانب الحلفاء.

ولا شك أن عواطف البلغار كانت مع دول الوسط ولكنهم انتظروا تطور الأحداث ليقرروا الجانب الذى سيختارونه، وحتى يحصلوا على أكبر ثمن ممكن لمعونتهم، وقد أبدت النمسا – بعد فشلها فى غزو صربيا – استعدادها لأن تمنح لبلغاريا كل الأراضى الصربية التى تدعيها إذا تحرك البلغار ولكن ظل الملك فرديناند على حياده.

ولكن انتهى التردد البلغارى بعد هزيمة روسيا ومصير حملة الدردنيل حين أخفق الأسطول البريطانى فى الاستيلاء على المضايق التركية فسارعت الحكومة البلغارية إلى فتح باب المفاوضات مع دول الوسط فى يونيه 1915، وقد أصرت ألمانيا والنمسا على عقد معاهدة عسكرية مع معاهدة التحالف وعلى أن تسوى بلغاريا علاقاتها بتركيا. وتم توقيع المعاهدة مع تركيا فى 22 يوليو، وفى 6 أغسطس تعهدت بالهجوم على صربيا فى مقابل الحصول على مقدونيا الصربية كما تم الإتفاق أنه إذا هاجمت رومانيا بلغاريا أو إحدى حليفاتها (تركيا) يستعيد البلغار الأراضى التى حصل عليها الرومانيون واليونانيون بمقتضى معاهدة بوخارست.

وفى سبتمبر 1915 أعلنت بلغاريا حالة التعبئة العامة، وقد أحست صربيا أنها المعنية بهذا العمل أرادت أن تبادر بتوجيه الضربة الأولى ولكن رفضت بريطانيا الإقتراح الصربى ، وفى 11 أكتوبر سنة 1915 عبرت القوات البلغارية الحدود الصربية وشاركت فى الحرب إلى جانب دول الوسط.

(جـ) إنضمام رومانيا للحلفاء

تقدمت دول الوسط فور إعلان الحرب بمنح رومانيا بسارابيا[1] بعد النصر إذا إنضمت إليهم فى الحرب. ورغم موافقة الملك كارول على الإقتراح إلا أن مجلس التاج رفضه فى 4 أغسطس 1914 وقرر البقاء على الحياد.

وأزعج هذا القرار ألمانيا التى حضت النمسا على إغراء رومانيا بمنحها بعض الأراضى التى كانت تطمع فيها، ولكن رفض النمساويون والمجريون الموافقة على تنازلات عن أراضيهم للرومانيين.

---

[1] وهى المنطقة التى حصلت عليها روسيا من تركيا 1812 والتى ظل الرومان يعتبرونها قسماً من بلادهم.

فى نفس الوقت كان الحلفاء نشطين للغاية، ففى الأيام الأولى من الحرب تقدم الروس بإقتراح للرومانيين بمنحهم ترنسلفانيا مقابل اشتراكهم فى الحرب ولكن هؤلاء ردوا بأنهم قد قرروا إلتزام جانب الحياد.

وفى سبتمبر سنة 1914 إتخذت رومانيا خطوة هامة بتوقيع معاهدة للعمل المشترك مع إيطاليا، ثم تم توقيع معاهدة أخرى مع روسيا بعد بضعة أيام وافقت فيها الأخيرة على معارضة أى محاولات لتمزيق رومانيا كما تم تسوية بعض المسائل المعلقة بين البلدين . ووعدت رومانيا بالوقوف موقف الحياد الودى بعد هذه التسوية.

وساعدت الظروف الحلفاء فقد توفى فى أكتوبر الملك كارول الموالى للألمان وخلفه إبن أخيه فرديناند الذى أثرت فيه زوجته إبنة دوق أدنبره من أم روسية كما تم تقديم فرض بريطانى قدره 5 ملايين جنيه فى يناير 1915، وتم تجديد الإتفاق مع إيطاليا فى فبراير وتقرر أن تدخل رومانيا الحرب إذا دخلتها إيطاليا.

ورغم دخول إيطاليا الحرب فى مايو من نفس العام إلا أن رومانيا بسبب تطور ظروف الحرب فى غير صالح الحلفاء إلى جانب عدم الاستجابة لكافة المطالب التى تقدموا بها للروس لم تدخلها على الفور.

وفى 18 أغسطس 1916 تم توقيع المعاهدة التى أجيبت فيها رومانيا لمطالبها ووقعتها كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا كما تم فى نفس اليوم توقيع معاهدة عسكرية بين روسيا ورومانيا، وفى 28 أغسطس أعلنت الأخيرة الحرب على النمسا فردت عليها ألمانيا وتركيا وبلغاريا بإعلان مماثل.

إنضمام العرب للحلفاء

نتيجة للرغبة فى سبق الغزو الروسى تم الإعداد لحملة بريطانية تتقدم فى العراق، وقد اندفع الغزاة من البصرة على طول الدجلة ولكن فى اندفاعهم نجح الأتراك فى صدهم عند "كوت العمارة" ومحاصرتهم فى ديسمبر 1915 وبعد حصار دام لخمسة شهور إضطرت قوة بريطانية قوامها ألفين من الإنجليز وستة آلاف من الهنود إلى الاستسلام فى مايو 1916.

ورؤى أنه يمكن تعويض هذه الكارثة نوعاً ما بالعمل على تقليل مكانة السلطان بالإتصال بشريف مكة. وفى الإتصالات التى تمت بين الطرفين والمعروفة بمراسلات الحسين – مكماهون وافق البريطانيون على استقلال العرب فى الأراضى العربية الواقعة جنوب خط عرض 37 مع بعض التحفظات على بغداد والبصرة التى رؤى أن لبريطانيا مصالح فيهما.

والواقع أنه كان قد تم فى هذا الوقت عقد إتفاقية لتقسيم تركيا بين بريطانيا وفرنسا وروسيا حصلت فيها الأخيرة على أرضروم وطرابيزون وبتليس وجنوب كردستان وحصلت فرنسا على ساحل سوريا وولاية أطنه وجنوب شرق آسيا الصغرى، أما بريطانيا فقد حصلت على جنوب العراق وبغداد وموانى حيفا وعكا، أما المنطقة بين الأراضى الروسية والفرنسية والبريطانية فقد تقرر أن تكون دولة عربية، وهى الإتفاقية المعروفة باسم معاهدة سازونوف – سايكس – بيكو.

وقد أعلن الشريف الثورة على السلطان واحتل جده وحاصر المدينة وقطع خط حديد الحجاز كما عاون إبنه فيصل اللنبى فى حملته لغزو فلسطين وسوريا.

وإنتهى عام 1916 بهذه التغييرات، وأتى عام 1917 ليحمل معه تغييرات أكبر فى الدول المتحاربة وفى سير الحرب.

تطورات الحرب

محاولات للسلام 1916 – 1917

فى أكتوبر 1916 أفضى السير إدوارد جراى وزير الخارجية البريطانية بتصريح لصحفى أمريكى عن دور الدول المحايدة فى الحرب القائمة مؤداه أنه على هذه الدول أن تساعد فى تنمية رأى عام قوى للوصول إلى إتفاق بين الأمم بمنع حرب أخرى مثل الحرب القائمة. وأضاف أنه لو كان هذا الإتفاق موجوداً من قبل وأصرت هذه الدول فى يوليه 1914 على إحالة النزاع إلى مؤتمر أو إلى التحكيم ولو كان قد تم احترام حياد البلجيك لما حدثت الحرب القائمة.

وقد أثرت إشارة وزير الخارجية البريطانية هذه تأثيرات عميقة على المستشار الألمانى بتمان – هلويج الذى لم تبهره الإنتصارات الألمانية التى كان قد تم إحرازها فى هذا الوقت كما أنه لم يكن أبداً على إتفاق مع الوطنيين المتطرفين وظل منذ بداية 1915 يحبذ أى إتجاه نحو مباحثات السلام. وتحول هذا التحبيذ إلى عمل فعلى فى صيف 1916 . وكانت أول خطواته ضمان موافقة الإمبراطور، وبالفعل أعلن وليم الثانى فى 31 أكتوبر 1916 أنه إذا لم يكن فى دول الوفاق سياسى يملك الشجاعة بطلب السلام فهو حاكم يقدر مسئوليته فبادر بتقديم هذا الطلب.

وتم الإتفاق بين دول الوسط الأربع على دعوة الحلفاء إلى مباحثات سلام بمجرد أن تدخل القوات الألمانية – النمساوية بوخارست.

وبعد ستة أيام من سقوط العاصمة الرومانية أرسل المستشار الألمانى فى 12 ديسمبر مذكرة إلى حكومات فرنسا وبريطانيا وروسيا واليابان ورومانيا والصرب أعلن فيها أن الأحداث الأخيرة قد أثبتت أنه لا يمكن تحطيم مقاومة دول الوسط وأنها – أى دول الوسط – لا ترغب فى القضاء على أعدائها ومن ثم فهى تقترح التفاوض. وحمل هلويج الحلفاء مسئولية رفض مثل هذا العرض أمام التاريخ وأمام البشرية.

وتصور المستشار الألمانى فى البداية أن مثل هذا الإقتراح لن يلقى اعتراضاً سوى من فرنسا ولكن ما لبث أن تبين الحقيقة بعد وقت قصير، فوزير الخارجية الروسى رفضه ، كما أن سوينو حث الحكومة الإيطالية على ألا تدعها مثل هذه الخطوة الخادعة تتخلى عن حلفائها أما لويد جورج رئيس الوزراء البريطانى فقد رأى أن الاستجابة لدعوة ألمانيا – وهى منتصرة فى هذه المرحلة – إلى مؤتمر دون معرفة إقتراحاتها مسبقاً بمثابة وضع العنق فى حبل المشنقة، ورأى أن هلويج قدم اقتراحه على ضوء انتصارات هندنبرج الأخيرة.

وبناء على ذلك فقد ردت حكومات الحلفاء جميعاً روسيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليابان وصربيا وبلجيكا والجبل الأسود ورومانيا رداً موحداً فى 30 ديسمبر رفضت فيه هذا الإقتراح الذى استهدف اغتنام فرصة النصر المرحلى لدول الوسط ورأت "أن سلاماً

فى مثل هذه الظروف لن يكون له هدف سوى حصول المعتدى على كسب لا يستحقه " ورأى الحلفاء أن الإقتراح الألمانى يهدف إلى تفرق الحلفاء وتهدئة الرأى العام الألمانى وخداع الرأى العام فى الدول المحايدة. وأعلن الحلفاء أنه لن يتم أى سلام قبل عودة الحقوق المنتهكة والإعتراف بمبدأ القومية وحقوق الدول الصغيرة فى الحياة.

وما أن تسلم الإمبراطور هذه الإجابة المخيبة للآمال حتى أصدر منشوراً لجيشه وأسطوله أعلن فيه أن الأعداء قد رفضوا اليد الممتدة إليهم وأنهم يرغبون فى تدمير ألمانيا وحثهم على مزيد من التضحيات من أجل الحفاظ على وطنهم.

وتبع محاولة السلام من برلين محاولة أخرى من واشنطون، ففى 18 ديسمبر دعا رئيس الولايات المتحدة المعسكرين المتنازعين ليقدم كل منهما الشروط التى يمكن أن تنتهى الحرب على أساسها. ورأى أن تبادل الآراء بين المعسكرين قد يؤدى إلى إمكان عقد مؤتمر بينهما وردت ألمانيا على هذه الدعوة بعد أسبوع، فذكرت أن أفضل طريق للسلام هو عقد محادثات ودية بين الطرفين المتنازعين فى أرض محايدة، وأضافت بأنها ستتعاون مع الولايات المتحدة فى العمل على منع أى حروب مستقبلية بعد ذلك الصراع الدموى القائم.

ولما كانت دول الحلفاء قد اتفقت فيما بينها على ألا توقع أو تطلب أى معاهدة سلام منفصلة بدأت مشاورات بينهم أعلنوا فيها أن ضمانات السلام فى مثل هذه الظروف تكاد تكون مستحيلة، فالحقيقة الواضحة فى ذلك الوقت أن ألمانيا والنمسا تسعيان لفرض سيطرتهما على أوروبا مما يمهد لتملكهما للعالم اقتصادياً، وأضافت مذكرة الحلفاء التى تم إرسالها للرئيس الأمريكى أنهم لا يمانعون فى الاستجابة لطلبه بشرط عودة الأوضاع فى بلجيكا والجبل الأسود إلى ما كانت عليه مع تعويضهما التعويض المناسب والجلاء عن الأراضى التى تم غزوها فى فرنسا وروسيا ورومانيا مع عقد المعاهدات الدولية اللازمة لضمان الحدود ضد الهجمات الغادرة، وعودة الولايات التى كان قد تم اقتطاعها من دول الحلفاء من قبل رغماً عن أنوف سكانها وتحرير الإيطاليين والسلاف والرومانيين والتشيكسلوفاك من السيطرة الأجنبية، ومنح الحرية لضحايا الإرهاب الدموى التركى وإخراج أى أراضى أوروبية عن حيز السيطرة العثمانية.

وردت الحكومة الألمانية بمذكرة توافق فيها على إعادة الأوضاع فى بلجيكا إلى ما كانت عليه تحت ضمانات خاصة لحماية الأمن الألمانى وإعادة الأراضى الفرنسية المحتلة مع التحفظ فيما يتعلق بإحتمال تغييرات إستراتيجية واقتصادية فى الحدود والتعويض المالى . أما فى الشرق وبولندا فتحصل ألمانيا على حدود مناسبة لحمايتها إستراتيجياً واقتصادياً من روسيا على أن تعاد المستعمرات الألمانية ويتم تعويض المؤسسات والأشخاص عن خسائر الحرب، مع ضمان حرية الملاحة فى البحار.

وكان واضحاً الفارق الكبير بين مطالب الجانبين.

* * *

وفى هذا الوقت تولى عرش النمسا الإمبراطور كارل الذى أعلن عن نيته على الحصول على السلم لرعاياه فى أقرب وقت وبدأت إتصلات نمساوية – فرنسية. وقد طلبت فرنسا استعادة الالزاس واللورين وعودة بلجيكا وصربيا إلى ما كانت عليه على أن تحصل الأخيرة على ميناء على الادرياتى وتأجير إستانبول لروسيا. وأجاب كارل على ذلك فى 20 مارس 1917 بوعد بتأييد كافة هذه المطالب ما عدا المطلب الأخير، ورغم موافقة فرنسا وبريطانيا على اتجاه إمبراطور النمسا الجديد إلا أن إيطاليا رفضته وقد ذكر وزير خارجيتها أن بلاده قد دخلت الحرب لتقوم قبل كل شئ بتحطيم إمبراطورية النمسا وكان هذا يختلف مع المطلب الأساسى لكارل بالحفاظ على إمبراطوريته.

* * *

وكانت المحاولة الأخيرة من أجل السلم خلال فترة الحرب هى تلك التى تولاها الفاتيكان خلال النصف الثانى من عام 1917. وقد دفع البابا إلى هذه المحاولة مخاوفه من إنهيار النمسا كأكبر قوة كاثوليكية فى أوروبا تحت ضربات ثورة عارمة لاسيما أنه قد رأى كيف تحطم الثورات كل مقومات الدين كما حدث فى روسيا.

وتقدم البابا بمذكرته إلى الدول فى أول أغسطس 1917 إقترح فيها وسائل سيادة القانون بدلاً من سيادة القوة، ورأى أنه كأساس للسلام يجب إعادة كل الأراضى المحتلة. وأن تعاد

بلجيكا إلى ما كانت عليه مع ضمان باستقلالها عن أى دولة كبرى، أما فيما يتعلق بالبلاد الأخرى فيجب أن تحل مشاكلها على ضوء رغبات سكانها.

ورأى الفاتيكان أن الفرصة الوحيدة للسلام تكمن فى التفاهم المباشر بين ألمانيا وبريطانيا.

ولكن الواقع أن بابا روما كان موغلاً فى التفاؤل فبريطانيا أعلنت أن المسألة البلجيكية ليست إلا واحدة ضمن مسائل عديدة تدعو إلى استمرار الحرب كما أنها كانت هى وفرنسا مرتبطتين بوعد لإيطاليا ألا يكون للبابا أى دور فى مؤتمر السلام. أما فى ألمانيا فقد ضغط قوادها العسكريون على طلب ليبج وعلى الاستمرار فى إحتلال بلجيكا لأطول فترة ممكنة بينما كان رأى وزير خارجيتها الجديد كولمان أن التنازل عن بلجيكا بسهولة يعنى الإلقاء بورقة من أهم ورق اللعب فى يد ألمانيا.

ولم تنجح هذه المحاولة الأخيرة.

دخول الولايات المتحدة الحرب 1917

بالرغم مما أحدثه الهجوم على بلجيكا فى بداية الحرب من عطف أمريكى على قضية الحلف إلا أن الأمريكيين ظلوا راغبين فى الإبتعاد عن الحرب خاصة وأن ألمانيا كان لها أصدقاء عديدين بين الشعب الأمريكى كما أن إدعاء الألمان أنهم يحاربون من أجل التقدم والحرية ضد الأوتوقراطية الروسية لقى استجابة بين دوائر هذا الشعب وكان كل ما يهم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بقاء حرية الملاحة فى البحار طبقاً للقوانين الدولية.

وعندما أعلنت بريطانا فرض حصارها البحرى فى بحر الشمال فى 3 نوفمبر إحتجت واشنطون على قيام الأسطول البريطانى بتفتيش السفن بحثاً عن المواد الممنوعة ورد البريطانيون على ذلك أنهم لن يتدخلوا لتفتيش السفن المحايدة إلا فى أضيق نطاق يستلزمه أمن الحلفاء ونفوا أى نية على التدخل فى أى تجارة مشروعة.

ولكن تعقدت الأمور عندما أعلنت الحكومة الألمانية فى فبراير 1915 عن نيتها على إغراق سفن الأعداء التجارية فى المياه المحيطة ببريطانيا وأنه على التجار المحايدين أن يلاقوا مصيرهم.

وفى 7 مايو 1915 تم ضرب الباخرة "لوزيتانيا" عند الساحل الجنوبى لأيرلندا وإغراقها وكانت تحمل 1200 راكباً منهم 124 أمريكياً، وقد دافع المبعوث الألمانى فى واشنطون عن عمل البحرية الألمانية بأن هذه السفينة كانت تحمل ذخائر للحلفاء، ورغم صحة هذا الإدعاء إلا أن إغراق هذه السفينة المليئة بالركاب دون تحذير سابق أثار الشعور الأمريكى لأقصى حد.

وأدى ذلك إلى تقديم عدة مذكرات احتجاج أمريكية إلى برلين حمل آخرها المؤرخة فى 21 يوليه تحذيراً قوياً للألمان بأن أى أرواح أمريكية ستزهق نتيجة لمثل هذا العمل مرة أخرى فأن ذلك سيعنى الحرب.

ولما كانت ألمانيا لا ترغب فى جر الولايات المتحدة إلى الحرب فى صف أعدائها فقد صدرت الأوامر لقباطن الغواصات بعدم الهجوم على أى سفينة مدنية كما أنه خلال الشهور التالية خفت حرب الغواصات إلى حد كبير لاسيما أنه خلال أواخر 1916 وأغلب 1917 كان الجميع – خاصة الألمان – راغبين فى تهيئة الجو لإنهاء الحرب وإقامة السلم كما أشرنا.

ولكن نتيجة لفشل العرض الألمانى للسلام، ونتيجة لفشل محاولات الوساطة الأمريكية قرر الألمان مرة أخرى العودة إلى شن حرب الغواصات بهدف تجويع بريطانيا، وقد وعدت الأدميرالية الألمانية أنه سوف يمكن عن طريق هذه الحرب إجبار البريطانيين على الجلوس على مائدة المفاوضات فى مدى ما لا يتجاوز خمسة شهور، ولما اعترض على أن هذه الحرب قد تؤدى إلى تدخل الولايات المتحدة فى الصراع كانت الإجابة على ذلك بأن تلك البلاد تمد الحلفاء بإمدادات متزايدة من الغذاء والذخيرة وأن ألمانيا على استعداد أن تواجه كافة الإحتمالات.

وفى 31 يناير 1917 أبلغت الحكومة الألمانية الولايات المتحدة عن قرارها ورد الرئيس الأمريكى على ذلك "أن هذا يعنى الحرب" وفى 3 فبراير تم قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وقد عبر أحد كبار المسئولين الأمريكيين للسفير الألمانى فى واشنطون عن اعتقاده أن حكومة برلين قد وقعت شهادة وفاتها بعملها على إعلان حرب الغواصات دون أى قيود.

وتم إعلان الحرب فى 2 أبريل عندما إكتشفت محاولة ألمانية فى المكسيك لإثارتها ضد الولايات المتحدة، وقام على الفور المستر بلفور وزير الخارجية البريطانية بعبور الأطلنطى إلى واشنطون ليبحث مع المسئولين الأمريكيين نوع المعونة العسكرية التى ستقدمها بلادهم.

الثورة الروسية 1917 وخروج روسيا من الحرب

فى الوقت الذى منحت فيه السياسة الألمانية للحلفاء حليفاً له قيمته حرمتهم الأوتوقراطية الروسية من حليف آخر له قيمته أيضاً.

والواقع أن روسيا كانت فى نهاية 1916 على استعداد أن يؤدى أى حادث فيها إلى ثورة واسعة النطاق، فقد هزمت الجيوش الروسية فى كل مكان وجرح الكبرياء الوطنى جرحاً عميقاً بقرار دولتى الوسط باستقلال بولندا تحت إدارتها فى نوفمبر 1915، كما أن القيصر فى هذه الفترة قد وقع بين أيدى المشعوذين والإنتهازيين أكثر من أى وقت آخر مما أدى إلى أن يطرد سازونوف وزير خارجيته وكان شخصية موثوقاً فيها فى أغسطس 1916.

وقد أدت تصرفات القيصر إلى أن يقوم جماعة من كبار الرجالات الروس بإغتيال الراهب المشعوذ راسبوتين فى آخر 1916 الذى ظل يسيطر على القيصر والقيصرة خلال الفترة السابقة، وقوبل النبأ بالسرور بين أفراد الشعب وبالوجوم فى دوائر القصر.

وبدلاً من أن ينقذ هذا التصرف العرش الروسى دفعه نحو حتفه إذ مورست أسوأ أساليب القهر والضغط خلال الشهور التالية، ورغم كل النصائح التى قدمت للقيصر للإقلاع عن هذه الأساليب إلا أنه أصم أذانه عنها بل واستعد لمواجهة احتمالات الثورة بسحب المدافع من على الجبهة إلى العاصمة للقضاء على أى اضطرابات.

وقد بدأ السخط يتحول إلى أعمال عصيان خطيرة منذ 8 مارس 1917 حين توقف بعض عمال سان بطرسبرج عن العمل، وبعد ذلك بثلاثة أيام رفضت ثلة من الجنود الأوامر الصادرة إليها بإطلاق النيران على المتظاهرين، وفى اليوم التالى 12 مارس رفضت جماعة أخرى تنفيذ الأوامر الصادرة إليها وبدلاً من ذلك أطلقت نيرانها على ضباطها، وانضمت القوات التى أرسلت لمطاردة الثوار إليهم وسقطت العاصمة فى أيديهم، وفى اليوم التالى 13 مارس – سقطت موسكو ولم يكن أمام القيصر سوى التنازل عن العرش فى 15 من نفس الشهر لأخيه ميخائيل ولكن هذا رفض قبول التاج.

وقد تم تشكيل وزارة إئتلافية برئاسة "الأمير لفوف" وتولى المحامى الاشتراكى "كيرنسكى" وزارة العدل فيها، وتقاسمت هذه الوزارة السلطة مع مجالس العمال والجنود التى كونت أول السوفيتات.

ولقيت الثورة كل عطف من أصدقاء الحرية فى كل أنحاء العالم، وبالرغم من بعض الأسى على مصير القيصر فى دوائر الدول المتحالفة لروسيا إلا أن الأمل قد تزايد أن تقوم هذه البلاد فى عهدها الجديد بدور أكثر فعالية فى الصراع القائم. ولكن هذا الأمل ما لبث أن بدأ يتبخر بعد أن اكتشف أن الثورة لم تقم فحسب ضد الأوتوقراطية الروسية بل قامت أيضاً بهدف إنهاء أى مشاركة فعالة لروسيا فى الصراع.

ففى 12 أبريل 1917 أعلنت الحكومة الجديدة برنامجها الذى ذكر أن روسيا الحرة لا ترغب فى امتلاك أى بلد آخر أو حرمان أى أمة من وجودها الوطنى أو احتلال أى أرض أجنبية بالقوة. أن هدفها هو إقامة سلام دائم على أسس من حق الشعوب فى تقرير مصيرها. وأن الأمة الروسية قد حلت السلاسل التى أثقلت بها كاهل الشعب البولندى، وأن الحكومة ستعمل على تأمين أرض الآباء فى نفس الوقت الذى ستعمل فيه على الوفاء بالتزاماتها لحلفائها.

ولكن الواقع أنه ما دام الروس مستعدين لبذل دمائهم من أجل أطماعهم الإقليمية فلم يكن من المعقول أن يحاربوا من أجل أطماع حلفائهم.

وفى منتصف مايو بدأت الأجنحة اليمينية للحكومة تتحطم باستقالة ميليكوف وزير الخارجية وجوتشكوف وزير الحربية وتولى كيرنسكى منصب الأخير ودخل الوزارة وزيران اشتراكيان مما أدى إلى أن تحمل الحكومة صبغة اليسار، والواقع أنه خلال الشهور الست التالية كان كيرنسكى هو الشخصية المسيطرة على الحكومة الروسية، وقد بذل جهده فى التوفيق بين احترامه لقوى السوفيت النامية فى البلاد ولإخلاصه لقضية الحلفاء.

ولكن فى 30 مايو طالب السوفيت حلفاءهم الغربيين بتحديد أهداف الحرب الدائرة ولكن هؤلاء لم يحرروا جواباً، كما أنهم لم يرحبوا باقتراح زعيم الاشتراكيين الهولنديين بعقد مؤتمر للعمال فى ستوكهلم لبحث إمكانيات السلام وقد منح السوفيت وكيرنسكى هذا الإقتراح كل تأييد. ورفضت حكومات الحلفاء منح ممثلى عمالها جوازات سفر إلى هذا المؤتمر.

وقد حضر هذا المؤتمر الزعماء الاشتراكيون فى دول الوسط ودول الشمال المحايدة مع ممثلى الروس، ولكن أدى تغيب زعماء العمال فى دول الحلفاء إلى أن يفقد المؤتمر كل أهميته.

وبالرغم من كل ذلك فقد قام كيرنسكى يعاونه بروسيلوف قائد الجيش الروسى الجديد بإعداد القوات الروسية الجنوبية لعمل نهائى بهدف الوصول إلى ليبزج ولكن استطاع القائد الألمانى ماكنزن أن يرد الروس على أعقابهم بعد أن بدأوا تنفيذ خطتهم فى أواخر يونيه، وفشلت الخطة الروسية تماماً، وفى الشمال استطاع الألمان أن يعبروا نهر دونيا ويحتلوا مجموعة الجزر المنتشرة فى خليج ريجا.

ولما كان كيرنسكى قد تولى رياسة الوزارة فى يوليه خلفاً للأمير لفوف فقد واجه المتاعب من كل ناحية. وكان أول هذه المتاعب ثورة البلاشفة فى سان بطرسبرج فى نفس الشهر لاعتراضهم على خطته فى الاستمرار فى الحرب ولكنه نجح فى القضاء عليها. كما أنه لم يعد يستطيع الإعتماد طويلاً على الجيش بسبب اختلافه مع قائده الجديد

كورنيلوف الذى خلف برسيلوف، وقد رأى كيرنسكى أن هذا القائد يرمى إلى فرض ديكتاتورية عسكرية على البلاد.

وبناء على ذلك فقد أعلن عن رغبته فى الاشتراك فى مؤتمر للوصول إلى تفاهم مع الحلفاء على الأسس التى أعلنتها الثورة الروسية والتى رأى أن يتم التعهد فيه بلا ضم ولا تعويضات، وحق الأمم فى تقرير مصيرها، ولم توافق دول الحلفاء على عقد مثل هذا المؤتمر، واشترك سفراء بريطانيا وفرنسا وإيطاليا فى العاصمة الروسية فى حث كيرنسكى على ضرورة استعادة الجيش الروسى لقدرته العسكرية.

ولكن ما لبث كيرنسكى أن سقط فى مطلع نوفمبر واستولى البلاشفة على السلطة وسيطر لينين وتروتسكى على الحكومة، الأول بصفته رئيس مجلس قوميسيرى الشعب والثانى بصفته رئيس سوفيتة سان بطرسبرج وقد تولى وزارة الخارجية.

وكان الهدف الأول للحكومة الجديدة إقامة السلام، وقد دعا مجلس السوفيت كافة الأطراف المتنازعة إلى مفاوضات سلام فى 8 نوفمبر على أساس لا ضم ولا تعويضات وذلك من أجل صالح عمال أكبر ثلاث أمم فى العالم وهى إنجلترا وفرنسا وألمانيا.

ولما لم يرد الحلفاء على الدعوة الروسية توجه تروتسكى بدعوته إلى دول الوسط وتم بالفعل عقد الهدنة مع هذه الدول فى 3 ديسمبر.

وبدأت المفاوضات بين روسيا ودول الوسط فى 22 من نفس الشهر فى برست لتوفسك وتم فى 3 مارس 1918 توقيع المعاهدة التى حرمت روسيا من ولايات البلطيق الثلاث وبولندا وأوكرانيا ولتوانيا وتم عقد معاهدات ثلاث منفصلة مع كل من أوكرانيا وفنلندا ورومانيا تنازلت فيها الأخيرة عن دبروجا لبلغاريا وممرات الكربات للنمسا.

أطوار الحرب الأخيرة

كان الشتاء الرابع يهاجم الجنود المتحاربين من مختلف الميادين ونهاية الحرب لا تبدو وشيكة، وقد أدى هذا الموقف إلى ظهور رغبة قوية فى إنهاء المجزرة البشرية، وفى يناير 1918 أعرب رئيس الوزراء البريطانى فى خطبة له عن رغبة بلاده فى السلام

وتحدث عن شروطه لإقرار هذا السلام وكانت معتدلة للغاية بالنسبة لما أبدته بريطانيا نفسها قبل ذلك بأقل من عامين. فقد ذكر أن بلاده لا ترغب فى تدمير ألمانيا أو تحطمها وأن كل ما ترغبه تغيير الدستور الإمبراطورى الذى سمح للطبقة العسكرية بالتسلط على مصائر البلاد كذا إعادة أراضى كل من بلجيكا وصربيا والجبل الأسود ثم الأراضى المحتلة من فرنسا وإيطاليا ورومانيا واحترام استقلال تلك البلاد خاصة الصغيرة منها.

أما عن إمبرطورية النمسا – المجر فقد أعلن أن الحلفاء لا يرغبون فى تحطيمها وإن كان قد رأى ضرورة منح الحكم الذاتى للقوميات التى تطمح إليه.

وعن تركيا أعلن أنه سيتم المحافظة على المناطق التى يسكنها الأتراك وبالنسبة للمضايق رأى أن تكون محايدة وحرة، أما الولايات الغير تركية فى شبه الجزيرة العربية وأرمينيا والعراق وسوريا وفلسطين فقد رأى وجوب الإعتراف بأنها تكون قوميات منفصلة وأخيراً بالنسبة للمستعمرات الألمانية كان رأى بريطانيا أن تخضع لقرارات مؤتمر يراعى رغبات ومصالح سكانها المحليين.

وطلب رئيس الوزراء البريطانى بضرورة إنشاء منظمة لحل النزاعات الدولية والقضاء على إحتمالات الحرب.

وتمثلت ردود فعل خطاب رئيس الوزراء البريطانى فى برلين بأن أعلن المستشار الألمانى أنه "حتى يقبل الحلفاء مبدأ المحافظة على الإمبراطورية الألمانية فأن ألمانيا ترفض بحث المشكلة البلجيكية" ثم أعلنت فيينا أنها ستدافع عن ممتلكاتها وممتلكات حلفائها التى كانت لها قبل الحرب.

وبعد حديث لويد جورج بثلاثة أيام – 8 يناير – أعلن الرئيس الأمريكى ويلسون مبادئه الأربعة عشر التى لعبت دوراً كبير فى المراحل الأخيرة من الصدام وهى:

1. إبرام إتفاقات سلام علنية.
2. حرية الملاحة المطلقة فى البحار فى أوقات السلم والحرب فيما عدا حالات العمل الدولى بهدف تنفيذ إتفاقيات دولية.

3. إزاحة أى حواجز اقتصادية بقدر الإمكان.

4. ضمانات كافية بتخفيض التسليح لأقل حد ممكن إلى الحد الذى يتناسب مع الأمن الداخلى للدول فحسب.

5. تسويات منصفة لكل المطالب الاستعمارية على أساس أن يكون لمصالح سكان هذه المستعمرات نفس قيمة مصالح الحكومات التى تسيطر عليها.

6. الجلاء عن كل الأراضى الروسية وتأكيد مصيرها المستقل فى تطورها السياسى وسياستها الوطنية.

7. الجلاء عن بلجيكا واستعادتها لكيانها دون أى محاولة للحد من سيادتها.

8. تحرير كل الأراضى الفرنسية وإعادة المناطق التى تم غزوها وتصحيح وضع 1871 الخاطئ بشأن الالزاس واللورين.

9. تعديل الحدود الإيطالية على أساس خطوط وطنية.

10. منح شعوب النمسا والمجر فرصتها الحقيقية فى استقلال ذاتى.

11. الجلاء عن رومانيا والصرب والجبل الأسود واستعادة الأراضى المحتلة على أن تنال صربيا منفذاً على البحر وتخطط العلاقات بين دول البلقان على أسس من الولاء والوطنية.

12. تأمين الحدود التركية للإمبراطورية العثمانية، وتأكيد حق الشعوب الأخرى الخاضعة للحكم العثمانى فى تطوير استقلالها الذاتى وفتح المضايق للمرور الحر بصورة دائمة للسفن التجارية لكافة الأمم بضمانات دولية.

13. قيام دولة بولندية مستقلة تضم كل الأراضى التى تجمع الشعب البولندى مع فتح مخرج لها على البحر. على أن يضمن استقلالها ووحدة أراضيها بإتفاق دولى.

14. إقامة مجلس دولى عام لمنح ضمانات الاستقلال السياسى ووحدة أراضى كافة الدول الصغيرة والكبيرة.

* * *

فى خلال الشهور التالية تمت آخر محاولة ألمانية لإنهاء الحرب لمصالح دول الوسط بهجوم لودندروف فى الجبهة الغربية ولكن نجح الجنرال فوش أخيراً فى إحباط هذا الهجوم فى نفس الوقت الذى أنزل فيه الإيطاليون ضربة عنيفة بالنمساويين على نهر بياف، ولم يكن أمام النمسا إلا التحلل من إرتباطاتها بألمانيا فقد أبلغت حليفتها فى 30 أغسطس أنها ستدعو الدول المتصارعة إلى مؤتمر عام. ورغم إحتجاج ألمانيا على النمسا إلا أن قواد الجيش الألمانى بدورهم أبلغوا المستشار أنه لابد من السلام بأسرع ما يمكن.

وعرف العالم فى منتصف سبتمبر برغبة دول الوسط عندما طلبت الحكومة النمساوية بدء مباحثات السلام.

وقبل أن ينتهى نفس الشهر – سبتمبر – كانت بلغاريا تواجه هجوماً عاماً دعاها إلى طلب هدنة سريعة، وأدى الإنسحاب البلغارى إلى أن أصبح الاستسلام التركى أمراً مفروغاً منه.

وشجعت تلك التطورات الولايات السلافية فى النمسا على إعلان إسقاط الحكم النمساوى كما سقطت الوزارة الموالية للألمان فى بوخارست واستعدت رومانيا للعودة لدخول الحرب فى نفس الوقت تحطمت خطوط الدفاع البلغارية فى مقدونيا ونجح اللنبى فى إكتساح الأتراك فى فلسطين وسقطت العراق وإضطرت تركيا إلى عقد الهدنة فى 31 أكتوبر بعد شهر واحد من استسلام بلغاريا وتم فتح المضايق للحلفاء.

وفى 4 أكتوبر تكونت وزارة جديدة فى ألمانيا برئاسة المستشار الأمير ماكس أوف بادن التى بادرت بطلب السلام من الرئيس ولسون على أساس مبادئه الأربعة عشر.

وتمت عدة اتصالات بين ويلسون من ناحية والحكومة الألمانية الجديدة من ناحية أخرى استجابت فيها الأخيرة لمطالب الرئيس الأمريكى فوافقت على منع ضرب سفن الركاب وعلى تغيير دستور الإمبراطورية وعلى أن تأتى مطالب السلام من حكومة حرة.

وعندما بدأ ولسون إتصالاته بحلفائه على هذا الأساس أبدى هؤلاء رأيهم بعدم إمكان استمرار تعديل الدستور طالما أن ملك بروسيا يسيطر على مقدرات الإمبراطورية الألمانية فأمم العالم لا يمكن أن تثق فى سادة ألمانيا وقتذاك. وأجاب الألمان على الاستفسارات الأمريكية الجديدة بأن المفاوضات ستتم بواسطة حكومة شعبية لن يكون للعسكريين صوت فيها وأنها بناء على ذلك تنتظر الموافقة على طلب الهدنة.

وبينما كان الحلفاء يعدون إجابتهم كانت إمبراطورية الهابسبرج قد خرجت من الحرب وتمزقت إرباً. ففى 7 أكتوبر طلبت الحكومة النمساوية الهدنة والمفاوضات على أساس المبادئ الأربعة عشر، وفى 16 أكتوبر حول الإمبراطور النمسا إلى دولة فيدرالية. وطلب ولسون الاستقلال الذاتى لشعوب الإمبراطورية، ورغم ذلك فقد اعترف بمجلس التشكسلوفاك الوطنى فور قيامه وبعدالة آمال اليوغوسلاف. وتلقت الإمبراطورية المتحضرة ضربة قاضية عندما استسلم آلاف من قواتها فى الجبهة الإيطالية فى 23 أكتوبر.

وفى 27 أكتوبر تولت وزارة جديدة الحكم فى البلاد أعلن رئيسها عن قبول شروط ولسون بحق شعوب الإمبراطورية فى تقرير مصيرها وأبدت استعدادها للدخول فى مفاوضات إقرار السلام دون انتظار لأى إتصالات أخرى.

وفى 12 نوفمبر تم إعلان الجمهورية فى فيينا وتبعتها المجر فى 16 من نفس الشهر وسقطت تلك القوة العظيمة فى أوروبا التى ظلت قائمة منذ 1526.

وهكذا بقيت ألمانيا وحيدة فى الميدان تتلقى الصدمات وحدها حتى رد عليها ولسون فى 5 نوفمبر حيث أضاف لطلباته السابقة ضرورة دفع ألمانيا للتعويضات المناسبة للخسائر التى نتجت للمدنيين والممتلكات عن عدوانها على الحلفاء.

وفى 8 نوفمبر قدم الحلفاء شروطهم النهائية لعقد الهدنة وتتضمن الجلاء عن كل الأراضى التى أتم الألمان إحتلالها خارج بلادهم والإنسحاب فيما وراء الراين وإقامة منطقة محايدة على شاطئه الأيمن وإلغاء معاهدة برست لتوفسك وتسليم كافة المدافع والطائرات... إلخ.

وفى هذا الوقت كانت الجبهة الداخلية تتحطم نتيجة لعصيان بحارة الأسطول فى كييل فى 28 أكتوبر. وبدأت موجة عارمة فى كل البلاد ضد الإمبراطورية وأعلنت الجمهورية فى 9 نوفمبر برئاسة ايبرت الاشتراكى واضطر القيصر إلى الهرب إلى هولندا.

ووافقت الحكومة الجديدة على كافة شروط الحلفاء ووقعت الهدنة فى 11 نوفمبر 1918 التى أنهت ذلك الصراع الدموى الواسع.

أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى

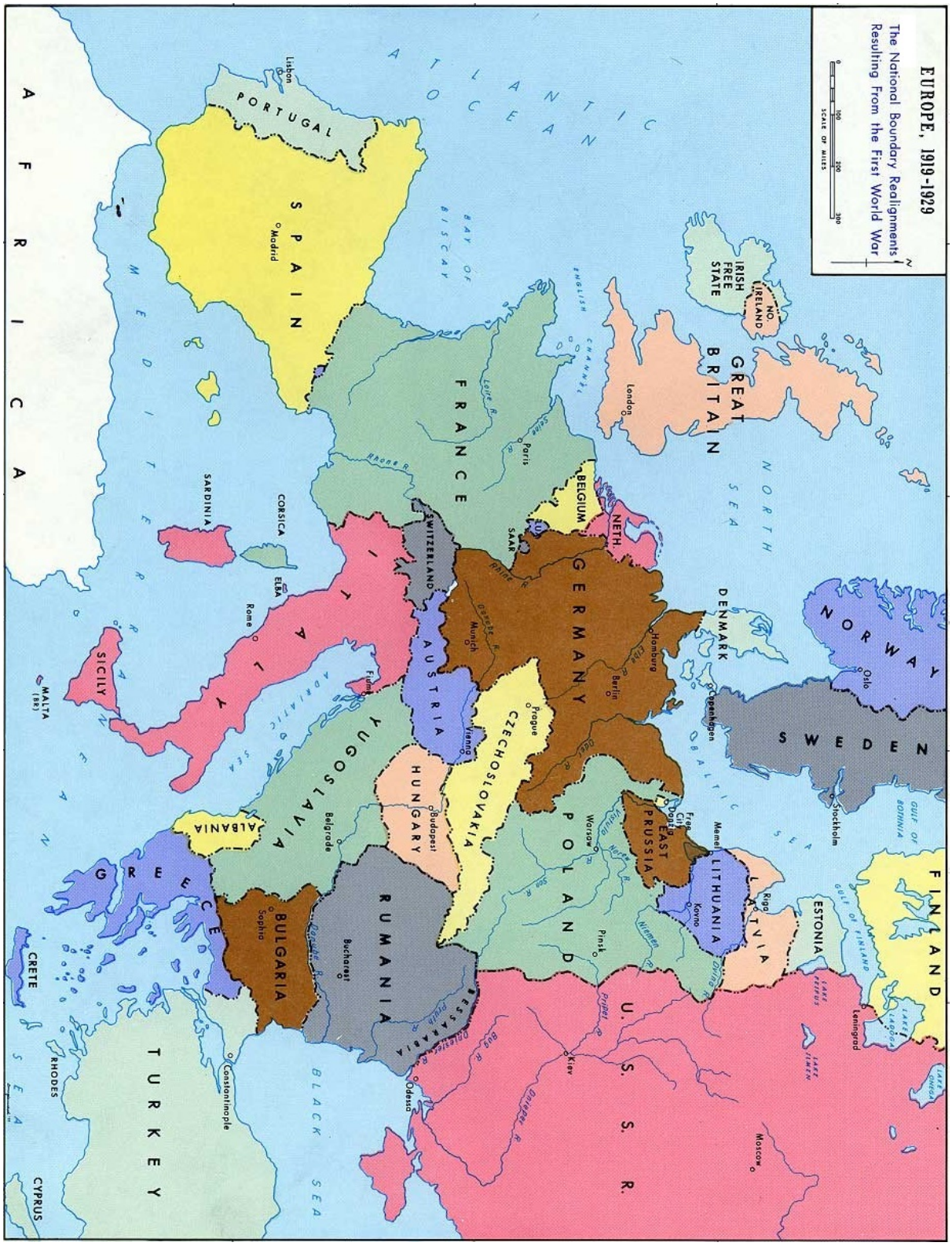

الفصل الثالث
تسويات فرساى

بعد أن تقرر عقد مؤتمر السلام فى باريس بعد أن كان هناك اتجاه أولاً لعقده فى جنيف أصبحت إحتمالات إبرام التسوية على أساس مبادئ ولسون الـ 14 ضعيفة للغاية وذلك لسببين:

الأول: بسبب الجو الذى أحاط بمكان إنعقاد المؤتمر فى فرنسا التى حطمت الحرب مناطقاً شاسعة منها والتى دمر الألمان كثيراً من أراضيها مما أدى إلى توفر رغبة الإنتقام لدى أعضاء المؤتمر.

الثانى: الإتفاقات السرية التى عقدت خلال الحرب بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والتى حان الوقت لتنفيذها ليحصل كل طامع على مطامعه.

* * *

وفى منتصف يناير 1919 تم إفتتاح المؤتمر الذى بلغ عدد أعضاءه 70 عضواَ يمثلون 27 دولة هى تلك التى شاركت الحلفاء فى الحرب.

ولما كانت الدول الكبرى المنتصرة هى التى أدارت المؤتمر فعلا فمن المفيد للغاية أن نلقى نظرة على اتجاه كل منها.

فبريطانيا التى مثلها لويد جورج دخلت المؤتمر ببرنامج مرسوم يتمثل فى مبادئ معينة:

شل قدرة ألمانيا العسكرية فى البر والبحر، مع تنازلها عن مستعمراتها ودفعها لتعويضات الحرب إلى أقصى حدود قدرتها، وتسليم مجرمى الحرب لمحاكمتهم على أن يتم تنفيذ كافة هذه الشروط بصورة تكون الحكومة الألمانية راغبة فى قبولها إذ أن سقوط هذه الحكومة قد يؤدى إلى سقوط وسط أوروبا كله فى أيدى البلاشفة.

أما فرنسا التى مثلها كلمنصو فقد كانت المبادئ الأساسية التى وضعها هذا نصب عينيه أبطال ما حدث 1871 وتأمين الحدود الفرنسية. وكان كلمنصو يؤمن بألا مفاوضة مع

الألمان بل إملاء للشروط عليهم، وكان رأيه أن الألمانى لا يحترم عدوه بدون اللجوء إلى هذا الطريق، أما بالنسبة للمبادئ الـ 14 فقد كان يرى أن فرنسا غير ملتزمة بها كما كان ينظر إلى عصبة الأمم على أساس أنها مجرد إقتراح إضافى .

ومثل الرئيس ولسون الولايات المتحدة الأمريكية، وكان القوة الكبيرة الوحيدة بين القوى الأخرى التى ترغب فى "سلام نظيف" وكان عليه أن يختار بين تسوية دون منازعات مع حلفائه أو أن يترك المؤتمر كلية ولكنه اعتقد أن العصبة سوف تصحح كل الأخطاء.

وبالرغم من أن أورلندو رئيس الوزراء الإيطالى كان فى نفس الوقت يرأس وفد بلاده فى المؤتمر إلا أن سونينو وزير الخارجية كان هو الشخصية المسيطرة على الوفد الإيطالى ، ولما كان سونينو قد رأى الإمبراطورية النمساوية وهى تتفتت فإن كل ما كان يعنيه السيطرة على الادرياتى دون أن يلقى بالاً لغضب دولة يوغوسلافيا الوليدة.

أما اليابان – الدولة الخامسة بين الدول الكبرى الممثلة فى المؤتمر – فلم تشترك إلا بنصيب ضئيل فى الصدام وقد أتت إلى المؤتمر وليس لها إلا هدف واحد هو ضمان الحصول على منطقة شانتونج الصينية التى كانت خاضعة للألمان.

بداية المؤتمر والقوى المسيطرة عليه

كان أول ما بحثه المؤتمر عدد ممثلى كل وفد، ولكن قراره فى هذا الشأن لم يكن ذا قيمة لأن الدول الخمس الكبرى لم تسمح لحليفاتها الصغيرات أن تقوم بعمل ذى شأن.

والواقع أن المؤتمر قد عقد منذ منتصف يناير حتى منتصف فبراير ست جلسات كان يقوم خلالها بالموفقة على قرارات "مجلس العشرة" الذى كان يتكون من رؤساء حكومات الدول الخمس الكبرى ووزراء خارجيتها والذى كان يجتمع مرتين يومياً.

وخلال تلك المرحلة الأولى من اجتماعات المؤتمر جذبت المسألة الروسية إهتمام أعضاءه.

وبدأ الفصل الثانى من اجتماعات المؤتمر فى أوائل مارس، وكانت مسألة المعاهدة الألمانية هى محور الفترة التالية. ولما لم يتم تقدم يذكر خلال الأيام الأولى إقترح إنقاص

مجلس العشرة إلى مجلس أربعة فحسب (رؤساء بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا) على أن يبحث وزراء الخارجية فى نفس الوقت المسائل الثانوية، وبالفعل نفذ هذا الإقتراح الذى تم عن طريقه إحراز نجاح كبير ففى خلال أسابيع ستة فحسب كان قد تم إقرار التسوية مع ألمانيا بصورة تفصيلية فى اجتماعات ثنائية يومياً.

1- وكانت **أكبر صعوبة واجهت الأربعة الكبار بالنسبة للتسوية مع ألمانيا** هى مسألة حدود فرنسا الشرقية، وقد رأى عديد من الفرنسيين أن انتزاع الشاطئ الأيسر من الراين هو الضمان الوحيد لعدم تجدد الهجمات الألمانية. وأوضح كليمنصو وجهة النظر الفرنسية فى هذا الشأن بأن قدرة ألمانيا على الهجوم تعتمد على الخطوط الحديدية الإستراتيجية الممتدة على الشاطئ الأيسر للنهر وعلى تحصينات الراين. وأعلن أن فرنسا لا ترغب فى ضم شاطئ النهر الأيسر ولكنها تريد أن لا تمتد الحدود الألمانية بعد الراين، واعترض لويد جورج على الإقتراح الفرنسى الذى يعنى فصل 7 مليون ألمانى عن وطنهم الأم وأعلن "دعونا لا نخلق الزاس – لورين أخرى".

وقد شارك ولسون لويد جورج الرأى وقد رأيا معاً أن نقل أعداد من الألمان تحت حكم غير ألمانى لن يساهم بالتأكيد فى تدعيم السلام فى أوروبا فى المستقبل وأن صلحا له مثل هذه الطبيعة سيقضى على الحكومة الألمانية القائمة ويؤدى إلى سقوط الشعب الألمانى بين أحضان البلاشفة مما سيؤدى إلى سيطرتهم على وسط أوروبا كلها وتهديدهم لأممها الغربية.

وكان رد كليمنصو على ذلك أن الفرق بين بريطانيا وفرنسا فى هذا الشأن أنما هو ناتج عن إحساس الأمان الذى تحس به الأولى والذى تفتقده الثانية. أخيراً، رأى البريطانيون أنه يمكن تأمين فرنسا بتحديد الجيش الألمانى بمائة ألف رجل وبإلغاء التجنيد الإجبارى وبنزع سلاح منطقة الشاطئ الأيمن من الراين لمسافة 50 كيلو متراً، ووافق ولسون على هذه الإقتراحات ورأى أنه يكفى لفرنسا ضماناً ثنائياً بريطانياً أمريكياً لأمنها.

وإضطرت فرنسا نتيجة لضغط حليفتيها إلى الإذعان بعد أن وصل الأمر إلى حد أن هدد كليمنصو بالاستقالة وهدد ولسون بالإنسحاب.

2- مسألة حقول فحم السار:

إذا كانت المعارضة الرئيسية فى وجه فرنسا لإحتلال دائم لشاطئ الراين الأيسر قد تولتها بريطانيا فأن الولايات المتحدة هى التى حملت لواء معارضة فرنسا أيضاً فى رغبتها لضم السار. وقد اتفق لويد جورج مع ولسون على وجوب حصول فرنسا على فحم السار طالما بقيت مناجمها متعطلة، ولكن فى الوقت الذى رأى فيه رئيس الوزراء الإنجليزى إقامة دولة ذات استقلال داخلى تحت الحماية الفرنسية فإن ولسون لم يوافق إلا على حصول فرنسا على كمية من الفحم توازى خسارتها فيه.

وقد تم الإتفاق أخيراً على أن تدير لجنة خماسية المنطقة تتكون من ثلاثة تختارهم عصبة الأمم وواحد يختاره الأهالى وآخر تختاره فرنسا، على أن يتم استفتاء بعد خمسة عشر عاماً لتحرى رغبة الأهالى فى الإبقاء على النظام القائم أو الإنضمام إلى فرنسا أو العودة إلى ألمانيا.

وبينما اتخذ الوفد البريطانى جانب الإعتدال فى مسألتى شاطئ الراين الأيسر والسار إلا أنه اتخذ جانب التطرف فى مسألتين أخرتين:

3- مسألة محاكمة الإمبراطور وليم الثانى:

فبالرغم من اعتراض الولايات المتحدة واليابان على هذه المحاكمة فقد طالبت بها بريطانيا وطلبت من هولندا تسليمه إليها، ولكن هذه رفضت الطلب.

4- مسألة التعويضات:

فقد رأى الأمريكيون أن المطالب البريطانية نحوها غير معقولة.

فقد جاء فى مذكرة 5 نوفمبر التى وافق الألمان بمقتضاها على الهدنة عبارات محددة عن "تعويض الخسائر التى أنزلت بالسكان المدنيين نتيجة للعدوان الألمانى فى البر والبحر والجو" ولكن ما لبث البريطانيون والفرنسيون أن أعلنوا أن على ألمانيا أن تتحمل كافة تكاليف الحرب.

وفى الوقت الذى طالب فيه كليمنصو ولويد جورج بعدم وضع حد معين لقيمة هذه التعويضات كانت وجهة نظر الأمريكيين الذين لم يطلبوا أى شئ لأنفسهم تحديد قيمة هذه التعويضات لتشجيع الألمان على تسديدها. فى نفس الوقت رفض ويلسون مبدأ أن يدفع الألمان تكاليف الحرب والإكتفاء بدفع تعويضات عن خسائر المدنيين كما جاء فى المذكرة التى استسلم الألمان على أساسها.

وتم التوصل أخيراً إلى اتفاق جمع بين الطلبين فقرر أن يدفع الألمان ألف مليون جنيه خلال عامين يتم خلالهما وضع مشروع للدفع يمتد على طول ثلاثين عاماً ويشرف على تنفيذه لجنة مشتركة للتعويضات من الحلفاء.

وبعد حل "مسألة التعويضات" كان أهم ما بحثه الأعضاء الأربعة الكبار متعلقاً بالتسوية مع ألمانيا مسألتين:

5- مسألة شانتونج:

فقد تم شراء استمرار العون اليابانى فى الحرب بتأكيدات سرية بينها من جانب وبين بريطانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا من جانب آخر فى فبراير 1917 بإرثها – أى اليابان – للممتلكات الألمانية فى الشرق الأقصى.

وقد رفض الرئيس الأمريكى الإرتباط بمثل هذه التأكيدات التى لم يعلم عنها شيئاً إلا أثناء إنعقاد المؤتمر وأبدى تعاطفاً واضحاً مع الصين فى هذا الشأن.

وأدى هذا الموقف إلى تهديد اليابان بالإنسحاب من المؤتمر مما دعا ويلسون إلى محاولة الإتفاق مع المبعوث اليابانى لرغبته الشديدة فى أن تكون اليابان ضمن الدول الموقعة على المعاهدة، وبالتالى لتكون عضواً فى عصبة الأمم المقترحة ومن ثم فقد تم إتفاق وسط أن تستعيد الصين سيادتها الكاملة على الهضبة فى مقابل حصول اليابانيين على حقوق الألمان الاقتصادية.

6- مسألة المطالب البولندية:

فقد أعلن مندوب بولندا فى المؤتمر أن بلاده يجب أن تكون كبيرة وقوية، وكان رأيه أن قوتها تعنى زيادة فى الحجم، وكانت لجنة من الحلفاء قد اقترحت أن تحصل بولندا على الولايات البروسية فى بوزن وغرب بروسيا متضمنة شواطئ الفستولا ودانزج، وضمان سيطرتها على الخط الحديدى بين وارسو ودانزج. واقترحت أيضاً أن تمنح بولندا القسم الأكبر من سيليزيا.

وقد اعترض لويد جورج بشدة على هذه الإقتراحات التى تعنى نقل 2 مليون ألمانى ليصبحوا تحت السيطرة البولندية.

وتم حل المسألة بقرار أن تصبح دانزج مدينة حرة تديرها عصبة الأمم على أن تدير بولندا الجمارك والشئون الخارجية. كما سمح لبولندا أن تستعمل الكبارى والنهر والخطوط الحديدية.

التسوية النهائية

وكانت معاهدة فرساى (1919) الثمن الذى دفعته ألمانيا نتيجة لهزيمتها فى الحرب.

فبالنسبة للأراضى تمت تغييرات فى حدود الإمبراطورية الألمانية من كافة النواحى ففى الغرب أعيدت الالزاس واللورين إلى فرنسا "لتصحيح الخطأ الذى إرتكبته ألمانيا 1871 " كما اقتطع حوض السار من الإمبراطورية الألمانية كتعويض عن تدميرها مناجم الفحم فى شمال فرنسا وكجزء من التعويضات العامة المطلوبة من ألمانيا ليوضع تحت إشراف عصبة الأمم على أن يتم إجراء استفتاء فيه بعد 15 عاماً كما أشرنا.

وفى الشمال تقرر إجراء استفتاء فى شمال ووسط شلوزويج اللذين تم انتزاعهما من الدانمارك 1864 فقرر الشمال العودة إلى الدانمارك أما الوسط فقد قرر البقاء مع ألمانيا كما تم تأجير بعض النواحى لبلجيكا.

ولكن أكبر التضحيات الألمانية كانت فى الشرق حيث كان على ألمانيا أن تدفع ثمن الإقتطاعات المتكررة التى أجرتها بروسيا فى بولندا خلال القرن الثامن عشر فحصلت

الأخيرة على بوزن وبروسيا الغربية وتم تقسيم سيليزيا العليا بين البلدين بعد استفتاء كما حصلت على السيطرة على دانزج بالصورة التى أشرنا إليها، وتم ربط بولندا بدانزج بإقامة "ممر بولندى" فصل شرق بروسيا عن بقية ألمانيا كما منحت ممل للتوانيا لأسباب مشابهة.

كما تمت عدة تغييرات أخرى فى توزيع الأراضى خارج أوروبا فقد تنازلت ألمانيا عن كافة حقوقها فى ممتلكاتها عبر البحار وتم منح جنوب غرب أفريقيا الألمانية إلى إتحاد جنوب أفريقيا، أما أفريقيا الغربية الألمانية التى تضم توجولند والكمرون فقد تم تقسيمها بين بريطانيا وفرنسا وتم تقسيم شرق أفريقيا الألمانية بين بريطانيا وبلجيكا وحصلت الأولى على تنجانيقا.

وكانت المستعمرات الألمانية فى أفريقيا تضم 2/1 12 مليون من الأهالى ضمت الإمبراطورية البريطانية 42% منهم، والفرنسية 33% والبلجيكية 25% أما المستعمرات الألمانية فى الشرق الأقصى فقد تم توزيعها على اليابان وأستراليا ونيوزيلنده.

وقد تم حصول تلك الدول على الممتلكات الألمانية بقرارات إنتداب من عصبة الأمم ومن ثم فلم يكن هذا الحصول إمتلاكاً كاملاً.

وكانت هناك مادتان فى المعاهدة تهدفان إلى منع ألمانيا من البحث عن تعويض عن الأراضى التى فقدتها بأراضى فى النمسا أو الأراضى الألمانية فى تشيكوسلوفاكيا "تحترم ألمانيا استقلال النمسا وعدم تغيير وضعها دون موافقة مجلس عصبة الأمم" كما أنها تعهدت "بالإعتراف بالاستقلال الكامل لدولة تشيكوسلوفاكيا" واحترام "حدود هذه الدولة كما تقررت".

وإلى جانب المسائل المتعلقة بالأراضى فقد كان هناك المواد المتعلقة بالتعويضات ونزع السلاح ووسائل إجبار ألمانيا على تنفيذ شروطها. وقد قبل الألمان مسئولية "إحداث الخسارة والدمار" كما أنهم منعوا من الإحتفاظ بأى تحصينات أو قوات مسلحة على جانبى الراين ولمسافة 30 ميلاً ووافقوا على تحديد قواتهم بمائة ألف رجل وإلغاء التجنيد

الإجبارى وتحديد قوة الأسطول وتسليم الغواصات. واتفق أخيراً كضمان لتنفيذ ألمانيا لبنود المعاهدة إحتلال قوات الحلفاء لغرب برلين وكبارى هذا النهر لمدة 15 عاماً.

الإحتجاجات الألمانية على معاهدة فرساى

لقد سمح للألمان بالحضور إلى المؤتمر بعد أن كانت الدول المنتصرة قد إتخذت قراراتها فلم يتم التوصل إلى معاهدة فرساى بطريق المفاوضات بين الأطراف المتنازعة وإنما فرض المنتصرون فيها شروطهم على عدوهم المنهزم ولم يسمح للألمان إلا بإبداء الملاحظات على مشروع المعاهدة الذى احتجوا عليه معلنين أن "ليس هذا هو السلام الذى وعدنا به" ورأوا أنه يخالف إعلان الحلفاء بأنهم لا يشنوا الحرب ضد الشعب الألمانى وإنما ضد حكومته الإمبريالية التى لا تعرف معنى المسئولية وأنه سيعقب هذه الحرب نوع جديد من السلام "سلام حق لا سلام قهر" وأن هذه الحكومة قد سقطت وقامت حكومة شعبية على أسس ديمقراطية، كما أن التخلى عن الروح العسكرية أصبح أمراً واضحاً أيضاً، وأنه قد تم تجاهل كل هذه الحقائق فى معاهدة السلام.

أما تفاصيل الإحتجاجات الألمانية فقد تمثلت فى:

1. فصل منطقة ألمانية خالصة فى الغرب بتعداد لا يقل عن 650 ألف لمدة لا تقل عن 15 سنة بدعوى الحصول على الفحم الخاص بها.
2. فصل سيليزيا العليا من ألمانيا ومنحها لبولندا بالرغم من أنه لم يكن لها أى رابطة سياسية بها للسبعمائة والخمسين عاماً الأخيرة.
3. وضع ملايين من الألمان فى بوزن وبروسيا الغربية تحت الحكم البولندى.
4. فصل بروسيا الشرقية عن بقية الأراضى الألمانية مع ممل التى ظلت ألمانية تماماً ودانزج ذات الصبغة الألمانية.
5. ورأى الألمان أن أهم مبدأ نودى به فى هذه الحرب هو "حق تقرير المصير" ولكنه طبق دائماً ضد المصلحة الألمانية وأنه يجب تطبيقه فى كافة الحالات خاصة فى المناطق ذات الأصل الألمانى التى ترغب فى الإنضمام إلى ألمانيا فواضح أنه قد تم

انتهاك هذا المبدأ فى السار والالزاس واللورين ودانزج والمناطق التى منحت لكل من بولندا وبلجيكا.

6. كما إحتجوا على مطالب التعويضات المبالغ فيها ورأوا أنها فوق كل الإمكانيات المالية فى المستقبل وأنه نتيجة لها "فالشعب الألمانى يشعر أنه قد حكم عليه بالاسترقاق".

7. استاء الألمان من استبعادهم من عصبة الأمم ورأوا أنه من الضرورى أن يسمح لبلادهم بدخولها من البداية على أساس من المساواة مع الدول الأخرى.

ورأى الألمان أخيراً أن مثل هذه المعاهدة بصورتها القائمة لن تؤدى إلى السلام المطلوب إذ أنها تقوم على مهانة وإذلال أمة كبيرة فالسلام الجديد يجب أن يكون قائماً على العدل.

رد الحلفاء على الإحتجاجات الألمانية

وكان رد الحلفاء على هذه الإحتجاجات الألمانية أن المعاهدة فى رأيهم قد قامت شروطها على العدل ولكنه ليس العدل لألمانيا فقط بل العدل للآخرين كما أنهم يرون فى السلام الذى تنشر هذه المعاهدة لواءه سلاماً قائماً على الحق وأن بنودها تتفق مع الشروط التى أعلنت الهدنة بمقتضاها.

وإذا كانت القرارات المتعلقة بتوزيع الأراضى قد جاء أغلبها فى غير صالح ألمانيا فليس هذا تحيزاً ضدها وإنما هو نتيجة حتمية لحقيقة معينة وهى أن قسماً من الأراضى الألمانية يتضمن مناطقاً كان ضمها فى الماضى بدون وجه حق.

1. فبالنسبة لمسألة السار رأى الحلفاء أنه ليس هناك سوى هذا الطريق للتعويض عما لحق بمناجم الفحم فى شمال فرنسا.

2. وبالنسبة لمسألة الالزاس واللورين فليس من حق ألمانيا طلب استفتاء فيها طالما أنها قبلت المبادئ الأربعة عشر وشروط الهدنة.

3. وبالنسبة لمسألة الحدود الشرقية فقد اتبع مبدآن رئيسيان فى تخطيطها:

أ. إعادة إحياء الأمة البولندية واستقلالها الذى حرمت منه قبل ذلك بمائة عام.

ب.ضم المناطق التى تقطن فيها أغلبية بولندية.

حقاً لقد ضمت بعض المناطق ذات الغالبية الألمانية ولكن لم يكن فى الإمكان ضم المناطق البولندية المحيطة بها دون ضمها معها.

4. أما بالنسبة لممل فهى المخرج الوحيد للتوانيا نحو البحر كما تؤدى دانزج نفس الدور لبولندا.

5. ودفاعاً عن مسألة "التعويضات" فقد رأى الحلفاء أن الدولة المهزومة مسئولة عن الخسائر والتدمير الذى أصاب بيوت وأراضى شعوب الحلفاء وأنه يجب أن تعوض هذه الخسائر.

6. أما بالنسبة لمسألة عضوية ألمانيا فى عصبة الأمم فقد رأى الحلفاء أنه من المستحيل أن تقبل الأمم الحرة فى العالم أن تجلس جنباً إلى جنب مع هؤلاء الذين أساءوا لهم أكبر إساءة.

ورغم ذلك فأن الإحتجاج كان له قيمته فى تعديل حدود ألمانيا الشرقية وفى الموافقة على إجراء استفتاء فى سيليزيا العليا.

وتم توقيع المعاهدة فى 28 يونيه 1919 فى القاعة الكبرى فى قصر فرساى حيث أعلنت الإمبراطورية الألمانية عام 1871 فإن الوقت كان قد حان للإنتقام.

* * *

ولا نستطيع أن ننهى الحديث عن صلح فرساى دون أن نشير إلى "عصبة الأمم" التى أصر ويلسون على أن يكون ميثاقها قسماً من المعاهدة.

والواقع أن إنشاء عصبة الأمم من أهم الأعمال البناءة التى قام بها مؤتمر فرساى وقد كانت ضمن مبادئ ويلسون الأربعة عشر التى أعلنها قبيل الهدنة. ولا شك أن هذه الفكرة

الإنسانية كانت تراود الكثيرين قبل ويلسون من أمثال القيصر إسكندر الأول والفيلسوف الألمانى كانت.

وبالفعل تم وضع الميثاق وإدراجه فى معاهدة الصلح رغم محاولة كليمنصو فصل الموضوعين.

* * *

معاهدات الصلح الأخرى

ما أن تم توقيع المعاهدة مع ألمانيا حتى غادر لويد جورج والرئيس ويلسون باريس وبقى وزيرا خارجيتهما لإقرار التسويات مع الدول الأخرى التى استسلمت دون شروط.

فتم توقيع معاهدة سان جيرمان مع النمسا فى 10 سبتمبر سنة 1919، وكانت إمبراطورية الهابسبرج قد تحطمت قبل وقف إطلاق النار ولم يكن على المنتصرين سوى تسجيل الأمر الواقع. وقد اعترفت النمسا باستقلال تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وبولندا والمجر وحصلت إيطاليا على الترينتينو وجنوب التيرول وتريستا واستريا، وحدد الجيش النمساوى بـ 30 ألف رجل. وتقرر عدم بناء أى قوات بحرية أو جوية لها وأن تقوم النمسا بتسليم مجرمى الحرب ودفع التعويضات لمدة ثلاثين عاماً تبدأ منذ 1921. وأن تشارك الدول الجديدة النمسا فى ديونها السابقة على الحرب. كما تقرر تدويل الدانوب على أن تحصل النمسا على منفذ لها على الادرياتى.

وبالإضافة إلى كل هذه الشروط فقد منعت المعاهدة النمسا من الإتحاد مع ألمانيا دون موافقة مجلس عصبة الأمم، ولما كانت فرنسا تعارض مثل هذا الإتحاد فقد كانت هذه الموافقة غير محتملة.

وقد فصلت معاهدة نويلى التى أبرمت مع بلغاريا فى 27 نوفمبر سنة 1919 تلك البلاد عن بحر إيجه وأجبرتها على تسليم بعض أراضيها إلى يوغوسلافيا وأثقلت خزانتها بتسعين مليون من الجنيهات كتعويضات وحدد جيشها بـ 20 ألف جندى.

أما معاهدة تريانون التى وقعت فى 4 يونيه 1920 مع جمهورية المجر التى أعقبت فترة من حكم البلاشفة للبلاد فقد تقلصت البلاد بمقتضاها إلى ثلث حجمها السابق سواء فى عدد السكان أو فى مساحة الأرض.

وقد تأجل الإتفاق مع تركيا حتى 10 أغسطس 1920 حين عقدت معاهدة سيفر حيث لم يعد للدولة العثمانية سوى شريط من الأرض فى أوروبا أما بقيتها فقد تركز فى آسيا الصغرى ولكن لم يتم التصديق على هذه المعاهدة من جانب الأتراك وذلك بسبب معارضة مصطفى كمال.

ولكن هذا التأخير لم يمنع إنجلترا من ممارسة إنتدابها على العراق وفلسطين التى كان قد أصدر وزير خارجيتها بلفور وعده المشهور بإقامة وطن قومى لليهود فيها.

والآن عندما نلقى نظرة على معاهدات السلام ككل فيجب أن نتذكر الظروف التى تقررت فيها:

فأولاً: كانت الدول التى اشتركت فى مؤتمر السلام فى باريس معنية قبل كل شئ بإشباع رغباتها من الأراضى فى أوروبا أو فى المستعمرات أكثر من إهتمامها بحفظ السلام.

وثانياً: فأن المزاج العام فى كل بلد من البلاد المنتصرة قد أجبر أعضاء المؤتمر على الضغط لاتخاذ إجراءات معينة لم تتفق كثيراً مع مصلحة السلام.

وثالثاً: لا شك أن معاهدة فرساى بما حوته من جوانب سياسية واقتصادية ومالية وعسكرية كانت قاسية للغاية، ولو كانت الدول المنتصرة قد تصرفت بصورة أقل قسوة فأن الألمان كانوا سيجدون أنفسهم أقل استعداداً لتغيير النظام القائم.

ورابعاً: خلقت هذه المعاهدة مشكلة الأقليات فى القارة الأوروبية فقد سلخ من النمسا 4 مليون ألمانى ضمت تشيكوسلوفاكيا أغلبهم، وسلمت ألمانيا لبولندا مليون ألمانى آخر وفقدت المجر 3 مليون من المجيار كانوا يعيش أغلبهم بالقرب من حدودها.

وقد تنبه الحلفاء لخطر وجود مثل هذه الأقليات منذ البداية مما دعا إلى أن تقوم بولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا واليونان بتوقيع المعاهدات التى تتعهد فيها بحماية الأقليات.. ولكن هل كان هذا كافياً ؟

وقبل أن ننهى هذا الحديث فيجب أن نشير إلى أن السنوات الخمس التى استغرقتها الحرب والتسويات التى تمت فى أعقابها قد غيرت من وجه أوروبا تماماً... وإذا تصورنا شخصاً أوروبياً قد أغلق عينيه 1914 ليفتحها 1919 لما صدق ما يراه، فألمانيا قد تحولت إلى جمهورية ذات رئيس اشتراكى بينما قبع الإمبراطور وولى عهده فى المنفى وبينما رقد أسطولها فى أعماق البحر وحصلت فرنسا على الالزاس واللورين.

وفى روسيا تم إغتيال القيصر وقامت دكتاتورية شيوعية لتحكم من الكرملين بقايا الإمبراطورية الروسية.

وإمبراطورية الهابسبرج العظيمة تناثرت إلى فتات بينما آخر حكامها فى منفاه فى سويسرا.

وبعثت بولندا ولتوانيا من قبورهما وحررت فنلندا وأصبحت استونيا ولتفيا دولاً مستقلة.

وتحولت صربيا إلى يوغوسلافيا "مملكة الصرب والكروات والسلوفينيين"، واختفت الجبل الأسود، وتقصلت المجر إلى النصف، بينما تضخمت رومانيا إلى الضعف.

كذا سوف يجد الإيطاليين فى تريستا، واليونانيين فى سمرنة، والفرنسيين فى دمشق ، والبريطانيين فى بيت المقدس وبغداد.

أما ميزان القوى فقد تحطم وأصبحت فرنسا سيدة فى البر وبقيت بريطانيا سيدة فى البحر وقد تم دفن التحالف الثلاثى والوفاق الثلاثى.

وبعد كل هذا التغيير فأن لهذا الشخص أن يعجب كثيراً.

* * *

وأخيراً فإنه قد يكون من المفيد لتصور الأبعاد التى وصلت إليها الحرب أن نلقى نظرة على بعض تكاليفها، فقد قدرت خسائر الأرواح من العسكريين بعشرة مليون بمتوسط ستة آلاف قتيل يومياً طوال سنوات الحرب. وبلغ عدد الجرحى من العسكريين أيضاً عشرين مليوناً وبعضهم أدت جروحهم إلى حالات من العجز منعتهم من مزاولة أى عمل بعد ذلك.

أما الخسائر فى المدنيين والتى ترتبت على القصف البرى أو البحرى أو الجوى للمدن أو لمناطق التجمعات السكانية فلا يمكن تقديرها.

أما الخسائر المادية فإنه من الصعب إلى حد كبير تقدير مداها فقد قدرت الخسائر الناجمة عن عمليات التدمير وحدها سواء كان تدمير منشآت اقتصادية أو عمرانية أو إغراق سفن تجارية.. قدرت بـ 150 بليون دولار. أما تكاليف الحرب فقد قدر أن الدول المتحاربة قد دفعت فى كل ساعة من ساعاتها حوالى 10 مليون دولار وبلغ إجمالى هذه التكاليف عند نهاية الحرب 186 بليون دولار. ويضاف إلى كل ذلك ما ترتب على تعبئة 65 مليون رجل فى الأعمال العسكرية من خسارة للحياة المدنية لجهود وخبرة الرجال وما ترتب على ذلك من خسائر مادية لا تقدر بمال.

ولو كانت كل هذه الأموال استخدمت فى وجوه سلمية لكان لها نتائج باهرة سواء على الشعوب أو على الحكومات التى خرجت جميعها من الحرب منتصرة أو منهزمة وهى على حافة الإفلاس المالى.

ثم من الناحية الفكرية فلا شك أن تكريس جهود المفكرين والعلماء لخدمة الإدارة العسكرية قد أدى إلى نتائج خطيرة، فقد ظهرت أسلحة خطيرة مثل المدافع الألمانية الضخمة التى استطاعت قصف باريس من على بعد 70 ميلاً إلى جانب استعمال الغازات السامة والقصف الجوى والدبابات وغير ذلك مما لم يكن معروفاً قبل ذلك.

ولا شك أن العالم قد خرج من هذه الحرب بدروس قيمة إذ ثبت أن الأمم الغنية هى القادرة على كسب هذه الحروب العالمية أخيراً، كما ثبت أن الحروب لم تعد مقصورة على المقاتلين فى الميادين وإنما امتدت يدها لتصل إلى كل مواطن فى كل بقعة، يضاف

إلى كل ذلك تقدم فنون الدعاية وتأثيرها على شعوب الدول المتحاربة مما أصبحت معه هذه الفنون أو ما عرف بالحرب النفسية من العلوم العسكرية التى اهتمت بها الدول أشد الإهتمام.

الفصل الرابع
أوروبا الجديدة
1939 – 1919

غيرت تسويات فرساى من خريطة أوروبا، فاختفت الإمبراطوريات التى لعبت دوراً بارزاً فى التاريخ الأوروبى فيما قبل الحرب العالمية الأولى، وراحت كل من الكيانات السياسية التى عقد لها لواء النصر تلعق جراح الحرب التى أصابت اقتصادها القومى بالإنهيار والتى جرت عليها العديد من المشكلات الاجتماعية والسياسية.

وقبيل أن تضع الحرب أوزارها فوجئ العالم بإنتصار الاشتراكية والتى كانت من قبل مجرد أفكار سياسية طرحها مجموعة من المفكرين على تعاقب الأجيال، وبلورها كارل ماركس فى صورة نظرية، والتى كانت تعتنقها حركات سياسية محدودة العدد والحجم ، تعانى المطاردة والملاحقة من السلطات الحاكمة فى غرب أوروبا، فوجئ العالم بالاشتراكية وقد أصبحت أيديولوجية لثورة عارمة إجتاحت الإمبراطورية الروسية وثلت عرش القياصرة وأقامت دولة العمال والفلاحين.

وكرد فعل للحرب، بدأت تظهر إتجاهات سياسية جديدة فى كل من ألمانيا وإيطاليا أفرزتها ظروف مجتمع كل من البلدين بعد الحرب، فاستطاع التيار الفاشى أن يجتاح إيطاليا ويقيم نظاماً سياسياً يعتمد على حكم الحزب الواحد، وعلى الدولة المركزية ذات المؤسسات الاقتصادية والإدارية التى تستمد سياستها من إلهام الزعيم الأوحد. وحدث نفس الشئ فى ألمانيا فبرز من بين ركام الحركة السياسية التى ماجت بها الساحة السياسية فى ألمانيا ما بعد الحرب، "الحزب الاشتراكى الوطنى" الذى تبنى أفكاراً مستمدة من أصول ومصادر فكرية مختلفة تقوم على التفوق العنصرى وعلى سيادة العنصر الآرى الجرمانى على غيره من أجناس الأرض، واستطاع الحزب (الذى عرف بالنازى) أن يصفى معارضيه وأن يقيم نظاماً شمولياً للحكم فى ألمانيا وضعها على أعتاب حرب عالمية جديدة.

ووسط هذا الصخب السياسى، ضاعت جهود "عصبة الأمم" المنظمة التى أقامها مؤتمر فرساى للحفاظ على السلام، ضاعت جهودها للمحافظة على السلام وتجنب العالم الغربى ويلات حرب جديدة. ولكن الأزمات التى أثارتها النازية الألمانية والفاشية الإيطالية والنظام اليابانى المتأثر بهما شلت فاعلية العصبة، ووجد العالم نفسه فى مواجهة حرب جديدة.

ويعنى هذا الفصل بإلقاء الأضواء على ما أصاب أوروبا من تغييرات سياسية واقتصادية خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين.

أولاً- الثورة الاشتراكية الأولى وقيام الإتحاد السوفيتى

كانت الثورة التى اجتاحت روسيا عام 1917 من بين النتائج الحاسمة للحرب العالمية الأولى ذات الأثر الدائم على المسرح السياسى الأوروبى، فكانت نقطة تحول تاريخى يعادل فى أهميته الثورة الفرنسية التى وقعت عام 1789، فإذا كانت الثورة الفرنسية قد توجت كفاح البورجوازية ضد الإقطاع بنقل السلطة إلى يدها، فإن الثورة الروسية توجت كفاح البروليتاريا ضد رأس المال وأقامت لأول مرة السلطة السياسية الاشتراكية لتتولى بناء دولة عصرية صناعية على أسس لم تعرفها أوروبا من قبل، ولتقوض دعائم إمبراطورية من أعتى الإمبراطوريات الأوروبية وأكثرها تخلفاً، ولتقدم نموذجاً جديداً للتنمية عن طريق غير الطريق الرأسمالى، ولتبنى مبادئ وأفكار أصبحت مصدر إشعاع للبلاد التى تقع خارج حدود روسيا.

ثورة مارس 1917

وكان سقوط الإمبراطورية الروسية فى مارس 1917 نتيجة لثورة البولشفيك التى استمرت ثمانية شهور بقدر ما كان نتيجة لتفكك حكومة القيصر نيقولا الثانى الأوتوقراطية، ذلك التفكك الذى إزداد بإزدياد الاستعدادات للحرب، وجاءت أزمة المواد التموينية فى العاصمة بتروجراد (التى أصبحت تعرف باسم لينينجراد عام 1924) لتفجر السخط الكامن فى النفوس ولتشعل نيران الثورة الكامنة، فقام عمال المدينة بإضطرابات عارمة (8 مارس) دعت الحكومة إلى الاستعانة بقوات الجيش لضربها، فإذا بالجنود ينضمون إلى الثوار. وبحلول 14 مارس كان التمزق السياسى شاملاً داخل الدوما (المجلس التشريعى)

وخارجه، وبعد مفاوضات شاقة تكونت حكومة طوارئ لمواجهة الموقف المتأزم. وحاول القيصر نيقولا (الذى كان فى الجبهة عندئذ) أن يشق طريقه إلى عاصمة ملكه دون جدوى، ولكنه اكتشف أن أحداً من قادة جيشه لم يعد يطيع أوامره، وأن زمام الأمور قد أفلت من يده، وبعد مشاورات مع رئيس الدوما قرر القيصر التنازل عن العرش باسمه واسم ولى العهد (الذى كان مريضاً) لصالح شقيقه الدوق ميخائيل. ولكن الأخير كان يعلم أن الأسرة الحاكمة (أسرة رومانوف) قد فقدت شعبيتها، فأعلن رفضه للعرش.

وخلال حكم نيقولا كان قد ظهر عدد من الأحزاب السياسية والحركات التى طرحت بدائل لحكمه الأوتوقراطى، يمكن أن نقسمها إلى مجموعتين كبيرتين: هما الليبراليون والاشتراكيون. ومثلت المجموعة الليبرالية مصالح الطبقة الوسطى من سكان المدن وأعيان الريف، وكانت تضم "حزب أكتوبر" المحافظ و"حزب الدستوريين الديمقراطيين " الأكثر ليبرالية. وكانت المجموعة الليبرالية ترمى إلى تحديد سلطات القيصر وإقامة حكومة برلمانية على نمط حكومات غرب أوروبا، كما كانت تطالب بإصلاحات معتدلة لنظام ملكية الأرض الزراعية وتتبنى سياسة تسمح بإقامة تنمية صناعية فى إطار نظام ليبرالى بمساعدة رأس المال المحلى مع الاستعانة بالقروض الأجنبية. وكان الليبراليون يحظون بأغلبية فى مجالس الدوما الأربعة التى شكلت منذ عام 1906، ولكنهم كانوا لا يتمتعون بثقة القيصر.

أما المجموعة الاشتراكية فكانت تضم "الاشتراكيين الثوريين" و"الاشتراكيين الديمقراطيين" وكانت الجماعة الأخيرة تضم المنشفيك Menshevik المعتدلين والبولشفيك Bolshevik المتطرفين. ودعا برنامجهم إلى إقامة إصلاح زراعى جذرى وإقامة حكومة جمهورية يسيطر عليها العمال والفلاحين تتولى بصورة أو بأخرى السيطرة على البنوك والصناعة. وامتاز الاشتراكيون على الليبراليين بقدرتهم على تحريك الجماهير وتمرسهم على العمل الثورى، وهو ما عجز الليبراليون عن مواكبته بالأساليب البرلمانية.

وبتنازل نيقولا عن العرش إنتقلت السلطة إلى حكومة مؤقتة يسيطر عليها الليبراليون ويرأسها الأمير لفوف Lvov (الذى كان من دعاة الحكم البرلمانى) ويتولى وزارة خارجيتها مليوكوف Milyukov (رئيس حزب الدستوريين الديمقراطيين) ووزارة دفاعها

جشكوف Guchkov (رئيس حزب أكتوبر)، ومثل الاشتراكيين فى تلك الوزارة كيرنسكى Kerensky (أحد قادة الاشتراكيين الثوريين) الذى شغل منصب وزير العدل بعد مفاوضات طويلة.

وبدأت الحكومة المؤقتة عملها ببرنامج إصلاحى واسع، فمنحت الفنلنديين والبولنديين الحكم الذاتى كما منحته لغيرهم من الأقليات القومية التى تضمها الإمبراطورية، ووعدت الحكومة بإطلاق الحريات السياسية من عقالها وبتطبيق إصلاح زراعى، ولكن الحكومة لم تحول تلك الوعود إلى قرارات فورية بسبب تمسكها بالتقاليد الدستورية، فتركت أمر تقريرها لجمعية دستورية منتخبة. وشكلت لجنة لوضع نظام الإنتخاب الذى تشكل على أساسه هذه الجمعية، ومارست عملها ببطء شديد.

وإلى جانب الحكومة المؤقتة، شكل الاشتراكيون مجلساً Soviet فى بتروجراد يضم جميع فصائلهم، يرأسه قادة ينتمون إلى الطبقة الوسطى والعمال والفلاحين والجنود. وكان هذا المجلس يضم ثلاثة آلاف عضو، ولكن كانت لجنته التنفيذية المكونة من أربعة وعشرين عضواً هى التى تتولى تحريكه، وتتمتع بسلطات واسعة. وبادر مجلس بتروجراد (أو السوفييت) بإصدار القرارات وتشكيل اللجان التى أوكلت إليها مهام معينة، وتلقى العرائض وممارسة سلطات الرقابة. وشكل الاشتراكيون مجموعة من السوفيتيات أو المجالس بالمدن الكبرى الأخرى للحيلولة دون قيام ثورة مضادة.

وبدأت السوفيتيات نشاطها بتشكيل فرق مقاتلة من العمال والفلاحين إنضم إليها الجنود والبحارة المرابطون حول العاصمة والمراكز العسكرية الهامة الأخرى. وانتهزت فرصة الفوضى السياسية والاقتصادية للمطالبة بعدد من الإجراءات الثورية التى قصد بها سحب بساط التأييد الشعبى من تحت أقدام الحكومة المؤقتة. ففى البداية أيد سوفييت بتروجراد جهود الحكومة الرامية إلى استئناف الحرب، ولكنه ضغط عليها من أجل تنفيذ برنامجه السياسى. وكان الاشتراكيون يرون أن تقف الجهود الحربية عند حدود الدفاع، وأن تطرح روسيا أهدافها من وراء الاشتراك فى الحرب جانباً. وكان إهتمامهم الرئيسى موجهاً نحو الشئون الداخلية، غير أنهم كانوا منقسمين على أنفسهم وتعوزهم القيادة الحازمة وما لبثوا أن تبينوا أن ضغوطهم على الحكومة من أجل إعلان قيام جمهورية اشتراكية سوف

يؤدى إلى الدخول فى صراع مرير مع الحكومة المؤقتة، ذلك الصراع الذى أدى إلى توقف روسيا عن متابعة الحرب إلى جانب الحلفاء وتوقيعها لصلح منفرد مع دول الوسط.

ولم تكن الإطاحة بأسرة رومانوف تدخل فى مخططات قادة الليبراليين الروس، كما لم يكونوا على درجة من الكفاءة تؤهلهم لممارسة السلطة السياسية التى آلت إليهم فجأة، فلم يكن لهم من السلطة إلا مظاهرها وإطارها الخارجى، وكان الجهاز الإدارى الذى تعمل الحكومة المؤقتة من خلاله جهازاً موروثاً عن النظام القديم، وافتقر الليبراليون إلى الكوادر الإدارية التى تستطيع الإمساك بزمام الأمور، كما أن مبادئهم القائمة على الحريات السياسية والاقتصاد الحر لم تلق رواجاً بين الروس الذين لم يجدوا فيها القدرة على حل مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية التى تفاقمت بمرور الزمن. وعجزت الحكومة – بالتالى – عن تقديم بدائل للأوضاع التعسة البائسة التى كانت تعانى منها جماهير العمال والفلاحين، فلم يكن أمامها سوى إصدار الوعود والبيانات ومناشدة الشعور الوطنى للشعب الروسى.

وكذلك كانت الحالة بالنسبة للأحزاب الاشتراكية التى ينظمها سوفييت بتروجراد، فلم تكن مهيأة لتحمل تبعات ما بعد سقوط الحكم القيصرى، وكان الاشتراكيون الثوريين يسيطرون على سوفييت بتروجراد. وكان ستالين Stalin وكامنييف Kamenev من أوائل من ظهروا على المسرح السياسى – بعد ثورة مارس – من قادة البولشفيك، كذلك كان مولوتوف Molotov من شباب الطليعة التى تصدرت للأحداث. وفى منتصف أبريل سهلت القيادة العسكرية الألمانية عملية وصول لينين Lenin وصحبه من قادة البولشفيك البارزين من ملجأهم بسويسرا إلى روسيا على أمل تحريك الأحداث نحو صلح مبكر على الجبهة الشرقية. وعاد تروتسكى Trotsky – الذى كان اشتراكياً ثم انضم إلى البولشفيك فيما بعد – إلى روسيا فى منتصف مايو. وهكذا تدعمت صفوف الاشتراكيين وبدأت بذلك المرحلة التالية التى حسم فيها الصراع لصالحهم.

ثورة نوفمبر

دار الصراع بين الحكومة المؤقتة والسوفييت وسط جو مشحون بالإضطراب، فكلاهما يتكون من ائتلاف بين جماعات لا تربطها ببعضها البعض روابط وثيقة، وكلاهما كان

يواجه أوضاعاً اقتصادية وعسكرية مترديه. وفى ظل تلك الظروف كان أولئك الذين يستطيعون ملاحقة الأوضاع المتغيرة ومواءمة أنفسهم معها أقدر من غيرهم على متابعة الصراع على السلطة وتحقيق النصر لصالحهم باستخدام القوة العسكرية المتاحة فى الزمان والمكان الملائمين. وبحكم التجربة والممارسة، كان الاشتراكيون أقدر من غيرهم على النضال السياسى، وأبدى لينين مقدرة فائقة فى هذا الصدد، ويعزى إليه ورفاقه البولشفيك فضل تحقيق النصر النهائى للاشتراكيين رغم أنهم كانوا يشكلون أقلية فى السوفيتيات قبل نوفمبر 1917.

وتمثلت أولى حلقات الصراع فى مظاهرة نظمها البولشفيك ضد الوزيرين المعتدلين ميوكوف وجو تشكوف لمعارضة وجهات نظرهما الخاصة بأهداف الحرب والتنظيم العسكرى، فاستقال الوزيران بسبب الخلاف فى وجهات النظر داخل الحكومة، وأصبح كيرنسكى – الذى يمثل الجناح المعتدل بين الاشتراكيين – وزيراً للدفاع. وشن هجوم بقيادته على الألمان فى يونيو، غير أنه باء بالفشل. وتحرك البولشفيك للاستفادة من هذه النكسة فحاولوا الاستيلاء على السلطة فى منتصف يوليو دون التماس العون من الأحزاب الاشتراكية الأخرى، ولكن المحاولة فشلت، وألقى القبض على تروتسكى ولكن لينين نجح فى الفرار إلى فنلندا. واستقال الأمير لفوف من منصبه كرئيس للوزراء ليحتل كيرنسكى مكانه، وبذلك أصبح ممثل الاشتراكيين على رأس الحكومة. وفى داخل السوفيتيات حدث تحرك مشابه نحو اليسار، واستمر الصراع بين الحكومة والسوفيتيات.

ووجهت الضربة القاضية إلى الحكومة المؤقتة من خلال محاولة قامت بهدف إنقاذها. فقد خشى الجنرال كورنيلوف Kornilov – الذى كان يتولى قيادة الجيش – من احتمال سيطرة السوفيتيات على الحكومة، فشن هجوماً على بتروجراد لخلع كيرنسكى من منصبه، ونقل السلطة إلى العناصر المحافظة. وفى مواجهة هذا الهجوم العسكرى، دعا كيرنسكى السوفيتيات إلى مساعدته وأطلق سراح قادة البولشفيك، فحاقت الهزيمة بكورنيلوف ولكن مركز كيرنسكى ضعف كثيراً لصالح البولشفيك.

كان الجيش حتى الآن سند الحكومة المؤقتة، وبهزيمة قائده أصبحت الحكومة التى يرأسها كرنسكى هدفاً سهل المنال للبولشفيك. ولكن فكرة القيام بثورة ثانية تنقل السلطة

نهائياً إلى الاشتراكيين لم تكن قد نضجت بعد بين صفوف المونشفيك أو البولشفيك، ولكن لينين أصر على أن القيام بهذه الثورة يمثل الأمل الوحيد أمامهم لتطبيق مبادئهم، وقام بتحديد ساعة الصفر.

وفى 6 نوفمبر 1917، قامت وحدات عسكرية ومدنية على درجة عالية من التنظيم بالاستيلاء على مقار الحكومة، وألقت القبض على معظم الوزراء. وفى اليوم التالى حصل قادة البولشفيك على ثقة المؤتمر الذى عقد لتمثيل السوفيتيات الروسية جميعها، رغم أن سياستهم لم تحظ بتأييد الاشتراكيين المعتدلين. وفى نفس اليوم تشكل "مجلس وكلاء الشعب" برئاسة لينين، كان ستالين وتروتسكى من أبرز أعضائه.

ولما كان نظام البولشفيك يستند إلى التأييد الشعبى، فقد اكتسبوا هذا التأييد بتبنى فكرة السلام التى تستجيب لمطالب الجنود وللمطالب الاقتصادية للعمال والفلاحين، وحولوا شعاراتهم ومبادئهم إلى سياسات ثابتة، ففى اليوم الأول للثورة، أصدر لينين قراراً بتوزيع أراضى كبار الملاك على الفلاحين، وبعد ثلاثة شهور صدر قرار بنقل ملكية الأراضى إلى الدولة مع تركها بأيدى من يزرعونها. وفى الأسابيع التالية للثورة شجع العمال على الاستيلاء على المصانع، وأممت البنوك، وصودرت ممتلكات الكنيسة، كما اتخذ العديد من الإجراءات المماثلة.

وكان مجلس الوكلاء نشيطاً فى المجال السياسى بنفس الدرجة، ففى أواخر نوفمبر تم تنفيذ القواعد التى وضعتها الحكومة المؤقتة لإقامة حكم دستورى، فأجريت الإنتخابات للجمعية الدستورية التى كان عليها أن تضع الدستور الروسى. وفى تلك الإنتخابات فاز الاشتراكيون المعتدلون بثلثى المقاعد، مما جعل البولشفيك يلجأون إلى حل الجمعية بالقوة فى منتصف يناير 1918. ولكن البولشفيك قدروا أهمية الحصول على تأييد الجماهير، فأصدروا بعد أيام من وصولهم إلى السلطة "إعلان حقوق شعب روسيا" الذى وعد الأقليات بحق تقرير المصير وإلغاء التمييز العرقى والدينى. وبعد بضعة أسابيع ألغيت الإمتيازات الطبقية، وتمت مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق. وفى يناير 1918 صدر "إعلان حقوق الجماهير الكادحة والمستغلة" ليقدم المزيد من المكاسب للأقليات القومية.

وفى يوليو 1918، صدر الدستور الذى حدد نظام الحكم فيما سمى عندئذ "بالجمهورية الروسية السوفييتية الإتحادية"، فوضع إطار النظام الهرمى لسوفييتات الأحياء والمراكز والأقاليم الذى يقبع عند قمته "مؤتمر السوفييتات الروسية" الذى يجتمع مرتين كل عام ، ويقوم بانتخاب "اللجنة التنفيذية المركزية الروسية". وأعطى الدستور حق الإنتخاب لجميع المواطنين الذين بلغوا الثامنة عشر مع منح فرص أكبر لعمال المدن. وتتولى "اللجنة التنفيذية المركزية الروسية" إختيار أعضاء "مجلس الوكلاء" (أو الوزراء) الذين يعدون مسئولين أمام اللجنة التنفيذية عن واجبات وظائفهم، وبذلك أصبح نظام المجالس (أو السوفييتات) الذى ظهر فى أعقاب ثورة مارس نظاماً سياسياً رسمياً للدولة، وكان البولشفيك بقيادة لينين هم القوة المحركة للنظام، وفى مارس 1918 أطلق البولشفيك على أنفسهم اسم "الحزب الشيوعى".

الحرب الأهلية والتدخل

كان استيلاء البولشفيك على السلطة فى نوفمبر 1917 بعد ثمانية شهور من النضال الثورى العارم مجرد بداية للإمساك بمقاليد الأمور فى البلاد، فعلى حين كان البولشفيك يدعمون مراكزهم بالعاصمة والمدن الرئيسية، كانت العناصر المعارضة لسياستهم تنشط للعمل ضدهم فى طول البلاد وعرضها، ولم يخلص لهم الأمر، وتمتد سلطتهم على جميع الأراضى الروسية إلا عام 1921. بفضل تفرق المعارضة وانقسامها وعجزها عن الإلتفاف حول برنامج محدد. وكانت المعارضة تتمثل فى مجموعتين: الأقليات القومية، والحركات السياسية الروسية المناهضة.

وكان قادة الأقليات القومية يتحركون بدافع من سنوات الظلم والمعاناة فى ظل الحكم الروسى، ولا يرضون بالاستقلال بديلاً، وكانت مشكلات الأقليات القومية من أبرز عوامل الضعف للنظام القيصرى القديم، فأصبحت من أخطر المشكلات التى يواجهها النظام الجديد. وكانت الجماعات السياسية الروسية المعارضة لا تقل عداء للنظام الجديد عن الأقليات القومية. وإن كانت أقل منها قدرة على اكتساب التأييد الشعبى. فلم يقبل الكثير من رجال الجيش القيصرى الذين سرحوا ورجال الإدارة فى العهد القيصرى بالنظام الجديد، وعدوا إنتصار البولشفيك أمراً عارضاً، وراحوا ينظمون أنفسهم للقيام

بثورة مضادة. فقام "الروس البيض" (الذين أطلق عليهم هذا الاسم لتمييزهم عن البولشفيك "الحمر") بقيادة جنرالات الجيش القيصرى بتكوين ثلاثة مراكز رئيسية للمعارضة فى أوكرانيا وجنوب روسيا وسيبيريا، ومراكز أقل أهمية فى ولايات البلطيق ومور نمانسك . ورغم إنتشار تلك المراكز فى أجزاء متفرقة من البلاد، إلا أن هذا الإنتشار والإفتقار إلى التنظيم والقيادة الحازمة كان من أسباب ضعفها. فكانت أهداف قاعدة المعارضة بعيدة بعد مراكزها الجغرافية، ولكن التأييد المعنوى الذى تلقوه من الحلفاء جعلهم يخوضون صراعاً ضد البولشفيك دون أن يحاولوا زيادة قدراتهم القتالية. وبالإضافة إلى عناصر المعارضة سالفة الذكر، إتخذت الحرب الأهلية طابع الصراع الطبقى، فكان الفلاحون يقاتلون بعضهم بعضاً، ويقاتلون ضد سادتهم من الإقطاعيين الكبار، وكانت المناطق الريفية تقاوم ضد سيطرة منظمات العمال فى المدن.

وفشلت محاولات التدخل الخارجى من جانب الحلفاء فى شمال روسيا عام 1918، وكذلك فى سيبيريا وفى جنوب روسيا وغيرها من أطراف روسيا. وكان عام 1919 نقطة تحول فى مسيرة الحرب الأهلية فقد استفاد البولشفيك من قصر خطوط مواصلاتهم، وتمتعوا بميزة القيادة الحازمة الواحدة، واستطاعوا أن يجندوا جيشاً من ثلاثة ملايين مقاتل (الجيش الأحمر)، وخدمهم التدخل الأجنبى بشكل غير مباشر باستثارة المشاعر الوطنية للروس والتفافهم حول القيادة التى تتصدى للتدخل الأجنبى، بقدر ما أضر بالمعارضة التى كانت فى موقف من يستعدى الغريب على بلاده. فإنتشر الجيش الأحمر على الروس البيض ، ففرت مئات الآلاف منهم إلى فرنسا والبلقان وألمانيا وبولندا والصين ليعيشوا فى المنفى إلى الأبد، وليمارسوا أعمالاً تتفق مع قدراتهم وكفاءاتهم، وليذوبوا فى المجتمعات التى لجأوا إليها. ولم يعد هناك ما يربطهم بروسيا سوى الأسماء التى يحملونها.

أيديولوجية الدولة السوفييتية

ظل التقدميون الروس ينقبون فى الفكر السياسى الغربى على مدى ما يقرب من قرنين قبل الثورة البلشفية بحثاً عن أداة أيديولوجية وعن نظرية تعينهم على إقتلاع جذور النظام القيصرى الاستبدادى واستبداله بنظام أكثر ملاءمة للشعب الروسى. وخلال هذا البحث المتواصل كان لكل مدرسة من مدارس الفكر الأوروبى أشياع بين المثقفين الروس ،

فكان هناك أتباع للفلاسفة الفرنسيين، والمثاليين الألمان، والاشتراكيين الطوباويين ، والليبراليين الإنجليز، وغيرهم كثير من الإتجاهات الفكرية التى ماجت بها الساحة الأوروبية طوال هذين القرنين. وكانت تلك المدارس والإتجاهات الفكرية تفترض وجود طبقة وسطى قوية، وهو ما لم يتوفر فى روسيا عندئذ. وحتى عام 1917 كان لايزال هناك بعض المفكرين الروس الذين يبحثون فى الفكر الغربى عن دواء لما تعانيه بلادهم من علل وهموم. وبين تلك الأفكار والأيديولوجيات كانت الماركسية وحدها تضع إطاراً لإمكانية التغير الاجتماعى فى سلطة مركزية تملك زمام المبادرة، وتستطيع فتح الطريق أمام مثل هذا التغير. ولما كان بناء الدولة فى روسيا مركزياً، فإن هذا يفسر لنا الرواج الذى حظيت به الماركسية دون غيرها من الأيديولوجيات الغربية فى تلك البلاد، رغم التناقضات الكثيرة بين افتراضات ماركس والواقع الذى كان يعيشه المجتمع الروسى.

والماركسية مدرسة من مدارس الفكر الاقتصادى تنادى بالقضاء على النظام الرأسمالى قضاء تاماً وإحلال نظام اشتراكى محله، وضع أسسها كارل ماركس Karl Marx (1818 – 1882)، بالتعاون مع زميله انجلز Frederich Engels.

ونقطة البداية فى التحليل الماركسى هى نظرية قيمة العمل التى تقول أن العمل هو الذى يخلق القيمة، ومع ذلك فإن العمال لا يحصلون إلا على جزء بسيط من القيمة التى يخلقونها هو الأجر. أما الفرق بين الأجر والقيمة المنتجة (فائض القيمة) فيذهب إلى الرأسماليين يقتسمونه فيما بينهم بشكل ريع وفائدة وربح. وتميل الأجور إلى الإنخفاض باستمرار لأن الرأسماليين يسعون لخفضها، ولأن زيادة عدد العمال (نتيجة افتقار الطبقات المتوسطة والهجرة من الريف والزيادة الطبيعية فى عدد السكان) من شأنها أن تزيد عرض العمل على طلبه. أما الرأسماليون فإنهم لا يستطيعون إنفاق كل فائض القيمة فى الاستهلاك، فيجمعونه فى شكل رأس مال. ويتزايد تراكم رأس المال بتزايد الإنتاج ، ويستنتج ماركس من ذلك أن استهلاك العمال – وهم الأغلبية – سيقل، بينما تتوالى زيادة الإنتاج، مما يؤدى إلى وقوع أزمات يعانى منها النظام الرأسمالى يفيض فيها الإنتاج عن الاستهلاك، وتعجز المشروعات عن تصريف منتجاتها مما يؤدى بالمشروعات الصغيرة إلى الإفلاس. فالنظام الرأسمالى لا يمثل الوضع الطبيعى للإنتاج، وإنما هو مرحلة من

مراحل تطور النظم الاقتصادية سبقتها مراحل كثيرة، ولابد أن تأتى بعدها مرحلة أخرى هى "الاشتراكية" ولما كانت النظم الاقتصادية قد تغيرت من مرحلة إلى أخرى بالصراع بين الطبقات، فلابد من أن يشتد الصراع بين طبقة الرأسماليين المستغلة وبين الطبقة العاملة (البروليتاريا) التى يقع عليها هذا الاستغلال، وسينتهى هذا الصراع حتماً بإنتصار الطبقة العاملة واستيلائها على السلطة ومن ثم تسيطر عليه وسائل الإنتاج، وتقيم الطبقة العاملة – عندئذ – نظاماً اشتراكياً تكون ملكية أموال الإنتاج فيه بيد الجماعة كلها . وأطلق ماركس على مذهبه اسم "الشيوعية" تمييزاً له عن أفكار غيره من المفكرين الاشتراكيين، ودعاه انجلز "الاشتراكية العلمية" تمييزاً له عن الأفكار الاشتراكية الخيالية (الطوباوية) التى لا تقوم على تحليل التاريخ.

لقد كانت الشيوعية – عند ماركس – هى الهدف الذى تسعى الإنسانية إليه، ولذلك رأى ضرورة تنظيم العمال فى حزب سياسى للوصول إلى السلطة والإسراع بتغيير النظام الرأسمالى. وعندما تقع الحكومة – أداة الطبقة الرأسمالية – فى أيدى العمال، يقيمون ديكتاتورية تتولى حكم المجتمع حتى يتم القضاء على آخر مظاهر الرأسمالية قضاء مبرماً. لذلك أعلن ماركس فى "البيان الشيوعى" الذى أصدره عام 1848 شعار "يا عمال العالم إتحدوا" وأكد على أن حرية العمال لا يمكن أن تتحقق "إلا بالإطاحة بالنظام الاجتماعى القائم".

وكانت أول جماعة ماركسية روسية قد تكونت عام 1882، وأسست الحزب الاشتراكى الديمقراطى عام 1898 الذى احتفظ بصلات وثيقة مع الاشتراكيين فى غرب أوروبا . ولكن أحد قادة الحزب ويدعى فلاديمير اليش أوليانوف (الذى اشتهر باسمه الحركى : لينين) كان يعارض الإتجاه التدرجى للحزب الذى لم يكن يتبنى الإتجاه الثورى. وجمع حوله بعض الرفاق عام 1903 أصبحوا القوة المحركة للماركسيين الروس حتى عام 1917، ثم انتقلت إليهم بعد ذلك بقليل مقاليد الأمور فى روسيا كلها.

وليس من الغريب أن تقوم فى روسيا أول دولة اشتراكية رغم أنها كانت أقل بلاد أوروبا تطوراً على الطريق الرأسمالى وأكثرها تخلفاً، فقد لاحظ هرزن Herzen– فى منتصف القرن التاسع عشر – أن ضعف الرأسمالية فى روسيا يجعل إدخال الاشتراكية إليها أمراً

ميسوراً. فلم يكن الضعف النسبى للطبقة الوسطى التى شكلت الحكومة المؤقتة عام 1917، هو الذى هيأ للماركسيين الروس الفرصة الذهبية للاستيلاء على السلطة، بل كان العداء المستحكم بين نفر قليل من أصحاب المشروعات الصناعية والضياع الكبيرة وجماهير العمال والفلاحين البؤساء هو الذى هيأ لهم أسباب النجاح وهو أمر لم يتوفر – على هذا النحو – فى بلاد أوروبا الغربية التى قطعت شوطاً بعيداً على طريق التطور الرأسمالى. إذ كان التناقض كبيراً بين القلة الميسورة والأغلبية الساحقة التى طحنها الفقر وأضناها العوز، الذى لم يخف على المراقبين الأجانب فى روسيا قبل الحرب الأولى ، والذى كان مسئولاً عن تدهور الاقتصاد الروسى عند قيام الحرب. أضف إلى ذلك أن روسيا كانت الدولة الوحيدة بين بلاد أوربا التى يمكن أن تتحقق فيها دكتاتورية البروليتاريا دون أن يؤدى ذلك إلى تغيير التراث السياسى الروسى، فقد كانت روسيا – كما قلنا – بلداً تحكمه مركزية أوتوقراطية تتولى السلطة فى ظلها قلة محدودة. وبينما كانت الليبرالية البرلمانية التى استقرت فى أوروبا الغربية مع مطلع القرن العشرين تجعل إقامة الحكم الشمولى بالغ الصعوبة، كان الناس ينظرون فى روسيا إلى الحكومة باعتبارها مركز السلطة والقيادة، مما جعل ديكتاتورية الطبقة العاملة التى أقامها البولشفيك أمراً متقبلاً طالما كانت تعمل لصالح الجماهير العريضة التى كابدت الأمرين فى ظل الاستبداد القيصرى.

ورغم توفر الاستعداد لدى الروس لتقبل الماركسية كنظام سياسى شمولى، فإن البولشفيك ما كانوا ليحققوا هذا النجاح دون قيادة رجل مثل لينين الذى ولد عام 1870 لأسرة تنتمى إلى الطبقة الوسطى، وتأثر تأثراً بالغاً بإعدام شقيقه عام 1887، ونذر نفسه لدراسة الاشتراكية منذ الصغر. وقبل نهاية القرن التاسع عشر، إعترف الماركسيون فى بتروجراد بلينين كثورى يبشر بمستقبل مرموق. وسوف يذكر لينين دائماً فى التاريخ باعتباره منظم ثورة البولشفيك عام 1917 ومؤسس السلطة السوفييتية، وكمنظر ماركسى من الطراز الأول. فهو صاحب النظرية القائلة بأن الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، وقصد بذلك الفترة التى تقع بين عامى 1871 و1914، وهى الفترة التى لم يعد فيها رأس المال يحقق عائداً كافياً فى الدول الصناعية الكبرى، فاتجه إلى بلاد العالم الأقل تقدماً فى

مضمار التطور الاقتصادى، بحثاً عن أسواق جديدة، وأيدى عاملة ومواد خام أرخص ثمناً، وفى ضوء ذلك فسر لينين التنافس على المستعمرات بين الدول الكبرى فى الشرق الأدنى وآسيا وأفريقيا، ورأى أن هذا الصراع على الأسواق بلغ ذروته بقيام الحرب العالمية الأولى عام 1914، واعتبر تلك الحرب نذيراً بنهاية النظام الرأسمالى الذى سوف تتم الإطاحة به على يد الثورة الاشتراكية التى ستعم بلدان أوروبا. وبهذه النظرية أضاف لينين إضافة جديدة إلى الماركسية. ورغم أن تنبؤاته لم تقع بالفعل، فإن أمل الثورة الاشتراكية الشاملة كان الدافع المحرك للبولشفيك على مواجهة السنوات الصعبة فيما بين 1917 – 1921.

ويرتبط بانتصار البولشفيك فى روسيا ذلك الجانب من آراء لينين الخاصة بتنظيم الحزب الثورى، وتحديد الوقت المناسب لثورة البروليتاريا. وقد برزت المسألة الرئيسية الخاصة بما إذا كان على الحزب الاشتراكى الديمقراطى الروسى أن يوسع قاعدته عضويته، أو يكتفى بعضوية محدودة تضم الطليعة الثورية القادرة على إقامة ديكتاتورية البروليتاريا، برزت تلك المسألة فى مؤتمر الحزب بلندن عام 1903. وتزعم لينين فى المؤتمر الإتجاه القائل بقصر العضوية على مجموعة محدودة من الاشتراكيين الثوريين، ولما كانت وجهة نظره قد حظيت بتأييد الأغلبية من أعضاء المؤتمر، فقد أصبحت مجموعته تعرف بالبولشفيك (وهى كلمة روسية تعنى الأغلبية). وقد تفقت الأقلية (المنشفيك) مع لينين فى غالبية آرائه، ولكنها فسرت كتابات ماركس على أنها تعنى ضرورة نمو الأفكار الاشتراكية نمواً طبيعياً بين العمال كطبقة. ورغم النجاح الذى حققه لينين فى مؤتمر لندن 1903، ما لبث البولشفيك أن فقدوا الأغلبية التى أحرزوها فى الحزب الاشتراكى الديمقراطى الروسى، ولم يستعيدوا مكانتهم فى قيادة الحزب إلا فى صيف 1917.

وبينما تعد نظرية لينين الخاصة بالإمبريالية استكمالاً لآراء ماركس، يعد الباحثون أفكاره الخاصة بتوقيت الثورة البروليتارية فى روسيا خروجاً على الماركسية. فقد كان معظم الماركسيين، بل ومعظم البولشفيك، يعتقدون أن قيام الطبقة العاملة الروسية بالثورة لا يمكن أن يتحقق ما لم تبلغ الرأسمالية الروسية أقصى درجات التطور. ولما كانت الحكومة المؤقتة تمثل الطبقة الوسطى، فقد تهيأ معظم الاشتراكيين الروس لممارسة نشاط

سياسى طويل المدى فى ظل نظام بورجوازى. ورغم أن لينين كان يعتنق نفس الفكرة حتى قبيل قيام الثورة، فأنه ما لبث أن تحقق من ضعف الحكومة المؤقتة، وتمكن من إقناع رفاقه بأن الوقت قد حان للقيام بالثورة. وبذلك أحل لينين ديكتاتورية البروليتاريا محل التدريب السياسى التدريجى للطبقة العاملة فى ظل نظام الحكم البورجوازى، وهو ما كان ماركس يعده أمراً ضرورياً. وقد وضع لينين إطار فكرته الخاصة بديكتاتورية البروليتاريا فى كتابه "الدولة والثورة" عام 1918، التى حددت فترة إنتقالية تقوم خلالها الدولة التى تسيطر عليها الطبقة العاملة بتصفية المعارضة، ثم تقوم بعد ذلك بوضع أسس الديمقراطية السياسية فيما بعد، بعد ما يتم تدريب الجماهير على طريق الشيوعية، عندئذ تنتهى الديكتاتورية وبذلك كان البولشفيك يسيرون على هذا النهج عندما استولوا على السلطة فى نوفمبر 1917، وعندما قاموا بحل الجمعية الدستورية بعد شهرين، وأصدروا قراراتهم بتطبيق الإجراءات الاشتراكية.

الدولية الثالثة

وثمة عاملاً أثر على علاقة البولشفيك بالحلفاء وخاصة فى المراحل الأخيرة من الحرب الأهلية، عندما حاول الحلفاء توجيه ضربات قاضية إلى الثورة الاشتراكية، مما جعل البولشفيك يصرون على تحريك الثورات الاشتراكية فى أوروبا. فإذا كان الحلفاء يتعللون بأمل القضاء على الثورة الروسية، فلتعم الثورة جميع أرجاء أوروبا، وخاصة ألمانيا التى إنهارت قواتها المسلحة وأدى انهيارها إلى ظهور الإتجاهات المتطرفة. وكان ساسة الغرب يدركون مدى ملاءمة المناخ فى بلادهم للنشاط الثورى فى ضوء عدم الاستقرار الاقتصادى الذى عانته نتيجة الحرب، وكان هذا الإدراك حافزاً لهم على تسديد ضرباتهم للثورة الروسية، ومحركاً لموقفهم العدائى من الدولة السوفييتية.

وبدلاً من أن يهدئ القادة السوفييت من روع ساسة الغرب، من أجل تحسين العلاقات معهم، أعلنت موسكو الثورة العالمية، وشجعت الأحزاب الشيوعية فى العالم على الوثوب إلى السلطة فى أقرب فرصة ممكنة. وعقد مؤتمر موسكو لهذا الغرض دعيت إليه الأحزاب الشيوعية الأجنبية وأعلن تأسيس "الدولية الثالثة" فى مارس 1919، لتصل الحلقات التى سبقتها من المنظمات الاشتراكية العالمية (الدولية الأولى فيما بين 1864 –

1876 التى أسسها ماركس، والدولية الثانية التى أسست عام 1889 وأصبحت مفككة الأول نتيجة بروز الإتجاهات القومية بين الأحزاب الاشتراكية التى إنتظمت فيها). وكان تأسيس "الدولية الثالثة" بموسكو يهدف إلى توجيه حركات العمال خارج روسيا. وتبنت هذه المنظمة الشيوعية الدولية التفسير الروسى للماركسية، وبذلك أصبح البولشفيك اليد المحركة للحركات الثورية فى أوروبا، فبذلوا الجهود لتطبيق المخطط الذى اتبعوه للاستيلاء على السلطة فى روسيا على النطاق العالمى، رغم اختلاف الظروف فى بلاد أوروبا الغربية عنها فى روسيا. وأدى هذا إلى إيجاد مشكلة عانت منها "الدولية" فيما بعد، عندما أصبحت تبدو سلاحاً سياسياً فى يد السوفييت بدلاً من كونها حركة دولية بعيدة عن الصبغة القومية. وأدى ذلك إلى استياء اليساريين الذين كانوا مخلصين للحركة، وإلى شل جهود الدولية ذاتها على النطاق الدولى.

وبرغم ذلك كان تأسيس "الدولية" فى 1919 يحمل بشائر النجاح، فقامت إنتفاضات شيوعية فى برلين وميونيخ وبودابست، ولكنها أخمدت فى مهدها. وعقد المؤتمر الثانى للدولية بموسكو عام 1920 بحضور ممثلين لتسع وثلاثين دولة، وضع القواعد الخاصة بزيادة التنظيم الثورى للحركة، وكان من نتائج هذا المؤتمر إنعقاد "المؤتمر الأول لشعوب الشرق" فى مدينة باكو (سبتمبر 1920) الذى بذلت فيه الجهود لإثارة الشعور الوطنى بين الآسيويين كخطوة أولى فى إتجاه الثورة. غير أن تلك المؤتمرات لم تؤثر على الأوضاع فى أوروبا. ولم تتحول أى دولة أوروبية إلى الشيوعية إلا بعد ربع قرن من هذا التاريخ لأسباب مختلفة تماماً عن تلك التى رمت إليها "الدولية الثالثة".

بناء الاقتصاد السوفييتى

كانت فترة الأزمة التى وقعت بين وصول البولشفيك للسلطة وسيطرتهم النهائية على جميع أراضى روسيا لا تتيح الفرصة أمام بناة النظام الجديد لتطبيق الأفكار الماركسية التى كانت رائدهم فى سياستهم العامة. وفى نفس الوقت، ساعدت حالة الفوضى التى إنتابت البلاد خلال الحرب الأهلية على تقويض دعائم الكثير من الأسس التى قام عليها النظام القديم كالمزارع الكبيرة والمصانع الخاصة، فأفسحت بذلك الطريق أمام البولشفيك لتطبيق برنامجهم الماركسى. أضف إلى ذلك، أن البولشفيك كانوا يريدون – لأسباب

سياسية – تمكين العمال من الاستيلاءعلى المصانع، والفلاحين من الإستيلاء على الأرض. وكانت الدعاية التى ساعدت على نجاحهم تركز على هذا البرنامج، ولو اتجه البولشيفك إلى تطبيق نظام سيطرة الدولة على الاقتصاد دون هذه المقدمات لما حالفهم التوفيق.

وهذا التأخير فى تنظيم الدولة الاشتراكية على أسس ماركسية كان ضرورياً من الناحية العملية، فقد كان عدد البولشفيك محدوداً، وكان ضمان حسن أداء المصانع والمزارع والبنوك أمراً متطلباً لنجاحهم، إذ كانوا يحتاجون إلى أعداد كبيرة من ذوى الخبرات الفنية لإدارة مختلف أوجه الاقتصاد. كما أن البولشفيك لم يتوفر لديهم – عندئذ – خطة اقتصادية محدودة، وكانت مناقشاتهم النظرية تدور حول ضرورة وجود فترة تجربة يتم من خلالها التوصل إلى المؤسسات الاقتصادية التى تتناسب مع مبادئهم الماركسية. لذلك وضع لينين خطة إنتقالية يتاح للبولشفيك بموجبها السيطرة على المواقع الهامة فى النظام الاقتصادى القديم وخاصة البنوك والصناعات الثقيلة ووسائل المواصلات الرئيسية والمزارع الكبيرة، مع بقاء الكوادر الإدارية القديمة فى مواقعها.

ولكن هذا الإنتقال السلمى لإدارة الاقتصاد الروسى لم يتم، مما دعا إلى إتخاذ سلسلة من الإجراءات عرفت باسم "شيوعية الحرب"، إذ سيطر البولشفيك على المراكز القيادية فى المؤسسات الاقتصادية، ولكن الإنتاج تدهور تدهوراً كبيراً فى منتصف الحرب الأهلية، فقامت الحكومة بحركة تأميم واسعة النطاق فى محاولة للم شعث الاقتصاد الروسى. فى النهاية كان التضخم النقدى وهبوط الإنتاج الزراعى والصناعى على درجة كبيرة من الخطورة تفوق الإجراءات التى بذلتها الحكومة لعلاجها، وعند نهاية الحرب الأهلية كان الاقتصاد الروسى قد إنهار تماماً.

ورغم أن روسيا عرفت الصناعة الحديثة، وكانت مصانعها آخذة فى التوسع والنمو قبل الثورة بجيل كامل، فإن النشاط الاقتصادى الرئيسى تركز فى الزراعة، وكانت غالبية الشعب الروسى من الفلاحين، لذلك كان على النظام الجديد أن يضع مصالح الفلاحين فى المركز الأول من إهتمامه، ورغم إلغاء رق الأرض فى روسيا عام 1861، كان الفلاحون يعيشون فى ظل ظروف بالغة السوء، فلم يكن لهم حق ملكية الأرض ملكية حرة وإنما

كانوا يتمتعون فقط بحق الإنتفاع بالأرض طالما استمروا فى سداد أقساط التعويضات التى فرضتها الدولة عليهم بموجب القانون المشار إليه. ولكن سداد هذه الأقساط توقف قبل نهاية القرن التاسع عشر، وقامت الحكومة القيصرية – بعد عام 1905 – بتشجيع قيام طبقة محافظة من الفلاحين الملاك بتقديم المساعدات لهم عن طريق بنوك الفلاحين، ولكن هذه الحركة لم تحرز تقدماً كبيراً حتى قيام الثورة، وكان السواد الأعظم من الفلاحين لا يزرعون مساحات تكفى لتوفير الطعام لأسرهم، ومن ثم كان عليهم أن يعملوا كأجراء لتغطية العجز فى دخولهم. وعند قيام الحرب العالمية الأولى، كانت هناك عشرة ملايين أسرة فلاحية (من بين الثلاثة عشر مليون أسرة تشكل سكان الريف) تعيش فى حالة فقر مدقع، وكانت مساحة الأراضى الزراعية التى يفلحها هؤلاء تساوى مساحة الأراضى التى يملكها ثلاثون ألفاً من كبار الملاك. فكان حل المسألة الزراعية أمراً معقداً يرتبط فى المحل الأول بتطوير الصناعة وتنميتها وتنشيط الصادرات وبقية أوجه النشاط الاقتصادى بإيجاد فرص عمل لأولئك الفلاحين التعساء، أما من الناحية السياسية، فكانت المسألة الزراعية على جانب كبير من السهولة، إذ كان الفلاحون يتطلعون إلى ملكية الأرض التى يفلحونها، ولم يتردد البولشفيك فى تحقيق ذلك رغم تعارضه مع مبادئهم.

وبادر السوفييت بإصدار قرارات عقب ثورة نوفمبر، قضت بتصفية المزارع الكبيرة بمعرفة الإدارة المحلية، ونقل حقوق الملكية إليها تمهيداً لنقلها إلى الحكومة. ولكن تطبيق تلك القرارات لم يتمش مع نصوصها، فاستولت السلطات المحلية على أراضى كبار الملاك ووزعتها على الفلاحين بطريقة غير منظمة، لم تراع فيها قاعدة المساواة مما أدى إلى تدهور الإنتاج الزراعى. وعندما حاولت الحكومة تأميم الأراضى خلال عام 1918 وتكوين المزارع الجماعية باءت خطتها بالفشل، وفى نفس الوقت رفض الفلاحون بيع محاصيلهم بالأسعار التى حددتها الحكومة لأنها لم تكن تتناسب مع التضخم النقدى، وبذلك فشل احتكار الحكومة لتجارة الغلال فى حل المشكلة التموينية، واضطرت الحكومة – فى صيف 1918 – إلى تكوين لجان من الفلاحين الفقراء للاستيلاء على الغلال التى يختزنها غيرهم من الفلاحين وتشكل فائضاً عن حاجتهم الحقيقية، غير أن هذه اللجان أدت إلى زيادة الفوضى فى الريف وإضطرت الحكومة إلى إلغائها عند نهاية

الحرب الأهلية – عام 1921 – وكان الإنتاج الزراعى قد بلغ درجة كبيرة من الهبوط تجسدت فى المجاعات التى عانت منها الأقاليم ذات الكثافة السكانية العالية.

ولم تكن حال الصناعة أفضل من حال الزراعة، فقد أدت عملية الاستيلاء على "المراكز القيادية" فى الصناعة إلى نتائج مماثلة لتلك التى حدثت فى الزراعة، وكانت الصناعات الكبرى تتركز بالقرب من المدن الكبيرة التى كانت من أوائل المدن التى سيطر عليها البولشفيك، ودخل عمالها فى دائرة السوفييت. وجاءت معظم الصعوبات من نقص المواد الخام والوقود ورفض ملاك المصانع ومديريها التعاون مع العمال. وترتب على تأميم الصناعات الرئيسية تشكيل لجان من العمال للإشراف عليها، على حين بقى مديروها السابقون فى مواقعهم. وأسند الإشراف على القطاع الصناعى إلى "المجلس الأعلى للاقتصاد القومى". الذى كان بعيداً تمام البعد عن ملاحقة التطور الصناعى. وترتب على فشل تلك الإجراءات تأميم الصناعة كلها فى صيف 1918 ووضعها تحت إشراف المجلس القومى الذى تولى إدارتها مركزياً. ولما كانت الصناعة تعانى من سوء التنظيم قبل الثورة، فقد تم التركيز على الصناعات الثقيلة المرتبطة بالمجهود الحربى خلال الحرب الأهلية، ونتج عن ذلك هبوط الإنتاج الصناعى بنسبة 20% عما كان عليه فى عام 1913، على حين هبط الإنتاج الصناعى الثقيل بنسبة 13%، هبط إنتاج الصلب والحديد بمعدلات أكثر من ذلك.

وتدهورت التجارة الداخلية نتيجة ظروف الحرب الأهلية تدهوراً كبيراً، وبذل البولشفيك جهوداً كبيرة لضمان سيطرة الدولة على التجارة الداخلية وترشيدها. ولكن نقص الإنتاج الزراعى والصناعى، ورفض المشتغلين بالقطاع التجارى (قبل الثورة) التعاون مع النظام الجديد أصاب التجارة الداخلية بالسكاد. وكان البولشفيك قد أمموا التجارة الخارجية عام 1918، غير أن الحصار الذى فرضه الحلفاء على روسيا خلال الحرب الأهلية أضر بالتجارة الخارجية، كما كانت الحكومة لا تقبل الدخول فى علاقات تجارية خارجية إلا بشروطها.

وعانى النظام الجديد صعوبات جمة فى القطاع المالى، فورث ميزانية تعانى عجزاً كبيراً وتضخماً نقدياً أدى إلى زيادة الأسعار فى عام 1917 إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه فى

1913، وعند نهاية عام 1917 إرتفعت الأسعار إلى 12 ضعفاً مما كانت عليه قبل الحرب. وقد أمم البولشفيك البنوك عشية الثورة على أمل أن يؤدى ذلك إلى إصلاح النظام المالى بمعاونة رجال البنوك السابقين، ولكن فشل تلك المحاولة أدى إلى تأميم جميع المؤسسات المالية، دون أن يؤدى ذلك إلى إنقاذ الاقتصاد القومى من التدهور. وخلال سنوات الحرب الأهلية، لجأت الحكومة إلى التوسع فى إصدار النقد لتغطية العجز فى مصروفاتها، وما كاد يحل عام 1921، حتى كانت الحكومة قد أصدرت من النقد ما يعادل ألف ضعف النقد الذى كان متداولاً عام 1917، ونتج عن ذلك هبوط قيمة الروبل حتى أصبح لا يساوى نفقات طباعته. ولذلك كانت الحاجة ماسة إلى رسم سياسة اقتصادية جديدة عند نهاية الحرب الأهلية.

فحتى تضمن الحكومة تنشيط الاقتصاد، قدمت بعض التنازلات لرأس المال الخاص ، وسمحت بقيام مشروعات اقتصادية خاصة ذات حجم معين. وبرر لينين "السياسة الاقتصادية الجديدة" بالحاجة إلى كسب تأييد الفلاحين الذين يمثلون السواد الأعظم من الشعب، وأن الحكومة تستطيع المضى فى طريق الاشتراكية عندما تتحسن الأحوال الاقتصادية طالما كانت تحتفظ بالمراكز القيادية للاقتصاد القومى.

وفى قطاع التجارة الداخلية، حققت السياسة الاقتصادية الجديدة نجاحاً ملحوظاً بتشجيع الحكومة لصغار التجار، مما أدى إلى حل مشكلة الكساد وتنشيط الصناعة والزراعة . وفى عام 1927 أصبحت الحكومة تتحكم فى التجارة الداخلية بحكم كونها صاحبة أكبر قدر من أوامر الشراء المطروحة فى السوق. ولكن التجارة الخارجية ظلت بيد الدولة، فاستطاعت بذلك أن تحمى المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية وأن توجه التجارة الخارجية لخدمة سياستها الداخلية. وفى قطاع الصناعة، إحتفظت الحكومة بملكيتها للمصانع الكبيرة التى كانت تستخدم 85% من القوى العاملة الروسية، ولكنها واجهت صعوبات كبيرة فى إدارة المصانع، وحاولت أن تمزج بين الإدارة الفنية والإدارة السياسية التى تجمع بين خبراء الصناعة وممثلين للعمال والحزب، ولكن التقدم كان بطيئاً فى قطاع الصناعة، فلم يصل الإنتاج الصناعى عام 1927 إلى المعدلات التى بلغها عام 1913. أما التقدم فى القطاع الزراعى فكان أبعد مدى بفضل تنازل الحكومة عن مبادئها

الاشتراكية وإفساحها المجال للملكيات الخاصة المحدودة المساحة، واكتفت الدولة بسيطرتها على مراكز توجيه الاقتصاد القومى.

ومنذ عام 1928 بدأت بنية الاقتصاد السوفييتى تتغير تغيراً جذرياً بفضل مشروعات السنوات الخمس للتنمية التى نجحت فى زيادة حجم الصناعات الثقيلة وتنمية الزراعة وزيادة معدلات الإنتاج القومى حتى قاربت معدلات الإنتاج فى غرب أوروبا الرأسمالى ، وتدعمت سيطرة الدولة على الاقتصاد القومى لتستكمل التجربة الاشتراكية الرائدة ملامحها المميزة التى ارتكزت على الماركسية كمبدأ، وتجاوزتها فى التطبيق.

الدستور السوفييتى

بعدما أحرز البولشفيك النصر فى الحرب الأهلية، كونوا ثلاث جمهوريات اشتراكية بالإضافة إلى "جمهورية روسيا السوفييتية الاشتراكية" هى جمهوريات أوكرانيا وروسيا البيضاء والقوقاز وأصبح لكل واحدة منها دستوراً مماثلاً لدستور جمهورية روسيا السوفييتية الصادر فى 1918. وفى 1922 كونت الجمهوريات الأربع "إتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية" وهو الاسم الذى أصبحت تعرف به الدول الاشتراكية التى قامت على أنقاض الإمبراطورية الروسية منذ ذلك الحين. وحدد الدستور السوفييتى الصادر فى يناير 1924 العلاقة بين هذه الجمهوريات.

ووضع الدستور إطار مؤسسات الحكم التى ظلت قائمة حتى عام 1936، فجاء "مؤتمر الإتحاد السوفييتى" المنتخب على قمة أجهزة السلطة، ويضم ألفين من الأعضاء، ويجتمع مرتين سنوياً، وينتخب بدوره "اللجنة التنفيذية المركزية" التى يمثل فيها جمهوريات الإتحاد التى كانت تتمتع باستقلال ذاتى، وأضيفت إليها جمهورية أوزبكستان وجمهورية تركستان عام 1924، وجمهورية كازاكستان عام 1929. وتركزت السلطة التنفيذية فى "مجالس وكلاء الشعب"، وهو بمثابة مجلس للوزراء تعينه اللجنة التنفيذية المركزية، وأنشئت "المحكمة العليا" للنظر فى الخلافات بين جمهوريات الإتحاد ولمحاكمة كبار الموظفين فيما يوجه إليهم من إتهامات.

وفى عام 1936 أدخلت عدة تعديلات على الدستور، أهمها تأسيس "مجلس السوفييت الأعلى" ويتكون من مجلسين: "سوفييت الإتحاد" و"سوفييت القوميات"، وينتخب أعضاء سوفييت الإتحاد بواقع نائب واحد عن كل 300 ألف نسخة. أما مجلس القوميات فينتخب على أساس 25 عضواً عن كل جمهورية إتحادية و11 نائباً عن كل جمهورية ذات حكم ذاتى، و5 أعضاء عن كل منطقة من المناطق المتمتعة بالحكم الذاتى، وعضو واحد عن كل دائرة قومية.

وفى عام 1944 أدخل تعديل على الدستور منحت بمقتضاه الجمهوريات الإتحادية حق إقامة علاقات خارجية مع الدول الأجنبية وحق إبرام الإتفاقات معها، وحق التمثيل فى الهيئات والمؤتمرات الدولية، وإقامة قوات عسكرية خاصة بها داخل الجيش السوفييتى ولكن ظلت المؤسسات الإتحادية تملك وحدها حق صنع القرار على مستوى الإتحاد، وظلت قراراتها ملزمة لجميع جمهوريات الإتحاد.

ثانياً: قيام النازية فى ألمانيا

قيام جمهورية فايمار Weimar

فى يوم 28 سبتمبر 1918 أدركت القيادة العليا للجيش الألمانى أن الجيش الألمانى لم يعد قادراً على مواصلة القتال، وفى اليوم التالى طلبت القيادة من القيصر ولهلم الثانى Welhelm II التقدم إلى رئيس الولايات المتحدة بطلب الهدنة والصلح، وفى يوم 2 أكتوبر إجتمع مجلس التاج فى برلين برئاسة القيصر، وأيد هندنبرج Hindenburg طلب القيادة العليا بعقد هدنة فورية. وفى يوم 4 أكتوبر طلبت حكومة الأمير ماكس دى باد de Badt، التى تشكلت بسرعة من الرئيس الأمريكى ولسن، إبرام الهدنة والصلح. وفى الفترة من 4 أكتوبر إلى 21 أكتوبر دارت المذكرات حول هذه المسألة، حيث طلب ولسن ألا يبرم الصلح إلا مع حكومة "تمثل بحق الشعب الألمانى"، وأنه لا يقبل توقيع الهدنة إلا إذا كانت بنودها تجعل عودة ألمانيا إلى الحرب مستحيلة. وقد رفض لودندورف Ludendorff ذلك، واضطر إلى تقديم استقالته، وفى 27 أكتوبر قررت الحكومة الألمانية قبول الشروط التى فرضها رئيس الولايات المتحدة، وأرسلت وفدها إلى روتوند Rothond للمفاوضة فى الهدنة.

على أنه قبل إبرام الهدنة، كان التمرد قد سرى إلى الأسطول فى كييل فى أوائل نوفمبر، حيث رفض الجنود مقاتلة الأسطول الإنجليزى فى عرض البحر، وألفوا مجلساً للجنود له سلطة الأعمال الحربية، وقد عهد الأمير ماكس دى باد إلى "نوسكة" إخماد الثورة، فأخمدها، ولكن الثورة لم تلبث أن عمت ألمانيا، فشكلت مجالس للجنود والعمال فى هامبورج و(لوبك) و(بريم) و(هانوفر) و(ماجدبورج) و(ليبزج) وغيرها.

وكما فعل قيصر روسيا فى مثل تلك الظروف سنة 1917، أراد القيصر الألمانى الزحف بجيوش الجبهة على برلين لإخماد الثورة، ولكن قادته صارحوا له بأن الجيش لن يتبع أوامره، وعندئذ طلب ولهلم الثانى مشاورة الضباط المحاربين، وقد جاء لهذا الغرض ثلاثون ضابطاً جاء أكثرهم من الجبهة مباشرة، وقد قرر هؤلاء أن الجنود إذا تلقوا الأوامر بالزحف إلى برلين للقضاء على الثورة فسوف لا ينفذون الأوامر. وأبلغه الجنرال "ولهلم جروينر Groener"، الذى خلف القائد لودندورف (عندما تردد هندنبرج فى ذلك) أنه لم يعد حائزاً لولاء الجيش، وأن عليه أن يتنازل عن العرش (وهو ما لم تغفره له طبقة العسكريين أبداً !) وعند ذلك قبل ولهلم الثانى التنازل عن العرش يوم 9 نوفمبر 1918..

فى ذلك الحين كانت القوى السياسية التى تحرك الثورة تتمثل فى الاشتراكيين الديمقراطيين Social Democrats والسبارتاكيين Spartacists، وكان الاشتراكيون الديمقراطيون عند نشوب الحرب يملكون 110 من النواب فى مجلس الرايشتاج، وقد صوتوا إلى جانب ميزانية الحرب فى أغسطس 1914، رغم قرارات المؤتمر الاشتراكى العالمى فى بال سنة 1912 التى تعارض قيام الحروب. ولكن فى ديسمبر 1915، عند بحث الميزانية الرابعة، قام نحو 20 من الاشتراكيين الديمقراطيين من أعضاء الرايشتاج ، من بينهم كاوتسكى وبيرنشتاين، بتشكيل جماعة تطورت فيما بعد إلى الحزب الاشتراكى الديمقراطى المستقل، كما قام آخرون، من بينهم ليبكنخت Leibknecht وروزا لوكسمبرج وكلارا زيتكن، بتشكيل جماعة يسارية دولية هى التى أطلق عليها جماعة " سبارتكوس"، وقد تعاونت لفترة مع المستقلين. ونظراً لتزايد قوى المعارضة غير المؤيدة للحرب، قامت الحكومة فى أكتوبر 1918 بدعوة الاشتراكيين أصحاب الأغلبية للإنضمام إلى الوزارة،

فدخلوها بشرط تخلى الحكومة عن سياسة ضم الأراضى وفرض التعويضات. على أن الثورة لم تلبث أن نشبت لتفاجئ الجميع، فأعلن بحارة الأسطول والغواصات فى كييل التمرد، وشكلت مجالس الجنود والعمال، وهنا هب الاشتراكيون الديمقراطيون والسبارتاكيون لركوب الموجة الثورية.

فى البداية كان المد العالى مع "السبارتاكيين" الذين كانوا يديرون الثورة من قلعتهم التى أقاموها فى قصر القيصر، على بعد أمتار قليلة من الرايشتاج، ويعدون العدة لإعلان الجمهورية السوفييتية، بينما كان الاشتراكيون الديمقراطيون بزعامة فردريك ايبرت Ebert وفيليب شيدمان Scheidemann يجتمعون فى الرايشتاج على أثر استقالة حكومة الأمير ماكس دى باد لا يعرفون ما يفعلون ! فقد كان ايبرت يكره الثورة الاشتراكية، وقد أعلن ذات مرة أنه يكره الثورة كأنها خطيئة !، وكان يرى إقامة ملكية دستورية يتولاها أحد أبناء القيصر.

وكان قد تشاور مع الجنرال جروينر عند قيام الثورة فى خير السبل لإنقاذ الحكومة والوطن. وبناء على هذا التشاور طلب جروينر من القيصر التنازل عن العرش كما ذكرنا، وفى ذلك الحين كان مجلس العمال والجنود فى برلين قد أعلن الإضراب العام ، وكان السبارتاكيون يستعدون للاستيلاء على السلطة وإعلان الجمهورية السوفييتية . وعندما وصل النبأ إلى الاشتراكيين فى الرايشتاج أصيبوا بالفزع، وكان من الضرورى القيام بعمل سريع لإحباط خطة السبارتاكيين، فقام شيدمان دون استشارة رفاقه بإعلان الجمهورية على الجماهير من نافذة الرايشتاج فى مساء التاسع من نوفمبر 1918.

وفى نفس اليوم 9 نوفمبر 1918، عقد إتفاق أو ميثاق سرى بين (ايبرت) و(جروينر) قائد الجيش، وافق فيه ايبرت على القضاء على الفوضى وعلى البلشفية، وأن يحافظ الجيش على تقاليده القديمة مقابل تأييد الجيش للحكومة الجديدة ومساعدتها على تثبيت أقدامها، واتفق على أن يحتفظ (هندنبرج) بقيادة الجيش. وهكذا تم إنقاذ الجيش، وقضى على الجمهورية بالضياع منذ اليوم الأول !. فمن جهة، لم يكن من المعقول أن يدين الجيش القيصرى بالولاء للجمهورية، ومن ناحية أخرى فقد ألقى الجيش بالمسئولية على عاتق الاشتراكية الديمقراطية وعلى النظام الجديد الذى كان عليه أن يوقع الاستسلام !.

وفى ذلك الحين كانت الثورة فى ألمانيا تنتشر، فقد انتشرت سوفيتات الجنود والعمال فى كل مكان بألمانيا، وأخذت تغتصب السلطة على نحو ما حدث فى روسيا. وفى بافاريا إنفجرت الثورة فى ميونيخ، وتنازل الملك، الذى كان ينتمى إلى أسرة (ويتلباخ) Wittelsbach عن العرش، وأقام الاشتراكيون الديمقراطيون الذين يسيطرون على بافاريا دولة شعبية تحت زعامة كورت آيزنر Eisner اليهودى المشهور، الذى قاد مظاهرة فى يوم 7 نوفمبر إحتلت البرلمان ومقر الحكومة وأعلن قيام الجمهورية. وفى يوم 10 نوفمبر إنتخبت المجالس الشعبية، أو السوفيتيات فى ألمانيا، مجلساً لممثلى الشعب عهد برئاسته إلى (ايبرت) ليتولى حكم ألمانيا بصورة مؤقتة. وفى نفس اليوم طلب مجلس عمال وجنود برلين إبرام الصلح فوراً، وفى نفس اليوم أيضاً قامت الأغلبية والأقلية من الاشتراكيين بتشكيل وزارة إئتلافية من ستة: ثلاثة منهم من الاشتراكيين الديمقراطيين، وثلاثة من الاشتراكيين المستقلين. وقد ضمت فيما بعد عدداً قليلاً من غير الاشتراكيين. وأعلنت هذه الحكومة الإئتلافية فى اليوم التالى عزمها على إتباع هذه السياسة (إبرام الصلح). وبالفعل، فى نفس اليوم وقع الوفد الألمانى الهدنة فى روتوند Rothond.

وفى الفترة التالية أخذ الصراع السياسى يحتدم فى ألمانيا وينذر بتحولات خطيرة. ففى 18 ديسمبر إجتمع أول مؤتمر سوفييتى لألمانيا فى برلين. وقد تألف من مندوبى مجالس الجنود والعمال فى أنحاء ألمانيا. وطلب إقالة هندنبرج، وإلغاء الجيش النظامى، والاستعاضة عنه بحرس وطنى يكون تحت القيادة العليا للمجلس. وكان هذا التطور أكثر مما يحتمله الجيش أو ايبرت. فمن ناحية الجيش فقد رفض هندنبرج وجروينر الإعتراف بسلطة المؤتمر السوفييتى، ومن ناحية ايبرت ورفاقه فلم يكن لديهم أية نية للقيام بدور حكومة كيرنسكى فى روسيا والإنتهاء إلى مصيرها !. لذلك فقد تم الإتفاق بين الفريقين على القضاء على حركة السوفيتات التى أخذت تطالب بالسلطة !.

وفى ذلك الحين ظهرت ثلاثة إتجاهات فى صفوف القوى الراديكالية:

الإتجاه الأول، ويضم غالبية الاشتراكيين الديمقراطيين. وكان يطالب بدعوة جمعية تأسيسية، على أساس أن الحلفاء لن يعترفوا بحكومة إلا إذا تم تشكيلها على هذا الأساس.

والإتجاه الثانى، وكان يضم جماعة سبارتاكوس، وكان يعارض قيام الجمعية على أساس أنها سوف تسلب السلطة من العمال، وكان يطالب بقيام نظام ديكتاتورى.

أما الإتجاه الثالث، ويضم فريق الاشتراكيين المستقلين، فكان يحبذ قيام الجمعية التأسيسية بشرط إرجائها حتى يتاح للحكومة الفرصة لتأميم الصناعة. لكن مؤتمر مندوبى مجالس العمال والجنود إتخذ موقفاً معتدلاً، فقد طالب بدعوة الجمعية التأسيسية فوراً خوفاً من انهيار الحكومة القائمة وتوقف مفاوضات الصلح.

على أن السبارتاكيين واصلوا حملاتهم الشديدة على الحكومة، وقامت فرقة "بحرية الشعب" تحت سيطرتهم بإحتلال "ولهلمشتراسه" (شارع ولهلم)، والوصول إلى دار المستشارية وقطع أسلاكها التليفونية قبل عيد الميلاد بيومين. ولكن "ايبرت" استنجد بالجيش لتحرير المستشارية، فوصلت حامية بوتسدام لتحاصر البحارة العصاة، الذين انسحبوا وتحصنوا باصطبلات القصر الإمبراطورى التى كانت تحت سيطرة السبارتاكيين، وظل السبارتاكيون، وعلى رأسهم كارل ليبكنخت وروزا لوكسمبرج يواصلون الضغط من أجل إقامة جمهورية سوفييتية، وكانت قواتهم المسلحة فى برلين آخذة فى الإزدياد، واستطاع جنود البحرية العصاة المحاصرون صد هجوم قامت به قوات بوتسدام لإخراجهم من الإصطبلات الإمبراطورية. وعندما تفاقمت الحالة، عين " ايبرت"، بعد عيد الميلاد بيومين، جوستاف نوسكه Noske وزيراً للدفاع الوطنى، وكان الأمير ماكس دى باد قد إختاره من قبل – كما رأينا – لإخماد فتنة الأسطول فى كييل، فى الأيام الأولى من نوفمبر.

وضرب نوسكه ضربته فى مستهل يناير 1919، وتمكنت القوات النظامية وقوات الفيلق الحر فى "أسبوع الدماء"، الواقع بين 10 – 17 يناير، تحت قيادة الجنرال لويتفتز Luettwitz من سحق السبارتاكيين، وأعتقلت روزا لوكسمبرج وكارل ليبكنخت، وقتلا على أيدى ضباط فرقة فرسان الحرس.

هذا فى برلين، أما فى بافاريا، حيث اغتال أحد الضباط اليمنيين كورت آيزنر، فإن العمال كانوا قد عمدوا إلى إقامة جمهورية سوفييتية، ولكن الحكومة لم تلبث أن أرسلت إليها

قوات عسكرية من الجيش الألمانى فى أول مايو 1919 قادمة من برلين، تعززها وحدات من المتطوعين فى "الفيلق البافارى الحر"، وأطاحت بالعهد الشيوعى، بعد أن ذبحت عدة مئات من الأفراد، منهم عدد من غير الشيوعيين. وعلى الرغم من أن الحكم انتقل إلى يد حكومة اشتراكية ديمقراطية معتدلة برئاسة جوهان هوفمان، إلا أن السلطة كانت من الناحية الفعلية قد انتقلت إلى يد اليمين، الذى كان يتمثل فى ذلك الحين فى الجيش النظامى والملكيين الذين يتوقون إلى عودة أسرة "ويتلباخ"، وجمهور كبير من المحافظين، ثم الجنود المسرحين العائدين.

وعلى كل حال فلم يكد القتال ينتهى فى برلين، حتى أجريت الإنتخابات فى 19 يناير 1919، حيث حصل الاشتراكيون الديمقراطيون والاشتراكيون المستقلون، الذين حكموا وحدهم، على 185 مقعداً من 421، وحصلت أحزاب الوسط على 166، كما حصل حزب الشعب الوطنى الألمانى، وهو الاسم الجديد للمحافظين، على 44 مقعداً، وحصل حزب الشعب الألمانى اليمينى، وهو الاسم الجديد للأحرار الوطنيين، على 19 صوتاً. ويتضح من هذه الإنتخابات أن المحافظين، الذين كان بعض زعمائهم قد اختبئوا فى شهر نوفمبر !، كانوا ما يزالون على قيد الحياة، وإن كانت قوتهم قد ضعفت نسبياً، حيث حصلوا على 44 مقعداً، كما حصل زملاؤهم اليمنيون على 19 مقعداً، وبذلك تمكن الحزبان من اسماع صوتهما فى الجمعية الوطنية مدافعين عن اسم القيصر غليوم. وعن الطريقة التى قاد بها الحرب هو وجنرالاته !. وفى 6 فبراير 1919 إنعقدت الجمعية فى فايمار Weimar لإعداد الدستور الجديد، وانتخب ايبرت رئيساً مؤقتاً للجمهورية.

على أن ساعة الحساب لم تلبث أن دقت بالنسبة للألمان، ففى يوم 7 مايو 1919 نشرت فى برلين نصوص معاهدة فرساى، التى وضعها الحلفاء دون مفاوضات مع الحكومة الألمانية، وكانت هذه المعاهدة ضربة قاضية للشعب الذى كان يعتقد أنه حقق للحلفاء كل رغباتهم بالتخلص من أسرة هوهنزولرن، وسحق البلاشفة وإقامة حكومة ديمقراطية – وكان بالتالى يطمع فى صلح عادل على أساس نقاط ولسن الأربع عشر. ولكن ألمانيا جاء عليها الدور لتتجرع نفس الكأس الذى سقته لروسيا قبل مضى عام فى "برست ليتوفسك " Brest Litavsk والذى وصفه بعض المؤرخين بأنه "إذلال لا مثيل له فى التاريخ الحديث".

وفى البداية أبدت الحكومة الألمانية عزوفها عن التوقيع، فقد صرح شيدمان، الذى أصبح مستشاراً، فى اجتماع الجمعية الوطنية فى فيمار قائلاً: "فلنقطع اليد التى ستوقع هذه المعاهدة" وأعلن ايبرت، الرئيس المؤقت للجمهورية، أن نصوص المعاهدة "لا يمكن تنفيذها ولا قبولها". ورؤى أخذ الجيش فى استئناف القتال، فأجاب هندنبرج يوم 17 يونيه بأنه فى حالة استئناف العمليات الحربية يمكن للقوات الألمانية إحتلال مقاطعة بوزن فى بولندا، والدفاع عن الحدود الشرقية، ولكن فى الغرب يستحيل مقاومة هجوم جدى يشنه العدو، نظراً لتفوقه العددى، واستطرد هندنبرج قائلاً أنه مع ذلك لو خير بين الموت بالشرف والكرامة أو قبول صلح معيب شائن، فإنه يختار الموت. على أن هندنبرج وجروينر كانا متفقين على أن أى مقاومة للحلفاء، فوق أنها عمل يائس، فإنها ستؤدى إلى دمار الجهاز العسكرى الألمانى المعبود، وتدمير ألمانيا كلها. على أنه لما كان الحلفاء قد وجهوا يوم 16 يونيه إنذاراً إلى ألمانيا يمهلها إلى يوم 24 يونيه، أو اعتبار إتفاق الهدنة منتهياً. فقد بعث ايبرت مرة أخرى إلى جروينر يطلب الرد عما إذا كان هناك أى احتمال، مهما ضؤل، لقيام مقاومة عسكرية ناجحة ؟. وفى يوم 24 (أى آخر أيام الإنذار) حمل جروينر، بالنيابة عن هندنبرج، الرد إلى ايبرت بأن المقاومة العسكرية مستحيلة . وأحست الجمعية الوطنية بأن العبء قد ارتفع عن كاهلها، فوافقت على توقيع الصلح بأغلبية 237 ضد 138 سنوياً، وتم التوقيع يوم 28 يونيه 1919.

على أن جميع القوى السياسية فى ألمانيا لم تلبث أن تنصلت فيما بعد من مسئولية توقيع المعاهدة، وألقتها على عاتق الاشتراكيين الديمقراطيين !. فمن ناحية المحافظين، فلم يكونوا ليقبلوا بمعاهدة الصلح أو بالجمهورية التى أبرمتها، وظلوا، على الرغم من ثورة نوفمبر، هم الذين يقبضون على زمام السلطان الاقتصادى. فهم أصحاب الصناعات والإقطاعيات الضخمة والجزء الأكبر من رؤوس الأموال، وبفضل هذه الأموال والثروات أخذوا يمولون الأحزاب السياسية والصحافة والسياسة للقضاء على الجمهورية.

ومن ناحية الجيش، فإن مسئولية توقيع الصلح قد أزيحت عن كاهله، وشرع بعد لحظة توقيع المعاهدة يسعى للتخلص من القيود التى فرضتها، وتمكين الجهاز العسكرى أو "فيلق الضباط" من الحفاظ على تقاليد الجيش البروسية القديمة، كما تمكن تحت قيادة

الجنرال هانزفون سيخت Seeckt من فرض نفسه رغم صغر حجم جيشه (مائة ألف) على سياسات البلاد الداخلية والخارجية.

ولم يلبث أن أثار ما عرف بنظرية "الطعنة فى الظهر" والتى تقول بأن الجيش الألمانى لم يهزم فى الميدان، وإنما طعنه الخونة فى الوطن فى الداخل. ففى شهادة هندنبرج أمام لجنة التحقيق التى انتدبتها الجمعية الوطنية فى 18 نوفمبر 1919، أعلن أن قائداً إنجليزياً كان صادقاً فى قوله "بأن الجيش الألمانى طعن من الخلف !". وكان يستغل فى ذلك القول العبارة التى وردت على لسان الجنرال مالكولم رئيس البعثة العسكرية البريطانية فى برلين فى حديث له مع لودندورف، حين كان لودندورف يشرح له ما كانت تعانيه القيادة العليا الألمانية من إفتقار التأييد من جانب الحكومة المدنية، وكيف أن الثورة قد خانت الجيش – فسأله القائد الإنجليزى: "هل تعنى أيها الجنرال أن الجيش قد طعن من الخلف" ؟. وقد انتشرت هذه الأسطورة فى ألمانيا فى فترة ما بين الحربين، واستند إليها هتلر فى كسب تأييد الرأى العام، والقول بأن المذنبين هم: "مجرمو نوفمبر !" – مع أن الحقيقة أن الجيش – كما رأينا – هو الذى طلب توقيع الهدنة والصلح، وهو الذى دفع الحكومة الجمهورية إلى توقيع الصلح. ولكن الشعب الألمانى أقنع نفسه بأنه وجد كبش الفداء فى مجرمى نوفمبر الذين وقعوا وثيقة الاستسلام، والذين أقاموا الحكم الديمقراطى على أنقاض الحكم المطلق السابق.

وعلى كل حال فبعد شهر واحد من توقيع معاهدة الصلح، أى فى 31 يوليو 1919، أقرت الجمعية الوطنية (الرايشتاج) الدستور الجديد، الذى منح ألمانيا أكثر الدساتير الأوروبية ديمقراطية وليبرالية، إذ اقتبس فكرة الحكومة الدستورية من إنجلترا وفرنسا، وفكرة رئيس الجمهورية القوى المنتخب من دستور الولايات المتحدة، وفكرة الاستفتاء عن سويسرا.

وقد توصل الحزب الاشتراكى الديمقراطى إلى إدراج نص فى الدستور (المادة 165) باشتراك العمال فى إدارة المشروعات، وتأسست بالفعل، بموجب قوانين عامى 1921 ، 1922، لجان عمالية فى كل المشروعات الصناعية والتجارية، إذا كان عدد عمالها أكثر

من عشرين عاملاً. ولكن أصحاب الأعمال قاوموا اشتراك هذه اللجان فى الإدارة، ولم تكن لها من وظيفة سوى الإشراف على تطبيق قوانين العمل.

على أن نظام التمثيل النسبى الذى تضمنه الدستور، والإقتراع عن طريق القوائم، الذى قصد به الحيلولة دون ضياع الأصوات والحرص على إعطاء الأقليات الحق فى التمثيل فى البرلمان – كان له تأثير مدمر على الحياة الديمقراطية. فقد أدى إلى زيادة عدد الأحزاب الصغيرة بدرجة كبيرة، حتى أن عدد من سجل من الأحزاب فى إنتخابات 1930 بلغ 28 حزباً !. الأمر الذى جعل استقرار الأغلبية فى الرايشتاج أمراً مستحيلاً، أدى إلى التعديل المستمر فى الحكومة.

ومما زاد الحالة إضطراباً، تقصير الدورة البرلمانية إلى سنتين، مما أدى إلى تكرار الإنتخابات البرلمانية، بل كثيراً ما تكررت هذه الإنتخابات على فترات أقصر، نظراً لأن الدستور أباح حل البرلمان فى حالة إختلافه مع السلطة التنفيذية. وقد تكررت قرارات حل البرلمان بصفة خاصة فى السنوات القليلة السابقة على الإنقلاب النازى.

على أن الدستور من جانب آخر دعم الوحدة الوطنية والقومية بإلغاء الولايات المستقلة فى ألمانيا، وتوحيد الأمة الألمانية كلها، وإقامة حكم مركزى. وقد قدم ذلك للحركة النازية خدمة كبيرة فيما بعد !. وعلى كل حال فبصدور الدستور بدأت بصفة قانونية حياة الرايخ الثانى أو جمهورية فايمار (الرايخ الأول هو دولة بسمارك).

على أن الجمهورية – مع ذلك – قد ولدت مترنحة وتحمل بذور فنائها. فمن ناحية، ومع أن دستور فايمار قد قضى بتبعية الجيش لمجلس الوزراء والبرلمان، مثله فى ذلك مثل غيره من المنظامت العسكرية فى جميع الدول الليبرالية، إلا أن تقاعس الحكومة عن تطهير فيلق الضباط من العناصر الموالية للقيصرية والمناهضة للجمهورية، وعجزها عن بناء جيش جديد متشرب بالروح الديمقراطية – فقد أثبت أنه خطأ قتال بالنسبة للجمهورية.

وفى الحقيقة أن بعض الاشتراكيين الديمقراطيين، من أمثال "شيدمان" وجريزيسينكى Grzesinki، قد حاول صبغ الجيش بالصبغة الديمقراطية، ورأوا من الخطر تسليم الجيش

إلى الضباط القدامى الذين تربوا على التقاليد الإمبراطورية، ولكن هؤلاء واجهوا معارضة قوية من زملائهم الاشتراكيين الآخرين، وعلى رأسهم نوسكه وزير الدفاع ، فضلاً عن معارضة القادة العسكريين.

ولقد كان تقاعس الحكومة عن تطهير الجهاز القضائى من العناصر الموالية للنظام القديم ذا تأثير مدمر على الحكومة. فقد كانت المحاكم تبرئ المتآمرين على النظام الجمهورى، أو تصدر عليهم أحكاماً مخففة، كما حدث بعد فشل إنقلاب كاب Kapp فى عام 1920 ، حين وجهت الحكومة تهمة الخيانة العظمة إلى 705 من الأفراد، فصدر الحكم على واحد فقط، هو مدير شرطة برلين بالسجن خمس سنوات "سجناً رمزياً"، وأمرت بإعادة معاشه إليه عندما أوقفته ولاية بروسيا !. كما صدر الحكم فى عام 1926 بدفع مرتبات الجنرال فون لويتفتز، القائد العسكرى لإنقلاب كاب، لا عن المدة التى كان فيها ثائراً ضد الحكومة فقط، بل وأيضاً عن السنوات الخمس التى قضاها هارباً فى المجر !. وعندما حاول هتلر القيام بالإنقلاب فى ميونيخ فى 1923، أصدرت عليه حكماً مخففاً !. وفى الوقت نفسه كانت قوانين الخيانة العظمى تطبق ضد مؤيدى الجمهورية، ويقضى بأحكام لمدد طويلة ضد مؤيدى الجمهورية، الذين يكشفون أسرار تحدى الجيش لمعاهدة فرساى فى مقالاتهم المنشورة بالصحف.

ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن الدستور قد منح البرلمان سلطة تأميم الثروات الطبيعية والصناعية والتوزيع، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث. وكان المؤتمر الأول لمجالس العمال والجنود المنعقد فى 20 ديسمبر 1918 قد قرر "البدء فوراً فى تأميم الصناعات المهيأة لهذا التأميم، وخاصة فى صناعة المناجم، ولكن "أوتوهيو" زعيم عمال المناجم، والذى عين فى لجنة التأميم التى عينتها المجالس الشعبية فى 21 نوفمبر 1918 ، تساءل عما إذا كان الوقت مناسباً لهذا التأميم ؟. وقال أن أستاذنا القديم ماركس لم يتصور الإنتقال إلى الاشتراكية إلا فى الوقت الذى تتوفر فيه وسائل الإنتاج، وليس الأمر كذلك فى الوقت الحاضر !. وكذلك قام ايبرت واتوبراون بالتحذير من إجراء أى عمل بدون ترو، وصرح براون فى ديسمبر 1918 بأنه "بالنسبة للتأميم لا يوجد بشكل عام أسوأ من

الوقت الحالى، لأن ألمانيا فى حالة مجاعة، وهناك عجز واضح فى الخامات الأولية والماكينات معطلة".

ولم تلبث سياسة التحول الاشتراكى أن أهملت تمام الإهمال، وأخذ الاشتراكيون الديمقراطيون يقفون شيئاً فشيئاً تحت سيطرة أحزاب الوسط وأيديولوجية الطبقة الوسطى.

ونظراً لزيادة الإتجاه المحافظ داخل الحكومة قرر الاشتراكيون المستقلون القيام بإضراب عام فى يوليو 1919 يشل حركة العمل تماماً فى برلين، ولكن عدم وجود أى خطط محددة للتأميم، والخوف من اتخاذ الحلفاء خطوات إيجابية ضد التحول الاشتراكى، والنضال الشديد ضد السبارتاكيين، وتردد زعماء الحزب الاشتراكى الديمقراطى فى الاستيلاء على جهاز اقتصادى محطم – كل ذلك حال بين الحكومة وبين تحويل الصناعة من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة، وبالتالى لم يؤد، من الناحية الاقتصادية، إلى تحويل ألمانيا نحو الاشتراكية.

وقد ترتب على ذلك أن أصبحت الإحتكارات الكبرى من "التروستات والكارتيلات" على درجة كبيرة من القوة جعلتها، وهى الخاضعة لإشراف الدولة نظرياً، هى التى تشرف على الدولة عملياً، وكان على رأس هذه التروستات والكارتيلات بطبيعة الحال كبار رجال الصناعة والمال الذين يتحكمون فيها. وهكذا بدلاً من أن يتولى الاشتراكيون الديمقراطيون السلطة والمسئولية، ويحطموا الإحتكارات الصناعية والإتحادات الضخمة، ويطهروا البلاد من البيروقراطية، وسلك القضاء والشرطة والجامعات والجيش من كل أولئك الذين يخدمون الجمهورية والنظام الجديد بولاء – سلموا لهؤلاء السلطة والمسئولية.

وعلى هذا النحو كان من الطبيعى أن يفقد الاشتراكيون الديمقراطيون تأييد الجماهير. فمع أنهم نصبوا ايبرت رئيساً للجمهورية، إلا أنهم لم يستطيعوا السيطرة على أداة الحكم . وانحدر الحزب بالتدريج إلى مصاف أحزاب الوسط الليبرالية التى تمثل الأحرار وكبار الملاك والمسيحيين التقدميين. بل لقد ائتلف مع أحزاب اليمين غير المتطرف، واشترك فى وزارات تحت رئاسة اشترسمان Stresemann ممثل البورجوازية الكبيرة. وفى عام 1924 كان قد هبط عدد نوابهم فى الرايشتاج إلى 131 عضواً بدلاً من 185 سنة 1919 !.

ولم يلبث هذا الضعف الذى ولدت فيه الجمهورية أن أدى إلى التآمر عليها من جانب اليمين. ولم ينشط هذا اليمين إلا بعد أن استطاعت الحكومة إخماد حركات الشيوعيين، فقد كانوا يخافون الشيوعيين أكثر من خوفهم من الاشتراكيين الجمهوريين. وكان هذا اليمين يتمثل فى الملكيين الذين يتوقون إلى عودة القيصرية، كما كان يتمثل فى الجيش النظامى، ويتمثل كذلك فى الجنود المسرحين الذين لم يعثروا على عمل بعد عودتهم، ولم يتمكنوا من التحول عن عادات العنف والقسوة التى اتبعوها، ثم كان يتمثل فى الجيش النظامى ، ويتمثل بصفة خاصة فى عصابات الفيلق الحر Free – Corps bands المسلح فى جميع أنحاء ألمانيا، وكان جيش الدفاع (الرايخفهر) Reichwehr يقوم بتسليحها، لمحاربة البولنديين والبلطيقيين، لإنقاذ المناطق المتنازع عليها على الحدود الشرقية.

وسرعان ما أخذت هذه العصابات فى دعم المؤامرات الرامية إلى قلب الحكم الجمهورى. وفى مارس 1920 تمكنت إحدى هذه العصابات، وهى لواء ايرهاردت Ehrhardt تحت قيادة الفريق وولترفون لويتفتز، من الاستيلاء على برلين، وتمكن الدكتور وولفجانج كاب Kapp، وهو سياسى من رجال الجناح اليمينى المتطرف، من إعلان نفسه مستشاراً . وإضطر ايبرت ونوسكه وغيرهما من رجال الحكومة إلى الفرار من العاصمة يوم 13 مارس 1920، ووقف الجيش النظامى يقوده الجنرال فون سيخت موقف المتفرج !، ورفض الدفاع عن الجمهورية ضد لويتفتز وكاب !. ولكن البروليتاريا هى التى تصدت للإنقلاب، على نحو ما حدث فى الثورة الروسية حين حاول كورنيليوف الاستيلاء على الحكم فنظمت الحركة النقابية الألمانية إضراباً شاملاً ضد الإنقلاب – توقفت فيه حركة البلاد، وانقطع الماء والغاز والكهرباء، وتوقفت حركة السكك الحديدية والترام، فلم تجد حكومة الإنقلاب بداً من التخلى عن الحكم بعد أسبوع واحد، وفر رئيسها إلى السويد.

وقد وقع إنقلاب آخر فى الوقت نفسه فى ميونيخ كان أكثر نجاحاً. فقد قام الجيش فى يوم 14 مارس سنة 1920 باسقاط حكومة "هوفمان" Hoffmann الاشتراكية، وأقام عوضاً عنها نظاماً يمينياً برئاسة جوستاف فون كار Kahr وأصبحت العاصمة البافارية الآن نقطة الجذب لجميع الساخطين على الحكم الجمهورى والرافضين لمعاهدة فرساى. وكانت مؤامرات الإغتيال تدبر فى هذه المدينة ضد موقعى ومنفذى معاهدة فرساى، ووجد فيها

جنود الفرق المسرحة، وبينهم جنود لواء ايرهاردت، المأوى والترحيب. كما أقام فيها الجنرال لودندورف مع فريق من ضباط الجيش المسرحين. وسوف يجد هتلر فى هذا التيار القومى المعارض للديمقراطية وللجمهورية المناخ اللازم للسير بحركته.

وسرعان ما مضت الأحداث على نحو يخدم اليمين بسقوط المارك الألمانى واحتلال الفرنسيين للروهر Ruhr. وسقوط المارك سببه الأساسى التضخم النقدى الذى عملت الحكومة على قيامه للتخلص من ديون التعويضات الفادحة التى فرضت على ألمانيا، وتخليص الصناعة الألمانية الثقيلة من ديونها عن طريق دفع التزاماتها بماركات لا قيمة لها، وقد عمدت الحكومة فى ذلك، مدفوعة من كبار الصناعيين وأصحاب الأراضى، إلى إصدار كميات هائلة من الماركات رغبة فى تدهور عملتها.

وقد شرع المارك فى الإنهيار منذ عام 1921، عندما وصلت قيمة الجنيه الإنجليزى إلى 770 ماركاً، بعد أن كانت قيمته بعد الحرب 20 ماركاً فقط !. وفى أغسطس 1922 أصبح يساوى 3000 ماركاً !. وبالنسبة للدولار فقد أصبحت قيمته فى عام 1921 خمسة وسبعين ماركاً، ثم بلغت فى السنة التالية 400 ماركاً ! ولم يحل عام 1923 حتى كان الدولار يساوى 7 آلاف مارك.

وطلبت الحكومة الألمانية من دول الحلفاء مهلة "موراتوريوم" لدفع أقساط التعويضات . وقبلت الحكومة البريطانية على الفور، ولكن حكومة بوانكاريه Poincare الفرنسية رفضت هذا الطلب رفضاً قاطعاً، إلا إذا أخذت فرنسا ضمانة لذلك وضع مناجم الدولة فى الروهر فى أيدى الحلفاء. وقد عللت هذا الطلب بأن وضع مناجم الروهر فى يد الحلفاء سوف يكون أداة ضغط على ألمانيا لدفع التعويضات وتنفيذ معاهدة فرساى، ومن شأنه أن يؤدى إلى إيجاد "إرادة دفع" فى ألمانيا، وفضلاً عن ذلك فإن وضع هذه المناجم فى يد الحلفاء يمكن أن يكون – إذا إقتضت الحال – "وسيلة دفع". بمعنى أن الحلفاء يستطيعون استثمار هذه المناجم لصالح التعويضات، وهذا ما أسماه سياسة "الرهن المنتج" !. وقد إعترضت بريطانيا على ذلك، ولكن فرنسا لم تأبه لهذا الإعتراض.

وعندما تأخرت ألمانيا فى تسليم شحنات الأخشاب التى وعدت بها، وعلى الرغم من ثانوية هذه القضية، إلا أن بوانكاريه، الذى كان رئيس الوزراء أثناء الحرب، استفاد من ذلك لوضع سياسته موضع التنفيذ، وصرح بأن هذا التقصير من جانب ألمانيا يعطى فرنسا الحق فى إحتلال حوض الرور، ووضع يدها على مناجم الدولة. وفى 9 يناير 1923 أعلنت الحكومة الفرنسية باتفاق مع بلجيكا أنها سترسل لجنة رقابة إلى الروهر للحصول على التعويضات. وقد اعتبرت إنجلترا أن فرنسا ليس لها الحق فى ذلك، ولكن بوانكاريه لم يأبه لذلك أيضاً. وفى يناير 1923 دخلت لجنة الرقابة "ايسن" Esson ودخلت معها القوات الفرنسية.

وهكذا اقتطع من ألمانيا قلبها الصناعى الذى أصبحت تعتمد عليه، بعد أن أخذت بولندا مقاطعة سيليزيا العليا مع أربعة أخماس إنتاج ألمانيا من الفحم والفولاذ. وقد وحدت هذه الضربة القاضية للاقتصاد الألمانى جميع القوى السياسية والشعبية فى ألمانيا بصفة مؤقتة، وبصورة لم تعرفها البلاد منذ عام 1914. وقررت الحكومة الألمانية شل الحياة الاقتصادية لتمنع فرنسا من استثمار الفحم، فأوعزت إلى عمال الروهر بالإضراب العام ، ودعت إلى المقاومة السلبية مع دفع المرتبات. وتم تنظيم أعمال التخريب وحرب العصابات فى الحوض بمساعدة الجيش.

وقابل الفرنسيون ذلك بحملة من الإعتقالات والنفى وأحكام الإعدام، وتولوا بأنفسهم إدارة الروهر والسكك الحديدية، واستطاعوا بذلك استثمار المناجم والفحم ونقل الإنتاج بواسطة الخطوط الحديدية إلى فرنسا. وفوق هذا فرضوا على الروهر نظاماً جمركياً للحيلولة دون نقل أية بضائع إلى بقية ألمانيا، وبهذا حرموا الصناعة الألمانية من فحم الرور.

وقد عجلت عملية خنق الاقتصاد الألمانى بإحتلال الروهر بإنهيار المارك بصفة نهائية . وفى ذلك لعبت البورجوازية الألمانية الكبيرة دوراً خطيراً للكسب من خراب الجماهير والطبقة المتوسطة ودمارها مالياً. فقد دفع كبار الصناعيين وأصحاب الأراضى الحكومة إلى التعجيل بهبوط المارك عن عمد وإصرار، رغبة فى تخليص الدولة من ديونها العامة ومن التعويضات، كما ذكرنا، وأملاً فى تخريب إحتلال الفرنسيين للرور، ولتمكين الصناعة الألمانية الثقيلة من التخلص كلية من ديونها. وشجع الجيش على انهيار المارك

رغبة فى تنظيف ديون الحرب ولتصبح ألمانيا من الناحية المالية دون أى أعباء استعداداً لشن حرب جديدة.

ولم تدرك جماهير الشعب والطبقة المتوسطة كم كان أرباب الصناعة والجيش والدولة ينتفعون من إنهيار المارك، ولكن التدهور النقدى حطم هذه الطبقات الجماهيرية تحطيماً تاماً، فلم تعد ثمة قيمة للأموال التى يملكونها والتى وفروها لضمان مستقبلهم، وأضحوا مفلسين كأفراد، وعرفوا المجاعة عندما أصبحت بضعة أوقيات من السكر أو رطل من الدقيق يساوى حساب بنك كامل !، حيث أصبح الجنيه الإنجليزى يساوى فى سبتمبر 1923 مبلغ 480 مليون مارك!.

وتوقفت حركة التجارة، وأصبح من المستحيل عقد القروض أو إمضاء العقود، ورفض الفلاحون نقل منتجاتهم إلى المدن، وكثرت المظاهرات وحركات الإنفصال فى بعض الولايات، وتمكن الشيوعيون من السيطرة على الحكم فى سكسونيا وغيرها، وكان من الطبيعى أن تحمل الجماهير الجمهورية مسئولية كل ما يقع، وتجعل منها كبش الفداء.

ولم يلبث استسلام الحكومة فى سبتمبر 1923 أن حرك اليمين المتطرف واليسار على السواء. ففى 26 سبتمبر 1923 كان شترسمان المستشار قد أعلن نهاية المقاومة السلبية فى حوض الروهر واستئناف ألمانيا دفع التعويضات للحلفاء. وكان قد وصل إلى اقتناع بأنه إذا كانت الغاية هى إنقاذ ألمانيا وتوحدها واستعادة قوتها، فلابد من التفاهم مع الحلفاء، والحصول على فترة من الهدوء لاستعادة القوة الاقتصادية. وقد أثار هذا التخلى عن مقاومة الفرنسيين الغضب والاستياء لدى الوطنيين الألمان، وفى الوقت نفسه كان الشيوعيين يعملون على سقوط الجمهورية. وعلى هذا النحو واجه شترسمان ثورة عنيفة من متطرفى اليمين واليسار على السواء. ولكنه على استعداد لذلك بإعلان حالة الطوارئ فى نفس اليوم، وعهد بالسلطة التنفيذية بين 26 سبتمبر 1923 وفبراير 1924 إلى وزير الدفاع أوتو جيسلر Gessler وقائد الجيش فون سيخت.

إنقلاب حانة الجعة

وجاء الخطر من جانب بافاريا، التى ساءت العلاقات بينها وبين الجمهورية الألمانية تماماً فى خريف عام 1923. فقد أعلنت الوزارة البافارية حالة الطوارئ من ناحيتها يوم 26 سبتمبر، وعينت جوستاف كار Kahr، وهو ملكى يمينى، مفوضاً للدولة، مع صلاحيات مطلقة. وثار الخوف فى برلين من أن تنفصل بافاريا وتؤلف مع النمسا إتحاداً لجنوب ألمانيا. وكان هناك عدد من الضباط البارزين فى حركة الجيش الموجودة فى ميونيخ يقفون إلى جانب الإنفصاليين البافاريين، وحدث مؤامرة للجيش الأسود Black Reichwehr تستهدف احتلال برلين واسقاط الحكومة الجمهورية.

وكان هذا الجيش قد تكون بصفة سرية ليكون بمثابة إمتداد سرى للجيش النظامى الذى قضت معاهدة فرساى بألا يزيد على مائة ألف. وقد أنشأه الجنرال سيخت تحت اسم "العمال الفدائيين" Labor Commandos، وتم توزيعه على الحدود الشرقية للمساندة فى حمايتها ضد البولنديين فيما بين عامى 1920 – 1923، وقام هذا الجيش الأسود يوم 30 سبتمبر 1923 تحت قيادة الرائد "بوخ روكر" Buchrucker بإحتلال ثلاث من القلاع التى تقع إلى الشرق من برلين، ولكن الجيش النظامى قام بمحاصرته، واستسلم بوخ روكر بعد يومين، واتهم بالخيانة العظمى وحكم عليه بالسجن عشر سنوات.

وقد تلا ذلك تركيز من الحكومة الجمهورية، بمساعدة الجيش، لتصفية الحركات والحكومات الشيوعية فى سكسونيا، وتورينج Thuringia، وهمبورج والروهر. فاعتقل أعضاء الحكومة الاشتراكية فى سكسونيا، وتم تعيين مفوض من الرايخ لتولى الأمور فيها، كما تم القضاء بسرعة على الشيوعيين فى همبورج وغيرها. واعتقدت الحكومة الجمهورية أنها بقضائها على الشيوعيين قد سلبت المتآمرين فى بافاريا ذريعة الإدعاء بأنهم يعملون لإنقاذ الجمهورية من الشيوعيين. ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث، فإن بافاريا التى أصبحت فى ذلك الحين تحت السلطة المطلقة للثالوث المكون من "كار" مفوض الدولة، والجنرال "أوتوفون لوسو" قائد الجيش النظامى فيها، والعقيد "فون سيشر" Von Seisser مدير الشرطة أعلنت رفضها تنفيذ أية أوامر تتلقاها من برلين، وخصوصاً إغلاق صحيفة هتلر، الفولكشار بيوباختر Voelkischer Beobachter وعندئذ قررت الحكومة

الجمهورية إخماد العصيان بالقوة، وأصدر الفريق سيخت أوامره للثالوث البافارى ولهتلر وعصاباته المسلحة بأنه سيخمد أى عصيان بالقوة.

فى ذلك الحين كان كل من الفريقين المتحالفين: الثالوث البافارى، وهتلر وعصاباته ، تختلف أهدافهما اختلافاً نسبياً، فبينما كان الثالوث يستهدف القيام بإنقلاب إنفصالى، كان هتلر يستهدف – على العكس – الاستيلاء على السلطة وإقامة رايخ قومى وقوى ومتحد.

وعندما صدر قرار الجيش الذى يهدد بإخماد أى عصيان، إنقسم الفريقان فى بافاريا : فبينما رأى هتلر أن نجاح الحكومة الجمهورية فى إعادة الهدوء سوف يقضى على كل فرصة أمامه، وبالتالى فقد طلب إلى "كار" و"لوسو" الشروع فى الزحف على برلين قبل أن تبدأ برلين بزحفها على ميونيخ – فقد رأى الثالوث أنه سوف يكون من العبث القيام بحركة غير مجدية تؤدى إلى دمارهم، وهكذا قاموا بإبلاغ "إتحاد ألمانيا النضالى"، الذى تولى هتلر زعامته السياسية يوم 6 نوفمبر، بأنهم لن يسمحوا بالإنسياق وراء عمل متهور.

وعند ذلك قرر هتلر، بنصيحة روزنبرج Rosenberg وشوبنر ريختر Scheubner Richter وهما لاجئان روسيان، إختطاف أعضاء الثالوث. وإرغامهم على استخدام سلطاتهم. وانتهز فرصة الإعلان عن خطاب يلقيه كار فى حانة للجعة فى الضواحى الجنوبية لميونيخ، بناء على طلب بعض المؤسسات التجارية الكبرى، وحضور الجنرال لوسو والعقيد فون سيشر، لتنفيذ خطته والقيام بما عرف باسم "إنقلاب حانة الجعة"، يوم 8 نوفمبر 1923. وقد استطاع بالفعل القبض على كار، ولوسو، وسيشر، واستحضر أعوانه "لودندورف" فى تلك الأثناء. ودارت مفاوضات بينه وبينهم فى نفس الحانة للاشتراك معه فى المؤامرة وتأليف حكومة الإنقلاب، ورضخ الثلاثة من غير اقتناع، على العكس من لودندورف الذى أبدى استعداده لمنح اسمه للمشروع.

وكانت الخطة هى أن يسير هتلر دفة السياسة فى الحكومة المركزية الجديدة. ويتولى كار وصاية عرش بافاريا كنائب ملك، ويعين لوسو وزيراً للجيش الوطنى، ويكون سيشر

وزير شرطة الرايخ، ويتولى لودندورف قيادة الجيش الوطنى، وتكون مهمة الحكومة الوطنية الجديدة المؤقتة هى تنظيم الزحف على برلين.

على أنه لم يكن ينقضى الاجتماع. حتى هرب كار، وسيشر، حيث نقل الأول الحكومة إلى ريجنز بورج، وانضم لوسو إلى قائد حامية ميونيخ، بينما أصدر فون سيخت أوامره بإخماد الإنقلاب. وفى الوقت نفسه فإن القوات الثورية فى ذلك الحين لم تكن قد احتلت من المراكز الإستراتيجية سوى مركز قيادة الجيش بقيادة "روهم" Roehm. وهكذا لم يطلع الفجر حتى فرضت القوات النظامية حصاراً على قوات "روهم" فى وزارة الحرب ، وقام المتآمرون، بقيادة وإقتراح لودندورف، بمحاولة أخيرة، فخرجوا يوم 9 نوفمبر 23 من حدائق حانة الجعة فى نحو ثلاثة آلاف رجل، على رأسهم لودندورف وهتلر وجورنج Goering قائد جيش العاصفة، وروزنبرج، ونحو ستة من كبار النازيين للوصول إلى قلب المدينة واحتلالها، رافعين علم الصليب المعقوف وعلم "ألمانيا فوق الجميع". ولكن قوات الشرطة أوقفت تقدمهم، وسقط ستة عشر من القتلى، وقبض على هتلر ولودندورف ، وهرب جورنج وهيس إلى النمسا واستسلم روهم فى وزارة الحربية، وقامت السلطات بحل الحزب، وحوكم هتلر حيث حكم عليه بخمس سنوات مع السجن لم يقض منها سوى بضعة أشهر !.

سياسة المصالحة مع الحلفاء

لم تكد حكومة الجمهورية تفرغ من هذه الحركات الإنقلابية، حتى أخذت تسير بكامل طاقاتها فى السياسة الجديدة التى انتهجتها، وهى سياسة المصالحة مع الحلفاء، والإندماج فى المجتمع الدولى، وإصلاح اقتصاد البلاد. وكان قائد هذه السياسة هو اشترسمان Stresemann رئيس الحزب الوطنى الحر كما ذكرنا، واستمرت هذه السياسة من 1923 – 1930.

ونقطة البداية هى تسوية دوز Dawes فى سنة 1924 لمشكلة التعويضات. ففى هذا العام ألفت لجنة التعويضات لجنة فرعية من الخبراء العالميين يرأسها الجنرال شارل دوز، الخبير المالى الأمريكى، قامت بدراسة مسألة التعويضات ومقدرة ألمانيا على الدفع . واقترحت عدة اقتراحات، أهمها: وجوب الجلاء عن الروهر، وإنشاء بنك مركزى Reich

bank يحتكر إصدار أوراق المالية لمدة خمسين سنة، وتشرف عليه هيئة من سبعة من الخبراء الألمان وسبعة آخرين من الأجانب، وعقد قرض أجنبى لألمانيا قدره 800 مليون من الماركات الذهبية. وفى مقابل ذلك بين المشروع ما يجب على ألمانيا أن تدفعه فى مدة خمس سنوات فقط، فيبدأ الدفع بمليار مارك ذهبى فى السنة الأولى، ويصل إلى مليارين وخمسمائة مليون فى السنة الخامسة (كانت لجنة التعويضات قد حددت المقدار الذى تدفعه ألمانيا بـ 132 مليار مارك ذهبى). ولم تتطرق اللجنة إلى كيفية الدفع بعد الخمس سنوات، فكان حلاً مؤقتاً.

وقد بدئ فى تنفيذ المشروع فى سبتمبر 1924، وتم تنفيذه بدقة فى الخمس سنوات المقررة، بفضل رؤوس الأموال الأمريكية التى تدفقت على ألمانيا بغزارة فيما بين عامى 1924 – 1930.

وفى السنوات التالية أخذ الاقتصاد الألمانى فى النهوض، وأخذت الصناعة، التى تمكنت من تسديد ديونها فى فترة إنهيار النقد، واقتراض ملايين الدولارات – فى تجديد آلاتها وتنظيم عملياتها الإنتاجية. وكان إنتاج هذه الصناعة قد هبط فى عام 1923 بنسبة 55 % عما كان عليه فى عام 1913، فعاد الآن وإرتفع بنسبة 122% فى عام 1927، وعمدت مؤسسات الصناعة الأمريكية الكبرى إلى تمويل الصناعة الألمانية الثقيلة، كما نشأت صلات اقتصادية بين اتحاد الصناعة البريطانية وجمعية الصناعة الإمبراطورية الألمانية، وارتفعت أرقام الأجور فى السنة الثالثة إلى 10% عما كانت عليه قبل أربع سنوات ، واستفاد من هذا الرخاء أبناء الطبقات الوسطى الدنيا من صغار أصحاب الحوانيت وذوى المرتبات الصغيرة، وعلى كل حال فقد تمكنت ألمانيا فى فترة وجيزة من استعادة صناعاتها الحربية وإخراج كميات وفيرة من الدبابات والطائرات والسفن.

أما فى المجال السياسى فقد تم التوصل إلى إتفاقات لوكارنو Locarno Pact التى وقعت فى 16 نوفمبر 1925. وكانت السياسة الفرنسية إزاء ألمانيا قد تعرضت لتغيير جوهرى فى ذلك الحين بعد انتخابات مايو 1924، التى أسفرت عن سقوط وزارة بوانكاريه، وظفر كتلة اليسار، ورجوع بريان Aristid Briand إلى وزارة الخارجية. فقد اقتنع بريان بالرأى الذى يقول بأن ألمانيا ذات الـ70 مليونا سوف تكون أقوى بالضرورة من فرنسا ذات الـ

40 مليوناً بعد عشرين عاماً، أو على الأكثر بعد خمسين عاماً !، وأنه من ثم يجب على فرنسا، لتتجنب خلافاً جديداً قد يؤدى بها إلى الهاوية، أن تساعد الأحزاب السياسية ذات الميول السلمية فى ألمانيا والمناصرة للجمهورية والمعادية للحرب.

وبناء على ذلك فعندما اقترح شترسمان على الحكومة، تحت إيحاء السفير الإنجليزى فى برلين، عقد اتفاق متبادل مع فرنسا، تتعهد الدولتان بموجبه باحترام حدودهما المشتركة فى 9 يناير 1925 – قبلت الحكومة الفرنسية ذلك. وأدت المفاوضات التى جرت إلى المعاهدة التى عقدت فى 16 نوفمبر 1925 بين فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبمقتضاها تعهدت ألمانيا وفرنسا وبلجيكا بالإعتراف بالحدود القائمة بينهما، والإمتناع عن استخدام القوة ضد كل منهما الآخر، كما اعترفت ألمانيا بنزع سلاح أراضى الراين، وضمنت إنجلترا وإيطاليا هذا الإتفاق Pact. وتم الإتفاق على تبادل المساعدة فى حالة استخدام العنف.

وقد استمرت هذه الإتفاقية حتى أنهاها هتلر عام 1936 بإحتلال. ولكن التزامات بريطانيا تجاه فرنسا، والتزامات بريطانيا وفرنسا تجاه بلجيكا تجددت بمقتضى اتفاقيات خاصة أبرمت فيما بعد.

وقد كان سبب هذه المعاهدة التى قبلت فيها ألمانيا مختارة أهم ما تنازلت عنه مكرهة فى فرساى، أن انتشر الإعتقاد فى غرب أوروبا بحلول عهد من السلام والأمل. ولكن بعد أن تبين ضعف الأسس التى قامت عليها المعاهدة، صارت هذه الحقبة (1925 – 1933) تسمى بعهد الأوهام !. ذلك أن كل فريق أخذ من هذه المعاهدة الزاوية التى تخدم مصالحه، فمن ناحية فرنسا فقد رأت فيها تأكيداً لمعاهدة فرساى، بل أنها تحوى أيضاً على ضمان من بريطانيا للأوضاع فى غرب أوروبا، وهو ما لم تحققه معاهدة فرساى . وبالتالى فقد رأت فيها ضماناً للأمن. ومن ناحية ألمانيا فقد أصبحت على يقين من أن فرنسا لن تعاود احتلال الروهر.

وفى الفترة التالية أعطت سياسة المصالحة نتائج إيجابية لألمانيا. ففى 8 سبتمبر 1926 قبلت ألمانيا عضواً فى عصبة الأمم، وبذلك أصبحت على قدم المساواة مع بقية الدول

الكبرى. وفى 31 ديسمبر 1926 تجلت نتائج المصالحة فى الجلاء عن قسم من منطقة الإحتلال الرينانية، أى عن منطقة كولونيا. وأخذت ألمانيا بعد ذلك فى العمل من أجل تقديم موعد الجلاء عن الراين. ففى يوليو 1928 أعلن هرمان مولر Muller رئيس الحكومة الألمانية الجديدة (وبقى فيها شترسمان وزيراً للخارجية أيضاً) قضية الجلاء عن رينانيا، وصرح بأن ألمانيا نفذت مشروع "داوز"، ودفعت الأقساط السنوية بصورة منظمة، ولذا فلها الحق فى الحصول على الجلاء من الأراضى الرينانية، وأضاف بأن فرنسا ليست بحاجة لضمان الأمن بعد معاهدة لوكارنو.

وفى 16 سبتمبر 1928 تم فى جنيف إتفاق مبدئى بين فرنسا وألمانيا وإنجلترا وبلجيكا على الدخول فى مفاوضات رسمية بشأن الجلاء عن أراضى الراين، وتسوية قضية التعويضات تسوية نهائية، نظراً لأن مشروع داوز لم يحدد الدفع إلا خلال خمس سنوات. وقد انتهت المفاوضات بعد مؤتمر لاهاى فى شهر أغسطس 1929 إلى إتفاقيتين: الأولى 30 أغسطس وتقضى بانتهاء إحتلال أراضى الراين فى موعد أقصاه يونيه 1930، على أن يوضع مشروع دفع التعويضات الجديد موضع التنفيذ فى ذلك التاريخ. والثانية فى 31 أغسطس، وتقرر وضع مشروع جديد لدفع التعويضات بدلاً من مشروع داوز.

وقد عرف هذا المشروع بمشروع يانج Young Plan ويقتطع، بالنسبة لمشروع داوز، ما يقرب من 17% من الدين. ويقضى بأن تحصل فرنسا جملة فى خلال 60 عاماً على مقدار 20 مليار ماركاً ذهبياً. وكانت فرنسا قبل 1929 قد حصلت من ألمانيا بمشروع داوز وبموجب دفعات أخرى على ما يقرب من 8 مليار و600 مليون مارك. وفى مقابل ذلك تخلت فرنسا عن ضمان الأمن الذى يخولها إياه إحتلال رينانيا مقابل هذا الوعد من جانب ألمانيا بالدفع. وأخيراً قبلت فرنسا إلغاء الرقابة التى أقرتها معاهدة فرساى على نزع السلاح فى ألمانيا، ذلك أن لجنة الرقابة الدولية التى كان لها حق التفتيش فى ألمانيا ألغيت فى 31 يناير 1927. ويتضح من ذلك أن فرنسا قبلت بإعادة نظر جزئية فى معاهدة فرساى مع إحتفاظها بتفوقها العسكرى وتحالفها مع بولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا (دول الحلف الصغير).

على أن الحكومة الألمانية والرأى العام الألمانى كان يطالب بالمزيد. فقد طالبت ألمانيا بعد إبرام هذه الإتفاقات الأخيرة بإرجاع أراضى السار Saar التى كانت فى يد الفرنسيين لاستغلال مناجمها لمدة خمسة عشر عاماً وكانت لها إدارة خاصة خاضعة لعصبة الأمم . كما طالبت بتخفيض تسليح فرنسا، وإلا فإن ألمانيا لن يكون لها الحق فى زيادة قواتها المسلحة. وسرعان ما جاءت أزمة 1929 المالية لتدفع بالأمور فى ألمانيا إلى مستوى جديد.

الأزمة الاقتصادية 1929 – 1933

ففى خريف 1929 وقعت أزمة اقتصادية عالمية لم يسبق لها مثيل أصابت النظام الرأسمالى بضربات قاصمة. وقد بدأت هذه الأزمة فى الولايات المتحدة وانتقلت منها إلى بقية أنحاء العالم، وكانت الولايات المتحدة قد استطاعت أثناء الحرب العالمية الأولى تنمية صناعاتها بدرجة لم يسبق لها مثيل، وبعد الحرب إعتقد رجال الصناعة أنه يمكن المحافظة والاستمرار فى النمو الصناعى بثلاث طرق:

الأول، خلق حاجات جديدة باستمرار فى جمهور المستهلكين.

والثانى، تغذية "الطلب" باستمرار، عن طريق زيادة الأجور لزيادة قوة الشراء فى الجمهور.

أما الطريق الثالث، فهو المنشطات الصناعية، التى تتمثل فى القروض التى تمنح فى داخل الولايات المتحدة للمنتجين والمستهلكين على السواء، أو خارجها لدول أوروبا – بصفة خاصة ألمانيا، والنمسا بدرجة أقل – بشرط أن تشترى من الولايات المتحدة المواد الأولية اللازمة لصناعاتها أو نشترى السلع الغذائية منها.

على أن هذه الخطة قد واجهتها عوامل أخرى أدت إلى وقوع الأزمة. ذلك أن الإنتاج الأوروبى، الذى كان عاطلاً أثناء الحرب أو موجهاً لحاجيات الحرب، أخذ ينشط منذ عام 1925 ليبلغ مستوى الإنتاج السابق فى عام 1913. وفى الوقت نفسه كان الإنتاج الزراعى فى أوروبا يتحسن بإضطرد عن طريق استخدام الأسمدة والأدوات الميكانيكية، فضلاً عن زراعة أراضى جديدة. كما استأنفت روسيا حوالى 1926 تصديرها الزراعى فى السوق ،

مما أوجد فى السوق العالمية فرط إنتاج غذائى، وقلل لحد كبير من الطلب على المنتجات الزراعية الأمريكية.

وقد ترتب على ذلك أن أخذ سعر الجملة للمنتجات الزراعية الأمريكية فى الإنخفاض ، ووجد الزارعون أمامهم أكداساً من المنتجات لا يستطيعون تصريفها. فى الوقت الذى كانوا مضطرين لدفع فوائد القروض التى عقدوها خلال الأعوام السابقة، وبالتالى انخفضت المقدرة الزراعية لديهم، وقل شراؤهم للمنتجات الصناعية – الأمر الذى أثر تأثيراً سيئاً على المشاريع الصناعية، التى كانت بدورها قد عقدت قروضاً وتكبدت ديوناً عظيمة أصبح عبؤها لا يطاق.

وعلى هذا النحو، فقد بدا للمراقبين العليمين ببواطن الأمور أن سحب الأزمة توشك أن تنفجر، فأخذوا يبيعون السندات التى يملكونها بشكل مكثف، على النحو الذى أدى إلى حدوث ذعر فى البورصة يوم 24 أكتوبر 1929، أدى إلى سقوط أسعار البورصة، وأدى مباشرة إلى سقوط أسعار الجملة للسلع، وكان نقطة انطلاق لأزمة مالية إمتدت إلى قسم عظيم من العالم، ودامت فى أكثر البلدان حتى 1933، والبعض دام فيها حتى سنة 1935 كما هو الحال فى سويسرا وبولندا وفرنسا.

فقد كان نتيجة الذعر الذى وقع فى بورصة نيويورك فى 24 أكتوبر 1929، أن عجزت المشاريع الصناعية الضخمة عن الحصول على الإعتمادات اللازمة، الأمر الذى أدى إلى تقليل نشاطها. ومن ناحية أخرى رأى المشترون أن أسعار الجملة فى إنخفاض، ففضلوا الإنتظار أملاً فى المزيد من هذا الإنخفاض. وفى صيف 1929 تفاقمت الأزمة بسبب حدوث جفاف فظيع فى الوسط الغربى للولايات المتحدة أدى إلى محصول ردئ. وعجز الفلاحون عن دفع فوائد ديونهم التى عقدوها مع المصارف، مما أدى بدوره إلى إفلاس عدد كبير من المصارف، حتى لقد شوهد فى أول أكتوبر 1931 إفلاس 31 مصرفاً فى يوم واحد!

ومن الولايات المتحدة إمتدت الأزمة إلى أوروبا بشكل معتدل فى البداية، ثم أخذت تتفاقم بصورة فجائية فى عام 1931. فمن مايو 1931 إلى بداية 1932 وقعت الكارثة

الاقتصادية، وأخذت الإنفجارات الاقتصادية تنتقل من بلد إلى بلد. وقد ظهر أول إنفجار فى النمسا، ففى مارس 1931 حاولت النمسا عقد اتفاق مع ألمانيا يحقق "الانشلوس " Anschluss (وحدة ألمانيا والنمسا) من الوجهة الاقتصادية عن طريق الدخول فى نظام جمركى بها، ولكن فرنسا اعترضت وغيرها من البلاد، واضطرت النمسا وألمانيا إلى التخلى عن المشروع. ولكن القضية أثارت الجزع فى نفوس الأجانب الذين وضعوا أموالهم فى النمسا، فسحبوا هذه الأموال فجأة فى مايو 1931، مما أدى إلى عجز البنك النمساوى وإغلاق أبوابه.

وانتشر الذعر بسرعة فى ألمانيا، فمنذ آخر مايو 1931 أخذ الأمريكيون يسحبون بسرعة الأموال التى وضعوها فى ألمانيا عندما رأوا إفلاس بنك النمسا، وأخذوا يبيعون السندات الصناعية الألمانية التى اشتروها من 1925 – 1929. وفى ثلاثة أسابيع نزح من ألمانيا أكثر من مليار مارك من الأموال الأجنبية.

وعندما حرم البنك المركزى من مساعدة الإعتمادات الأجنبية، إضطر أن يستخدم إحتياطيه من العملة الأجنبية لدفع المشتريات التى قام بها الألمان من الخارج، كما عجز عن مد المساعدة للبنوك الألمانية الأخرى، فاضطر عدد منها إلى تصفية حسابه وغلق أبوابه، وأهمها بنك دارمشتادر Darmstader الذى انهار فى 13 يوليو 1931، وقد أمرت الحكومة بغلق أبواب جميع البنوك الألمانية لمدة يومين، ولما فتحت أبوابها تلقت أمراً بألا تجرى أية عمليات مالية خلال ثلاثة أسابيع، إلا إذا كان لتمكين الصناعيين من دفع أجور عمالهم. ومع ذلك فقد أدركت أنها لن تستطيع الحيلولة دون حدوث الكارثة إلا بمساعدة البنوك الأجنبية. وفى ذلك عقد مؤتمر لوزراء المالية فى لندن، فقرر أن تنجد البنوك الكبرى الأمريكية والإنجليزية، وحتى الفرنسية، البنوك الألمانية لتخليصها من الكارثة.

ولكن الحالة ظلت مع ذلك حرجة، فقد أغلق بنك برلين أبوابه فى أكتوبر 1931. وفى ديسمبر توقف مصنع قاطرات برونج Bruning التجارية عن دفع مدفوعاته. وأخذت البطالة تتفشى لإضطرار المصانع إلى طرد عمالها، حتى أربى عدد العاطلين على ستة ملايين !. وقد حاول بورسنج Borsing المستشار الألمانى الذى خلف شترسمان، التغلب على الأزمة الخطيرة دون جدوى.

وقد كانت أخطر نتيجة ترتبت على ذلك، إنتشار روح القلق والسخط فى نفوس العمال ، وسارت مظاهرات المتعطلين فى الشوارع ترفع الأعلام الحمراء – الأمر الذى أوجد الخوف والفزع فى نفوس البورجوازية من شبح الشيوعية !. وفى هذه الفترة العصيبة تطلعت الأنظار إلى الحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى يرأسه أودلف هتلر.

الطريق إلى تولى هتلر الحكم

ذلك أنه فى تلك الأثناء إنتهت مدة رياسة هندنبرج للجمهورية، التى حددها الدستور بسبع سنوات. فأجريت إنتخابات الرياسة فى 13 مارس 1932، ودخل فيها هتلر منافساً لهندنبرج، واستطاع أن يحرمه من الأغلبية القانونية إلا بعد أن أعيدت الإنتخابات بينهما فى 10 أبريل، ولم يكفل النجاح لهندنبرج إلا إنحياز الاشتراكيين الديمقراطيين لجانبه.

على أن هتلر لم يلبث أن عوض هزيمته فى انتخابات الرياسة، بمضاعفة عدد نواب حزبه فى الإنتخابات التى أجراها فون بابن Papen مستشار الرايخ فى 31 يوليو 1932 لمجلس الرايخستاج. فأصبح له 230 مقعداً، أى ما يزيد على حوالى 37%. ولما حل فون بابن هذا المجلس أيضاً بسبب مكائد هتلر وأعوانه، الذين أثملهم حصولهم على الأغلبية، وأخذوا يفرضون الإرهاب النازى فى الرايخ، وينكلون بخصومهم – حصل النازيون على الأغلبية فى الإنتخابات الجديدة التى أجريت فى 6 نوفمبر 1932، وإن فقدوا مليونى صوت.

على أنه لما كانت الإنتخابات الجديدة قد أتت أيضاً بزيادة فى عدد النواب الشيوعيين، إذ فازوا بمائة مقعد – فقد أدى الخوف من هذا النجاح بالقوى اليمينية إلى تأييد هتلر. وقد تحالفت هذه القوى لاسقاط الجنرال فون شلايخر Schleicher مستشار الرايخ الذى خلف فون بابن، فقبل هندنبرج أخيراً دعوة هتلر لتولى منصب المستشارية، فأصبح هتلر مستشار الرايخ الجديد.

ولم يكد هتلر يتسلم مهام منصبه حتى عزم على السيطرة على زمام الحكم، فاستصدر أمراً من "هندنبرج" بحل الرايشتاج وإجراء إنتخابات جديدة فى 5 مارس 1933. وفى ذلك الوقت كان قد عين جورنج وزيراً للرايخ وقومسيراً للطيران ووزيراً للداخلية فى حكومة

بروسيا. وقد خطب جورنج فى رجال الشرطة فقال: "إن الشرطة لم توجد للعناية بأمر ثمانين أو مائة ألف مجرم فى السجون، وإنما للقيام بأعمال قد تبدو قاسية للغاية، ولكنها فى الواقع ضرورية ولا غنى عنها!". وأما هذه الأعمال التى أشار إليها فهى القضاء على أعداء النازيين ومعارضيهم. ولما كان رجال الشرطة النظاميون مائة ألف، وهو عدد لا يكفى لتحقيق هذه الأغراض، فقد شكل جورنج قوة إضافية من النازيين تبلغ 80 ألفاً . وبذلك بدأ عهد الإرهاب النازى فى ألمانيا.

وفى خلال الخمسة أسابيع المحددة للإنتخابات، عمد هتلر وحكومته إلى استخدام أشد وسائل العنف والإضطهاد ضد خصومهم الشيوعيين والديمقراطيين الاشتراكيين . فتعرضت صحفهم للمصادرة ومنعت اجتماعاتهم أو هوجمت، وأصبحت الإذاعة الألمانية مقصورة على الحزب النازى.

وقبل إجراء الإنتخابات بخمسة أيام، دبر النازيون حريق الرايشتاج المشهور فى مساء 27 فبراير 1933، للقضاء على الشيوعيين. وأعلنت الحكومة فى نفس الليلة أن الحريق من صنع الشيوعيين وحدهم !. وفى الليلة نفسها صادر النازيون الصحف الشيوعية وجميع منشورات الشيوعيين وإعلاناتهم الإنتخابية، ومنعوا الاجتماعات السياسية. وفى اليوم التالى وقع هندنبرج قراراً ألغى الدستور بمقتضاه، وقبض النازيون على الزعماء الشيوعيين ومنهم 28 نائباً شيوعياً، وفرضوا الرقابة على البرق والتليفون والبريد فى أنحاء الرايخ. وساد الرعب زعماء المعارضة، ومع ذلك فلم يستطع هتلر أن يفوز بأكثر من 43.9% من الأصوات فى إنتخابات 5 مارس 1933.

وفى أوائل أبريل أعلن هتلر أن الثورة الوطنية قد بدأت !. وفى الفترة من 2 مايو إلى 18 مايو وجه النازيون حملتهم على أعدائهم الرئيسيين (الشيوعيين والنقابات العمالية والاشتراكيين الديمقراطيين) فصادروا ممتلكات الأحزاب والمؤسسات العمالية فى أنحاء الرايخ، وقبضوا على زعماء الإتحادات التجارية الحرة، وألقوا بهم فى السجون ، وصادروا جميع مبانى وممتلكات الجمعيات التعاونية، كما صادروا جميع مبانى الاشتراكيين الديمقراطيين وممتلكاتهم وأموالهم ومطابعهم. وبلغ الإرهاب النازى ذروته حين بلغ عدد المعتقلين والذين أرسلوا إلى السجون نحو مليونين !.

ولم يلبث هتلر أن اتجه للقضاء على أحزاب اليمين، فاستطاع أن يضم إليه حزب الوسط الكاثوليكى فى الرايخستاج، وطلب من المجلس استصدار قرار بمنحه سلطات استثنائية واسعة (دكتاتورية) لمدة أربع سنوات تمكنه من إصلاح الدستور !. وبعد أن استجاب المجلس إنفض إلى أجل غير مسمى !، وعظم تهديد النازيين لأحزاب المحافظين من الكاثوليك والألمان الديمقراطيين، وحل الإضطهاد بزعمائهم وقادتهم، حتى اضطر المحافظون إلى تصفية أحزابهم وجماعاتهم. وفى 14 يوليو 1933 أعلن هتلر أن الوطنية الاشتراكية هى الحزب القانونى الوحيد فى ألمانيا بأسرها. وفى أغسطس 1934 مات الرئيس هندنبرج، فتولى هتلر منصب رئيس الجمهورية محتفظاً بمنصب المستشار أيضاً. وبذلك تكون قد بدأت حياة الرايخ الثالث، ويكون قد تمهد الطريق إلى الحرب العالمية الثانية.

الإطار الأيديولوجى للاشتراكية الوطنية (النازية)

كان انتصار النازية فى ألمانيا يستند إلى حزب سياسى عرف باسم "حزب العمال الاشتراكى الوطنى الألمانى" الذى اعتنق نظرية سياسية جديدة عرفت بالاشتراكية الوطنية أو النازى Nazi (استناداً إلى الإختصار الألمانى الذى يضم الحروف الأولى من اسم الحزب)، وهى نظرية كونها مفكرو الحزب قبل وصوله إلى السلطة، ثم سعى لتطبيقها بعد إنفراده بالسلطة. وترجع أصول هذه النظرية إلى ثلاث مصادر: البرنامج الذى وصفه جوتفرد فيدر Gottfried Fedder عام 1920 ويضم 24 نقطة والذى أصبح برنامجاً معتمداً للحزب، وكتاب هتلر "كفاحى" وكتاب ألفرد روزنبرج "أسطورة القرن العشرين". وهذه المصادر الثلاثة للنظرية الاشتراكية الوطنية تستمد أصولها الفكرية من مزيج غريب يجمع بين التراث التاريخى الألمانى العنصرى الطابع وأفكار هيجل الخاصة بالدولة وأفكار شوبنهاور الخاصة بإرادة الحياة، وفكرة نيتشه عن العنصر المتميز (السوبر مان). كما تأثرت النظرية فى الجانب الخاص بتفوق العنصر الآرى على غيره من العناصر وسمو العنصر الجرمانى بأفكار دارون ومندل الخاصة بصراع البقاء والنقاء العنصرى. كذلك استفادت بكتابات بعض المفكرين الفرنسيين فى القرن التاسع عشر التى ذهبت إلى أن العنصر البشرى يلعب دوراً حاسماً فى توجيه حركة التاريخ، ولكنها

طورتها لتعنى بها العنصر الآرى الجرمانى، وبذلك أضفت على الفكرة مغزى آخر لم يقصده أصحابها الأصليون. وقد تأثر هتلر تأثراً كبيراً بأفكار تشبرلين التى نشرها عام 1899 حول تفوق العنصر التيوتونى كذلك استمدت الاشتراكية الوطنية جانباً من أفكارها من الآراء المعادية للسامية التى ذاعت فى أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى وتأثر هتلر بتيار العداء لليهود أثناء إقامته فى فيينا ومن هنا كانت كراهيته الشديدة لهم وحرصه على تخليص ألمانيا منهم.

ومصطلح "الاشتراكية الوطنية" لا يتصل من قريب أو بعيد بالفكر الاشتراكى الذى تطور على يد فريق من المفكرين حتى صاغه ماركس فى إطار نظرية علمية، لأن الاشتراكية الوطنية تعنى الاشتراك فى أصل واحد قائم على رابطة الدم يتمثل فى مجتمع معين يرتبط بوطن محدد، يجب العمل على رفعته، فصالح المجتمع فوق مصلحة الفرد، ولذلك يجب على الفرد أن يضحى بكل شئ من أجل أمته.

لذلك كان هدف النازيين إقامة دولة ألمانية كبرى تضم الشعب الألمانى فى كيان سياسى واحد، وأطلقوا على دولتهم اسم "الرايخ الثالث" وفى ذلك يقول هتلر: "الرايخ الأول هو دولة بسمارك، والرايخ الثانى هو جمهورية فرساى، والرايخ الثالث هو دولتى. أى أن الرايخ الثالث يبدأ من اليوم الذى عين فيه هتلر مستشاراً للرايخ الألمانى فى 30 يناير 1930.

وحتى يكون "الرايخ الثالث" قوياً مهاباً، رأى النازيون إقامة نظام سياسى شمولى يقوم على مفهوم "الدم والأرض" أو بقاء العنصر الألمانى والوطنى الألمانى، يتربع على قمة النظام الفوهرر (أى الزعيم) هتلر، تعاونه الصفوة التى تؤمن بفكر الحزب من قياداته المختارة، ورغم وجود مجلسين تشريعيين فى إطار النظام إلا أنهما كانا يستمدان الإلهام من الفوهرر الذى كانت له سلطة إصدار قرارات بقوانين لا يملك المجلسان سوى التصديق عليها.

والسلطة فى هذا النظام مركزية، لذلك تم نقل صلاحيات الولايات الألمانية القديمة إلى حكومة الرايخ وألغيت مجالسها التشريعية، وأصبح حكامها يعينون من قبل وزارة الداخلية ببرلين.

وفى ظل النازية يتحول الفرد إلى خادم للدولة يقع على عاتقه عبء العمل على زيادة قوتها المادية بأقصى حد ممكن، وعليه أن ينفذ ما يراه الفوهرر الذى يمثل الشعب بأسره. ولا تقبل النازية الإعتراف بسلطة الكنيسة رغم استعانتها بالدين ضد الشيوعية.

والدولة تتولى إدارة الاقتصاد بصورة دائمة مع الإحتفاظ ببنية الرأسمالية ومبدأ الملكية الفردية. وحتى تضمن الدولة تنفيذ سياستها الاقتصادية تشرك الهيئات التى تمثل أصحاب الأعمال فى إدارة الاقتصاد القومى، ويتم عن طريق جمع كل أصحاب الأعمال فى تنظيمات إجبارية تشرف عليها الدولة. فكانت هناك سبع هيئات عليا من هذا النوع تغطى أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة (الزراعة، الصناعة، التجارة، الطاقة، البنوك، التأمين ، الصناعات الحرفية). وكان الإنضمام لهذه التنظيمات إجبارياً، وتعين الدولة رئيس كل واحدة منها. وأقيم بكل إقليم غرفة اقتصادية تضم كل المشروعات الموجود بالإقليم ، وعلى رأس هذه الغرف "الغرفة الاقتصادية العليا" التى تمثل تجمع الرأسمالية الألمانية ورأسها المفكر، ومن خلالها توجه الدولة الاقتصاد القومى الألمانى.

ولكى تضمن الدولة خضوع العمال لإدارتها، قامت بحل كل التنظيمات العمالية، وألغت الحقوق النقابية وأهمها حق تكوين النقابات وحق الإضراب، وألزمت العمال بالإنضمام إلى منظمة تابعة للحزب وخاضعة لتوجيه الدولة عرفت باسم "جبهة العمل" التى تضم العمال وأصحاب الأعمال، وعينت الدولة مندوباً للعمل فى كل مصنع لمعاونة صاحب العمل فى حل مشاكل العمال، كما عينت الدولة فى كل إقليم مديراً للعمل يتولى الإشراف على تحديد الأجور وتوجيه العمال نحو الصناعات التى تسعى الدولة لتنميتها.

ثالثاً: قيام الفاشية فى إيطاليا

لا شك أن الظروف التى مرت بإيطاليا فى أعقاب الحرب كانت من أهم دواعى سيطرة الحزب الفاشى بزعامة بنيتو موسولينى على الحكم فيها، ففى عام 1919 كانت البلاد

منقسمة على نفسها سياسياً يسودها عدم الرضا بسبب الإحساس بأنها قد ظلمت فى معاهدة السلام إلى جانب استنزاف مواردها مما أدى إلى حلول الفوضى فى نظامها الاقتصادى والشعور بأن البلاد تندفع نحو الإنهيار العام.

وقد رأى الفاشيون أن حركتهم كانت تعبيراً عن الرغبة فى الأمن والرخاء التى أحست بها كل الطبقات لاسيما أن الأحزاب الأخرى لم تستطع أن تتولى مهمة إعادة البناء الضرورية، لقد كان الفاشيون وحدهم هم الذين يملكون برنامجاً محدداً لإنقاذ إيطاليا من الإنهيار. وكان هدفهم إقامة نظام سياسى واجتماعى جديد يجعل من الإمكان القيام بمهمة بناء البلاد الصعبة، ويتضح هذا الإتجاه من رسالة لمؤسس الحركة الفاشية إلى الشعب البريطانى 1924 أعلن فيها "أن الفاشية الإيطالية ليست فقط ثورة سياسية ضد الحكومات الضعيفة العاجزة التى سمحت بتداعى الدولة بل هددت تقدم البلاد، ولكنها أيضاً ثورة عقائدية ضد الأفكار القديمة التى أفسدت المبادئ الأصيلة للدين وللإيمان فى البلاد".

ولعله لم ترتبط حركة باسم شخص مثلما ارتبطت الحركة النازية باسم هتلر والحركة الفاشية باسم موسولينى ومن ثم فإن علينا لتفهم حقيقة الفاشية التعرف على شخصية مؤسسها.

لقد عمل موسولينى فى بداية حياته فى حرف متعددة، كان أهمها عمله كمدرس إبتدائى.

وقد نفى من سويسرا بسبب دعايته للاشتراكية، وأصبح من أشد المدافعين عن تدخل إيطاليا فى الحرب العظمى (1914 – 1918) ولقد أسس لهذا الغرض جريدة "شعب إيطاليا Popolo d,Italia" وكان يرى أن دخول إيطاليا فى خضم الصراع القائم أول إعلان ثورى للشعب الإيطالى، وقد كتب فى هذا المعنى بأن "الحرب ستكون حرب الشعب،وأن حرب اليوم ثورة الغد"، ولما عاد السلام أقام فى 1919 "جماعات المحاربين الفاشيست" ليواجه الخطرين اللذين يرفرفان على البلاد – كما رأى – "خطر اليمين المحافظ وخطر اليسار الهدام"، وقد رأى أنه بهذه التنظيمات التى كونها.. وبها فقط "سوف نستطيع أن نعمل عندما يحين الأوان"، كما اعترف منذ هذا الوقت المبكر أن الفاشية "ليست حزباً كما أنها لا ترغب فى المستقبل أن تكون كذلك" بل إنه أعلن منذ هذا الوقت المبكر "أن الفاشية

ضد الحزبية"، ولا شك أن هذا الإعلان قد أفاد الفاشيين إذ إنضم إليه كافة الخارجين على الأحزاب القديمة والساخطين عليها.

وقد كتب موسولينى عام 1921 "أن الفاشية تغيير عظيم فى القوى المادية والمعنوية" وذكر أن هدفها قبل كل شئ هو الوصول إلى حكم البلاد، أما برنامجها فقد كان فى رأيه "تأكيد العظمة المادية والروحية للشعب الإيطالى". ونتيجة لعدم وجود أى مبادئ أخرى محددة إنتهز الفاشيون الفرصة ليعلنوا أن تنظيمهم يقبل كل هؤلاء الذين "يطلبون حلولاً عملية لمشاكل قائمة" وقدموا أنفسهم للشعب الإيطالى على أساس أنهم حلالو المشاكل، وعلى ذلك فقد تجنب مؤسس الفاشية تقديم أى برنامج نظرى، ومنذ البداية كان هناك مبدآن واضحان فى هذا البرنامج ظلا من أهم علائم حركته.. الأول تقوية سلطة الدولة والثانى تدعيم النقابات الوطنية. وكانت هذه الأسس فى رأى موسولينى "هى التى تميز الفاشية كمذهب سياسى عن المذاهب الأخرى".

تطور الفاشية

لقد تأسست أول جماعة فاشية فى ميلان 1919، وما لبثت الحركة أن انتشرت إلى المدن ثم تغلغلت فى الريف، ولما كانت تتميز بطابعها العسكرى فقد جذبت إليها المحاربين القدامى والطلبة وأبناء الطبقة الوسطى عموماً. وكان هؤلاء يرون فى أنفسهم جنوداً للبعث الوطنى ويلبسون قمصاناً سوداء، وقد رمزوا لأنفسهم بحزمة من العصى التى كان يحملها الضباط الرومانيون فى روما القديمة، وكانت هذه ترمز إلى شعار "الوحدة والسلطة" ولا شك أن ظهور مثل هذه التنظيمات العسكرية المنظمة هى التى جعلت من الفاشية حركة ذات قيمة ومكنت زعيمها من أن يعلن منذ وقت مبكر أنه "يوجد حكومتان فى إيطاليا " والواقع أنه كان هناك حرب أهلية صغيرة تمثلت فى التعديات المستمرة من جانب أصحاب القمصان السوداء على الاشتراكيين بينما إلتزمت الأحزاب الأخرى جانب الحياد. كما تدخل الفاشيون فى الإضرابات حيث عملوا على القضاء عليها كما أنهم قاموا بإرسال حملات تأديبية بهدف بث الرعب فى قلوب خصومهم، وقد علق أحد زعماء الفاشية على ذلك بأن "أعمال العنف العادل سوف تكسب أخيراً النصر للفاشية".

وقد وقفت الحكومة موقف غير القادر أو بمعنى أصح غير الراغب فى الحد من تصرفات الفاشيين، ولكن فى إنتخابت 1919 تمكنت قوائم الترشيح التى قدمها الاشتراكيون وحزب الشعب الذى يتبنى نوعاً من الديمقراطية المسيحية.. تمكنت من الإنتصار على قوائم أصحاب القمصان السوداء.

ورغم ذلك فإن أعداد الفاشيين أخذت تتزايد بسرعة هائلة فقد نجح موسولينى فى جذب أعداد كبيرة من أنصار الاشتراكية بتنظيم النقابات، وقد شمل هذا التنظيم (1) سيطرة هذه النقابات على الصناعة، (2) وبجعل يوم العمل ثمان ساعات، (3) وبفرض ضريبة تصاعدية، (4) وبمجالس اقتصادية ذات سلطات تشريعية. ولقد وصل الأمر بموسولينى فى تقربه للعمال إلى أن (5) شجع حركة الإعتصاب التى قامت 1920 والتى رفض أثناءها العمال مغادرة مصانعهم، وأعلن الزعيم الفاشى أن هذه الحركة لا صلة لها بالبلشفية.

وفى أول مؤتمر فاشى فى عام 1919 كان هناك 22 فاشياً يمثلون 17 ألف عضواً، وفى المؤتمر الثانى كان هناك 118 فاشياً يمثلون 30 ألف عضواً، وفى المؤتمر الثالث 1921 كان هناك 2200 فاشياً يمثلون 300 ألف عضواً. وأصبح من الواضح أن الوقت الذى سيتمكن فيه هؤلاء من تحدى الحكومة القائمة فى روما لن يتأخر. وبالفعل فى أكتوبر 1922 صدرت الأوامر بتعبئة الفاشيين وبدأ جيش ذوى القمصان السوداء زحفه المشهور نحو روما. وحتى يجنب الملك بلاده أخطار الحرب الأهلية فقد استدعى موسولينى وأسند له تأليف وزارة جديدة، كما قام مجلس النواب – فى ظل التهديد بالحل – بمنح الوزارة الجديدة كل الصلاحيات التى طلبتها.

الدولة الديكتاتورية

تحقق بهذا العمل الجانب الأول من برنامج الفاشية بالوصول إلى السلطة، وبادر الحزب بالعمل على "تجديد كافة المؤسسات السياسية فى البلاد"، وكان هذا يعنى إلغاء أجهزة الحكومة القائمة وإحلال حكومة مسئولة محلها متمثلة فى شخص زعيم الفاشية، وعلينا الآن أن نقدم وصفاً سريعاً لما إحتاجه البناء السياسى للدولة الفاشية.

فى ظل النظام الجديد تركزت السيطرة العليا على السياسة الإيطالية فى شخص الزعيم ، فهو (1) يدير مؤسسات المملكة السياسية والعسكرية والاقتصادية، كما أنه (2) قائد الميليشيا الفاشية، فى نفس الوقت فإنه (3) يترأس المجلس الفاشى الكبير مما يعنى دوام السيطرة على الحزب. لقد بقى هذا الحزب سياسياً – وعن طريق الميليشيا التابعة له – أداة القهر الأساسية خلال العهد الفاشى، تدخل فى الحياة القومية إلى أبعد حد فقد تم تمثيله فى كل تنظيم حتى يصبح تنظيماً معترفاً به. ولقد نجح بذلك أن يضع كل مظهر من مظاهر النشاط السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية تحت إشرافه وتوجيهه.

ولم تسمح الدولة الفاشية بالحرية السياسية وما يستتبعها من حرية القول والعمل، وقد نجحت من خنق هذه الحرية عن طريق جهاز من الجواسيس تم فرض السيطرة التامة على الصحف أما الجرائد المستقلة فقد تم توقيفها عن الصدور أو حدث لها تغييرات إجبارية فى ملكيتها. وفى نفس الوقت توقفت الإنتخابات الديمقراطية لمجلس النواب، وتم إلغاء نظام المحلفين فى المحاكم، وفرض على المدارس دراسة الكتب الخاصة بأصل الفاشية وأهدافها ونظمها حتى ينمو الجيل الجديد وقد تشبع بها.

ويرتبط بهذا النظام الذى استنته الفاشية للدولة برأيها فى "الديمقراطية". ويبدأ هذا الرأى بأن الدولة الديمقراطية التى نتجت عن الثورة الفرنسية إنما هى علامة تقدم حقيقى على نفس الأسس الاستبدادية للدولة الوراثية والدولة البوليسية. وترى أن المواطن فى ظل هذه الدولة يكتسب ضمانات إيجابية استمرارها مضمون من الناحية النظرية. كما ترى أنه قد بدأ نوع من التدهور لهذا النوع من الدول خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر نتيجة للإضطرابات السياسية والاجتماعية التى نتجت عن تزايد خلافات الأحزاب السياسية وحدة الصراع الطبقى، وبذلك إنكشفت الدولة الديمقراطية التى تدعو للمساواة والأخوة على أساس أنها "دولة البورجوازية" فهى تخدم فحسب أهداف الطبقة الوسطى أما أبناء البروليتاريا فهى تتركهم لاستغلال الرأسماليين. ومن ثم ينشب من وراء ذلك الصدام هدم المؤسسات الديمقراطية وهو بطبيعته صدام بين الدولة والطبقة العاملة. ولما كان الأخيرون غير راضين بطبيعتهم عن مجرد الاشتراك فحسب فى اختيار ممثليهم السياسيين فقد أخذوا فى التجمع بهدف الحصول على السلطة وتحقيق ما يعرف

"بديكاتورية البروليتاريا". وقد أدى ذلك إلى أن تقوم البورجوازية باستعمال وسائل القهر وهذا ما يحد كثيراً من الحرية السياسية وهى الأساس الذى تقوم عليه الدولة الديمقراطية، وأدى ذلك إلى بذل جهود مضنية لتهدئة الحركات الشعبية بوعود إنتخابية لا يوفى بها وتحولت بذلك إلى نوع من الديماجوجية ونتج عن ذلك تدهور النظام البرلمانى، يضاف إلى كل ذلك أنها أضعفت إلى حد كبير السلطة التنفيذية التى اضطرت إلى الكف عن أى عمل حكومى فعال يمكن إنجازه فى ظل الإدارة العادية.

وقد توصل الفاشيون من هذه الآراء إلى نتيجة محددة وهى أن الدولة الديمقراطية تحفظ نفسها بصعوبة فى البلاد التى تتميز بالثروة وتقاليد الحكم الأصيلة، أما فى البلاد الأخرى التى تنقصها مثل هذه الصفات فهى تتحول إلى ثورة شيوعية كما حدث فى روسيا أو حرب أهلية كما حدث فى أسبانيا ولا علاج لذلك سوى تدعيم سلطة الدولة ووحدة كل قوى الأمة وهو ما عبرت عنه حزمة العصى شعار الحركة الفاشية التى رأت أنه لما كان القرن التاسع عشر قرن الديمقراطية والحرية السياسية فإن القرن العشرين هو قرن السلطة القوية، وقد رأى موسولينى أن أوروبا كلها سوف تعتنق هذا المبدأ الفاشى وكما قال "إن الفاشية ستصبح السمة الظاهرة للحضارة الأوروبية خلال هذا القرن وأنها بشير النهضة الأوروبية الجديدة".

ولكن بعيداً عن أفكار الفاشية وآراء موسولينى فإن محاولتنا لسبرغوار هذا النظام تؤكد لنا أنه لم يكن إيجابياً بل أنه قبل أى شئ قد تتضمن عديداً من السلبيات فهو ضد الحرية الفردية وضد الديمقراطية وضد الحرية التجارية بل أنه حتى ضد السلام، وعلينا الآن أن نوضح هذه السلبيات التى تميزت بها الفاشية:

1- الفاشية والحرية الفردية:

لما كان من أهم مبادئ الفاشية تقوية سلطة الدولة بكل الوسائل فإنها لم تسمح بنمو أى قيم روحية أو إنسانية خارج نطاق الدولة، وعلى حد تعبير موسولينى "إن كل شئ فى الدولة ولا شئ خارج الدولة ولا شئ ضد الدولة". لقد صبغت الفاشية الدولة بطبيعة شمولية لم تترك أى مجال للعمل المستقل سواء للأفراد أو المجموعات، أما حرية الحركة فمكفولة

للفرد طالما أنها تتم فى نطاق مصالح الدولة وعلى نفس الأسس التى تقوم عليها، كما لم يسمح بقيام أى جماعة سياسية أو اقتصادية خارجة عن نطاق الدولة وبهذا يتضح أن الدولة الفاشستية دولة ديكتاتورية أو دولة شمولية تعتمد على سيطرة الحزب الواحد، وأن نظام هذا الحزب هو الأساس الذى يمسك بنواصى العهد القائم.

2- الفاشية والديمقراطية:

أشرنا من قبل لرأى الفاشية فى الديمقراطية وأنها ترى فى نفسها البديل الطبيعى لهذا النظام، وقد رأى الفاشيون أن "قرن الديمقراطية كان يمثل الأغلبية والأعداد الكبيرة والكم" أما هم فيعارضون عالم الديمقراطية.. هذا العالم الذى لا تزال تحكمه مبادئ تم وضعها عام 1789، وعلى ذلك فإن الفلسفة السياسية الفاشية تنفى الأساس الذى تقوم عليه الحكومة الديمقراطية وهو حق الأغلبية فى الحكم ورأت أن يحل محل الحكم وتلك الكلمة الغامضة عن الشعب شخصية الزعيم. وقد رأوا أن هذا أنقى أنواع الديمقراطية لأنها تعنى الكيف لا الكم كما أنها تعكس رغبة الشعب الواعية.. فى الوقت الذى تهاوت فيه السلطة التنفيذية فى الدول الديمقراطية إلى مجرد أداة للمجالس المنتخبة والفاشية بعملها تقوم بإنقاذ هذه الفلسفة من تناحر الأحزاب والجرى وراء المصالح الحزبية وأنانية الطبقات وتعيد الهبية إليها كممثلة لشخصية الدولة.

3- الفاشية والاشتراكية:

من أول ما هاجمته الفاشية مادية التاريخ أو المعروف بالتفسير المادى بالتاريخ الذى يفسر حركة التاريخ على ضوء التطورات الاقتصادية، فالفاشيون يرون أن أهم ما يؤثر فى التاريخ العوامل السياسية لا العوامل الاقتصادية، وهم بهذه الصورة يتطرفون إلى الجانب الآخر من الفكرة مما يؤدى إلى إنتقادها مثل نقيضتها.

كما أن الفاشية قد أنكرت فكرة "الصراع الطبقى" على اعتبار أنها نتاج طبيعى للتفسير المادى للتاريخ وتؤكد أن هذا الصراع لم يكن أبداً العنصر الرئيسى فى التغيرات الاجتماعية وهى ترى وجوب إذابة الطبقات، وترى أن هذه الوحدة الطبقية يمكن أن

تتحقق داخل الدولة الفاشية التى تقوم على تنظيم وبث الإنسجام بين المصالح المتباينة للطبقات.

والفاشية بهذا تضرب الاشتراكية فى أهم أساسين لها.

4- الفاشية والحرية الاقتصادية:

وفى نفس الوقت الذى لم يرض الفاشست أن يأخذوا فيه بالعقيدة الاشتراكية فإنهم هاجموا أيضاً المبادئ الليبرالية فقد رأوا أن عهد الحرية الاقتصادية قد وصل إلى نهايته، وكبديل لذلك فإنهم قد وافقوا على أن تعقيدات الحياة الاقتصادية الحديثة والمشاكل الاجتماعية الواسعة التى نتجت عن الأزمات الاقتصادية قد جعلت من الضرورى تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية، وقد تشبه الفاشيون فى ذلك بالاشتراكيين ورأوا أن العالم كله يتجه نحو اقتصاد موجه.

5- الفاشية والسلام:

والواقع أن رأى الفاشيين فى السلام كان من أهم ما أثر ليس فى تاريخ إيطاليا فحسب بل فى تاريخ أوروبا عامة. فقد اعترفوا بعالمية سياستهم وأكدوا أن اتباع سياسة السلام ليس باتباع منطقى لأنه ضد منطق الأحداث السابقة التى مر بها العالم كما أنه ضد منطق العصر القائم، وقدموا الحرب كبديل لفكرة السلم على أساس أن الحرب وحدها هى التى تجلو مواهب الإنسان كما أنها تؤكد مدى أصالة الأمم التى تستطيع أن توجهها.

ولقد تضمن عداء الفاشية للسلام جانباً إيجابياً إذ أن هذا العداء يمثل "إرادة القوة" ومن ثم فهى تمد الفاشية بروح إمبريالية فى رغبتها فى التوسع. وقد أعلن أن مثل هذا المبدأ من أحسن المبادئ التى تناسب أمة مثل الأمة الإيطالية "التى عاشت قروناً تحت السيطرة الأجنبية ثم بدأت تعمل على تأكيد كيانها فى العالم". ولا شك أن الإعتقاد بالبعث الإمبريالى فى الشعب الإيطالى قد حمل معه قيماً معينة مثل النظام والشعور بالواجب والتضحية بالنفس، وكما كتب أحد فلاسفة الفاشست "أننا ضد الحياة السهلة فإن حياتنا يجب أن تكون حرباً مستمرة". وقد قامت الدعاية الفاشية بدورها فى هذا الصدد حين عملت على خلق جو من التوتر بهدف أن تثبت فى أذهان الإيطاليين إقتناعاً معيناً مؤداه

أنهم أمة تتقدم. وأن تضع فى أعماق كل إيطالى الإحساس بالخطر حتى يكون مستعداً لقبول أى تضحية ولمواجهة أى خطر. وحتى الأطفال الصغار كانوا يتلقوا تدريبات معينة حتى يتم هضمهم من خلال الأفكار الفاشية فينتظمون من سن مبكر فى مجموعات تمارس تنظيماتها على أسس عسكرية وكان الهدف من ذلك بالطبع تحويل إيطاليا إلى "أمة عسكرية".

وقد أدان البابا بيوس الحادى عشر الحكومة الإيطالية أنها "تحتكر تماماً شباب البلاد من الطفولة حتى الرجولة على أساس صالح الحزب وصالح النظام بهدف تحقيق أيديولوجية تؤدى إلى العبادة الوثنية للدولة".

* * *

والواقع أن كافة هذه المبادئ الفاشية ليست بالجدة التى تصورها لها أتباعها، "فعظمة الدولة" إنما تطرح مشكلة كان قد طرحها من قبل الفلاسفة اليونانيون خاصة سوفوكليس ، وفى الدعوة للحرب لم يضيفوا شيئاً لما كان يفعله الألمان قبل الحرب الأولى، وفى تعظيم الجنس وكراهية الساميين فقد تشبهوا تماماً بالنازى، وفى مهاجمتهم للديمقراطية سلكوا طريقاً قديماً. وفكرة أن الحاكم المسئول أفضل فى تمثيل مصالح الأمة من المجالس الإنتخابية إنما هى بدورها فكرة عادية نادى بها بعض المفكرين خلال عهد الحكم الفردى للملك شارل الأول فى إنجلترا فى القرن السابع عشر. كما أن مؤيدى النظام القيصرى فى روسيا كانوا يتغنون بها فى أواخر القرن التاسع عشر ومن أشهرهم بوبيدونستيف.

* * *

وننتقل الآن إلى الحديث عن البناء الاقتصادى للدولة الفاشية والتى استمدت أصولها من النظريات النقابية لحركة العمال الإيطاليين والتى يمكن أن تثبت قدرتها على الصمود أكثر من الأيديولوجية السياسية للفاشية.

فإن الثورة التى عصفت بالجهاز الحكومى، والتى حطمت الحرية السياسية فى إيطاليا قد صاحبها ثورة اجتماعية أنهت أيضاً الحرية الاقتصادية.

والواقع أن الفاشية لم تعمل على وضع كل الاقتصاد القومى تحت إدارة الدولة المباشرة فهى قد اعترفت بالقطاع الخاص فى بعض جوانب الحياة الاقتصادية للدولة ورأت ضرورة سيطرة الدولة فى بعض الجوانب الأخرى. ولقد جاء فى "ميثاق العمل" الذى صدر 1927 "أن المشاريع الخاصة فى ميدان الإنتاج عامل حيوى للغاية وتتفق تماماً مع مصالح القومية" ثم يضيف بعد ذلك "أن تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى سيحدث عندما لا يستطيع القطاع الخاص أن يأخذ بزمام المبادرة فى جانب من الجوانب أو يثبت عدم كفاءته فيه أو تستلزمه الدواعى السياسية للدولة"، ولا شك أن العبارة الأخيرة قد فتحت المجال واسعاً أمام عمل الدولة، وإن كان لا يمكن وصف ذلك التدخل بالاشتراكية إلا أنه لا شك الوصول إلى حافتها، ومن ثم فقد وضعت البنوك والتجارة الخارجية تحت إدارة الدولة المباشرة، يضاف إلى ذلك أن الصناعات ذات الأهمية الخاصة للدفاع قد دخلت ضمن نطاق مشروعات الدولة.

وحتى تقوم الفاشية بتنظيم العلاقة بين رأس المال والعمل فقد تم تنظيم الشعب الإيطالى على أسس نقابية، وللتنسيق بين طبيعة ومدى الإنتاج وبين المصالح الوطنية فقد تم ربط كل الأجهزة الإنتاجية فيما عرف بالإتحادات، ومن النقابات والإتحادات برز تكوين الدولة الفاشية والتى تمثل تماماً طبيعتها سواء فى ميدان الاقتصاد أو ميدان السياسة.

وكان الهدف من تدعيم النظام النقابى للاقتصاد الإيطالى تأكيد النظام فى ميدان الاقتصاد مثله مثل مظاهر أنشطة الحزب الفاشى التى تهدف إلى تأكيد النظام فى ميدان السياسة . وكانت وجهة النظر الرسمية فى ذلك أن النقابة تشجع المصالح الجماعية لجميع أولئك المشتغلين فى جهاز الإنتاج من موظفين وعمال كما أنها تعمل على "تحقيق الإنسجام بين مصالح كل الطبقات الاجتماعية التى تسبغ عليها الحماية بصورة متكافئة" وبناء على ذلك فالفاشست يرون أنهم لم يسمحوا بالصراع بين الرأسماليين والعمال كما لم يحلوه بوسائل الاشتراكية ولم يسمحوا بسيطرة البيروقراطية ولكنهم عن الطريق النقابى وهو نوع من منح الحق للمنتجين فى رسم سياستهم داخل نطاق من الإتفاق التام وبتعبير آخر فإن هدف النقابية الإيطالية إحلال الإنسجام والتعاون القائم على المصلحة المشتركة محل الصراع الطبقى.

وعلى ضوء هذا المفهوم صدر قانون 1926 بتمثيل كافة الأنشطة الاقتصادية فى اتحادات خاصة هى النقابات. وفى العام التالى حدد ميثاق العمل طبيعة الدولة ووضع مبادئ للعمال والأخرى للموظفين إلا فى حالة الفنون الجميلة والمهن الحرة فلم يحدث هذا التمييز بين الموظفين والعمال.

وقد رأى الكتاب الإيطاليون فى هذا النظام أعظم نجاح أحرزته إيطاليا تحت زعامة موسولينى لحل أكبر المشاكل الاجتماعية التى تواجه العالم. فهم رأوا أن العالم مقسم نتيجة للصراع الطبقى بين المدارس التى تؤمن بفلسفة القرن التاسع عشر فى الحرية الفردية وبين المدارس التى تنادى بالجماعية الماركسية وأنه أصبح من الممكن عدم اتباع أى من المدرستين بخلق الإنسجام بين مصالح الطبقات المتصارعة.

ولقد كانت "الإتحادات الاقتصادية" التى تكون أخيراً هيكل الدولة يمثل فيها أعداد متساوية من أصحاب العمل والعمال يجلسون على مائدة واحدة مع ممثلى الحزب الفاشستى ويديرون سياسة الإنتاج ليس على أساس تحقيق الربح للمالك الخاص وإنما قبل كل شئ تحقيق المصلحة العامة. وكان "الإتحاد" يضم كل عناصر الإنتاج التى تشترك فى إنتاج نوع متشابه من السلع من منتجى المواد الخام والصناع والتجار الذين يقومون بتسويقها ثم الخبراء الفنيين والعلميين.

وكانت وظائف هذه الإتحادات تخطيطية فهى تستهدف وضع تخطيط اقتصادى "يركز ويوجه المجهود الوطنى وفقاً للحاجات القومية". وعن طريق هذه الإتحادات وضعت إيطاليا نظاماً معيناً حل محل الحرية الاقتصادية يقوم فيه القطاع الخاص بمهامه ليصبح عملاً مربحاً للمصلحة العامة.

وفى الوقت الذى تستشير فيه الحكومة هذه الإتحادات فى تشريعاتها الاقتصادية فى جوانب الإنتاج والتوزيع فإنها – أى الإتحادات – تحدد الأسعار والأجور كما أنها مخولة بمنع إقامة أى صناعة جديدة كما أن لها أن تتدخل فى المنازعات التجارية بمعنى آخر فإنها تتحكم فى الاقتصاد الوطنى.

ولم تكن هذه التنظيمات الاقتصادية غايات فى حد ذاتها بل كانت وسائل لتحقيق غايات أخرى، فقد انعكست على التنظيم السياسى للدولة، فقد أعيد التنظيم السياسى للأمة الإيطالية على أساس توزيع النشاط الاقتصادى الذى تمارسه فئاتها المختلفة، ففى عام 1928 إدعى الفاشيون أن النظام البرلمانى لا يمثل الأمة تمثيلاً صادقاً لأنه قائم على أساس توزيع الأمة جغرافياً وذلك يفكك الأمة، وبناء عليه ألف موسولينى "المجلس الفاشستى الكبير" من أربعمائة نائب. وقسم الدوائر ثلاثة عشر هيئة: ست منها تمثل العمال حسب تنوع الصناعات، وست تمثل أصحاب الأموال والأملاك، وواحدة عن الفنانين والكتاب.

وكان يتم اختيار هؤلاء النواب بالاستفتاء على الأشخاص الذين يرشحهم الحزب. أما الوزراء فكانوا مسئولين أمام رئيس الحكومة أو الزعيم (الدوتشى) كما سمى موسولينى نفسه. وقد تولى موسولينى فى بعض الأوقات ثمان وزارات فى وقت واحد علاوة على قيادة الجيش.

ولا ينتهى الحديث عن الفاشستية داخلياً دون أن نشير إلى الحزب الفاشستى الذى صدرت لائحة بتنظيمه تقرر فيها أنه ميليشيا مدنية تحت أمر الدوتشى وفى خدمة الدولة وأن غايته الرئيسية هى أن يعمل لعظمة الشعب الإيطالى.

وقد كان الحزب فى الواقع كل شئ فى الدولة والحكومة، ومن أعضائه ينتخب الوزراء وكبار الموظفين وله الإشراف على جميع الهيئات والجمعيات والصحافة ومشاكل العمال.

وقد صدر فى عام 1926 قانون خاص ألغى بمقتضاه جميع الأحزاب القائمة ما عدا الحزب الفاشستى. وبناء على ذلك فقد كان هذا الحزب هو الحزب الوحيد الذى سمح بوجوده فى البلاد.

سياسة الفاشستية الخارجية

لقد كان المحرك الأساسى لاتجاهات السياسة الإيطالية على عهد الفاشيين فى الرغبة فى زيادة عظمة إيطاليا. ولكن أعلن الفاشيون أنه إلى جانب هذه الرغبة كانت هناك الدوافع الاقتصادية فإن الأمة الإيطالية التى بلغ عدد سكانها وقتذاك 43 مليوناً وقد ضاق نطاق

حركتها داخل حدودها كما أنه خارج حدودها كانت الدول المختلفة تصدر القوانين بالحد من الهجرة إليها، ومن ثم فقد رأى الفاشيون أن مئات الآلاف من الأطفال الإيطاليين لن يجدوا عملاً وعلى ذلك فقد كانت إيطاليا فى حاجة للمستعمرات كمنفذ لهذه الأعداد الكبيرة.

ولكن لا شك أن هذه الإدعاءات الفاشستية ينقصها كثير من الصحة فإذا كانت إيطاليا فعلاً تعانى من التخمة فى عدد السكان فكيف كانت حكومة موسولينى تشجع العائلات العديدة الأفراد بالمكافآت السخية.. هذا من ناحية.. كما أنها كانت تعمل على إعادة الإيطاليين المهاجرين إلى الخارج إلى أوطانهم من ناحية أخرى.

والأقرب إلى المعقول أن اتساع تجارة إيطاليا الخارجية واتباعها سياسة اقتصادية تهدف إلى الإكتفاء الذاتى أدى إلى أن تصبح حاجتها للمواد الخام أمراً حيوياً للغاية لصناعاتها، وكما قيل "مسألة حياة أو موت للأمة". ولقد كانت المستعمرات الإيطالية غير كافية لتلبية حاجات الصناعات الجديدة من المواد الخام، فإيطاليا دخلت الميدان الاستعمارى متأخرة نتيجة لتأخر وحدتها القومية، ومن ثم لم تكن تملك سوى إريتريا على البحر الأحمر والصومال على المحيط الهندى ونجحت فى سنة 1911 بعد أن شنت الحرب على تركيا من انتزاع ليبيا منها. ولما تم توزيع المستعمرات الألمانية فى أعقاب الحرب 1919 بين الدول المنتصرة كان نصيبها تافهاً للغاية، وقد اعتقد عديد من الإيطاليين أن بلادهم قد حرمت من ثمار النصر.

وبناء على ذلك وجهت إيطاليا أنظارها إلى الحبشة، وعلى حد تعبير الإيطاليين للعمل على إخصاب الأرض التى روتها دماءهم.

ولو كانت النتيجة الوحيدة للحرب الإيطالية – الحبشية هى القضاء على إمبراطورية قديمة مثل الإمبراطورية الحبشية لهان الأمر وأصبحت المسألة مجرد صفحة من صفحات الاستعمار ولكن الحقيقة أن أثرها امتد امتداداً خطيراً على أوروبا وأثر على التوازن السياسى فيها. فالهجوم الإيطالى أنزل ضربة قاسية بهيبة عصبة الأمم كما أشرنا إلى ذلك فى حديثنا عن هذه المنظمة الدولية. فقد أدانت العصبة إيطاليا بالعدوان وقامت 52 دولة

من أعضائها بمقاطعتها اقتصادياً. وقد ترجم الشعب الإيطالى هذا العمل ليس على أنه إحتجاج ضد عدوان حدث ولكن على أساس أنه حد لطموح استعمارى مشروع ورأوا أن الدول الرأسمالية تخاف من الثورة الفاشية لأن نظامها الاجتماعى الجديد يمثل "أعظم عدالة اجتماعية".

والواقع أن الإجراءات العاجزة التى اتخذتها عصبة الأمم حيال الحكومة الإيطالية أضعف من قيمة الإجراءات الجماعية كما أدت إلى ظهور محور روما – برلين. وما لبثت الحكومة الفاشية أن أعلنت 1937 إنضمامها إلى الهيئات المناهضة للشيوعية مع ألمانيا واليابان ثم انسحبت من العصبة.

وبعد ضم الحبشة أعلنت إيطاليا أنها قد أصبحت دولة مكتفية. ولكن لم تمض ثلاث سنوات بعد ذلك إلا وبدأت إيطاليا تنظر بعينين نهمتين إلى ممتلكات جارتها فرنسا وأخذت الصيحات تتعالى فى صحفها ومجلس نوابها بمطالب خيالية. وبناء على ذلك فقد قامت الحكومة الفاشية سنة 1938 بإلغاء معاهدتها التى عقدتها مع فرنسا 1935 ثم ما لبثت بعد ذلك بفترة قصيرة – 1939 – أن غزت ألبانيا وضمتها بهدف تأمين مركزها على الادرياتى استعداداً للحرب التى ما لبثت أن انفجرت فى نفس العام.

* * *

ولا يمكن أن ننهى حديثنا عن هذين النظامين الديكتاتوريين قبل أن نسجل هنا رأياً عنهما هو رأى "هارولد لاسكى" المفكر الاشتراكى المعروف الذى يرى "أنها نتاج الرأسمالية فى طور إنحلالها. وأنها رد المصالح المالكة على الديمقراطية التى تحاول أن ترتفع فوق مستوى علاقات الإنتاج التى ينطوى عليها المجتمع الرأسمالى. بيد أنها ليست مجرد إبادة للديمقراطية فحسب بل هى أيضاً استغلال للشعور القومى لتبرير سياسة خارجية تقوم على المقامرة بأمل أن يؤدى ذلك إلى تعويض المظالم التى هى دليل على الإنحلال الرأسمالى. فحيثما لقيت الفاشية نجاحاً قامت على احتجاج مصالح رجال الأعمال ضد زيادة مطالب العمال. وحتى يؤتى هذا الإحتجاج ثماره عقدت مصالح رجال الأعمال تحالفاً مع قائد لجماعة من الجنود المرتزقة برز فوق أقرانه ومع جنوده من المرتزقة

ليقضوا على قوة العمال مقابل إمتلاكهم للدولة. بيد أنه بمجرد أن استولى ذلك القائد على الدولة وجد أنه لا يستطيع مجرد إعادة الخطوط الكلاسيكية العريضة للرأسمالية وترك الأمر عند ذلك. إذ لا يقتصر الأمر على أن جيشه نفسه يتوقع مكاسباً، بل عليه إذ جعل نفسه رئيس الدولة وأن يستعمل الدولة فى حل المشاكل التى استطاع عن طريق وجودها أن يستولى على القوة. إذن فهو ليس لديه أى مبدأ حقيقى سوى رغبته الشديدة فى البقاء فى الحكم. ومعيار "الخير" لديه هو معيار النجاح العملى البحت. وهو يجد بدون استثناء أن النجاح معناه استعمال قوة الدولة فوق الأمة لإرغامها وتملقها لتذعن لحكمه وهذا الإذعان هو الهدف الوحيد من الوسائل التى يستعملها كما أنه المبرر الوحيد لها. فالقيم الوحيدة التى يضعها موضع الإعتبار هى تلك التى يبدو أنها ستسهم فى نجاحه".

رابعاً: فرنسا وبريطانيا بين الحربين

1- فرنسا

خرجت فرنسا من الحرب عزيزة الجانب، تتمتع بمركز قيادى على الساحة الأوروبية، فقد استعادت الألزاس واللورين برصيدهما الكبير من الحديد والبوتاس وصناعة المنسوجات الكبيرة فيهما، كما دخلت فى حوزتها مستعمرات هامة، ونزع سلاح ألمانيا وفرضت عليها غرامات حربية كبيرة ولكن الأوضاع السياسية فى فرنسا كانت مشحونة بالتوتر عقب الحرب، لأن الفرنسيين لم يشعروا بالإرتياح إزاء التسوية الخاصة بأراضى الراين ومن ثم ظل الخوف من ألمانيا والرغبة فى الحصول على حدود شرقية آمنة يسيطران على السياسة الفرنسية فى السنوات التالية.

وكانت الرغبة فى إعادة الحياة الطبيعية إلى ما كانت عليه قبل الحرب تمثل تياراً عاماً بين الفرنسيين، وتطلع الجنود إلى العودة إلى الحياة المدنية بدلاً من الزج بهم فى معارك ضد الثورة الروسية فى أوروبا الشرقية فحدث تمرد بين جنود الأسطول الفرنسى فى البحر الأسود عام 1919 مما دفع الحكومة الفرنسية إلى سحب قواتها من أوديسا وتركيا.

وتطلع الفرنسيون إلى إقامة كتلة صديقة فى شرق أوروبا تقف سداً منيعاً فى وجه الشيوعية، وبذلك كان العداء للدولة السوفييتية عاملاً هاماً فى السياسة الفرنسية بعد الحرب العالمية الأولى.

وكانت الحرب قد هدت كيان الحزب الاشتراكى الفرنسى الذى أغتيل زعيمه جان جورى Jean Jaures قبيل الحرب دون أن يخلفه فى زعامة الحزب شخصية قوية لأن الجو لم يكن مهيأ لتقبل دعوة المنادين بتجنب الحرب، كذلك أضعفت الحرب الحركة النقابية وخاصة "الإتحاد العام للعمال" الذى تحول من النقابية الثورية إلى الوطنية القومية، وزادت الخلافات حول الموقف الواجب اتباعه من الثورة الروسية من تمزق الحركة الاشتراكية والحركة النقابية. وفى هذه الظروف خاض اليمين واليسار إنتخابات نوفمبر 1919، حيث كانت الدعاية المضادة للشيوعية تسيطر على المعركة الإنتخابية. ومن ثم كان من الطبيعى أن تفوز الكتلة الوطنية بأغلبية ساحقة. ولكن اليساريين نجحوا فى إنتخابات 1924 عندما أعادوا تنظيم صفوفهم وكونوا كتلة اليسار من الحزب الشيوعى الفرنسى والحزب الاشتراكى. غير أن تعديل قانون الإنتخاب من نظام القوائم إلى الإنتخاب الفردى الذى أقره البرلمان الفرنسى عام 1927، وكان يظن أن هذا التعديل فى صالح اليسار، أدى إلى نجاح اليمين فى إنتخابات 1928، وهو البرلمان الذى كان عليه أن يواجه ظروف الكساد الاقتصادى.

وعلى ذلك يمكن القول أن الأوضاع السياسية فى فرنسا عقب الحرب العالمية الأولى إتسمت بعدم الاستقرار، فقد شكلت 27 وزارة فيما بين نهاية الحرب وعام 1933، وكانت كلها وزارات إئتلافية بسبب كثرة الأحزاب السياسية فى الكتلتين: اليمين واليسار وعدم إحراز حزب معين على أغلبية مطلقة فى الإنتخابات تمكنه من تشكيل الوزارة منفرداً . ولذلك غلب الضعف على مواقف رؤساء الوزارات فى مواجهة الجمعية التشريعية التى تمتعت بنفوذ سياسى كبير، إذ كان باستطاعتها سحب الثقة من الوزارة عند أول بادرة خلاف تقع بينها وبين الوزارة.

ورغم ظاهرة عدم الاستقرار السياسى التى سادت فرنسا فإنها كانت أكثر استقراراً من غيرها من دول أوروبا الغربية فاستطاعت أن تضع سياسة هدفها تعمير المناطق التى

خربتها الحرب والنهوض بالاقتصاد القومى، فتم إنجاز مشروعات التعمير عام 1926 واستعاد الإنتاج الزراعى معدلات ما قبل الحرب (عام 1925)، وزادت معدلات الإنتاج الصناعى، ونشطت التجارة الداخلية والخارجية، وتدخلت الحكومة لتنظيم علاقات العمل بإصدار التشريعات العمالية والاجتماعية التى لم تجد الرأسمالية الفرنسية مفراً من القبول بها لإيجاد قدر من الاستقرار الاجتماعى يجنب فرنسا مصير روسيا.

وكان الخط الرئيسى للسياسة الفرنسية فيما بين الحربين العالميتين يقوم على المحافظة على تسويات فرساى، والحيلولة دون بروز قوة ألمانيا من جديد والتصدى للشيوعية عن طريق نظام للتحالف يربط بين دول وسط أوروبا.

وخلال الفترة التى تولى فيها اليمينيون السلطة (1920 – 1924) إتبعت الحكومة الفرنسية سياسة "اليد القوية" التى تجلت فى موقفها المتشدد من قضية التعويضات الألمانية إلى درجة إحتلال الروهر الذى أدى إلى توتر العلاقات بين فرنسا وكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. كما تمثلت تلك السياسة فى تصميم الحكومة الفرنسية على التصدى للبولشفية والتدخل عسكرياً لتحقيق هذا الهدف، فقدموا العون لبولندا ولكن خططهم العسكرية فى جنوب روسيا وتركيا باءت بالفشل. كذلك استخدمت نفس السياسة تجاه الحركات الوطنية فى البلاد الخاضعة للاستعمار الفرنسى، فاستخدمت أساليب القمع فى سوريا وتونس والهند الصينية وغيرها. وساءت العلاقات مع إيطاليا بسبب تردد فرنسا فى تعويض إيطاليا عن مصالحها الاستعمارية وتضييق نطاق الحقوق التى كان يتمتع بها الإيطاليون فى تونس.

ولكن هذه السياسة تغيرت بوصول اليسار إلى السلطة فى 1924، فاتجهت السياسة الخارجية الفرنسية إلى اتباع أساليب توفيقية أقرب إلى الإعتدال، فقام تنسيق بين الحكومة الفرنسية وحكومة بريطانيا العمالية برئاسة رامزى ماكدونالد، كما قامت علاقات تعاون مع ألمانيا التى أبدت حكومتها إلتزاماً بتطبيق نصوص معاهدة الصلح، وتم قبول ألمانيا عضواً بعصبة الأمم، دون أن يؤثر ذلك على موقف فرنسا الثابت من رفض تعديل معاهدات الصلح التى تعد بالنسبة للفرنسيين أساس السلام فى المستقبل، وظلت فرنسا تحتفظ بقوات عسكرية برية وبحرية كبيرة مع دول وسط وشرق أوروبا.

واستمرت هذه السياسة فى عهد حكومة يمين الوسط التى تسلمت السلطة عام 1928 ، فحرصت الحكومة الفرنسية على سحب قواتها التى كانت تحتل الأراضى الألمانية (30 يونيو 1930) حتى تتيح للحكومة الألمانية فرصة مواجهة الإتجاهات المتطرفة للحزب الاشتراكى الوطنى الألمانى الذى تزعمه هتلر، وذلك قبل حلول الموعد المحدد للإنسحاب وفق اتفاقية الصلح. ولكن ظلت فرنسا عند موقفها من رفض إعادة النظر فى تسويات فرساى، وتجلى ذلك فى موقف فرنسا المتشدد من قضية نزع السلاح، وفى جهودها لإحباط مشروع الإتحاد الجمركى بين النمسا وألمانيا عام 1931.

وبذلت فرنسا جهداً مضنياً للمحافظة على تماسك جبهة الحلفاء المنتصرين فى الحرب ، فكان حجر الزاوية فى سياستها الإحتفاظ بصداقة بريطانيا وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. ولكن تطور الحوادث الدولية بعد عام 1935، جعل بعض حلفاء الأمس يصبحون أعداء لفرنسا وخاصة إيطاليا التى احتلت أثيوبيا. غير أن الإتجاه العام للسياسة الخارجية الفرنسية ظل متمثلاً فى العمل على تفادى التورط فى حرب عالمية ثانية.

2- بريطانيا

تحملت بريطانيا قسطاً كبيراً من تكاليف الحرب، ولذلك كان عليها أن تواجه كماً هائلاً من المشاكل المترتبة على الحرب، ففضلاً عن مشكلة إعادة بناء الاقتصاد البريطانى وتخليصه من القيود التى فرضت عليه خلال الحرب، كانت هناك مشكلات اجتماعية عديدة تحتاج إلى حلول فى طليعتها مشكلة البطالة والتوسع فى استخدام النساء فى الصناعة، كما أن الحرب أوجدت نوعاً جديداً من العلاقات بين بريطانيا ومستعمراتها وخاصة الهند وأيرلندا ومصر وغيرها من البلاد التى أصبحت تتطلع إلى نيل حريتها جزاء ما قدمت لبريطانيا من عون. كذلك كان يقع على عاتق بريطانيا عبء الحفاظ على السلام باعتبارها أكبر القوى المنتصرة فى الحرب.

وكان ذلك كله يتطلب إقامة حكم قوى يستطيع الإضطلاع بكل تلك الأعباء، ويستند إلى تأييد شعبى كبير لذلك عملت وزارة لويد جورج التى أدارت الحرب على إصدار "قانون تمثيل الشعب" فى ربيع 1918 الذى وسع حقوق الإنتخاب بصورة تتلاءم مع المتغيرات

الاقتصادية والاجتماعية للحرب، ومنحت المرأة حق الإنتخاب بشروط خاصة، وحصلت الطبقة الوسطى من المثقفين والملاك على مزايا سياسية فى هذا القانون فكان لكل من ينتمى إليها حق التصويت مرتين إحداهما فى دائرة إقامته والأخرى فى دائرة جامعته أو ملكيته. كما أصبح حق الإنتخاب مكفولاً لمن بلغوا 21 سنة من عمرهم من الرجال . وأجريت إنتخابات عامة فى ظل القانون الجديد فاز فيها ائتلاف المحافظين والأحرار بزعامة لويد جورج، وشكل الأخير الحكومة التى مثلت بريطانيا فى مؤتمر الصلح.

ولكن الظروف التى ساعدت على قيام الائتلاف بين الحزبين المتنافسين: المحافظين والأحرار تلاشت بعد عقد الصلح، ومن ثم عاد الصراع الحزبى من جديد بينهما على إكتساب أصوات الناخبين فى الإنتخابات العامة، وزاحمهما حزب العمال بزعامة رامزى ماكدونالد الذى استطاع الفوز بأغلبية لا بأس بها ولكنها لم تكن حاسمة فشكل الحزب وزارة إئتلافية مع الأحرار برئاسة ماكدونالد عام 1923، كما شكل الحزب الحكومة مرة أخرى عام 1929 بعد فوزه فى الإنتخابات بأغلبية طفيفة، ولكنه لم يأتلف مع الأحرار هذه المرة واكتفى بتأييد الأحرار فى البرلمان. وفى 1931 شكلت "حكومة وطنية" لمواجهة ظروف الكساد العالمى رأسها رامزى ماكدونالد وضمت ائتلافاً للأحزاب الثلاثة الكبرى المحافظين والأحرار والعمال، (رغم معارضة حزب العمال لفكرة الائتلاف وفصله للمشتركين فى الوزارة من عضويته).

وهكذا كانت سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى حافلة بالتغيرات السياسية فى بريطانيا، وظهرت ظاهرة توسيع السلطة التنفيذية لصلاحيتها عن طريق إتخاذ إجراءات من جانبها (اقتصادية خاصة) بقرارات تنفيذية صادرة من مجلس الوزراء تخضع – من الناحية النظرية – للقبول والرفض من جانب البرلمان، ولكنها فى الواقع كانت تمر بالبرلمان دون معارضة تذكر، وأصبحت الحكومة فى بريطانيا (بين الحربين) تقود زمام مجلس العموم، أما مجلس اللوردات فكان تأثيره على قرارات الحكومة غير مباشر، ولكنه كان كثير الإعتراض على قرارات حكومة العمال بحكم تكوينه من ممثلى المصالح المالية والأرستقراطية البريطانية.

وكانت السياسة الخارجية البريطانية مزيجاً معقداً من المبادئ والأهداف، فكانت هناك أربعة مبادئ تاريخية تقليدية تحكم السياسة البريطانية هى:

1. الحفاظ على توازن القوى.

2. الحيلولة دون قيام أى دولة كبرى بالسيطرة على الأراضى المنخفضة (بلجيكا وهولندا).

3. السيطرة على البحار.

4. الإحتفاظ بالطريق إلى الهند.

وحول هذه المبادئ الأربعة نسج العديد من السياسات الإقليمية التى ترعى تطبيق هذه المبادئ. وكانت سياسة بريطانيا – المتسمة بالليبرالية تجاه ألمانيا تتناقض مع السياسة الفرنسية وتهدف إلى إعادة فتح أسواق وسط أوروبا أمام التجارة الإنجليزية، كذلك كان موقفها من أمريكا الجنوبية محكوماً باعتبارات تجارية، فلا شك أن الحكومات البريطانية المتعاقبة خلال فترة ما بين الحربين كان همها الأول تنشيط وإعادة بناء الاقتصاد البريطانى، وهو يتطلب بالضرورة توسيع نطاق تجارتها الخارجية ولذلك لعبت التجارة الخارجية دوراً أساسياً فى توجيه السياسة البريطانية خلال تلك الحقبة. كذلك اضطرت بريطانيا أن تراعى المصالح الاقتصادية للبلاد التابعة لها، واتباع سياسة تتسم بالمهارة والكفاءة للمحافظة على الإمبراطورية البريطانية. كما كان ساسة بريطانيا يهتمون كثيراً بتقوية أواصر الصداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتجلى ذلك فى علاقة بريطانيا باليابان بعد الحرب، فقد جاء إلغاؤها لمعاهدة التحالف مع اليابان متفقاً فى التوقيت مع عقد مؤتمر واشنطون (1922) بهدف إرضاء الولايات المتحدة ومراعاة لمشاعر الأستراليين.

وبينما كانت فرنسا وإيطاليا تتفاوضان حول إبرام تحالفات وعقد معاهدات، لم تنجح بريطانيا فى الإرتباط بأى علاقة تعاهدية مع غيرها من الدول فيما عدا معاهدة لوكارنو (1925)، كما كانت حريصة على عدم التورط فى شرق أوروبا. وعندما بذل تشمبرلين وعوده لبولندا ورومانيا واليونان وتركيا عام 1939 كان ذلك إنقلاباً فى السياسة البريطانية التى التزمت بمبدأ عدم التورط فى مشروعات عسكرية طوال فترة ما بين الحربين ،

ولكنه كان انقلاباً له ما يبرره، فقد كانت الاستعدادات لخوض غمار حرب عالمية ثانية قد بلغت ذروتها.

وكانت الصداقة البريطانية – الفرنسية تمثل حجر الزاوية فى السياسة البريطانية تجاه أوروبا، ورغم الخلافات بين الطرفين، وإحساس الفرنسيين أحياناً بتباعد الإنجليز عنهم ، كانت بريطانيا متمسكة دائماً بالصداقة مع فرنسا مع الحرص على أن يكون لها مركز المؤثر لا التابع المتأثر. كذلك كانت بريطانيا حريصة على الإحتفاظ بعلاقات طيبة مع إيطاليا، وحاولت ترضيتها بالتنازل لها عن بعض المستعمرات الألمانية السابقة التى حصلت عليها بريطانيا خلال تسويات فرساى، كما كان موسولينى يحظى بإعجاب ساسة بريطانيا فيما عدا رجال حزب العمال البريطانى.

ورغم أن بريطانيا كانت من أوائل الدول التى إعترفت بالدولة السوفييتية، وكانت تحدوها الرغبة دائماً فى إقامة علاقات تجارية معها، إلا أن الخوف من الشيوعية والتوسع الروسى جعل بريطانيا تتبع سياسة معادية للسوفييت، وخاصة أن السياسة الروسية فى الصين إصطدمت بالمصالح البريطانية هناك. ولم تقم بريطانيا بالإعتراض على التوسع اليابانى فى شمال الصين بصورة جدية لأن ذلك الهجوم اليابانى يضع الحواجز فى وجه التوسع الروسى فى الشرق الأقصى، وهو ما يخدم المصالح البريطانية.

وكانت السياسة البريطانية تجاه ألمانيا تقوم على أساس الحيلولة دون قيام تحالف ألمانى – روسى. ولكن الصداقة البريطانية مع ألمانيا لم تصل إلى درجة رد بريطانيا للمستعمرات الألمانية التى نالت عليها حق الإنتداب، فالصداقة شئ والتنازل عن المكاسب التى حققتها بريطانيا شئ آخر.

خامساً: محاولات تكريس السلام

عصبة الأمم

خلال الجلسة الثانية من الجلسات العامة لمؤتمر فرساى فى 25 يناير 1919 – بناء على طلب الرئيس ولسون – تقرر إنشاء العصبة لتشجع التعاون الدولى ولتؤكد الوفاء بالإلتزامات الدولية وتعمل على تجنيب العالم ويلات الحرب، على أن تكون أبوابها

مفتوحة أمام كل أمة متحضرة توافق على أهدافها. وتقرر بأن يكون لها تنظيم دائم وسكرتارية.

وانبثقت من المؤتمر لجنة برئاسة الرئيس ولسون لتعد ميثاق العصبة المقترحة.

الميثاق

وتم إعداد الميثاق فى أبريل 1919، وقد جاء فى ديباجته أن هدف قيام العصبة "تشجيع التعاون الدولى وتحقيق السلام والأمن الدوليين" وحوى الميثاق 26 مادة. وتكون أعضاؤها من الشركاء الأصليين لدول الوفاق ممن عرفوا بالحلفاء و13 دولة محايدة دعيت للإنضمام إلى العصبة. أما الدول الأخرى فكان يمكن أن تنضم للعصبة بناء على موافقة ثلثى أعضاء جمعية العصبة. ويمكن لأى عضو الإنسحاب منها.

وتتكون العصبة من الجمعية والمجلس والسكرتارية، الجمعية التى تمثل كل الأعضاء تجتمع فى دورات محددة، والمجلس يتكون من أعضاء دائمين وأعضاء منتخبين ، والسكرتارية مركزها جنيف وهى مركز العصبة.

وبعد رسم الهيكل العام للعصبة حدد الميثاق واجبات العضوية، فأعضاء المجلس عليهم إعداد الخطط اللازمة لتخفيض التسلح، واقتراح وسائل منع صناعات الذخائر ومعدات الحرب. وأن يتبادل هؤلاء الأعضاء كافة المعلومات عن تسليحهم وبرامجهم الحربية والبحرية والجوية. واختصت المواد من 10 – 17 وهى جوهر الميثاق بتحديد وسائل منع الحرب. فالمادة العاشرة تتعلق بدفع الخطر الخارجى عن الأعضاء والمحافظة على استقلالهم السياسى، ثم المواد الأخرى تعلن أن العصبة مختصة بنظر أى حرب أو تهديد بحرب يؤثر على أحد أعضائها أو لا يؤثر، وأن لكل عضو تنبيه الجمعية أو المجلس لأى ظروف قد تهدد السلام، وأن للأعضاء عرض المنازعات الخطيرة بينهم للتحكيم أو لتحرى المجلس وأن عليهم عدم الدخول فى حرب بشأن هذه المنازعات قبل ثلاثة شهور على الأقل من تقرير لجان التحكيم، وتقرر إنشاء محكمة دائمة للعدل الدولى لتصدر أحكامها فى أى مسألة تعرض عليها من المجلس أو العصبة على أن تكون هذه الأحكام استشارية. أما المنازعات الخطيرة التى لا يمكن إحالتها على التحكيم فتحال إلى مجلس

العصبة. وأن أى عضو يلجأ إلى الحرب دون أن يلقى بالاً لميثاق العصبة ينظر إليه على أنه يقوم بأعمال الحرب ضد كافة الأعضاء وأن على هؤلاء أن يقطعوا علاقاتهم التجارية والمالية حالاً به. وفى حالة النزاع بين عضو وعضو آخر فى العصبة أو دولة خارج العصبة فعلى العصبة تقديم خدماتها فإذا رفضت وهوجمت الدولة عضو العصبة فعلى الأعضاء الآخرين أن يهبوا لمساعدتها.

أما المواد الختامية من الميثاق فتوجب تسجيل أى معاهدة جديدة أو إلتزام دولى فى سكرتارية العصبة التى تقوم بنشره، ومادة أخرى عن الأراضى التى تم احتلالها خلال الحرب والتى يقطنها شعوب متخلفة بأن يعهد بإدارتها للشعوب المتقدمة فى ظل انتداب تقرره العصبة على أن تقدم الدولة المنتدبة تقريراً سنوياً عن البلاد المنتدبة عليها. ثم مواد أخرى عن تعهد الأعضاء عن تحسين ظروف العمل ووقف إنتشار المرض ومنع تجارة الأفيون وغير ذلك من الأخطار التى تهدد الحضارة.

العصبة فى مجال العمل

لقد لقى إنشاء العصبة عطفاً بالغاً من الإنسانية، وكما عبر الجنرال سمطس "أنى واثق أن العصبة هى المخرج الوحيد من دمار أوروبا الذى جلبته لها هذه الحرب".

ويتضح المركز الطيب الذى بدأت العصبة تشغله فى المجتمع الدولى عندما حضر فى دورتها التى إنعقدت 1924 إلى جنيف سبعة من رؤساء الوزارات (ومنهم الرئيسين البريطانى والفرنسى) و16 وزير خارجية. وحتى فى أول جلسات جمعية العصبة التى إنعقدت 1920 حضر ممثلو 42 دولة رغم ظل الكآبة الذى خيم على المناقشات بسبب تغيب الولايات المتحدة الأمريكية. فإن تأثير وهيبة الرئيس ولسون الذى كان عاملاً حاسماً فى قبول الدول المختلفة للميثاق لم يكن له نفس الأثر فى بلاده وعلى ما يبدو فإن لا كرامة لنبى فى وطنه. ذلك أن مجلس الشيوخ الذى كان لابد من موافقته على التصديق على المعاهدات قدم بعض التحفظات على ميثاق العصبة. وما لبث الحزب الجمهورى أن كسب انتخابات الرياسة التى جرت 1920، ونتيجة لذلك لم يصدق مجلس الشيوخ أبداً على معاهدة فرساى، ونأت الولايات المتحدة الأمريكية عن عضوية العصبة. والواقع أنها

كانت الدولة الوحيدة المهمة التى بقيت خارج العصبة التى ضمت 51 عضواً سنة 1921 زادوا إلى 57 سنة 1932 ووصلوا إلى 60 عضواً سنة 1934.

ومنذ البداية أبدت العصبة تصميمها على ألا تبقى مجرد صفر فى الشئون الدولية. وفى خلال سنواتها الأولى تمكنت من أن تقوى من مركزها نتيجة لنجاحها فى الوساطة فى عديد من المنازعات الدولية. وفى سنة 1921 تمكنت من إقامة المحكمة الدائمة للعدل الدولى – التى نص عليها فى ميثاقها – فى لاهاى، ونجحت فى نفس العام فى ضمان سحب القوات الصربية من ألبانيا بعد التهديد بعقوبات اقتصادية طبقاً للمادة 16 من الميثاق. وفى 1923 نجحت فى تسوية الخلاف الذى قام بين اليونان وإيطاليا والذى أدى إلى أن تقوم الأخيرة بإحتلال جزيرة كورفو اليونانية والذى كان يمكن أن يؤدى إلى حرب بين البلدين. كما أنها فى نفس العام أنجزت ثلاثة أعمال اقتصادية هامة: فقد تحملت مسئولية سداد كل من النمسا والمجر لديونهما، كما أنها أشرفت على إقرار مليون لاجئ يونانى من تراقيه وآسيا الصغرى فى اليونان. وفى 1925 واجهت مشكلة النزاع على الحدود بين بلغاريا واليونان والتى احتلت الثانية خلاله قسماً من الأراضى البلغارية.

ولكن فى العام التالى – 1926 – واجهت العصبة حدثين خطيرين: الأول: تقديم أسبانيا والبرازيل مذكرات عن نيتهم على الإنسحاب من العصبة نتيجة للصدام الذى حدث بينهما بشأن عضوية مجلسها وكان هذا العمل سابقة خطيرة حذت حذوها ثلاث دول كبرى بعد ذلك.

الثانى: دخول ألمانيا العصبة ومنحها مقعد دائم فى مجلسها، وكان الهدف من ذلك منح ألمانيا نفس مركز الدول الكبرى، وكان هذا نذيراً بعهد جديد.

وقد انتهت السنوات العشر الأولى من تاريخ العصبة بحدثين هامين يمثلان ذروة حركة إقامة عهد السلام على الأرض.

الأول: هو الميثاق المعروف بميثاق باريس أو "ميثاق كيلونج – بريان" 1928 نسبة إلى وزيرى خارجيتى الولايات المتحدة وفرنسا.

وقد أدانت الأطراف المتعاقدة الحرب "كوسيلة لحل المنازعات الدولية وشجبها كأداة للسياسات الوطنية فى علاقاتها ببعضها" واتفقوا على إمكان حل الصراعات مهما كانت طبيعتها أو أصلها والتى يمكن أن تنشب بينهم بوسائل سلمية.

الثانى: المذكرة التى قدمها وزير الخارجية الفرنسى المسيو بريان فى 1930 والتى دافع فيها عن تكوين "إتحاد فيدرالى أوروبى" عن طريق العصبة، وقد قال المسيو بريان فى هذه المذكرة "أن أحداً لا يشك أن أخطر عقبة تواجه تطور المؤسسات السياسية والتشريعية فى أوروبا والتى تعتبر أول المحاولات نحو تنظيم سلام عالمى إنما يكمن فى نقص الترابط والتجمع لقوى أوروبا المادية والمعنوية". ورأى بريان أنه لخلق تعاون أوروبى فلابد من خلق "نواة تنظيم فيدرالى" مما سيشجع على التعاون والترابط بين الدول الأوروبية ويمكنها من التضامن فى دراسة وحل المشكلات المتعلقة بها جميعاً. كما أوضحت المذكرة أن هذا العمل لا يستهدف خلق تنظيم أوروبى خارج العصبة وإنما بالعكس تنسيق المصالح الأوروبية تحت إشراف العصبة، كما أكد أن دخول أى دولة فى الإتحاد المزمع لا يعنى أى إنتقاص من حقوق السيادة لهذه الدولة"، ولكن لم يقدر لهذا المشروع النجاح المنتظر.

تدهور العصبة

توفى المسيو بريان وزير الخارجية الفرنسى 1932، وقد ارتبط اسم هذا الرجل بمعاهدة وميثاق باريس ومشروع الولايات المتحدة الأوروبية، وكانت وفاته نهاية لحقبة هامة كان فيها الشخصية السياسية الرئيسية داخل العصبة.

وبوفاة بريان بدأ يظهر رجال جدد ووسائل جديدة على مسرح الأحداث، وبدأت العصبة تعانى من سلسلة من الأزمات أدت إلى تدهورها الكامل ذلك أن عهد سيادة القانون الدولى قد بدأ يصل إلى نهايته. وبدأ العالم يستيقظ من أحلام السلام العالمى فجأة على الحقائق القاسية للعدوان السافر.

فطبيعة السياسة الأوروبية تغيرت فجأة وبدأ فصل جديد فى تاريخها يمكن أن نسميه فصل "الإنسلاخ عن مقررات فرساى"، ولم تعان أوروبا وحدها من هذا التغيير إلى الأسوأ

بل إنه امتد إلى آسيا وأفريقيا وكما ذكر الرئيس الأمريكى روزفلت 1939 أن العالم بدأ يعود إلى سياسة الأطماع والقوة الغاشمة بدلاً من سياسة إحترام الحقوق والحريات.

وقد نتج تدهور عصبة الأمم عن عاملين رئيسيين:

الأول: أنها أضعفت منذ البداية نتيجة لعدم اشتراك الولايات المتحدة فى أعمالها.

الثانى: وهو الأهم، أنه فى الوقت الذى أبدت فيه العصبة قدرتها ونشاطها فى تناول وعلاج المشاكل ذات الطبيعة المحدودة إلا أنها لم تبد هذه القدرة أو النشاط أو حدة العمل فى المشاكل الواسعة فقد أبدت عجزاً كاملاً فى مواجهة مثل هذه المشاكل، وكانت أهم هذه المشاكل المتعلقة بنزع السلاح والتى كان على الدول الأعضاء حيالها أن تعتمد على الضمان الجماعى بدلاً من القوة المسلحة، أما المشاكل الأخرى فهى تلك الخاصة بمنشوريا والحبشة وقد وضعت تحت الإختبار مدى استعداد الدول الأعضاء لخوض الحرب من أجل الدفاع عن مبادئ العصبة، ونقوم الآن بدراسة هذه المشاكل التى توضح أسباب تدهور العصبة قبيل الحرب العالمية الثانية.

1- مشكلة نزع السلاح:

جاء فى المادة الثامنة من ميثاق العصبة "أن حفظ السلاح يحتاج إلى تقليل تسليح الأمم إلى أدنى حد ممكن يستلزمه الأمن الوطنى وأن يتم تنفيذ ذلك بعمل عام بمقتضى إلتزامات دولية وقد ألقى على كاهل مجلس العصبة مسئولية وضع الخطط اللازمة لإتمام هذا التخفيض، وقد اعترف رئيس الوزراء البريطانى "أننا إذا لم نضمن تحديد عالمى للتسليح فلن نستطيع أن نضمن استمرار السلام أو بقاء الإشراف على تحديد التسليح الألمانى".

ولتنفيذ هذه المادة من ميثاق العصبة تم تكوين لجان فنية لدراسة مسألة نزع السلاح ، ولكن المباحثات الطويلة التى دارت فى هذه اللجان لم تأت بنتائج ملموسة.

ويعزى تأخر العصبة فى القيام بعمل فى هذا الصدد إلى إحجام فرنسا عن تقليل أجهزتها الدفاعية، وحتى نتفهم أسباب هذا الإتجاه الفرنسى نعود إلى عام 1919 حين وقع المندوبان الأمريكى والبريطانى معاهدات مع فرنسا تتعهد فيها بلادهما بمعاونة الفرنسيين "فى حالة

أى عدوان ألمانى"، وكانت هذه المعاهدات بديلاً للإقتراح الفرنسى بإقامة دولة حاجزة بين فرنسا وألمانيا على الشاطئ الأيسر للراين. ولكن لما رفض مجلس الشيوخ الأمريكى التصديق على معاهدة فرساى فقدت هذه المعاهدات قيمتها لأن الضمان البريطانى بالمعاونة قد سقط بدوره لأنه كان مشروطاً بتقديم الضمان الأمريكى.

وأدى هذا الموقف البريطانى – الأمريكى إلى منح السياسة الفرنسية المبررات اللازمة لبقاء تسليحها.. فقد كان هدف هذه السياسة الأول والأخير ضمان الأمن الذى إفتقد نتيجة لعدم التصديق على معاهدات الضمان فى نفس الوقت فإن مراوغة ألمانيا فى تنفيذ الشروط المتعلقة بنزع السلاح والواردة فى معاهدة فرساى قد أدت إلى ردود فعل خطيرة فى الدوائر الفرنسية وقوت من حجج هؤلاء الذين كانوا يعارضون فى أى تقليل للقوات المسلحة.

ولكن تحسن الموقف بعد عقد معاهدة لوكارنو (1925) والتى ضمنت فرنسا بمقتضاها العون البريطانى فى حالة الهجوم عليها، كما أن علاقاتها بألمانيا تحسنت إلى حد كبير . وبدا أن الوقت أصبح مناسباً لتناول مشكلة نزع السلاح وبدأت الاستعدادات لعقد مؤتمر لبحث هذه المشكلة.

ولكن لم ينعقد هذا المؤتمر قبل 1932، وقد اشتركت فيه 64 دولة بما فيها روسيا (التى لم تكن قد دخلت عصبة الأمم حتى هذا الوقت) والولايات المتحدة الأمريكية.

وتضمن المشروع الفرنسى الذى قدم للمؤتمر تكوين قوة دولية مسلحة – تمتد فى حالة الحاجة بقوات وطنية من الدول المتعاقدة – لتكون أداة فى يد العصبة ضد أى عمل من أعمال العدوان.

والواقع أن هذا المشروع الطموح كان الفرصة الوحيدة لتصبح أعمال العصبة أعمالاً فعالة مما يخلق شعور حقيقى بالأمن، ولكنه نحى جانباً.

وبدلاً من ذلك أحيل إلى الخبراء مشروع بإلغاء "الأسلحة الهجومية"، ولكن تقطعت أنفاس هؤلاء فى محاولاتهم لتصريف وتحديد هذه "الأسلحة الهحومية".

وضاعت شهور ثمينة قبل أن تتقدم الولايات المتحدة الأمريكية باقتراح بأن تقوم كافة الدول يتخفيض أسلحتها بمقدار الثلث فوراً، ووافقت دول أخرى عن وجوب إلغاء أسلحة معينة مثل المدفعية الثقيلة والدبابات وأسلحة الحرب الكيماوية والطائرات القاذفة.

وبينما بقى المؤتمر يناقش مشاكله كانت أوروبا تقترب أكثر وأكثر من حافة الهاوية، وقد وصلت المناقشات إلى دائرة مفرغة فالدول رفضت نزع سلاحها دون إحساس بالأمن الذى لم يتوفر دون نزع السلاح (!!).

وكانت النتيجة الوحيدة المحسوسة للمؤتمر هو أن ألمانيا – التى حدد تسليحها فى مؤتمر فرساى إلى أدنى حد – ضمنت الإعتراف (1932) بحقها فى المساواة مع الدول الكبرى الأخرى فيما يتعلق بالتسليح. والواقع أنه كان لابد من هذه الخطوة لأن نزع السلاح الألمانى كان مقصوداً به خطوة مبدئية لنزع السلاح العالمى.

وكانت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية قد تقدموا باقتراح مؤداه أن تقوم ألمانيا بإعادة تسليح نفسها تدريجياً حتى تصبح مساوية للدول الكبرى الأخرى. ولكن هذا الإقتراح كان متأخراً مثله مثل الإقتراحات الخاصة بالتعويضات ذلك أن التطورات الداخلية فى ألمانيا نفسها قد وجهت سياستها توجيهاً جديداً، ففى 1933 تولى الحزب النازى السلطة وكان من أوائل أعماله الإنسحاب من مؤتمر نزع السلاح ومن العصبة ذاتها. وبدأت ألمانيا بعد ذلك تجر الدول الأوروبية إلى سباق آخر من سباقات التسلح.

وزادت حدة الأزمة بفشل جهود عصبة الأمم فى حماية الحبشة من العدوان الإيطالى.

وقد عبرت الحكومة البريطانية عن الموقف العالمى 1936 حين أعلنت "أنه فى مثل حالة العالم القائمة الآن فليس هناك من بديل أمام الدول سوى مراجعة سياستها الدفاعية والبحث عن الوسائل التى تؤمنها ضد العدوان وفى القيام بدورها فى مواجهة إلتزاماتها الدولية".

وبهذه الكلمات أسدل الستار على الفصل الأول من الدراما الأوروبية التى حاولت فيه الأفكار المثالية أن تجد مكاناً فى خلف سلام غير مسلح. وبدأ الفصل الثانى الذى تميز بقيام فترة من السلام المسلح أدت إلى الفصل الثالث وتقصد به الحرب.

2- مشكلة اليابان ومنشوريا:

وهى المشكلة الثانية من المشكلات الثلاث الرئيسية التى أدت إلى الفشل الذى لاقته العصبة.

فقد أحس اليابانيون – الذين كان لهم بعض الإمتيازات فى مقاطعة منشوريا الصينية مما أدى إلى استثمارات مالية ضخمة لهم فى هذه المقاطعة – أحسوا بالخطر الذى أخذ بخناق إمتيازاتهم واستثماراتهم نتيجة لعداء السلطات المنشورية من جانب ونتيجة لبناء الصينيين لخط حديدى يمتلكونه فى هذه المقاطعة.

وأدت بعض الحوادث إلى إشعال الخصومة اليابانية – الصينية، وحمل الجيش اليابانى لواء المبادرة.

وبدا لليابانيين أن الوقت مناسب لتنفيذ أهدافهم نتيجة لظروف معينة، أولها نمو الشعور الوطنى فى الصين الذى هدد التغلغل اليابانى فى منشوريا، ثم الصراع بين نانكين وكانتون مما أضعف نفوذ الحكومة الصينية، ثم عدم الاستقرار الناتج عن هبوط أسعار الحاصلات الزراعية والبطالة والإضطرابات الشيوعية والأزمة الاقتصادية التى أمسكت بخناق أوروبا وأمريكا مما أضعفت احتمالات تدخلهما فى الشرق الأقصى.

وعلى ضوء هذه النظرة قامت القوات اليابانية 1931 بإحتلال "موكدن" عاصمة منشوريا متذرعة بأن عدواناً قد أصاب الإمتيازات والاستثمارات اليابانية فى منشوريا.

وطلبت اليابان التوقف عن مقاطعة البضائع اليابانية فى الصين كما طلبت إعادة تأكيد الصينيين للحقوق اليابانية فى منشوريا بما فيها حق اليابانيين فى التجارة والاستقرار فى أمن كامل.

وقد تقدمت الحكومة الصينية بطلب إلى مجلس العصبة، وبناء عليه دعا هذا المجلس اليابان إلى الجلاء عن منشوريا وأرسل لجنة لتقصى الحقائق. ولم تنتظر اليابان نشر تقرير هذه اللجنة بل أرادت أن تضع العصبة أمام الأمر الواقع. فتم إعلان استقلال مقاطعة منشوريا الخصيبة ذات الثروة المعدنية الكبيرة والبالغ تعدادها 30 مليون نسمة ..

تم إعلانها كدولة مستقلة باسم "منشوكو" وعين إمبراطور الصين السابق كرئيس على هذه الدولة.

وكان من الواضح أن منشوكو مجرد دولة تابعة فقد ظلت مختلف السلطات فيها فى أيدى اليابانيين، وقد كتبت لجنة تقصى الحقائق عنها "أن النظام القائم لا يمكن أن يسمى بأى حال من الأحوال نظام استقلالى حقيقى" كما رأت أن التدخل العسكرى اليابانى لا يمكن أن ينظر إليه على أساس أنه دفاع شرعى عن النفس. وعلى ذلك فقد طلبت العصبة من أعضائها عدم الإعتراف بالدولة الجديدة وأعقب ذلك إنسحاب اليابان من عضويتها.

ولم تتخذ العصبة أى إجراء فعال بعد ذلك نحو اليابان، وأدت الضربة التى وجهتها إليها تلك الدولة إلى إضعاف مركزها إلى حد كبير.

وقد تقدم المدافعون عن العصبة بعدة أعذار عن موقفها المائع حيال اليابان وساقوا عدة تبريرات قانونية لهذا الموقف منها أن اليابان لم تدان بالعدوان قط، وأن الصين واليابان لم تلجأ فى كافة مراحل الصراع إلى الحرب، كما أن الصين لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية فى أى وقت باليابان، فوق ذلك فإن الصين لم تطلب تطبيق المادة السادسة عشر من الميثاق والتى تطبق فقط فى "حالة الحرب" بمفهومها القانونى. وعلى ذلك فإن العصبة لم تدع إطلاقاً لتنفيذ العقوبات الواردة فى ميثاقها فى هذا الشأن.

وإلى جانب هذه الإعتبارات القانونية كان هناك الإعتبارات الواقعية الناتجة عن أن القوى الكبرى المطلة على المحيط الهادى (الولايات المتحدة وروسيا) لم تكن أعضاء فى العصبة وأنه بدون تعاونها الفعال فلن يكون للعمل الدولى الجماعى أى قيمة.

ولكن فى مواجهة هذه التبريرات كان هناك الواقع، فإن إنسحاب اليابان من العصبة يؤكد تماماً أنها قد دفعت بالعدوان، كما أن الواقع يؤكد أنه كان هناك "حالة حرب" سواء فى منشوريا أو شنغهاى. وأن عدم سحب الصين لوزيرها فى طوكيو وعدم تصميمها على تطبيق المادة 16 من ميثاق العصبة يعود أساساً إلى زيادة إخلاص الصين للعصبة وثقتها فى قدرتها على علاج الموقف وعدم رغبتها فى تأزيم الموقف أكثر بينما تعمل على علاجه.

وعلى أى حال فمن الواضح أن ما تعرضت له معاهدات الإمتيازات اليابانية من خرق ، وخطوات الحكومة الصينية الحذرة مكنت اليابان من تجنب عقوبات العصبة الاقتصادية أو العسكرية.

ولكن إذا كانت العصبة قد مارست نوعاً من الضغط المعنوى فى هذه الأزمة فقد كان اليوم قادم الذى كان عليها فيه أن تتخذ موقفاً حاسماً ولكن هل اتخذت هذا الموقف (! ؟).

3-مشكلة إيطاليا والحبشة:

فقد واجهت العصبة الإختبار القاسى الذى كان عليها أن تواجهه فى مدى قدرتها على الدفاع عن أعضائها ضد أعمال العدوان وذلك فى عام 1935 عندما غزت إيطاليا الأراضى الحبشية.

لقد كانت إيطاليا ضمن الدول الخمس الكبرى الممثلة فى المجلس الأعلى لمؤتمر السلام الذى دبج ميثاق العصبة. وكانت إحدى الدول الموقعة على ميثاق باريس والتى تعهدت فيه بعدم اللجوء إلى الحرب كأداة سياستها الوطنية، كما أنها كانت إحدى دول أوروبا الكبرى وإحدى أعمدة الحضارة الغربية. ومن ثم فإنه عندما تملصت من إلتزاماتها نحو ميثاق العصبة وميثاق باريس وهاجمت بلداً هى نفسها كانت ممن وافقوا على دخوله العصبة.. أدى ذلك إلى اهتزاز الضمير الأوروبى بعنف وأصبحت سلطة العصبة المعنوية بدورها فى امتحان عصيب ومعها مبدأ الضمان الجماعى.

فلا شك أن عمل إيطاليا بالقضاء على استقلال أحد أعضاء العصبة إنما كان تحدياً سافراً منها لهذه العصبة بينما لم تجرؤ المنظمة الدولية هذه المرة من التملص من مواجهة الموقف دون أن يعنى هذا تخليها عن مسئوليتها كوصى على النظام الدولى الجديد. وعلى ذلك فقد دعيت العصبة لإتخاذ قرارها.

وتبدأ المشكلة عندما تحولت بعض الخلافات على الحدود إلى صدام واسع بين إيطاليا والحبشة مما دعا الأخيرة إلى اللجوء للعصبة طبقاً للميثاق وتم تعيين لجنة تحكيم لدراسة النزاع، وقد برأ تقرير اللجنة الذى وافق عليه العضوان الإيطاليان فيها الطرفين من

المسئولية، ولكن كان موسولينى رئيس الحكومة الإيطالية قد قرر أن يسير بالأزمة إلى نهايتها فكما أعلن "أن الحكومة والشعب قد قررا الوصول بالمسألة إلى أقصاها".

وكان لابد من رد من العصبة، وقد أعلن وزير الخارجية البريطانية أنه "بناء على الإلتزامات التى يجب على العصبة أن تتحملها – وبلادى ضمنها – يجب ضمان الحفاظ الجماعى على ميثاقها والمقاومة الجماعية لكافة ألوان العدوان الصريح". وقد رحبت الدول الأخرى بالإدانة الصريحة للعدوان الإيطالى من الحكومة البريطانية، ولاقت هذه الخطبة ترحيباً عظيماً من الرأى العام العالمى.

وحتى يمكن منع الحرب فقد رأى مجلس العصبة أن يعين بعثة من الخبراء الأجانب تكلف بتنفيذ الإصلاحات فى الحبشة، كما تعهد بضمان امتيازات اقتصادية لإيطاليا فى الإمبراطورية الأثيوبية ووافقت بريطانيا وفرنسا على منح إيطاليا أيضاً بعض الإمتيازات فى الأراضى الحبشية، ولكن لم تشبع كافة هذه الإقتراحات أطماع موسولينى، وفى أكتوبر 1935 عبرت الجيوش الإيطالية الحدود الحبشية وبدأت فى غزو هذه البلاد. وقد أدانت جمعية العصبة إيطاليا بالعدوان طبقاً للمادة 16 من ميثاقها، وطبقاً لهذه المادة فإن إيطاليا فى مثل هذه الحالة تعتبر فى حالة حرب مع كافة الدول أعضاء المنظمة الدولية وأن على هذه الدول أن تقطع على الفور كافة علاقاتها التجارية والمالية معها.

وبالفعل نفذت العقوبات الاقتصادية فوراً فى أعقاب إعلان الحرب، أما العقوبات العسكرية فقد تركت لقرار الجمعية. وتضمنت هذه العقوبات الاقتصادية عدم بيع الأسلحة لإيطاليا كذا بعض المنتجات ذات الطبيعة العسكرية، كما تقرر إيقاف الاستيراد تماماً منها وعدم منحها أى قروض أو ضمانات.

ولكن هذه العقوبات لم تضعف من مقاومة إيطاليا لقرار العصبة بل إنها ردت عليها بمنع الاستيراد من الدول التى قررت تنفيذ قرار العصبة وضاعفت من جهودها للإنتهاء من الحرب بأقصى سرعة.

وفى شهر ديسمبر 1935 استاء العالم عندما علم أن هناك "مشروع سلام" يعد بهدف تسليم قسم كبير من الحبشة للمعتدى. وكان هذا يعنى مكافأة المعتدى على حساب الضحية، ومن

ثم فقد كانت مقترحات السلام تلك تهز من قوة العصبة المعنوية لأنها على النقيض من ميثاقها. وأدت ثورة الرأى العام العالمى على "مشروع السلام" إلى الإعتراض عليه سواء من جمعية العصبة أو من إيطاليا. وظلت العقوبات الاقتصادية قائمة ولكن لم تتم أى محاولة لفرض عقوبات عسكرية، فقد تصورت الدول – على ضوء ما حدث فى حرب البوير – أنه من الممكن أن تمتد بين إيطاليا والحبشة لسنوات طويلة إذ كان من المتوقع أن يستمر الجيش الأثيوبى فى المقاومة يساعده على ذلك طبيعة البلاد الوعرة، هذا إلى جانب استنزاف القوة الإيطالية فى حرب عصابات مما سيؤدى فى النهاية إلى إذعان إيطاليا تحت ضغط العقوبات الاقتصادية. ولكن التقدم السريع للقوات الإيطالية قلب كل هذه الحسابات ذلك أن القوات الحبشية واجهت الإيطاليين وجهاً لوجه فحصل هؤلاء على نصر حاسم نتيجة لتفوقهم فى التسلح الميكانيكى.

وباحتلال الإيطاليين للعاصمة الحبشية – أديس بابا – وهروب الإمبراطور وصلت الحرب فعلاً إلى نهايتها وضم الحبشة إلى مملكة إيطاليا وأعلن قيام الإمبراطورية الإيطالية، وقد تمت هذه التطورات فى مايو 1936 وبعد ذلك بشهرين أعلن رسمياً رفع العقوبات الاقتصادية عن إيطاليا (!!).

أسباب فشل العصبة

كما رأينا استطاعت دولة واحدة عضو فى العصبة أن تفرض إرادتها على خمسين دولة معادية وأنزلت ضربة قاسية بهيبة المنظمة الدولية لم تستطع بعدها أن تسترد مكانتها أبداً، وعلينا الآن أن نتحرى أسباب فشل هذه المنظمة.

1. أن العصبة لم تكن عالمية فى عضويتها ومن ثم فقد كانت ذات تأثير محدود، فالعقوبات الاقتصادية أضعف من قيمتها عدم شمولها، وعلى حد التعبير الذى ذاع وقتذاك "أن حائط هذه العقوبات إمتلأ بالثقوب".

2. عدم تدخل العصبة فى الأزمات إلا بعد وصولها إلى مرحلة من الحرج تجعل تراجع أى من أطرافها مهيناً لكرامته.

3. كان من الممكن أن تكون العقوبات العسكرية ذات قيمة لو تقررت بصورة جماعية، ولكن الصعوبة التى قابلت فرض هذه العقوبات أنه لم يكن كافة أعضاء العصبة على استعداد للوفاء بالتزاماتهم التى فرضها الميثاق عليهم. وكان من الممكن أن تعتبر إيطاليا عملاً مثل قطع إمدادها بالبترول أو إغلاق قناة السويس فى وجهها من أعمال الحرب مما قد يؤدى إلى قيامها بهجوم على بريطانيا التى قد تواجه بمفردها دون أى معونة من بقية الأعضاء. ومن ثم فقد كان العلاج الوحيد هو عمل عسكرى جماعى ولكن كان هذا من الأمور الصعبة حيث ولا دولة واحدة كانت مستعدة للحرب من أجل المبدأ.

4. وربما كان هذا العامل أهم العوامل ألا وهو سياسة الحكومة الفرنسية. فلم تكن هناك دولة متحمسة لمعونة سلطة العصبة مثل فرنسا التى رأت فيها صورة لأوروبا الجديدة التى خلقتها معاهدات السلام، ولكن عندما حان الوقت لترجمة هذه الحماسة إلى أعمال كان موقف فرنسا سلبياً تماماً، فقد تم إبرام معاهدة بين فرنسا وإيطاليا التى عبرت عن "رغبة الحكومتين فى تنمية علاقات البلدين التقليدية التى توحد الأمتين".

ولم ترغب فرنسا أثناء الأزمة أن تغامر بهذا التقارب مع إيطاليا وبإلقاء هذه البلاد فى أحضان ألمانيا. كما أنها فى نفس الوقت لم تكن راغبة فى تغيير موقفها من بريطانيا التى كانت فى حاجة إلى عونها فى مواجهة التهديد المتزايد القادم عبر الراين. وهى على أى حال لم تستطع الوفاء بالتزاماتها طبقاً لميثاق العصبة. وبالتالى كانت من أهم أسباب فشل العصبة.

* * *

والواقع أن مبدأ "الأمن الجماعى" كانت أمامه فرصة أول إختبار حقيقى فى ظل أحسن الظروف. فلم يكن هناك أى شك أن غزو الحبشة كان من أعمال انتهاك ميثاق العصبة . كما أن خمسين دولة وافقت على العقوبات الاقتصادية وكان من الممكن أن توافق الأغلبية على عقوبات عسكرية.

ومن الدول الكبرى التى كان يمكن أن تأخذ دورها فى هذه العقوبات لم تدخل الولايات المتحدة العصبة قط وإنسحبت اليابان وألمانيا منها وكانت إيطاليا هى المعتدية. ولم يبق بعد ذلك سوى بريطانيا وفرنسا لأن روسيا لم تكن بقادرة أن تقدم معونة فعالة وقتذاك ، ولكن أوضحنا أن فرنسا تخاذلت عن تقديم هذه المعونة، وبذلك ضاعت هذه الفرصة نهائياً.

وكان هذا أكبر أخطاء العصبة فإن أمن الفرد قد عنى أمن الجميع بغض النظر عن الحجم أو عن التسليح. وقد تأكدت هذه الحقيقة بمجرى الحوادث نفسها. ففى خلال فترة قصيرة تالية لا تزيد عن ثلاث سنوات تعرض أعضاء آخرون فى العصبة للعدوان هم النمسا ثم تشيكسلوفاكيا، وتحققت تماماً النبوءة الكئيبة لمندوب تشيكسلوفاكيا فى العصبة من أن بلاده ستكون الضحية التالية بعد أثيوبيا.

وعلى ذلك فقد كان واضحاً تماماً أن موقف إيطاليا من العصبة كان يعنى تدهورها كما أنه مزق أوهام أولئك الذين بنوا الآمال على إقامة السلم العالمى على صخرة الأمن الجماعى فقد تبين هؤلاء أنهم إنما كانوا يبنون قلاعاً على الرمال.

الحرب الأهلية الأسبانية – مناطق إحتلها فرانكو 1936 – 1939

تقسيم تشيكوسلوفاكيا وبولندا 1938-1939

الفصل الخامس
أوروبا فى الحرب العالمية الثانية

تطورات الحرب

يمكن القول أن خريطة العالم أخذت فى التغير منذ إطلاق أول رصاصة فى الحرب العالمية الثانية. لقد كانت هذه الطلقة إيذاناً بأن الدولتين الغربيتين اللتين ظلتا تحكمان العالم فى خلال الثلاثة سنوات الأخيرة، وهما بريطانيا وفرنسا، سوف تفقدان هذا المركز مهما كانت نتيجة الحرب !. فإذا انتصرت ألمانيا وإيطاليا واليابان – وكان هذا الإنتصار محتملاً بمعاونة الإتحاد السوفييتى – فستفقد الدولتين مركزهما بطبيعة الحال. وإذا انهزمت ألمانيا وإيطاليا واليابان – وكانت هذه الهزيمة محققة إذا انفصل عنها الإتحاد السوفييتى واشترك فى الحرب مع الحلفاء – فقد كان من المتوقع أن يتسع نفوذ الإتحاد السوفييتى إلى حد يقفز به إلى الصدارة.

ويلاحظ أنه فى عشية الحرب، وفى أثناء الأزمة البولندية، دارت عدة مناقشات أكاديمية تتنبأ بأن العالم سيصبح موزعاً بين دولتين كبيرتين هما: الإتحاد السوفييتى والولايات المتحدة. وفى ضوء هذا التنبؤ تساءل الباحثون عما إذا كان من الأفضل لدول غرب أوروبا الإرتباط بالإتحاد السوفييتى أو الولايات المتحدة ؟. ولم يكن أى من الخيارين مريحاً، ففيما يتصل بالإتحاد السوفييتى، فعلى الرغم من أنه دولة أوروبية إلا أن نظامه الاقتصادى وتراثه الحضارى كان يختلف عن نظام وتراث غرب أوروبا. وفيما يتصل بالولايات المتحدة، فعلى الرغم من أن النظام الاقتصادى فيها كان متفقاً مع النظام الاقتصادى فى غرب أوروبا، إلا أنها كانت دولة خارج القارة. ومعنى ذلك انتقال الزعامة الاستعمارية للمرة الأولى من داخل القارة إلى خارج القارة، وانتقال أوروبا من السيادة إلى التبعية !.

لقد نشبت الحرب حين غزت ألمانيا بولنده فى فجر اليوم الأول من سبتمبر 1939، بعد ضمها النمسا وغزوها تشيكوسلوفاكيا، فاضطرت إنجلترا وفرنسا إلى توجيه إنذار نهائى إليها يوم 3 سبتمبر، وما حل مساء ذلك اليوم حتى كانت الحرب العالمية قد اشتعلت.

وسرعان ما تطورت أحداث الحرب تطوراً خطيراً، فقد استطاع النازيون بسلسلة من العمليات العسكرية الاستيلاء على بولندا، ثم الدانمارك والنرويج، ثم الأراضى المنخفضة (هولندا وبلجيكا) وفرنسا ودول البلقان. ولكنهم فشلوا فى معركة بريطانيا بفضل شجاعة الطيارين الإنجليز، وبفضل بعض الأخطاء الإستراتيجية الألمانية، وبسبب فشل محاولات الغواصات الألمانية قطع طرق المواصلات الإمبراطورية فيما وراء البحار. ثم ارتكب هتلر نفس خطأه الكبير حين تحول لمهاجهة الإتحاد السوفييتى فى 22 يونيه 1941، تاركاً بريطانيا وراءه كقاعدة إستراتيجية يمكن أن توجه منها الهجمات إلى خطوط مواصلاته وإلى القلعة الأوروبية.

وفى أثناء ذلك قام اليابانيون فى المحيط الهادى، فى 7 ديسمبر 1941، بالهجوم على "بيرل هربر Pearl Harbor" والفليبين، وأغرقوا جزءاً كبيراً من الأسطول الأمريكى، ثم انطلقوا سريعاً فى جنوب شرقى آسيا، وفى خلال أشهر قليلة كانوا يهددون أستراليا ونيوزيلندا، كما اخترقوا بورما إلى الهند، قاطعين بذلك الخطوط البرية إلى الصين.

وفى أوائل عام 1942 كان المحور ما يزال يحقق انتصاراته فى كل مكان، بينما كان العالم الغربى فى أقصى درجات الإنهيار. فقد إخترقت القوات الألمانية شمال أفريقيا متجهة نحو الشرق الأوسط، مهددة بالإتصال باليابانيين فى الهند أما فى الإتحاد السوفييتى، فمع أن القوات الألمانية هناك لقيت بعض الهزائم، إلا أن هجوم الربيع كان يبدو ناجحاً.

على أنه قبل نهاية عام 1942 كانت الصورة قد تغيرت، ففى المحيط الهادى لقى الأسطول اليابانى هزيمة حاسمة على يد الأمريكيين فى معركة "ميدواى" Midway فى 4 يونيو 1942، واستطاع الأمريكيون بعدها أن يلتقطوا أنفاسهم لاستغلال طاقاتهم الصناعية الكامنة، وإجبار اليابانيين بعد ذلك شيئاً فشيئاً على التخلى عن فتوحاتهم. وفى 23 أكتوبر 1942 ألحق الجنرال مونتجمرى Montgomery هزيمة حاسمة بالقوات الألمانية بقيادة المارشال روميل Rommel فى معركة العلمين. وبدأ يطارد هذه القوات إلى تونس، حيث إنتهى الأمر بهزيمتها واستسلامها، وفى خلال بضعة أشهر كانت القوات الألمانية قد استسلمت فى "ستالينجراد"، مسجلة بذلك نقطة التحول فى الحرب الألمانية الروسية. ولكن

المحور لم يهزم هزيمة نهائية إلا بعد سنتين ونصف من هذا التاريخ، وانتهت بذلك الحرب العالمية الثانية.

العلاقات الدولية فى المرحلة الأولى من الحرب سبتمبر 1939 – ديسمبر 1941

1- العلاقات السوفييتية الألمانية

سيطر على العلاقات السوفييتية الألمانية منذ البداية عاملان: الأول عزم هتلر على مهاجمة الإتحاد السوفييتى بعد الفراغ من الجبهة الغربية، والعامل الثانى، إدراك الإتحاد السوفييتى لنوايا هتلر، ومحاولاته الدائمة لتأمين مركزه استعداداً للمعركة.

فبعد اجتياح ألمانيا السريع لبولندا، وعجز الحلفاء عن تقديم مساعدة حربية لها – لم يستطيع الإتحاد السوفييتى أن يقف جامداً، فاخترق الحدود البولندية من الشرق، لإبعاد الألمان عن الأقاليم الشرقية، التى كانت توجد بها أقليات كبيرة من الأوكرانيين والروس والبيض والروتينيين Rothenians. ولم تكن بولندا قد حصلت على هذه الأقاليم الشرقية بناء على معاهدة فرساى، بل ضمتها بالقوة فى سنة 1920 بمساعدة فرنسا، بقصد تحطيم الإتحاد السوفييتى.

وفى يوم سقوط وارسو فى 28 سبتمبر، وقع فى موسكو ميثاق ألمانى – سوفييتى هو "معاهدة الصداقة والحدود الألمانية السوفييتية"، الذى حدد بالتفصيل حدود مناطق احتلال البلدين فى أراضى بولندا. (حسب الإدعاءات الألمانية فى محاكمات نورمبرج، كانت هذه المناطق فى بروتوكول سرى ملحق بميثاق عدم الإعتداء الذى نفذ فى 23 أغسطس ، ويتضمن مبدأ تقسيم شرق أوروبا بين الإتحاد السوفييتى وألمانيا). وقد أنكر الإتحاد السوفييتى هذا الإدعاء.

كان احتلال روسيا للجزء الشرقى من بولندا إحدى المراحل فى عملية التقوية التى أرادت بها روسيا تدعيم مركزها فى البلطيق. ففى 29 سبتمبر، أى اليوم التالى لسقوط وارسو وتوقيع الميثاق الألمانى والروسى – وقعت "استونيا" ميثاقاً لتبادل المساعدة مع روسيا

أعطتها بمقتضاه قواعد جوية وبحرية. وفى أوائل أكتوبر سمحت "لاتفيا" و"لتوانيا" بوجود حاميات على الجزء الشمالى فى برزخ "كاريليا" بين بحيرة لادوجا Ladoga وخليج فنلندا.

ثم طلبت روسيا أيضاً من فنلندا أن تتخلى لها عن عدة جزر فى الخليج، وأن تؤجر لها بعض المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية أو الاقتصادية. وعندما رفضت فنلندا تحقيق هذه المطالب كاملة، أعلن الإتحاد السوفييتى الحرب على فنلندا فى نوفمبر 1939. وقد تعمد الإتحاد السوفييتى فى هذه الحرب الإبطاء فيها، خداعاً للألمان حتى لا يتخذوا استعدادات قوية فى الجبهة الشرقية إذا فكروا يوماً فى الإعتداء على الإتحاد السوفييتى. على أنه حين رأى أن امتداد الحرب سيؤدى إلى تدفق المساعدات من الحلفاء على فنلندا – قرر توجيه ضربات حاسمة إليها. ولكنه فى نفس الوقت أبدى استعداداً للتساهل، تجنباً لصدام محتمل مع الدول الغربية حين تزداد مساعدتها لفنلندا، وهو ما تكرهه موسكو رغم ارتباطها بألمانيا، خصوصاً بعد أن استصدرت فرنسا وإنجلترا من عصبة الأمم قراراً يندد بالعدوان السوفييتى ويقضى بطرد الإتحاد السوفييتى من المنظمة فاحتفظت فنلندا فى الإتفاق الذى أبرم مع روسيا باستقلالها، ولكنها تنازلت عن بعض الأراضى الواقعة على حدودها الشرقية، وعن جزيرة هانجو Hango الإستراتيجية.

فلما ظهرت بوادر انهيار الجبهة الغربية فى مايو سنة 1940، أدرك الإتحاد السوفييتى أن الدور سوف يكون عليه. لذلك طلبت حكومة موسكو من دول البلطيق منحها قواعد عسكرية جديدة، ثم أخذت تتدخل فى شئونها السياسية بمساعدة الأحزاب الشيوعية فيها، حتى نجحت هذه الأحزاب فى الاستيلاء على الحكم خلال شهر يوليو 1940، وعمدت إلى إدماج بلادها فى الإتحاد السوفييتى بإعلانها ثلاث جمهوريات سوفييتية.

وفى الوقت نفسه، وقبل توقيع المعاهدة مع فرنسا، وجهت موسكو إنذاراً إلى رومانيا بالتنازل لها عن إقليمى بسارابيا Bassarabia وبوكوفين Bukovine وفى 26 يونيو دخلت القوات السوفييتية بسارابيا، كما ضمت شمال بوكوفين إلى أوكرانيا، نظراً للقرابة الجنسية، وكانت هذه الأراضى فيما سبق جزءاً من روسيا. فامتدت الحدود الروسية إلى "الدانوب" Danube. وبهذه المحاولات فى البلطيق أكملت روسيا نظامها الدفاعى ضد ألمانيا إنتظاراً لليوم الموعود !.

على أن إجرءات الإتحاد السوفييتى فى البلطيق والبلقان لقيت رد فعل من جانب الألمان . ففى شهر سبتمبر دخلت قوات ألمانيا فنلندا. وعندما طلبت روسيا تفسير ذلك أجابت ألمانيا بأنه لا يوجد إتفاق سرى، وإنما سمحت فنلندا بمرور القوات الألمانية للوصول إلى قواعدها فى النرويج.

على أن إصطدام المصالح الألمانية الروسية فى البلقان كان أكثر عنفاً !. لقد انزعج الألمان للتوسعات السوفييتية فيه لأن ألمانيا، بعد تحقيق الأنشلوس، ورثت النزاع الروسى فى البلقان، على أن الإهتمام بالبلقان لم يكن قاصراً على ألمانيا، بل سوف نرى فيما بعد أنه كان محل الإهتمام الأول لبريطانيا، وعلى النحو الذى كان له أثره فى العلاقات الروسية البريطانية.

وفى 7 أكتوبر استطاع الألمان بالإتفاق مع ملك رومانيا وأنصار المحور أن يرسلوا قواتهم إلى تلك البلاد، وأن يقيموا حكومة موالية إنضمت إلى الحلف الثلاثى. ولما كانت سياسة الإتحاد السوفييتى منذ احتلال بسارابيا هى تأييد استقلال رومانيا – لذلك احتج على التدخل الألمانى، وأخذ يبدى أطماعه فى بلغاريا. وحينما بدأ الصدام محققاً بين البلدين فى البلقان، قام مولوتوف فى منتصف شهر نوفمبر بزيارة إلى برلين حيث قابل هتلر للإتفاق وتسوية الخلافات. وفى هذه المفاوضات طلب الإتحاد السوفييتى إنسحاب الألمان من فنلندا – باعتبارها منطقة نفوذ سوفييتية – كما تمسك بوضع بلغاريا تحت حمايته كمنطقة نفوذ بناء على العلاقات التقليدية بين البلدين، كما طلب قواعد على المضايق التى اعتبرها الروس داخلة فى منطقة أمنهم. ولكن المفاوضات فشلت، وفى 18 من الشهر التالى أى ديسمبر 1940 صدر أمر هتلر للاستعداد لحملة "بربروسه Barbarossa" على روسيا، وهى الحملة التى نفذت بالفعل فى 22 يونيو 1941.

2- العلاقات بين دول المحور

فى نفس اليوم الذى غزت فيه ألمانيا بولندا، أعلنت إيطاليا أنها لن تكون البادئة فى العمليات العسكرية. وفى ذات اليوم أيضاً صرح هتلر فى الرايخستاج "بأننا فى إضطلاعنا بهذا الصراع ليس فى نيتنا أن نطلب مساعدة أجنبية". ولكن هتلر من جانب آخر حاول إقناع حليفته بخوض الحرب، ولكن القواد الإيطاليين أكدوا أن إيطاليا لن

تكون مستعدة قبل ثلاث سنوات، فقبل هتلر أن يحل حليفه من الإتفاق على ألا يعلن حياده إلا إذا أصبح ذلك ضرورياً. وفى هذه الأثناء بذل الحلفاء جهوداً دبلوماسية لإبقاء إيطاليا بعيدة عن الحرب، واشتركت الولايات المتحدة فى هذه الجهود.

على أن انتصارات هتلر المتلاحقة بهرت موسولينى. وفى مارس 1940 إجتمع الزعيمان فى ممر برينر Brenner Pass ووافق موسولينى مبدئياً على دخول الحرب. وعندما تأكد من رجحان كفة ألمانيا أعلن فى 13 مايو أن إيطاليا لا تستطيع أن تقف بعيدة عن صراع يقرر مصير أوروبا. وحدد موسولينى يوم 5 يونيو لإعلان الحرب، ولكن هتلر هو الذى طلب إليه فى هذه المرة تأجيل الموعد بضعة أيام، حتى تستأثر ألمانيا وحدها بفخر النصر !. وفى يوم 10 يونيو جر موسولينى إيطاليا إلى الحرب رغم معارضة جنرالاته ودون تأييد الرأى العام.

وفى الفترة بعد سقوط فرنسا، وبعد أن أصبحت بريطانيا وحيدة، قام هتلر بعدة محاولات لإجتذاب أكبر عدد من الحلفاء فى أوروبا ليؤثر على بريطانيا وعلى الولايات المتحدة معنوياً، ويظهر للأخيرة أن القارة أصبحت تحت زعامة ألمانيا. فحاول أولاً تكوين كتلة موالية فى غرب المتوسط تضم أسبانيا وفرنسا وفيشى.

وكانت أسبانيا، نظراً للنظام الفاشى القائم فيها، أيسر الدول إجتذاباً. وقد عرض فرانكو فى البداية الدخول فى الحرب على أثر انهيار فرنسا مقابل عدة مطالب إقليمية، ولكن هتلر لم يجد ضرورة للاستجابة لهذه المطالب فى ذلك الوقت. ولكن منذ أن ظهرت النتائج الأولى لمعركة بريطانيا، أخذت فكرة الحياد ترجح لدى فرانكو، بينما انعكست الأية عند هتلر، الذى أصبح يلح فى دخول أسبانيا الحرب. فقابل فرانكو لهذا الغرض فى 24 أكتوبر، وهنا كرر فرانكو مطالبه التى تشمل استرداد جبل طارق وضم القسم الفرنسى من مراكش بالإضافة إلى إقليم وهران بالجزائر، بالإضافة إلى توسيع مستعمرتى ريو دى أورو Rio de Oro وغينيا Guinea على حساب جاراتها. ولما كانت خطة هتلر فى ذلك الحين اجتذاب حكومة فيشى بدورها إلى ألمانيا، وكان ينوى مقابلة بيتان فى اليوم التالى، فقد رأى أن هذه المطالب لا تتناسب مع أهمية أسبانيا.

وفى اليوم التالى قابل هتلر بيتان فى "مونتوار Motoire" لإخراج فرنسا من الموقف السلبى الذى انتهجته منذ الهزيمة، واجتذابها للتعاون معه، واعداً بيتان بأن تحتل فرنسا المركز اللائق بها فى مؤتمر الصلح عند النصر. ولم تظهر نتائج إيجابية لهذه المقابلة، فضلاً عن أنها لم ترض موسولينى، لأن تعاون فرنسا سوف يحرم إيطاليا من تحقيق أطماعها فى المستعمرات الفرنسية!.

وفى تلك الأثناء عمل هتلر على توثيق الروابط المشتركة فى الإتفاقية المعادية للشيوعية الدولية سنة 1936 و1937 – عن طريق الإتفاق على تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، فتختص اليابان بشرقى آسيا وتختص ألمانيا بوسط وغربى أوروبا، وأما منطقة النفوذ الإيطالى فتشمل شمالى أفريقيا وشرقيها. وتم على هذا الأساس عقد "الحلف الثلاثى " Tripartite Pact بين اليابان وألمانيا وإيطاليا فى 27 سبتمبر 1940، وقد نصت المادة الأولى فيه على التعاون فى الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية. ثم أصبح هذا الحلف المحور الذى تستخدمه ألمانيا لإجتذاب الحلفاء إليها طوعاً أو كرهاً، فقد عرض على حكومة فيشى وعلى كثير من دول شرقى أوروبا والبلقان، وانضمت إليه المجر ورومانيا وبلغاريا.

مع ذلك كله فلم يحدث من التناسق بين دول المحور ما كان موجوداً بين دول الحلفاء . ففيما يتصل بالعلاقة بين ألمانيا وإيطاليا فإن ما أظهره الإيطاليون من عجز أثناء الحرب فى اليونان وشمال أفريقيا قد وضعهم فى موضع التابع بالنسبة للألمان. وفيما يتصل بالعلاقة بين ألمانيا واليابان، فإن هجوم ألمانيا على الإتحاد السوفييتى كان مفاجأة لليابان ، وقد تم بعد شهر واحد من إبرام معاهدة حياد بينها وبين الإتحاد السوفييتى فى 1941، إتفق فيها الطرفان على عدم مهاجمة أحدهما للآخر فى حالة دخوله الحرب مع طرف ثالث أو أكثر !. ولذلك لم تعلن اليابان الحرب على الإتحاد السوفييتى. ومن الجهة الأخرى فإن هجوم اليابان على ميناء بيرل هاربر كان مفاجأة للألمان، وقد جاء فى الوقت الذى كان هتلر يريد أن يتجنب عداء الولايات المتحدة بقدر المستطاع، ولكنه إضطر ومعه إيطاليا لإعلان الحرب على الولايات المتحدة، بحكم الحلف الثلاثى (كان الحلف ينص على ألا يغير من طبيعة العلاقة القائمة بين أعضائه وبين الإتحاد السوفييتى).

3- العلاقات الأمريكية البريطانية

عندما قامت الحرب، كانت الولايات المتحدة ما تزال تنتهج سياسة العزلة التى تقررت بعد الحرب العالمية الأولى، والتى كان مظهرها عدم تصديق مجلس الشيوخ على معاهدة فرساى، وعدم الإنضمام إلى عصبة الأمم. وليس معنى العزلة فى الولايات المتحدة هو الإنطواء وتجاهل العالم الخارجى، بل معناها عدم التورط فى المنازعات الأوروبية. لذلك رأينا الولايات المتحدة تزاول نشاطها فى السياسة الخارجية بين الحربين، كما تمثل فى ميثاق بريان كيلوج الذى يدعو لعدم استخدام القوة فى المنازعات الدولية.

وعندما عاد الديمقراطيون إلى الحكم سنة 1932، وأصبح فرانكلين روزفلت رئيساً للجمهورية، أعلن عن نيته فى زيادة اهتمام الولايات المتحدة بالعالم. ولكن الكونجرس أصدر فى سنة 1934 قانون الحياد، الذى ينص على تحريم بيع الأسلحة إلى الدول المتحاربة بصرف النظر عن المعتدى والمعتدى عليه !. وفى سنة 1935 زيدت مادة تحظر سفر مواطنى الولايات المتحدة على سفن الدول المتحاربة. ومع عدم إيمان روزفلت بسياسة الحياد إلا أنه راعى رغبة الكونجرس. فلم يرسل أية مساعدات إلى الحبشة أو إلى الجمهوريين الأسبان، رغم وجود مبرر للتجاوز عن القانون، وهو أن الحرب لم تكن رسمية.

وفى الحقيقة أن الولايات المتحدة لم تخرج على هذه السياسة إلا بالنسبة للصين. فقد اتخذت عدم وجود إعلان رسمى بالحرب بين اليابان والصين ذريعة لتقديم مساعداتها للصين، بعد أن أسفر الهجوم اليابانى سنة 1937 عن احتلال بكين وتانكين ومعظم الموانى الهامة مثل كانتون وشنغهاى.

أما بالنسبة للميادين الأخرى، فقد تمسكت بسياسة الحياد. ففى أثناء الأزمة التشيكية أجبر أنصار العزلة روزفلت على الإدلاء بتصريح قال فيه: "إن الذين يظنون الولايات المتحدة لابد أن تؤازر الطرف المعادى لألمانيا مخطئون". وقد حاول روزفلت بعد تلبد الموقف الدولى أن يعدل قانون الحياد بحيث يسمح ببيع الأسلحة بشرط أن تدفع أثمانها فوراً وأن تحمل على سفن الدول التى تشتريها، ولكن لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس رفضت هذا الإقتراح.

على أنه بعد قيام الحرب واجتماع الكونجرس فى أكتوبر 1939 ظهر أن الأغلبية أصبحت تميل إلى سياسة روزفلت، فوافقت على القانون السابق الذى عرض باسم "إدفع وإحمل " Cash and Carry (لم تخترقه سوى مرة واحدة عند غزو روسيا فنلندا، مما دل على أن الشيوعية عندها كانت أكثر خطراً من الفاشية !).

ومنذ ذلك الحين أخذت سياسة الولايات المتحدة تتجه نحو التحيز لبريطانيا تدريجياً. وقد مر هذا التحيز بعدة مراحل:

الأولى: وتبدأ بصدور قانون "إدفع وإحمل" حتى سقوط فرنسا. وفى هذه المرحلة حافظت الولايات المتحدة على الحياد من الناحية الشكلية. ومن الناحية العملية لم يستفد من القانون سوى دول الحلفاء لسببين: الأول عدم امتلاك ألمانيا أرصدة من العملة الأمريكية تشترى بها وتحمل !، بخلاف بريطانيا وفرنسا. والثانى، أن وسائل ألمانيا للنقل عبر الأطلنطى لم تكن متوفرة كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا.

أما المرحلة الثانية، فتبدأ بسقوط فرنسا ودخول إيطاليا الحرب وسيطرة هتلر على القارة الأوروبية. فقد بدأت أمريكا تشعر بالضرر الاقتصادى من جراء النظام الجديد الذى فرضه هتلر على أوروبا، والذى يقوم على مبدأ الإكتفاء الذاتى. هذا فضلاً عن إقتراب الخطر من الأمريكيين بسبب استيلاء ألمانيا على دول لها ممتلكات فى العالم الجديد، مثل الدانمارك التى كانت تمتلك جرينلاند فى شمال القارة، وهولندا التى تمتلك جزءاً من غيانا Guiana وبعض الجزر الاستوائية، وفرنسا التى تمتلك جزءاً آخر من غيانا وعدة جزر فى البحر الكاريبى وجزيرتين قرب ساحل كندا. وفى الوقت نفسه خشى روزفلت وأتباعه من اختلال التوازن فى البحار لو دخلت اليابان الحرب واستولى الألمان على الأسطول الفرنسى، فعندئذ سوف تصبح الولايات المتحدة تحت رحمة المعتدى.

لذلك تغيرت المفاهيم الإستراتيجية فى أمريكا تغيراً أساسياً، واتفق على أن تدخل جميع الجزر التابعة للدول الأوروبية فى منطقة الأمن الأمريكية !. وأكثر من ذلك اتفقت أمريكا مع منظمة الدول الأمريكية على أن تقيم حاجزاً عسكرياً على مسافة 300 ميل من سواحلها، وتحظر على السفن المتحاربة القيام بعمليات داخل هذه المنطقة الواسعة .

كما أصدرت الولايات المتحدة قانون التجنيد الإجبارى (كان الجيش الأمريكى سنة 1933 عدده 135 ألف، أى أصغر من الجيش البولندى !) وزيادة مخصصات الدفاع.

وبالتالى فقد ترتب على هذا التحول تحول آخر فى نظام المساعدات لبريطانيا، فأبرمت فى 2 سبتمبر 1940 مع بريطانيا إتفاقاً يقضى بتقديم 50 مدمرة أمريكية، فى مقابل تأجير خمس قواعد بحرية وجوية فى جزر الهند الغربية الواقعة فى خطة الدفاع الأمريكى لمدة 99 عاماً. (تشرشل لوح بسقوط بريطانيا وانتقال المقاومة إلى كندا). كما هددت الولايات المتحدة حكومة فيشى الفرنسية بقطع المؤن عنها إذا سلمت الأسطول الفرنسى لألمانيا أو سمحت للألمان بالتسلل إلى الإمبراطورية.

وما لبث تحيز الولايات المتحدة لبريطانيا أن دخل مرحلة جديدة حين أقنع تشرشل روزفلت، بعد نجاحه فى الإنتخابات، بعجزه عن شراء الأسلحة حسب قانون "إدفع وإحمل"، لاستنفاد بريطانيا إمكانياتها للحصول على الدولار، ونفاذ إحتياطيها من الذهب تقريباً، وبالتالى فلم يعد مفر من الإقتراض كما حدث فى الحرب الأولى. فأصدر روزفلت فى 11 مارس سنة 1941 "قانون الإعارة والتأجير" المشهور The Lease – Lend Act وقد حمل الكونجرس على الموافقة عليه بقوله: "إذا كان بيت جارك يحترق فيجب عليك أن تقدم له المياه أولاً ثم تطلب إليه بعد ذلك ثمنها !". وبهذا القانون لم تخرج الولايات المتحدة من الحياد رسمياً فحسب، بل إنه يعتبر بداية لسياسة المساعدات الخارجية، التى استمرت واتسعت بعد إنتهاء الحرب ولعبت دورها فى الحرب الباردة.

ولم تلبث الولايات المتحدة أن خطت خطوة أبعد فى مشاركة بريطانيا فى تحمل أعباء الحرب. ففى الفترة من يناير إلى يونيه 1941، كانت خسائر الأسطول البريطانى قد بلغت أقصى حد لها، وبين تشرشل أن أعباء نقل الأسلحة عبر الأطلنطى أصبحت فوق الطاقة، لتوزع مهام الأسطول البريطانى على مختلف المحيطات، وتركز الأسطول الألمانى فى مناطق محدودة منها الأطلنطى. فقرر روزفلت نقل البضائع المرسلة إلى بريطانيا بواسطة الأسطول الأمريكى إلى منتصف الطريق – أى إلى جزيرة أيسلندا Iceland التى كانت من أملاك الدانمارك واحتلها الإنجليز عند استيلاء الألمان على الوطن الأم. وقد حلت القوات الأمريكية فيها محل القوات البريطانية.

وفى ذلك الحين كانت الولايات المتحدة قد استولت على جميع سفن المحور الموجود فى موانيها، كما استحوذت فى أبريل 1941 على جزيرة جرينلاند، ووضعتها تحت حمايتها المؤقتة.

ولقد كان بسبب تورط الولايات المتحدة إلى هذا الحد فى الحرب، خصوصاً بعد صدور قانون الإعارة والتأجير، أن أصبح من حقها أن يكون لها رأيها فى خطط الدفاع. وقد ظهرت خلافات هامة حول هذا الموضوع فى صيف 1941. فقد كان رأى الولايات المتحدة ترتيب مناطق الدفاع حسب أهميتها الإستراتيجية على النحو الآتى: الأطلنطى ، جنوب شرق آسيا، المحيطات الأخرى، الشرق الأوسط. أما الحكومة البريطانية فكانت تقدم الشرق الأوسط على الأقصى، وتنوى الإنسحاب من المحيط الهادى إذا أرغمتها اليابان على ذلك.

ومن ناحية أخرى، فإن الحرب إلى ذلك الحين – أى قبل هجوم ألمانيا على الإتحاد السوفييتى فى 22 يونيه 1941 – كانت تدور بين دول ليبرالية ودول شمولية Totalitarian States وكانت الولايات المتحدة تعلن تأييدها للدول الليبرالية فى نضالها ضد الدول الشمولية – فلما دخل الإتحاد السوفييتى، وهو دولة شمولية الحرب ضد ألمانيا، تطلب الأمر إعادة النظر فى الموقف السياسى للندن وواشنطن.

ولبحث هذه الموضوعات جميعها، تقابل تشرشل مع روزفلت على ظهر المدرعة "برنس ويلز" فى المحيط الأطلنطى فى خليج أرجنتيا Argentia بجزيرة نيوفوند لاند. وتم فى هذا اللقاء إصدار ميثاق الأطلنطى المشهور Atlantic Charter الذى ضمنه الزعيمان البريطانى والأمريكى بعض المبادئ المشتركة التى تبنى عليها الدولتان "آمالهما لإقامة عالم أفضل". وهى مبادئ كان القصد منها فى الحقيقة – كما تبين بعد الحرب – خداع شعوب العالم المستعمرة والتابعة، وإفساح الأمل أمامها للتحرر عن طريق المساهمة بإمكانياتها البشرية لهزيمة المحور – بدليل أن تشرشل كما يدعى فى مذكراته هو الذى بادر إلى اقتراح هذه المبادئ، مع أنها تتعارض مع سياسة بريطانيا فى ذلك الوقت !.

وتتلخص مبادئ ميثاق الأطلنطى فى أن الدولتين لا تبغيان أى توسع إقليمى، وتتعهدان بعدم إجراء أية تعديلات إقليمية مضادة لرغبة الشعوب المعنية، والإعتراف بحق كل شعب فى اختيار شكل الحكم الذى يريده، وإعادة حقوق السيادة والحكم الذاتى للشعوب التى سلبت منها هذه الحقوق بالقوة، والمساواة بين جميع الأمم فى التجارة والحصول على المواد الخام، وتحسين الأحوال المادية اللازمة للحياة، والأمل فى إقامة سلام يضمن للناس جميعاً التحرر من العوز والخوف، كما يضمن لهم حرية عبور المحيطات والبحار دون عائق.

ومن ذلك يتضح أن الميثاق صيغ فى شكل لا يمنع الإتحاد السوفييتى من الاشتراك فيه ، رغم إعلان الدولتين تأييدهما للحرية الاقتصادية، إذ نصت المادة الثالثة على حق كل شعب فى اختيار شكل الحكم الذى يريده، كما اتفق روزفلت وتشرشل عند توقيع الميثاق على بذل المعونة للإتحاد السوفييتى.

وتعتبر مبادئ الميثاق فى مضمونها العام ترديداً لمبادئ ولسن أيام الحرب العالمية الأولى، التى تجاهلها الحلفاء بعد الحرب، كما تجوهلت مبادئ ميثاق الأطلنطى نفسه بعد الحرب العالمية الثانية أيضاً !.

وفى 24 سبتمبر 1941، إجتمع ممثلو الدول المتحالفة التى تضم بريطانيا والحكومات الأوروبية المنفية فى بريطانيا والحكومات المؤقتة التى شكلها أعداء النازية، بالإضافة إلى الإتحاد السوفييتى – واشتركوا فى هذا الميثاق. وفى يوم 7 ديسمبر 1941 هاجمت اليابان الأسطول الأمريكى فى قاعدة بيرل هاربر فى جزر هاواى، فبدأت مرحلة جديدة فى العلاقات الدولية.

أوروبا تحت الحكم النازى

لم ينج من السيطرة الألمانية فى أوروبا سوى أربعة دول هى: السويد وسويسرا وأسبانيا والبرتغال. وتنقسم الدول التى وقعت تحت السيطرة الألمانية إلى قسمين: دول احتلها الألمان، ودول تحالفت مع الألمان. وبالنسبة للدول التى احتلتها الألمان فلم يعاملوها

معاملة واحدة، فطبقاً للنظرية النازية فى تفاوت الأجناس، فرق الألمان بين ثلاثة أنواع من الدول المختلفة:

الفرع الأول، هى الدول التى يمكن تحويلها إلى بلاد جرمانية. وقد طهرت هذه الدول بوسائل العنف من الأجناس الغريبة، وضمت إلى الرايخ. وتتمثل هذه البلاد فى النمسا، والسوديت، ودانزج، ودول البلطيق، والألزاس واللورين، وشمال سلافونيا Slavonia ، واستريا Styria، والتيرول الإيطالى Tyrol بعد هزيمة إيطاليا.

أما النوع الثانى، فيتمثل فى الأقطار التى اعتبرت مجالاً حيوياً للجرمان Labensraum ويسكنها عادة أجناس من الدرجة الدنيا – حسب النظرية النازية – وقد ألغيت الحكومات الوطنية لهذه الأقطار، ووضعت تحت الحكم النازى مباشرة، وهى بوهيميا Bohemia وموراڤيا Moravia وبولندا. وعندما احتلت أراضى الإتحاد السوفييتى، أخضعت أيضاً لإدارة مباشرة، وعين روزنبرج Rosenberg فيلسوف الحزب النازى، مديراً للإدارة المدنية فى الأراضى المحتلة، لوضع النظرية موضع التطبيق !. ولذلك شرد أهالى المناطق وحرموا من الضروريات.

أما النوع الثالث، فيتمثل فى الأراضى المحتلة عسكرياً مع الإبقاء على حكومات وطنية فيها. وقد اختلفت معاملة الألمان لهذه الأقطار، فعوملت هولندا وبلجيكا والدانمارك وفرنسا والنرويج معاملة حسنة نسبية. أما يوجوسلافيا واليونان فقد عوملتا معاملة قاسية . فقد مزقت يوجوسلافيا، فأقيمت دولة مستقلة فى "كرواتيا" تدور فى فلك إيطاليا، واعتبرت من الدول الحليفة للمحور، ووسعت حدودها على حساب الأقاليم الأخرى، فضمت إليها البوسنة Bosnia والهرسك Herzegovina ثم منحت أجزاء كثيرة من ساحل دالماشيا Dalmacia.

أما الدول المستقلة التى تحالفت مع الألمان رغبة أو رهبة، فتتمثل فى المجر، التى كانت ميولها واضحة مع ألمانيا منذ سنة 1938. وقد استفادت من ذلك استيلاءها على جنوب سلوفاكيا وروتينيا ومعظم ترانسلفانيا وجزء من الأراضى اليوغوسلافية، وذلك على الرغم من أنها تجنبت الاشتراك فى الحرب. على أن المجر لم تلبث أن دخلت فى التبعية

الألمانية وتورطت إلى حد الاشتراك فى الحرب ضد الإتحاد السوفييتى، مما دفع بريطانيا إلى إعلان الحرب عليها، ولكنها حاولت الخروج من ورطتها بعد تغلب كافة الحلفاء، فتخابرت سراً معهم لعقد الهدنة دون قيد ولا شرط. ولكن هتلر تنبه إلى هذه المحاولات واحتل البلاد فى مارس 1944 وأقام فيها حكومة موالية.

كذلك كانت رومانيا وبلغاريا حليفتين أساسيتين لألمانيا فى البلقان. وقد أعلنت رومانيا الحرب على الإتحاد السوفييتى، وسلمت للألمان حقول البترول، وطبقت السياسة المناوئة لليهود. وقد مكنتها الإنتصارات الألمانية من استرداد بسارابيا، وبوكوفين الشمالية، وأخذت تعويضاً عن ترانسلفانيا يتمثل فى جزء من الأراضى السوفييتية يضم ميناء أوديسيا.

أما بلغاريا فقد تعاونت مع الألمان، ولكنها لم تعلن الحرب على الإتحاد السوفييتى لما تشعر به من صلة القرابة مع الروس، واتجهت أطماعها إلى اليونان ويوجوسلافيا، فاحتلت جزءاً من مقدونيا وتراقيا.

فرنسا والإمبراطورية الفرنسية أثناء الحرب

بعد دخول الألمان باريس وانهيار فرنسا، قبلت الحكومة الفرنسية شروط الهدنة التى اشترطتها ألمانيا، ووقع المندوبون الفرنسيون اتفاق الهدنة يوم 22 يونيه 1940 فى مدينة كومبان Compein وبعد يومين وقعت شروط الهدنة مع إيطاليا.

وقد قضت شروط الهدنة مع ألمانيا بأن تحتل ألمانيا كل الجزء الذى يقع إلى الشمال وإلى الغرب من خط يمتد من جنيف إلى تور، ثم جنوباً إلى حدود أسبانيا. وفى هذه المنطقة المحتلة والمشتملة على ثغور القنال الإنجليزى والمحيط الأطلنطى، أصبح للألمان حقوق دولة الإحتلال فيما عدا الإدارة المحلية. وكان على فرنسا أن تتحمل كلها نفقات الإحتلال. أما القوات الفرنسية، فقد قضت الشروط بنزع سلاحها وتسريحها، فيما عدا تلك القوات اللازمة لحفظ النظام العام. وكان على الأسطول الفرنسى أن يبحر إلى موانى محددة لنزع سلاحه وشل قدرته الحربية، وأعلنت ألمانيا أنها لن تستخدم هذا الأسطول ضد إنجلترا أو

الإحتفاظ به بعد إتمام الصلح. وكان على فرنسا أن تطلق سراح الأسرى الألمان، أما أسرى الحرب الفرنسيين فيظلون فى أيدى الألمان.

أما شروط الهدنة مع إيطاليا فقد قضت بتحويل مناطق محددة فى جنوب فرنسا وتونس والجزائر والصومال الفرنسى إلى مناطق عسكرية، وبأن يكون لإيطاليا حقوق كاملة على ميناء جيبوتى، وأن تسلم فرنسا إيطاليا كل عتاد القوات الفرنسية على الجبهة الإيطالية.

أما الجزء غير المحتل من فرنسا فقد بقى تحت السيادة الاسمية للحكومة الفرنسية التى نقلت عاصمتها إلى فيشى Vichy وكان على رأس هذه الحكومة المارشال "بيتان" الذى طلب إلى الألمان منحه سلطات مطلقة بما فى ذلك تعديل دستور الجمهورية الثالثة . واستناداً إلى هذه السلطات أحدث بيتان تغييرات أساسية فى نظام الدولة، وأنهى بذلك عهد الجمهورية الثالثة. فقد ألغى رياسة الجمهورية، وعطل مجلس البرلمان، واتخذ لنفسه لقب رئيس الدولة.

وقد اعترفت حكومة الولايات المتحدة بحكومة فيشى فى فرنسا والمستعمرات، وظلت على هذا الإعتراف حتى غزو شمال أفريقيا. أما بريطانيا فقد ساءت العلاقات بينها وبين حكومة فيشى بعد توقيع الهدنة بقليل. ففى الثالث من يوليه استولت بريطانيا بالقوة على البوارج الحربية الفرنسية الراسية فى ميناء بليموث وبورتسموت. ثم شلت حركة الأسطول الفرنسى الراسى فى ميناء الإسكندرية، ثم حاولت إغراء الأميرال الفرنسى الذى يقود الأسطول الراسى فى وهران بالجزائر على مواصلة القتال مع الأسطول البريطانى، أو على الإبحار إلى أمريكا حيث ينزع سلاحه. ولما فشلت هذه المحاولات أطلق أسطول البحر المتوسط البريطانى نيرانه على السفن الفرنسية، ودمر عدداً منها، وهكذا قطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وشرعت بريطانيا فى إخضاع المستعمرات الفرنسية لنظام الحصار.

وفى تلك الأثناء، كان الجنرال ديجول قد لجأ إلى بريطانيا أثر تشكيل حكومة بيتان. ومن لندن وجه نداء فى 18 يونيو يحث الفرنسيين فيه على رفض الهدنة والاستمرار فى

المقاومة. وشرع هو فى تكوين نواتها تحت قيادته من فلول القوات الفرنسية المنسحبة من النرويج ودنكرك. وكذلك تطوع بعض بحارة البوارج الراسية فى الموانى البريطانية وفى الإسكندرية للخدمة تحت قيادته. وسمحت له بريطانيا باتخاذ أراضيها مقراً لهذه القوات . واتفقت مع ديجول على تكوين وحدات برية وبحرية وجوية لها الأولوية فى العمليات الخاصة بفرنسا أو بإمبراطوريتها – وقد أطلق ديجول على هذه القوات اسم "قوات فرنسا الحرة". وهكذا وجد نظام مزدوج فرنسى ظل قائماً إلى نهاية الحرب. فهناك حكومة فرنسية فى فيشى، وهناك حكومة فى المنفى.

وبالنسبة لحكومة فيشى فقد انقسم مجلس الوزراء فى بداية عهد بيتان إلى فريقين:

الأول: يدعو إلى التعاون مع ألمانيا فى نطاق شروط الهدنة، مع عدم التحول إلى معاداة بريطانيا. ويتمثل هذا الفريق فى المحافظين الذين يتكونون من البورجوازية العليا، والكاثوليك المتدينين الذين يكرهون دستور الجمهورية الثالثة لأنه يتيح لليسار الوصول إلى الحكم، ويفضلون نظام التمثيل المهنى، ويعتقدون بحق طبقتهم فى الحكم، ومن أبرز شخصيات هذا الفريق الجنرال ويجان Weygand.

أما الفريق الثانى، فكان يدعو إلى التعاون التام مع ألمانيا بحجة الضرورة الاقتصادية والمحافظة على سلامة الإمبراطورية، خاصة وكانت الريح فى ذلك الحين مع الشراع الألمانى. وكان هذا الفريق يمثل تياراً يتكون من اليمينيين الفرنسيين، وعلى رأسه بيير لافال Laval، الذى كان يعتقد أن الألمان يسيطرون على أوروبا، ولذلك يجب على فرنسا التعاون معهم والتخلى عن بريطانيا الغريبة عن القارة.

وفى الفترة من عقد الهدنة إلى أبريل 1942، حاول بيتان اللعب على الحبلين. ففى أكتوبر 1940 أقصى بول بودوان، نصير التعاون الضيق مع ألمانيا من وزارة الخارجية، وأسندها إلى لافال، على أمل أن يحسن ذلك علاقاته مع الألمان. وكان لافال هو الذى مهد للمقابلة بين بيتان وهتلر التى تمت فى "مونتوار"، ولكنها لم تسفر عن شئ هام لفرنسا، ولذلك أقيل لافال من الخارجية فى ديسمبر 1940. كما عين الجنرال ويجان قائداً عاماً للقوات الفرنسية فى شمال أفريقيا، حيث توجد أكبر قوة فرنسية مسلحة، وعقد اتفاقية

سرية مع بريطانيا فى نهاية 1940 تعهدت فيها بريطانيا باحترام الإمبراطورية الفرنسية طالما أنها لا تمنح ألمانيا إمتيازات فيها، وعدم التعدى على المستعمرات التى تدين بالولاء لحكومة فيشى، على أنه إذا أجبرت فرنسا على التعاون مع المحور تسقط بريطانيا هذه الإلتزامات، وكذلك إذا استخدم الألمان القوة للاستيلاء على الأسطول الفرنسى فيجب على ضباطه إغراقه فى الحال – وهو ما سيحدث فعلاً بعد ذلك.

على أن بيتان فى الوقت نفسه عين الأميرال دارلان Darlan وزيراً للحربية والبحرية ونائباً لرئيس الوزراء. وكان دارلان يحقد على بريطانيا سيادتها على البحار، وهذا ما دفع به إلى سياسة التعاون مع ألمانيا فى مقابل مكاسب يحصل عليها. لذلك وقع معها إتفاقية فى مايو 1941 تعد فيها ألمانيا بأن تحتل فرنسا مكاناً رئيسياً فى مؤتمر الصلح ، وأن تزاد قواتها فى أفريقيا، مقابل فتح مطارات سوريا للألمان، وفتح قاعدة بنزرت ودكار للأسطول الألمانى. ولكن ويجان إعترض على اتفاقية مايو وعرقل تنفيذها باعتباره قائداً عاماً للقوات الفرنسية فى شمال أفريقيا، مما أفقد الألمان الثقة فى دارلان . وطالبوا بإعادة لافال إلى الحكم وإبعاد ويجان من شمال أفريقيا. وقد أبعد ويجان من منصبه، وعاد لافال فى أبريل 1942 رئيساً للوزراء.

وبذلك أصبحت فيشى تسير على سياسة التعاون التام مع الألمان، فى الوقت الذى بدأت فيه الحرب تتحول فى صالح الحلفاء. وبعد أن كان الخلاف يدور بين أنصار الحياد وأنصار التعاون مع ألمانيا فى الحكومة، أصبح الخلاف يدور بين الحكومة المتعاونة وأنصار المقاومة السرية للإحتلال الألمانى.

وقد حصل لافال من ألمانيا على بعض الإمتيازات، مثل الإبقاء على عشرين فرقة مسلحة فى شمال أفريقيا، وتسهيل المرور بين المنطقة المحتلة وغير المحتلة. وفى مقابل ذلك قبل تطبيق نظام العمل الإجبارى الذى فرضه الألمان على الأراضى المحتلة. وإن حاول تحقيقه شكلياً بأن فتح باب التطوع، وطلب من الألمان جعل حشد الرجال من إختصاص السلطة الفرنسية (فرضت ألمانيا على الأقطار الخاضعة لها نسبة معينة من الرجال والنساء للعمل فى المصانع الألمانية وحشدت من هؤلاء نحو ستة ملايين !). وذهب لافال

فى التعاون إلى حد الموافقة على تسليم بعض الرهائن الفرنسية للإنتقام منهم فى حالة وقوع اعتقالات وفى ذلك قضاء على روح المقاومة.

على أن الألمان لم يلبثوا أن خرقوا شروط الهدنة، واحتلوا البلاد إحتلالاً شاملاً يوم نزول الحلفاء فى شمال أفريقيا فى نوفمبر 1943. ولكن القوات الألمانية عندما دخلت طولون بقصد الاستيلاء على الأسطول الفرنسى، وجدت أن الفرنسيين قد أغرقوا أسطولهم بأيديهم !.

وقد إنقسمت المستعمرات الفرنسية بين الولاء لحكومة فيشى والولاء لديجول. ويلاحظ أن المستعمرات التى تحولت مبكرة إلى صف ديجول فى صيف 1940 كانت إما واقعة وسط مستعمرات بريطانية، وترتبط بها اقتصادياً، مثل المراكز الساحلية الخمس فى الهند، ومثل تشاد التى تعتمد اقتصادياً على نيجيريا. وإما مستعمرات بعيدة جداً عن فرنسا، مثل الجزر الاقيانوسية: تاهيتى Tahiti وخليدونيا الجديدة New Calidonia وهبرايد الجديدة New Hebrides. أما بقية أفريقيا الوسطى، فلقلة عدد المستوطنين فيها، وكان هؤلاء المستوطنين الفرنسيين فى المستعمرات من أشد العناصر المؤيدة لنظام حكومة فيشى . وقد جاء أول إعلان بالولاء لديجول من جزيرة تاهيتى بالمحيط الهادى، وتشاد فى أفريقيا الوسطى، وتلا ذلك بقليل تحول الكاميرون والكونغو وأوبانجى إلى فرنسا الحرة.

وقد شجع ذلك بريطانيا على إرسال حملة مشتركة مع ديجول فى 22 سبتمبر 1940 لإحتلال داكار، وتحويل غرب أفريقيا الفرنسية إلى فرنسا الحرة. ولكن الحملة منيت بفشل ذريع، إذ عرفت حكومة فيشى أسرار الحملة، فاستأذنت ألمانيا فى إرسال خمس سفن حربية إلى داكار، وبذلك صدت الحملة. ونتج عن هذا الفشل أن فقدت بريطانيا الثقة بديجول. على أنها لم تلبث أن أعادت التجربة فى سوريا ولبنان فى يونيو 1941 بعد تردد طويل.

وكان المندوب السامى الفرنسى قد نهج نهج المقيمين العامين فى شمال أفريقيا، فأعلن ولاءه لحكومة فيشى، واعترفت بريطانيا بالوضع فى سوريا ولبنان بسبب دخول إيطاليا الحرب وتحرج مركزها فى شرق البحر المتوسط. ولكن عندما أخذت العلاقات تسوء

بينها وبين حكومة فيشى، قفلت بريطانيا الحدود بين المناطق الخاضعة لها وبين سوريا ولبنان، وأوقفت إنسياب البترول من آبار العراق، وفرضت حصاراً بحرياً على سوريا ولبنان، فهددت المجاعة بالإنتشار.

وبعد وقوع حركة رشيد الكيلانى فى العراق، وفتح مطارات سوريا للألمان، اقتنعت بريطانيا بدعوة ديجول لإنقاذ حملة إلى سوريا، ولكن الخلاف قام بينها وبين ديجول حول الوضع السياسى لسوريا ولبنان بعد الحملة، فبينما كانت ترى انتهاز هذه الفرصة لإرضاء مشاعر العرب عن طريق إعلان استقلال البلدين، رفض ديجول الاشتراك فى هذا التصريح، إكتفاء بوعد مبهم بإعلان استقلال سوريا ولبنان بشرط الإرتباط بمعاهدة كتلك التى ترتبط بها مصر والعراق مع بريطانيا. ولكن تشرشل كتب إلى ديجول يسجل عليه وعده لسوريا ولبنان بالاستقلال، وطلب إلغاء لقب المندوب السامى وأن يحل محله لقب "المفوض العام فى سوريا ولبنان". ولكن ديجول رفض فكرة إصدار تصريح مشترك . على أنه فى ليلة الزحف على سوريا أعلن كاترو ممثل ديجول فى الحملة إنهاء الإنتداب ، وأصدرت بريطانيا ضماناً لهذا التصريح.

ولكن قوات فيشى قاومت مقاومة عنيفة، مما استدعى مساهمة بريطانية أكبر، ومنذ 20 يونيو إنهارت مقاومة قوات فيشى، فسقطت دمشق وتقدم الحلفاء نحو لبنان، وتوسطت الولايات المتحدة لإيقاف القتال على أساس انسحاب سلطات فيشى من البلاد. وفى 14 يوليو 1941 عقدت الهدنة فى عكا بين بريطانيا وسلطات فيشى، وفيها خيرت القوات الفرنسية فى سوريا ولبنان بين العودة إلى فرنسا أو الإنضمام إلى قوات فرنسا الحرة، كما سمح للإداريين الفرنسيين بالبقاء فى مناصبهم دون أخذ تعهد سابق بالولاء لحكومة فرنسا الحرة. وكانت هدنة عكا بالإضافة إلى تولى الإنجليز القيادة العليا فى سوريا ولبنان طوال فترة الحرب، من عوامل الخلاف بين بريطانيا وديجول طوال مدة الحرب.

وفى نوفمبر 1942 نزلت القوات البريطانية والأمريكية تحت قيادة أيزنهاور فى شمال أفريقيا بقرب الدار البيضاء، وفى وهران وفى الجزائر. وقد نسقت هذه الحملة مع هجوم عام قام به الجيش الثامن بقيادة الجنرال مونتجمرى فى الصحراء الغربية واستطاع به أن يدفع المحور أمامه بقيادة روميل إلى طرابلس ثم توقف أمام خط "ماريث" Mareth الذى

كان الفرنسيون قد أنشئوه للإحتماء من الطليان. ولم تلق الحملة مقاومة فرنسية تذكر فى الجزائر إلا من بطاريات البحرية وبطاريات السواحل. وسرعان ما أعقب سقوط الجزائر سقوط وهران والدار البيضاء. فقد أعلن الأميرال دارلان أمره بإيقاف القتال، معلناً نفسه مفوضاً بشمال أفريقيا، وتبعه "بواسون" الحاكم العام لأفريقيا الغربية. وفى مؤتمر الدار البيضاء قرر الحلفاء تطهير جميع أفريقيا من المحور، وكانت ألمانيا قد أرسلت قوات إلى تونس، ولكنها أصبحت بين فكى كماشة، فقد التف مونتجمرى حولها جنوب خط ماريث، بينما زحفت القوات الأمريكية البريطانية من الغرب. وفى 7 مايو 1943 نزل الأمريكيون فى بنزرت، وبعد يومين استسلمت قوات المحور.

ويهمنا هنا العلاقات بين قيادة الحملة وقوات فيشى من جهة وقوات ديجول من جهة أخرى، لما لها من تأثير على الوضع فى شمال أفريقيا بعد الحرب.

كانت قوات فيشى فى شمال أفريقيا تقدر بنحو مائتى ألف، فيهم عدد كبير من المغاربة . وكانت سياسة حكومة فيشى مقاومة أى تدخل فى الممتلكات الفرنسية، سواء من جهة الألمان أو الحلفاء أو فرنسا الحرة.

لذلك قامت خطة الحلفاء على صبغ الحملة بالصبغة الأمريكية، لتحقيق هدفين: الأول ، إمتناع حكومة فيشى عن المقاومة. والهدف الثانى الحصول على تعاون بعض العناصر العسكرية الفيشية لإجتذاب تأييد العسكريين والمستوطنين فى شمال أفريقيا.

وبالنسبة للأمر الأول، فقد كانت حكومة فيشى تعلم أن الولايات المتحدة ليست متهمة بأطماع فى الإمبراطورية الفرنسية، وفضلاً عن ذلك فإن الولايات المتحدة كانت حريصة على علاقاتها مع حكومة فيشى، وقد ظلت تتبادل معها التمثيل السياسى، وكانت أمريكا تمد فرنسا وشمال أفريقيا بالمواد الغذائية. وكان للأميرال "ليهى" المبعوث الشخصى للرئيس روزفلت، أصدقاء كثيرون فى الأوساط الفرنسية، كما كان روزفلت ووزير خارجيته يعارضان بصفتهما الشخصية الحملات الصحفية على حكومة فيشى لإضطهادها لليهود، ولم يتحولا عن موقفهما حتى بعد تولى لافال الوزارة. لذلك كان هناك أمل فى

امتناع القوات الفرنسية عن المقاومة إذا ما عرف أن الحملة أمريكية، حتى أن تشرشل فكر فى أن يرتدى الجنود البريطانيون المشتركون فى الحملة الزى الأمريكى !.

هذا على كل حال يفسر تجاهل الحلفاء للجنرال ديجول تماماً عند إعداد الحملة، لأن إشراكه فيها كان يتناقض مع هذا الهدف، وذلك لعداء حكومة فيشى له من جهة، وشعور العداء الذى كان يغلب على العسكريين والمستوطنين فى شمال أفريقيا نحوه من جهة أخرى، ويضاف إلى ذلك أن العلاقات كانت قد ساءت بينه وبين بريطانيا فى صيف 1942 بسبب إنفراد البريطانيين بغزو مدغشقر فى أبريل 1942، وتدخلهم للإسراع بالإنتخابات فى سوريا ولبنان، ثم رفع الحصار عن مستعمرة جيبوتى التابعة لحكومة فيشى. وإن كان تشرشل قد أراد تجنب وقع استبعاده عن الحملة، فدعاه يوم نزولها وأخبره أن بريطانيا قررت تسليم مدغشقر إليه. أما بالنسبة للولايات المتحدة فلم تكن تعترف بالجنرال ديجول وكانت تنظر إليه دائماً نظرة شك وارتياب، بدليل أنه حين كسب ديجول ولاء "سان بيتر"، "ميكيلون" وهما جزيرتان قرب ساحل نيوفوندلاند بكندا، هددت الولايات المتحدة باستخدام القوة إذا لم تنسحب منهما "من تسمى نفسها بقوات فرنسا الحرة" !.

فإذا انتقلنا إلى الهدف الثانى من صبغ الحملة بالصبغة الأمريكية، وهو الحصول على تعاون بعض العناصر الفرنسية الفيشية، واجتذاب تأييد العسكريين والمستوطنين الفرنسيين فى شمال أفريقيا فقد تمت بالفعل عدة إتصالات مع شخصيات فرنسية مختلفة لإجتذاب تعاونهم، وكان على رأس هؤلاء الجنرال ويجان، رغم أنه عزل من قيادة شمال أفريقيا، ولكنه أصر على ولائه "لبيتان".

وقد اتجه الحلفاء إلى الجنرال "جيرو Giraud" الذى كان أسيراً فى يد الألمان ثم تمكن من الفرار إلى المنطقة غير المحتلة وظل مختفياً. وقد تم الإتفاق معه على أساس التعاون فى شمال أفريقيا، على أن يعتبر الحلفاء فرنسا حليفة، ويعلنون أن من أهداف الأمم المتحدة إحياءها، ويتعهدون باحترام الإمبراطورية الفرنسية. وقد وقع مبعوثه هذا الإتفاق مع "روبرت ميرفى" القنصل الأمريكى فى الجزائر يوم 23 أكتوبر 1942، وتقرر نقل جيرو من فرنسا إلى مقر الحملة فى جبل طارق، وقد وصل هناك ليلة الغزو، ولكنه طالب بأن

تكون له القيادة العامة !، الأمر الذى رفضه الحلفاء بالطبع، وبذلك فوت على نفسه زعامة الفرنسيين فى شمال أفريقيا، وفتح الطريق أمام "دارلان" الذى كان موجوداً بالصدفة فى الجزائر عند نزول الحملة، والذى كان قد عرض خدماته على الحلفاء فى أكتوبر.

وقد أعلن دارلان عند نزول الحملة تحوله إلى جانب الحلفاء، واعترف له الأمريكيون بالجميل حينما أصدر أمراً بإيقاف القتال، وسلموا له بالقيادة المدنية فى شمال أفريقيا، رغم أنه ظل يعلن ولائه للمارشال بيتان ظاهرياً !، فقد استند فى إيقاف القتال إلى رسالة تلقاها منه، ولما تلتها رسالة أخرى تأمر بالمقاومة إدعى أن المارشال أصبح أسير الألمان بعد الإحتلال الشامل !. وكان "لدارلان" بالفعل نفوذ على العسكريين والمدنيين على السواء، ويعتقد البعض أنه لو قدر له أن يعيش، لقطع الطريق أمام ديجول للوصول إلى الزعامة، ولكنه سرعان ما قتل بيد أحد أنصار ديجول المتعصبين فى 12 ديسمبر، وقد علق ديجول على الحادث قائلاً أن موت دارلان حل المشكلة وفتح الطريق أمام الوحدة الفرنسية، لأن الإمبراطورية كانت مهددة بالإنقسام.

على أن الأمريكيين كانوا يميلون إلى إحلال جيرو محل دارلان، وكان يتولى قيادة القوات الفرنسية فى شمال أفريقيا تحت إشراف الحلفاء، ولكن لما كان جزء كبير من المستعمرات قد أعلن ولاءه كما ذكرنا لحكومة فرنسا الحرة، فإن اختيار جيرو كان كفيلاً بإحداث انقسام فى القوات الفرنسية الموالية للحلفاء، وتوزيع ولائها بين جيرو وديجول ، لذلك بقى جيرو فى أفريقيا الشمالية، واحتفظ ديجول ببقية الإمبراطورية.

ولكن المساعى للتوفيق بين جيرو وديجول استمرت بعد مؤتمر الدار البيضاء وتسلل أنصار ديجول إلى الجزائر، وفى يونيو 1943 تم الإتفاق على تأسيس لجنة للتحرير الوطنى، وهى جبهة تمثل جميع الفئات وتتألف من خمسة أعضاء مدنيين ويرأسها كل من ديجول وجيرو بالتناوب. وقد تحولت إلى حكومة فرنسا المؤقتة بعد عام، وأخذت هذه اللجنة تجند أبناء المستعمرات استعداداً لتحرير فرنسا، وقد انصرف جيرو إلى الشئون العسكرية، واهتم ديجول بتأكيد زعامته السياسية. ومن مقر قيادة اللجنة فى الجزائر تمهد الطريق أمام ديجول لكى يصبح رئيساً للحكومة المؤقتة بعد تحرير فرنسا.

هذه الظروف التى ذكرناها، توضح لنا كثيراً من معالم ما بعد الحرب، وأهمها ما يلى:

أولاً: استتباب النفوذ الفرنسى فى شمال أفريقيا، ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

1. وجود أعداد كبيرة من العسكريين والمستوطنين الفرنسيين فى شمال أفريقيا وحرص الحلفاء على اجتذابهم للتعاون أو تجنيدهم.
2. اشتراك كل من العناصر الفيشية والحرة فى التعاون مع الحلفاء فى هذه الحملة.
3. إن الحملة كانت بالدرجة الأولى حملة أمريكية، ولم تكن لأمريكا فى ذلك الحين مطامع فى الإمبراطورية الفرنسية. وفى الواقع أن الحلفاء تركوا منذ البداية جميع الشئون المدنية والعسكرية فى شمال أفريقيا للسلطات الفرنسية، ولذلك حين كون فرحات عباس حزباً فى أبريل سنة 1943 وقدم برنامجاً لسلطات الحلفاء أحالوه على الإدارة الفرنسية.

ثانياً: موقف التحدى الذى وقفه ديجول بعد الحرب بين الولايات المتحدة وبريطانيا. وقد تمثل موقفه من الولايات المتحدة فى عدم قبوله بالزعامة الأمريكية، وإنتهاجه سياسة أوروبية مستقلة تزيد عن الحد الذى يسمح به التوازن الدولى الجديد. أما عن موقفه من بريطانيا فقد تمثل فى منعها وحرمانها من دخول السوق الأوروبية المشتركة، ويعتقد أن موقف ديجول هذا يعتبر الأساس الذى بنيت عليه الوحدة الأوروبية، وظهورها كقوة مستقلة بين القوى الأعظم: قوة الولايات المتحدة، وقوة الإتحاد السوفييتى.

على كل حال فإذا كانت الإمبراطورية الفرنسية لم تتأثر فى شمال أفريقيا فقد تأثرت فى الهند الصينية. ولكن ذلك حدث فى نهاية الحرب فقط.

وكانت السلطات الفرنسية فى الهند الصينية قد استسلمت منذ البداية لمطالب اليابانيين، فلم تجد اليابان حاجة لاسقاط السيادة الفرنسية، وأبقت الإدارة كما كانت عليه. حتى ظهر إحتمال غزو الحلفاء للبلاد فى أوائل 1945، فطلبت إلى القائد الفرنسى هناك التعاون من أجل الدفاع عن الهند الصينية، ولكن لما كان انتصار الحلفاء قد أصبح مؤكداً، فقد رفض القائد الفرنسى، وعندئذ أعلنت اليابان فى 10 مارس 1945 إنتهاء لاستعمار الفرنسى من

الهند الصينية، فأعلن إمبراطور "أنام" استقلال فيتنام بتأييد اليابانيين، وتبعه ملكا كمبوديا و"لاوس".

ولكن حركة مقاومة للحكم الملكى قامت فى شمال فيتنام، وعلى رأسها "هوشى منه" الذى كان متصلاً بالشيوعية، فأصبحت فيتنام موزعة بين قوتين:

الحركة الشيوعية فى الشمال، المعادية للحكم الفاشى اليابانى، والموالية بالتالى للحلفاء.

والحكومة الملكية الموالية لليابان فى سايجون.

وقد ساندت الولايات المتحدة بطبيعة الحال حركة هوشى منه، وأخذت تمدها بالأسلحة . كان هذا هو أساس انقسام فيتنام إلى فيتنام شمالية وفيتنام جنوبية !.

إيطاليا والإمبراطورية الإيطالية أثناء الحرب

بينما استطاعت فرنسا المنهزمة الإحتفاظ بسيادتها على معظم إمبراطوريتها طول فترة الحرب، فقدت إيطاليا إمبراطوريتها فى أقل من سنة من دخولها الحرب !. وكان دخول إيطاليا الحرب فى 10 يونيو 1940 قد أدى إلى فتح جبهتين فى أفريقيا. ومع أن عدد المستوطنين الإيطاليين فى المستعمرات لم يكن يتجاوز 250 ألفاً، إلا أن إيطاليا خصصت للدفاع عن تلك المستعمرات 400 ألف جندى !، أى أربعة أضعاف القوات البريطانية...

وفيما يتصل بجبهة الصحراء الغربية، فقد فشلت إيطاليا فى فتح مصر، رغم تفوقها العددى الهائل فى ليبيا، واضطر هتلر إلى إرسال فرقة بقيادة روميل فى فبراير 1941 لمساندة القوات الإيطالية. ثم أخذ زمام الأمور ينتقل شيئاً فشيئاً إلى يد الألمان الذين نجحوا فى الوصول إلى العلمين فى أوائل يوليو 1942، ولكنهم ردوا على أعقابهم على يد مونتجمرى، حتى تم استسلام جميع قوات المحور فى أفريقيا فى مايو 1943. وهكذا فقدت إيطاليا ليبيا.

أما فى جبهة شرق أفريقيا، فإن إيطاليا كانت قد فقدت فيها إمبراطوريتها قبل ذلك بقليل . ففى يوليه 1940 شن الإيطاليون هجوماً توغلوا به فى كينيا والسودان، واجتاحوا الصومال البريطانى، مهددين بذلك عدن والبحر الأحمر. ولكن هذا الإنتصار لم يدم طويلاً، فبعد

ستة أشهر، أى فى يناير 1941 قام البريطانيون بهجوم مضاد حطموا به الإمبراطورية الإيطالية فى شرق أفريقيا، وفى يوم 25 مارس وقعت فى أيديهم مرتفعات كيرين Keren التى تتحكم فى هضبة إريتريا Eritria، ثم وقعت أديس بابا فى السادس من أبريل. وفى اليومن الخامس من مايو عاد هيلاسلاسى إلى عاصمته، وبعد ذلك بأسبوعين استسلم الحاكم الإيطالى، ثم استسلمت القوات الإيطالية دون قيد أو شرط. وهنا قد يجدر الإشارة إلى أن بريطانيا كانت قد أصدرت تصريحاً عند بدء الزحف البريطانى، بأن السياسة البريطانية ترمى إلى مساعدة الحبشة على استرجاع استقلالها، والإعتراف بهيلاسلاسى ملكاً عليها.

على هذا النحو انهارت الإمبراطورية الإيطالية، وتلى ذلك إنهيار إيطاليا ذاتها !. فقد قرر الحلفاء فتح جبهة إيطاليا ريثما يتم الاستعداد للجبهة الثانية، إذ كان معروفاً أن شعور الاستياء كان عاماً فى إيطاليا بعد أن فقدت إمبراطوريتها، وتحولت من حليف لألمانيا إلى تابع لها، وانتشرت الجيوش الألمانية فى أجزاء مختلفة من أراضيها وفى صقلية.

وقد بدأ غزو صقلية فى 10 يوليو 1943، وفى أغسطس كانت الجزيرة قد طهرت من قوات المحور وبينما كان القتال دائراً فى الجزيرة إجتمع المجلس الفاشستى الأعلى فى روما 25 يوليو وإقترح "جراندى"، سفير إيطاليا السابق فى لندن، خلع موسولينى من رئاسة الحزب وعودة الملك إلى ممارسة سلطاته. وبناء على ذلك إعتقل الملك موسولينى وعهد إلى المارشال بادوليو برياسة الحكومة الجديدة.

وقد أعلن بادوليو فور توليه الحكم استمرار إيطاليا فى الحرب إلى جانب المحور، نظراً لوجود ثمانى فرق ألمانية ترابط فى شمال إيطاليا، فضلاً عن الفلول المنسحبة من صقلية. ولكنه من جانب آخر دخل فى مفاوضات مع الحلفاء لخروج إيطاليا من الحرب وكان ذلك فى مدينة لشبونة يوم 3 أغسطس. وبعد شهر تم توقيع الهدنة، واتفق على عدم إعلانها إلا حينما ينزل الحلفاء بأرض إيطاليا. وقد قضت شروط الهدنة بأن تستسلم إيطاليا دون قيد ولا شرط، وأن تتوقف القوات الإيطالية فوراً عن القتال، وأن تسلم إيطاليا أسطولها وقواتها الجوية إلى الحلفاء، وتضمن لهم استخدام مطاراتها وموانيها. وبناء على

هذا أبحر الأسطول الإيطالى إلى مالطة يوم 10 سبتمبر. وقد وعد الحلفاء إيطاليا بتخفيف شروط الصلح بقدر ما يثبت لهم من حسن نيتها فى تعاملها.

على أن الألمان سرعان ما احتلوا مدينة روما فى العاشر من سبتمبر، وأصبحت لهم السيطرة الفعالة فى الجزء الأكبر من إيطاليا وخاصة فى الشمال، وإزاء ذلك هربت الحكومة الجديدة إلى مراكز الحلفاء وأعلنت الحرب على ألمانيا. وهكذا أصبحت إيطاليا شريكة جديدة إلى جانب الحلفاء.

على أن الألمان، من جانب آخر، استطاعوا اختطاف موسولينى، الذى نسيت حكومة بادوليو حمله معها عند فرارها، ثم عاونوه على تكوين حكومة جمهورية فى الشمال باسم "جمهورية إيطاليا الاشتراكية". وأخذت هذه الحكومة تعيد تشكيل جيش موالى لها.

وهكذا وقعت الحرب الأهلية فى إيطاليا، وإمتدت آثارها إلى البلقان، حيث كان الإيطاليون يساهمون بقسط كبير فى قوات الإحتلال، فانضم القليل إلى الحكومة الجمهورية، وجرد الألمان معظم هذه الفرق من السلاح، وانضم بعضها إلى قوات المقاومة فى يوغوسلافيا واليونان، وسارع هتلر إلى احتلال الجزر التابعة لإيطاليا فى الأدرياتيك وبحر إيجه (الدوديكانيز) Dodecanese وأباد حامية كورفو الإيطالية التى أعلنت ولائها للحكومة الملكية، وكانت بريطانيا تستعد للنزول فى هذه الجزر، ولكن الألمان سبقوهم إليها.

وعلى كل حال لقى الحلفاء مقاومة ألمانية شديدة فى إيطاليا، فقد كان عدد الفرق الألمانية يفوق فى هذا الميدان فرق الحلفاء، خصوصاً وأن الحملة كانت محدودة حتى لا تعطل فتح الجبهة الثانية، فقد كانت تهدف إلى احتلال الجنوب والوسط حتى روما، وتعول على الهدنة المعقودة مع حكومة بادوليو. لذلك تأخر سقوط روما حتى 4 يونيو 1944 أى قبل فتح الجبهة الثانية بيومين فقط، ولم تبدأ المرحة النهائية فى الحرب الإيطالية إلا فى العاشر من أبريل سنة 1945 والتى انتهت بانهيار خطوط الدفاع الألمانية واستسلام القوات الألمانية بأعداد كبيرة فى شهر مايو.

على كل حال فإن إعلان حكومة بادوليو الحرب على ألمانيا، وتأليف موسولينى حكومة جمهورية موالية لألمانيا من جانب آخر لم يفد إيطاليا، لا من جانب الحلفاء، ولا من

جانب ألمانيا. فمن جانب ألمانيا إقتطع هتلر من حليفه موسولينى جنوب التيرول Tyrol واستريا Istria ومن جانب الحلفاء، فقد رفضوا، رغم إعلان حكومة بادوليو الحرب إلى جانبهم، أن يعتبروها حليفة، ورأت الولايات المتحدة أن تقوم العلاقات معها على أساس شروط الهدنة فحسب، واعتبروا بأن الحكومة الإيطالية التى يمكن الإعتراف بها يجب أن تنبثق عن طريق استفتاء حر.

أما الإتحاد السوفييتى فقد استنكر فى بداية الأمر التفاوض مع حكومة "بادوليو" الفاشية، كما احتج على استبعاده من محادثات الهدنة الإيطالية. ولكنه غير موقفه بعد أن سمح بادوليو للشيوعيين بالعمل وتعاون معهم باعتبارهم من أهم عناصر المقاومة، وسمح لزعيمهم "توليياتى" بالعودة من موسكو، ونتج عن ذلك اعتراف الإتحاد السوفييتى بحكومة "بادوليو" قبل الولايات المتحدة. ثم أعاد "بادوليو" تشكيل حكومة ليدخل فيها الكونت سفورزا، الذى عاش لاجئاً فى الولايات المتحدة، كطلب الولايات المتحدة التى كانت تميل إلى العناصر الديمقراطية التى لم تقبل التعاون مع الفاشست، واتفق على تنازل الملك عن العرش لولى عهده الأمير امبرتو وأن يكون مجرد وصى إلى أن يجرى الاستفتاء.

الشرق الأقصى تحت الحكم اليابانى

تتفق الفاشية اليابانية مع النازية الألمانية فى ناحيتين – الناحية الأولى، نظرية المجال الحيوى Lebensraum التى تقوم على ضيق أراضى الدولة الإمبريالية عن استيعاب سكانها وتوفير الإكتفاء الذاتى الاقتصادى لهم، ومن ثم الحاجة إلى التوسع فى البلاد المجاورة التى تعتبر مناطق نفوذ لها. والناحية الثانية، النظرية العنصرية التى تقوم على تفوق جنس الشعب الإمبريالى.

وفيما يتصل بنظريه "المجال الحيوى" فإن تقدم اليابان وحاجتها إلى تصريف منتجاتها الصناعية بكميات هائلة، مع إصطدامها بمنافسة الدول الغربية، قد جعل اليابانيين يشعرون بضيق أراضيهم، وقد برر اليابانيون توسعهم بحقهم فى تأمين حدودهم، وقد اعتبروا جزر "فرموزا" و"ريوكيو" و"سخالين" حواجز طبيعية.

وفيما يتصل بالنظرية العنصرية، فقد اعتقد اليابانيون بتفوقهم جنساً وحضارة، وحقهم فى سيادة العالم، وكانوا يرون أن وضعهم فى شرق آسيا يبرر تزعم الأقطار المجاورة، لاستغلال خبراتها على أفضل وجه ونشر الرخاء فيها. بل واعتبروا أنفسهم محررين للشعوب الآسيوية من سيطرة الرجل الأبيض.

وقد مرت سياسة اليابان التوسعية فى الصين بثلاث مرحل:

الأولى، وتتمثل فى الهجوم على منشوريا واحتلالها دون مقاومة سنة 1931 – 1932.

والثانية، الهجوم على "جيهول" واحتلالها سنة 1933.

أما الثالثة فهى التى بدأت سنة 1937 واستمرت حتى سقوط اليابان سنة 1940.

وعندما اشترك اليابانيون فى الحرب بهجومهم الجوى المشهور على "بيرل هاربر" فى جزر هاواى فى صباح 7 ديسمبر 1941، حققوا التفوق الجوى والبحرى معاً فى المحيط الهادى، فقد كان فى الميناء 94 قطعة بحرية أغرق أو أتلف معظمها. وبعد إغراق أكبر بارجتين فى الأسطول البريطانى "برنس أوف ويلز" و"ريبالس" Repulse أصبح اليابانيون بلا منافس فى المحيط.

وقد فتح اليابانيون جهات متعددة فى وقت واحد لتحقيق أهداف إستراتيجية واقتصادية معاً. فقاموا بغزو شبه جزيرة الملايو فى مايو 1942. وفى مارس 1942 كانوا قد أتموا غزو غينيا الجديدة وجزر سليمان. ولكن منذ منتصف 1942 بدأ التحول لصالح الأمريكيين.

وقد إختلفت سياسة اليابان إزاء الأقطار الأسيوية التى فتحتها بإختلاف ظروفها. وإن كانت بوجه عام قد حاولت استغلال فكرة تحرير آسيا. ففى الفليبين، حيث تتعدد الأجناس وتتأثر البلاد بالثقافة الأسبانية، لم يعمد اليابانيون إلى إقامة حكومة وطنية مباشرة، وإنما أقام القائد اليابانى لجنة تنفيذية ومجلساً استشارياً للدولة من زعماء الفليبين. وفى 1943 أرادت تطبيق سياستها "آسيا للآسيويين" على الفليبين، فتشكل مجلس تأسيسى، ووافقت على دستور جديد، وانتخب رئيس لجمهورية الفليبين وصرحت اليابان بأنها تتخلى عن

مكانها لجمهورية الفليبين الجديدة، ووقعت معها تحالفاً عسكرياً. وفى ديسمبر 1944 أعلنت حكومة الفليبين الحرب على الولايات المتحدة وبريطانيا. ولكن استيلاء اليابانيين على الكثير من مصادر القوت أثار الاستياء فى البلاد، فشكلت حركة مقاومة للإحتلال اليابانى قرب غزو الأمريكيين للبلاد. وأرادت الولايات المتحدة أن تستميل الفليبين فوافق الكونجرس على قرار يؤكد استقلالها التام فى ظل حكم ديمقراطى.

وفى أندونيسيا حيث كان الهولنديون يحكمون البلاد حكماً تعسفياً قبل الغزو، لقيت السياسة اليابانية حقلاً ممهداً. فعندما استولت القوات اليابانية عليها، قامت بدعاية قوية لصالح "آسيا للآسيويين" تحت إدارة اليابانيين، وانقسم الزعماء الوطنيون إلى فريقين ، الأول وعلى رأسهم أحمد سوكارنو، وقد قرر التعاون مع اليابان. والآخر وكان من زعمائه شاهرير وشريف الدين دعا إلى مقاومة اليابان. ولم يجد اليابانيون عند احتلال البلاد هيئات حكم وطنية كما فى الفليبين، فأنشأوا مجلساً استشارياً برئاسة أحمد سوكارنو.

وفى سنة 1944 حصلت أندونيسيا على وعد بالاستقلال القريب. وتألفت فى جاوا "لجنة لتهيئة الاستقلال" وقد إقترحت هذه اللجنة، التى كانت تحت سيطرة سوكارنو، أن يناضل الشعب الأندونيسى ضد الحلفاء إلى جانب اليابان. وعندما تهيأت اليابان للتسليم رأت أن تمنح البلاد استقلالها التام فأعلن قيام أندونيسيا المستقلة فى 15 أغسطس 1945.

وفى بورما وجد اليابانيون عند احتلالها أنظمة حكم وطنى أقامها الإنجليز سنة 1935 . وكانت الحركة الوطنية فيها قد ضربت سنة 1941 حين طالبت بأن تتمتع بنظام الدومينيون (الاستقلال التام فى إطار الكومونولث). فرفض تشرشل واعتقل زعيم الحزب الوطنى – لذلك حين غزا اليابانيون بورما وجدوا شبه إجماع على تأييدهم، فقد تعاون معهم "بارمو" زعيم حزب الفقراء، الذى عين رئيساً لحكومة مستقلة صرح اليابانيون بقيامها سنة 1943. وأعلنت تلك الحكومة الحرب على الحلفاء.

على أن شدة وطأة الإحتلال اليابانى والأزمة الاقتصادية التى نجمت عن توقف تصدير الأرز، ساعد على قيام مقاومة صغيرة باسم "عصبة مقاومة الفاشية لتحرير الشعب". وقد

تلقت الوحى من الشيوعيين لا من الحلفاء. وعندما عاد البريطانيون إلى بورما، بقى شعور العداء، الذى نما فى عهد الإحتلال اليابانى، نحوهم، وقد صبغ هذا العداء الحركة الوطنية فى بورما بصبغة خاصة، فهى أشد ميلاً إلى اليسار. وقد اختارت، دون المستعمرات البريطانية الأخرى فى آسيا – الاستقلال خارج نطاق الكومونولث.

وفى الملايو ضيعت مشكلة الأجناس فيها عليها فرصة الاستفادة من الحكم اليابانى. فقد كان فيها من الصينيين نسبة 44.9% ومن الهنود 10.4%. أما السكان الأصليون فكانت نسبتهم لا تتجاوز 43.3% وقد استطاعت الصين برئاسة شيانج كاى شيك عزل الصينيين عن السكان الأصليين. وتبعاً لذلك ساهم هؤلاء فى مقاومة الزحف اليابانى. وقام اليابانيون من جانبهم بإثارة الماليزيين ضد الصينيين، وفضلوا هذه الخطة على إعلان استقلال وهمى. وبذلك لم تستفد الملايو من الحكم اليابانى. وعندما عاد الإنجليز إليها سنة 1945 استقبلهم الكثيرون بالترحاب.

أما تايلاند فكانت القطر الآسيوى الوحيد المستقل أثناء سيطرة اليابانيين على جنوب شرقى آسيا. وكانت الحكومة القائمة فيها تعادى الأوروبيين، حتى أنها غيرت اسم البلاد من سيام، وهى كلمة أجنبية، إلى تايلاند. وكانت علاقاتها مع اليابانيين طيبة، وقد زاد هذا استمرار مساهمتهم فى تجارة البلاد. وقد قبلت الحكومة التايلاندية مرور الجيوش اليابانية فى أراضيها، بل وأعلنت الحرب على الحلفاء فى يناير سنة 1942. لذلك لم تلجأ اليابان إلى تشكيل حكومة موالية فيها، بل اكتفت بالتحالف مع الحكومة القائمة. على أنه مع ذلك ظهرت حركة مقاومة فى الشمال ضد الحكومة التايلاندية والتحالف اليابانى. وقد أيد ملك تايلاند والذى كان متغيباً فى الخارج هذه الحركة، فتحرج مركز الحكومة القائمة، ولم تستطع البقاء بعد يوليو سنة 1944، فخلفتها حكومة أخرى عملت على تحسين علاقاتها بالحلفاء.

ألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية

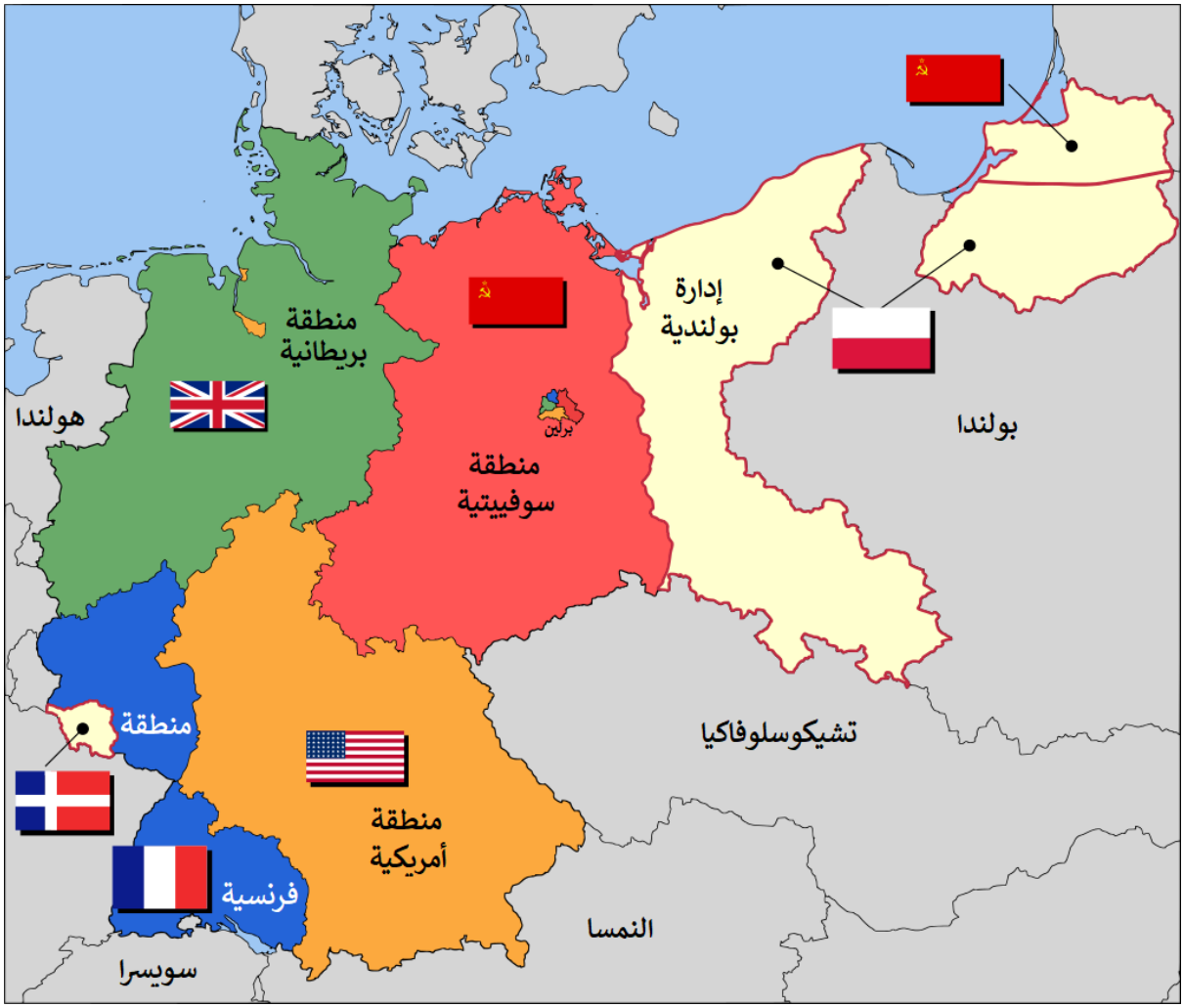

تقسيم مدينة برلين الكبرى 1945

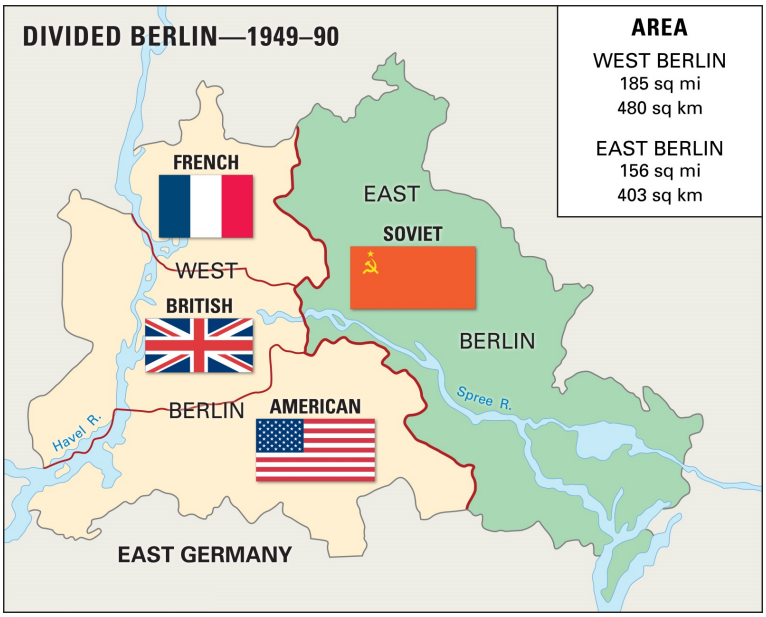

الفصل السادس
أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية

أولاً: تقسيم ألمانيا

أثيرت مسألة تقسيم ألمانيا لأول مرة بصفة رئيسية فى أثناء زيارة "أنتونى أيدن" وزير خارجية بريطانيا إلى واشنطن فى مارس (1943). فقد عرضت مسألة وضع العالم بعد الحرب، واتفق روزفلت وأيدن على وجوب تقسيم ألمانيا. وتقطيع أوصالها. كما إتفقا على أن تعود النمسا دولة مستقلة.

وفى مؤتمر موسكو الذى عقد فى أكتوبر 1943 بين وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والإتحاد السوفييتى، تقرر إنشاء لجنة استشارية أوروبية يكون مقرها لندن، وتكون مهمتها وضع المبادئ الأساسية التى تعامل ألمانيا بمقتضاها بعد الحرب . وأصدر المؤتمر بياناً عن سقوط الإتحاد بين ألمانيا والنمسا، والتمييز فى المعاملة بين الشعب النمساوى والشعب الألمانى.

ثم أثيرت مسألة تقسيم ألمانيا فى مؤتمر طهران، الذى عقد فى نوفمبر 1943 بين ستالين وروزفلت وتشرشل، وفى هذا المؤتمر أثار ستالين مسألة تقسيم ألمانيا، وكان مما ذكره أن ألمانيا الموحدة يمكن أن تستعيد قوتها فى مدى خمسة عشر إلى عشرين عاماً. وقد وافق روزفلت على هذا الرأى، وكان من رأيه تقسيم ألمانيا إلى خمس دول مستقلة مع وضع قناة كييل Kiel وهامبورج والرور والسار تحت إشراف دولى للأمم المتحدة. أما تشرشل فكان يتصور تقسيم ألمانيا إلى ثلاث دول هى: بروسيا، وألمانيا الوسطى، وألمانيا الجنوبية.

وحين طرح موضوع مستقبل ألمانيا على اللجنة الأوروبية الاستشارية المشار إليها فى يناير 1944 إقترحت وسيلتان لإنزال العقوبة بها:

الأولى: حرمانها من قدراتها الصناعية، وتحويلها إلى قطر زراعى بل رعوى.

والثانية: تمزيق الوحدة الألمانية، وإقامة عدة دويلات مستقلة على أنقاضها، وتدويل المناطق الصناعية فى الرور والسار.

وقد أثيرت فى هذا المؤتمر مسألة مناطق الإحتلال. فاقترحت إنجلترا فى 15 يناير 1944 أن يحتل الروس المناطق الشرقية (مكلانبورج وبوميرانيا وبراندنبورج والساكس – انهالت وتورنج والأراضى الواقعة إلى الشرق) وهى تكون (40%) من البلاد و(26 %) من السكان (33%) من المواد الاقتصادية. ويحتل البريطانيون الشمال الغربى لألمانيا بما فيها منطقة الرور الصناعية. ويحتل الأمريكيون الجنوب، وخاصة الأراضى المتاخمة لفرنسا. على أن تؤلف برلين جزيرة موزعة بين ثلاث مناطق إحتلال.

على أن روزفلت أقلقه أن تكون الولايات المتحدة مبعدة عن الرور، وأن تكون الجيوش الأمريكية مضطرة إلى الإعتماد على الخطوط الحديدية والطرق الفرنسية وحدها فى مواصلاتها. فاقترح تعديل المناطق البريطانية والأمريكية، ولم يقرر قبول منطقة الجنوب إلا فى ديسمبر 1944 فى مؤتمر كيبك Quebec مع تعديلين:

الأول: يقضى بنقل "السار" وبالاتينا الواقعتين على ضفة الراين اليسرى على أطراف فرنسا، إلى المنطقة البريطانية، وأن تؤلف هس – كاسل وهس – ناسو قسماً من المنطقة الأمريكية.

أما التعديل الثانى، فيقضى بأن يكون للجيوش الأمريكية منفذ على موانئ شمال غرب ألمانيا فى المنطقة البريطانية.

وفى مؤتمر يالتا Yalta الذى عقد فى فبراير 1945، إتفق رأى الرؤساء الثلاثة على تقسيم ألمانيا إلى ثلاث مناطق إحتلال، وتأليف مجلس أعلى للأشراف يتكون من القواد الأعلون لهذه الدول. وقد اقترح تشرشل فى هذا المؤتمر منح فرنسا منطقة إحتلال رابعة، ولكن ستالين وقف ضد هذا الرأى، ووافقه روزفلت، على أساس أن جهد فرنسا فى الحرب لا يبرر منحها هذا الإمتياز. ولكن تشرشل ألح بقوة، لأنه لم يتصور حسب رأيه وجود استقرار فى أوروبا بدون أن تكون فرنسا دولة قوية ذات نفوذ. وقد وافق ستالين وروزفلت شرط ألا تمنح فرنسا مقعداً فى المجلس الأعلى. واشترط ستالين فى هذه الحالة

أن تؤخذ المنطقة الفرنسية من المنطقتين الأمريكية والبريطانية. وأخيراً تقرر منح فرنسا منطقة رابعة ومقعداً فى مجلس الأشراف الأعلى. ولم يكن من الصعب كثيراً تحديد القسم الذى يجب أخذه من المنطقة البريطانية، وهو السار وبالاتينا وقسم هام من ربنانيا الجنوبية.

ولكن الصعوبات كانت فى الإقتطاع من المنطقة الأمريكية فأخذت فرنسا قسماً من بلاد "باد" و"فرتبورج"، وطريق أولم – شتوتجارت. كذلك نوقشت مسألة التعويضات فى هذا المؤتمر، وحدد بصفة مبدئية مبلغ 90 ألف مليون دولار كتعويضات حربية.

على كل حال فعندما استسلمت ألمانيا دون قيد أو شرط فى 7 مايو 1945، كان احتلالها قد تم من قبل الحلفاء. وفى نهاية مايو كان الحلفاء يحتلون كل الأراضى الألمانية داخل المناطق المتفق عليها فى "يالتا". وفى بداية الشهر التالى (يونيه) أعلنت الإجراءات المترتبة على تسليم ألمانيا دون قيد أو شرط، وقد تضمنت هذه الإجراءات تسليم كل القوات البحرية والبرية والجوية، بما فى ذلك العتاد والمخازن، وتسليم كبار الزعماء النازيين ومرتكبى جرائم الحرب. كما اشتملت على الخطوات التى تتخذ لضمان نزع سلاح ألمانيا نزعاً كاملاً ثم رسمت خطوط الجهاز الذى يحكم ألمانيا، بحيث تقسم البلاد إلى أربع مناطق، وتقوم قوات الدول الأوروبية بإحتلال برلين فى صورة قطاعات ، وتتولى إدارتها سلطة حاكمة من بين دول الحلفاء. ثم شكل مجلس أشراف من الحلفاء من رؤساء أركان الحرب الأوروبية يتولى مباشرة السلطة العليا فى ألمانيا كلها. وأعلنت الدول الأربع أنها تعتزم مشاورة حكومات الدول الأخرى الأعضاء فى الأمم المتحدة . فيما يختص بالسلطة العليا التى تتولاها فى ألمانيا.

وفى 17 من الشهر التالى (يوليه 1945) عقد مؤتمر بوتسدام Potsdam من رؤساء الدول الثلاث، بعد أن تغير رئيسان منهم، أحدهما روزفلت، الذى توفى وحل محله " ترومان"، والثانى تشرشل، الذى سقط فى الإنتخابات وحل محله "كليمنت أتلى". وكان من الطبيعى أن يخصص المؤتمر جزءاً كبيراً من قراراته لتفصيل كيفية إدارة ألمانيا ومعاملتها أثناء الإحتلال. فاتفق على أن يمارس القائد الأعلى فى كل منطقة من المناطق الأربع السلطة العليا فى منطقته، ويختص المجلس الأعلى بالأمور المشتركة التى تهم مختلف المناطق

كالمواصلات والبريد وبعض الشئون الاقتصادية. كما اتفقوا على تجريد ألمانيا من السلاح تجريداً تاماً، وإقفال الكليات الحربية، وتدمير صناعات الأسلحة والذخائر.

ثم نوقشت مسألة المطالب الإقليمية، فإتفق على تعديل الحدود الشرقية لألمانيا، فتعطى روسيا مدينة كونجزبرج Konigsberg الروسية والأراضى المجاورة لها، لتكون "ممسكة برقبة ألمانيا" !، وأن تسلخ من ألمانيا جميع الأراضى الممتدة شرق حوض "الأودر" Oder حتى فرع نيس Neisse، ويعهد بإدارتها لبولندا. على أن يخضع هذان التعديلان بصفة خاصة إلى التحديد النهائى لحدود ألمانيا الشرقية وفق مؤتمر الصلح.

وفى تلك الأثناء تقدمت عدة دول بمطالب إقليمية لها فى ألمانيا. فقد طلبت الدانمارك ضمان الأقليات فى الشلزفيج، وطالبت هولندا بمساحة قدرها 1750 ك م2 مأهولة بـ 119 ألف نسمة. وطالبت بلجيكا ولوكسمبرج بتصحيحات صغيرة على الحدود. وطالبت بولندا بمدينة فرانكفورت على نهر "الأودر" وبعض الأراضى الأخرى. أما تشيكوسلوفاكيا فقد طردت الألمان من منطقة السوديت، وطالبت بعدد من المدن التى تقع فى الأراضى البولندية الجديدة. وقد تصرفت بولندا فى الأراضى الألمانية التى عهد إليها بإدارتها كما لو كانت أرضاً بولندية، فشردت سكانها الألمان ونقلت إليها الفلاحين البولنديين.

وكانت مطالب فرنسا ذات صفة خاصة. فقد طالب الجنرال ديجول فى 10 سبتمبر 1945 بفصل "رينانيا" من ألمانيا نهائياً ووضعها تحت الإشراف الإستراتيجى والسياسى لفرنسا وبريطانيا وبلجيكا وهولندا، وأن تقسم "رينانيا" إلى عدة مناطق يمكن أن تأخذ استقلالها الذاتى تدريجياً. كما طالب بفصل الرور عن ألمانيا وتدويلها. وقد عبر جورج بيدو عن أهمية رينانيا لفرنسا فقال: أن فرنسا ترى من واجبها، ولمستقبلها الخاص، الإشراف على هذه الأراضى، ليوصد طريق الغزو هذا إلى الأبد.

أما بخصوص "السار" فقد طالبت فرنسا بالإنفصال الاقتصادى لهذا الإقليم. وقد أيدت بريطانيا وأمريكا مطالب فرنسا بخصوص "السار، الذى طالما ارتبط إرتباطاً وثيقاً باقتصاد فرنسا" – حسب قول وزير خارجية الولايات المتحدة فى 6 سبتمبر 1946 – وقد تشجعت فرنسا لهذا التأييد، فعزلت "السار" فى 22 سبتمبر 1946 عن باقى منطقتها

الإحتلالية، وضمته فى إتحاد جمركى معها. وكان ذلك مقدمة لعدة إجراءات بفصل السار عن ألمانيا. ففى 20 سبتمبر 1947، أعد مشروع دستور يجعل "السار" مستقلاً استقلالاً ذاتياً ديمقراطياً اجتماعياً مرتبطاً بفرنسا، ويعلن إنفصاله السياسى عن ألمانيا وإرتباطه الاقتصادى بفرنسا. وفى 3 يناير 1948 إعترفت الحكومة الفرنسية باستقلال السار الذاتى، وعينت الكولونيل جرانفل القائد العسكرى مفوضاً سامياً. ومنذ 17 يناير 1948 حكم "يوهان هوفمان"، زعيم حزب الشعب المسيحى، السار، وتمتع هذا باستقلال ذاتى محدود. وظل السار بذلك محور نزاع بين فرنسا وألمانيا حتى تم توقيع الإتفاق الفرنسى الألمانى فى أكتوبر 1956، فى ظل الحرب الباردة، بين الغرب والشرق. وبمقتضاه قبلت فرنسا إتحاد السار سياسياً مع ألمانيا إعتباراً من أول يناير 1957، واتحاده صناعياً معها بعد ثلاثة أعوام أخرى كفترة إنتقال.

أما بخصوص برلين فقد قسمت هذه المدينة إلى أربع مناطق احتلال، إحتلت كل دولة من الدول الأربع واحدة منها عسكرياً. وقد أحيطت المدينة وأحياؤها المتطرفة بمنطقة الإحتلال السوفييتية.

فى ذلك الحين لم تكن قد عقدت معاهدة صلح مع ألمانيا، لسبب بسيط، هو أنه لم تكن ثمة حكومة ألمانية تعقد معها مثل هذه المعاهدة. فقد ارتبطت مسألة إبرام الصلح بقضية ما إذا كان يجب إقامة حكومة مركزية ألمانية ؟ وكانت الحكومة الأمريكية مستعدة لذلك، كما وافقت بريطانيا والإتحاد السوفييتى أيضاً. ولكن فرنسا عارضت ذلك رسمياً فى ديسمبر 1945. وفى الحقيقة أن مؤتمر بوتسدام كان قد قرر توجيه إدارة ألمانيا نحو اللامركزية السياسية، وتقوية نظام الحكم المحلى فيها. كما نص على أنه "فى الوقت الحاضر" لا تؤسس أية هيئة أو حكومة مركزية باستثناء بعض الحالات الضرورية كالمالية والنقل.

وفى 12 يوليه 1946 أعيد بحث القضية الألمانية فى اجتماع مجلس وزراء الخارجية الأربعة، الذى كان مؤتمر بوتسدام قد قرر إنشاءه لوضع معاهدات الصلح مع إيطاليا والنمسا والدول الصغيرة التى قاتلت إلى جانب المحور. وفى هذا الاجتماع، عارض مولوتوف فرنسا وطالب بتوحيد ألمانيا من الناحية السياسية لا من الناحية الاقتصادية.

وفى 6 سبتمبر أعلن وزير خارجية أمريكا تحبيذه لتوحيد ألمانيا بسرعة، ولكنه فى باريس عدل عن موقفه بعض الشئ فصرح بأنه يعنى أن تكون الدولة إتحادية فى المستقبل ! واقترح عقد معاهدة بين الدول الأربع المحتلة تتضمن تجريد ألمانيا من السلاح ومن كل نشاط عسكرى لمدة 40 عاماً.

وفى نوفمبر 1946 إجتمع من جديد مجلس الأربعة فى نيويورك، ونوقشت فيه القضية الألمانية، ولكن لم يتوصل إلى نتيجة إيجابية، وتقرر مناقشة القضية فى جلسة أخرى تعقد فى موسكو فى مارس سنة 1947.

وفى ذلك الحين، ونظراً لمعارضة الإتحاد السوفييتى فى توحيد ألمانيا من الناحية الاقتصادية، قرر الأمريكيون والبريطانيون العمل منفردين على توحيد منطقتهم اقتصادياً إبتداء من أول أكتوبر سنة 1946.

وكانت منطقتا احتلالهم غير كافية من الناحية الزراعية، بينما كانت المنطقة الروسية تكفى بنسبة 91% والمنطقة الفرنسية تكفى تماماً.

وقد انعقد مؤتمر موسكو فى 10 مارس 1947 وناقش مسألة حكومة ألمانيا المستقبلة، فأبدت فرنسا رأيها بأن تكون ألمانيا لا مركزية وذات حكومة إتحادية ضعيفة وإثنى عشر إقليماً – بينما أكدت روسيا مطالبتها بدولة مركزية جداً وطالبت فى الوقت نفسه بقسط من الإشراف على الروهر. بينما كان الأمريكيون والإنجليز يريدون حكومة قوية إتحادية تشرف على الشئون الخارجية والجمارك والمصارف والسفن والنقل. وعلى ذلك لم تتفق الدول الكبرى على شكل الحكم.

ثم عقد مؤتمر أخير فى نوفمبر – ديسمبر سنة 1947 لمجلس وزراء الخارجية أطلق عليه وقتذاك "مؤتمر الفرصة الأخيرة"، فى ظروف الحرب الباردة. فألح مولوتوف على إقامة حكومة مركزية ألمانية دون توحيد المناطق الأربعة توحيداً اقتصادياً، كما رفض فصل "السار" عن ألمانيا وضمه إلى فرنسا. وفى 19 نوفمبر، بعد نهاية المؤتمر، صرح الجنرال مارشال قائلاً "لا نستطيع فى الوقت الحاضر أن نؤمل فى توحيد ألمانيا، بل يجب أن نعمل بكل إمكاننا فى المنطقة التى يظهر فيها نفوذنا".

وقد كان على أثر ذلك أن عقد مؤتمر من وزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فقط، دون الإتحاد السوفييتى، فى لندن، فى 2 أبريل سنة 1948 للإتفاق على توحيد المناطق الغربية الثلاث. وكان الأمريكيون والبريطانيون يميلون إلى حكومة إتحادية، بينما كانت فرنسا تخشى من قيام حكومة مركزية قوية إلى جانبها. وأخيراً إتفق على عقد مجلس برلمانى فى أول سبتمبر من 55 عضواً لإعداد دستور لألمانيا . واضطرت فرنسا من جهة أخرى إلى التخلى عن خطتها فى فصل الروهر سياسياً عن ألمانيا، ثم تم إنشاء هيئة إشراف على الروهر سميت (هيئة الروهر الدولية) من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبلاد البنيلوكس Benelux (بلجيكا والبلاد المنخفضة ولوكمسبرج).

وفى 19 يونيه قام القادة الأعلون الغربيون بتطبيق قرار إتخذه مؤتمر لندن المذكور بوضع النقد الجديد (المارك الألمانى) فى التداول فى المناطق الغربية، وإنشاء بنك موحد (بنك الدولة) للمناطق الغربية الثلاث.

وكان رد فعل الإتحاد السوفييتى على قيام الإنجليز والأمريكيين والفرنسيين بإتخاذ هذه الإجراءات من طرف واحد إزاء ألمانيا، أن فرض حصار برلين الشهير فى يوليه 1948 والذى استمر مدة عام ! ولكن هذا الحصار لم يثن عزم الدول الغربية، ففى سبتمبر عقد المجلس البرلمانى عن مناطق ألمانيا الغربية، حيث أعد أول مشروع للدستور، وعرضه على قادة الحلفاء فى 8 فبراير سنة 1949. ولكن هؤلاء لم يوافقوا عليه باعتباره مخالفاً – ودارت مفاوضات بين الطرفين إنتهت فى 8 مايو إلى إصدار دستور جديد يعتبر حلاً وسطاً بين النظريات الفيدرالية والنظريات المركزية.

وبمقتضى هذا الدستور أصبحت الجمهورية الإتحادية الألمانية إتحاداً من أحد عشر إقليماً، لكل إقليم دستوره الخاص. وقد وافقت الأقاليم والحكام الثلاثة العسكريون على الدستور وجرت الإنتخابات فى ألمانيا فى 4 أغسطس. وفى 15 إنتخب الدكتور كونراد أديناور مستشاراً، وفى آخر سبتمبر سنة 1949 أصبحت ألمانيا من جديد دولة سياسية مستقلة ذاتياً وإتخذت بون عاصمة لها.

وقد رد الإتحاد السوفييتى على ذلك فى 27 أكتوبر سنة 1949 بإعلان إنشاء الجمهورية الألمانية الديمقراطية فى منطقة احتلاله، وإتخذ من القطاع الروسى ببرلين مقراً لها. وفى 10 أكتوبر حل الإدارة العسكرية السوفييتية، وسلم الألمان إدارة شئونهم الخارجية الخاصة. وبذلك منح ألمانيا الشرقية سلطات أعظم مما حصلت عليه ألمانيا الغربية. ولكن ألمانيا الشرقية كانت من الناحية الأيديولوجية واقعة فى قلب الإتحاد السوفييتى.

وبذلك أصبحت ألمانيا مقسمة إلى دولتين.

ثانياً: إيطاليا بعد الحرب

كانت إيطاليا هى أسبق الدول المهزومة التى عقد معها الصلح. وكان قد تقرر ذلك فى مؤتمر بوتسدام، فقد اتفق على أن يكون إعداد معاهدة صلح مع إيطاليا هو المهمة الأولى بين المسائل الهامة التى سوف يضطلع بها المجلس الجديد لوزراء الخارجية، وهو المجلس الذى تقرر تأليفه من وزير أمريكى وبريطانى وسوفييتى وفرنسى وصينى لإعداد معاهدات السلام مع الدول التابعة لألمانيا وهى: إيطاليا ورومانيا وبلغاريا والمجر وفنلندا.

وكان وضع إيطاليا من الناحية القانونية غير واضح. فقد أعلنت الحكومة الملكية الحرب على ألمانيا كما مر بنا، وتعرضت البلاد بعد ذلك للحرب الأهلية، وساهم سكانها الشماليون الخاضعون لإحتلال الألمان فى حركة المقاومة – وتحملت إيطاليا من وراء ذلك كله آلاماً شديدة – ثم تعرضت حياتها السياسية بعد ذلك للإضطراب، حتى لقد تعاقب على حكمها خمس وزارات فى الفترة من 1944 إلى 1947. وهكذا كان لدى الحلفاء الغربيين المبررات لمعاملة إيطاليا معاملة أفضل.

وقبل وضع المعاهدة – تبودلت رسائل بين إيطاليا وفرنسا، تم بمقتضاها تخلى الإيطاليين عن الوضع الممتاز الذى كان لهم فى تونس منذ إتفاق 1896. وقد طالبت فرنسا بتعديلات طفيفة فى الحدود. وكانت للنمسا أيضاً بعض المطالب فى التيرول الجنوبى. ولكن لم يؤخذ بها. وكانت مدينة تريستا والأراضى المحيطة بها موضع خلاف بين إيطاليا ويوغوسلافيا، حيث كان الأمريكيون والبريطانيون الذين يمثلون مدينة تريستا يؤيدون إيطاليا، بينما كان الإتحاد السوفييتى يؤيد يوغوسلافيا.

وأخيراً تم الإتفاق على توقيع معاهدة الصلح فى باريس يوم 10 فبراير سنة 1947 وقام بالتوقيع عليها ممثلو روسيا وبريطانيا والولايات المتحدة والصين وفرنسا، وكذا ممثلو الأمم الخمس عشرة التى اشتركت فى الحرب ضد إيطاليا. ثم صدقت على هذه المعاهدة الدول العظمى فى يوم 15 سبتمبر، ووضعت موضع التنفيذ مباشرة.

وبمقتضى هذه الشروط حرمت إيطاليا من كل الفتوحات التى تمت فى عهد موسولينى . فقد إلتزمت إيطاليا بالإعتراف بسيادة واستقلال ألبانيا والحبشة وإحترامها. كما تقرر تصفية الإمبراطورية الإيطالية فى أفريقيا، وعرض موضوع ليبيا وإرتريا والصومال على الأمم المتحدة بعد سنة من تنفيذ المعاهدات للبت فيه. وضمت رودس وجزر الدوديكانيز إلى اليونان، أما الأراضى الإيطالية نفسها فلم تصب بخسارة تذكر. فقد انتزعت معظم شبه جزيرة "جوليا فينسيا" وإعتبرت "تريستا" ميناء حراً دولياً إلى أن يقرر مصيره، وعدلت الحدود الشمالية الغربية تعديلاً طفيفاً لصالح فرنسا، وفرض على إيطاليا تجريد سواحلها من السلاح وتحديد قواتها المسلحة بأنواعها المختلفة (الجيش والأسطول والطائرات) وقدرت تعويضات الحرب بـ 600 مليون دولار، وزعت على يوغوسلافيا واليونان وألبانيا والحبشة والإتحاد السوفييتى.

ومع تطور الخلاف بين الدول الغربية والإتحاد السوفييتى، خفضت الولايات المتحدة من قيود المعاهدة بإتفاقها مع إيطاليا فى 14 أغسطس 1947. فأعيدت الأموال الإيطالية فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى أصحابها، وكذا السفن الإيطالية التى صادرتها الولايات المتحدة. كما تخلت الولايات المتحدة أيضاً عن مطالبة إيطاليا بدفع ديون الحرب، وتلت بريطانيا الولايات المتحدة فى ذلك فتنازلت عن نصيبها من السفن الإيطالية المقررة فى معاهدة الصلح.

ثالثاً: اليابان بعد الحرب العالمية الثانية

تختلف اليابان عن ألمانيا بعد استسلامها فى أنها خضعت لسلطة واحدة هى الولايات المتحدة. ويرجع ذلك للظروف التى تم فيها استسلامها عقب استخدام القنبلة الذرية فى هيروشيما يوم 6 أغسطس 1945، وفى نجاساكى يوم 9 منه.

وكان مستقبل اليابان بعد الحرب قد بحث فى مؤتمرات الحلفاء أثناء الحرب، وإتفق شيانج كاى شيك مع روزفلت وتشرشل فى مؤتمر القاهرة، الذى عقد فى نوفبر 1943، على أن تسترد الصين ما خسرته من الممتلكات منذ الحرب العالمية الأولى، فتسترد بذلك منشوريا وجزيرة فورموزا، وتوضع شبه جزيرة كوريا التى كانت تبعيتها للصين واهية تحت الوصاية الدولية حتى يبت فى مصيرها فى استفتاء حر، وأن تعود اليابان إلى حدود الجزر الأربع التى كانت تشكل موطنها الأصلى وهى من الجنوب إلى الشمال: كيوشو Kyushu وشيكوكو Shikoku وهونشو Honshu وهوكايدو Hokkaido. وفى مؤتمر يالتا إتفق على تنازلات لصالح الإتحاد السوفييتى تتضمن أن يسترجع الإتحاد السوفييتى حقوقه السابقة قبل عام 1905، فيستعيد القسم الجنوبى من جزيرة سخالين، ويسترد القاعدة البحرية بورت آرثر Port Arthur ويصبح ميناء ديرين Dairen ميناء حراً تحت إدارة الإتحاد السوفييتى والصين، والإعتراف بالوضع القائم فى منغوليا الخارجية، أى بوجود الحكومة الشيوعية المناهضة لكاى شيك، وضم جزر كوريل Kurile التى فتحتها اليابان من قبل الحرب الروسية اليابانية بزمن طويل، إلى الإتحاد السوفييتى. ووضع سكة حديد منشوريا الجنوبية والصين الشرقية، التى كانت تؤمن منفذاً "لديرين" وبورت آرثر تحت إدارة مشتركة من السوفييت والصينيين. كما اتفق من جهة أخرى على أن تفقد اليابان أرخبيلات Archipel ريوكيو Ryukyu وكارولين Koroline ومارشل Marchall وبالاو Palau وماريانا Mariana التى أخذتها فتحاً من ألمانيا فى أغسطس 1914 وانتدبت عليها من عصبة الأمم.

وكانت اليابان قد بلغت ذروة إمتدادها فى منتصف 1942، حيث صارت تحتل مجموعة ضخمة من الجزر تمتد إلى مسافة ثلاثة آلاف ميل فى الإتجاه الجنوبى الشرقى، وتقع جزر سليمان فى أقصى الطرف الجنوبى لهذه المجموعات التى تشكل شبه سد حصين يتخذه اليابانيون لمنع الإتصال بشرق آسيا. وفى أوائل عام 1943 قاموا بمحاولة لغزو الهند، كما شددوا الضغط على الصين الجنوبية حتى خشى الأمريكيون من إنهيارها. وقد حملت الولايات المتحدة العبء الأعظم فى الحرب ضد اليابان، وتليها فى ذلك الصين.

وقد بدأ الأمريكيون طريقهم الطويل إلى اليابان باسترداد جزر سليمان. ولم يكن فى إمكانهم بطبيعة الحال غزو جزر المحيط الهادى واحدة وراء الأخرى بإنتظام، لذلك اختاروا المجموعات الكبيرة، مثل جزر "أدميرالتى" وماريان، فغزوها فى طريق زحفهم نحو اليابان بفضل تفوقهم البحرى. وكان اليابانيون يحاولون استعادة الجزر التى يفتقدونها دون أن يأبهوا بالتضحيات الجسيمة فى الأرواح، وبالتالى تضاعفت خسائر الأمريكيين . فقد خسروا فى غزو "أوكيناوا" وحدها 49 ألف جندى !، ولذلك لم يتحفظ الأمريكان فى الغارات الجوية على اليابان، حتى ليقدر أن 40% من مدن اليابان قد دمر قبل التسليم !.

وكان مؤتمر واشنطن الذى عقد فى ديسمبر 1941 بين تشرشل وروزفلت، فى أعقاب الهجوم اليابانى على بيرل هاربر، وحضر جانباً منه سفير الإتحاد السوفييتى فى الولايات المتحدة – قد اتفق على عدة قواعد للتعاون بين البلدين، وأولها إعطاء الأولوية لهزيمة ألمانيا، لأن مدخرها الصناعى أعظم من مدخر اليابان. كما اتفق على ألا توقع هدنة أو صلح منفرد.

وفى مؤتمر الدار البيضاء الذى عقد فى يناير 1943م. بين روزفلت وتشرشل وضع مبدأ ضرورة تسليم الأعداء دون قيد أو شرط. وقد صدر بيان، أيدته روسيا فيما بعد، بأن هدف الحلفاء من مواصلة الحرب هو تسليم ألمانيا وإيطاليا واليابان تسليماً غير مشروط . ولم يكن الإتحاد السوفييتى فى ذلك الحين فى حالة حرب مع اليابان بل إن اليابان حاولت توسيطه فى الصلح دون أن يطبق عليها مبدأ التسليم بلا قيد ولا شرط.

وكان ستالين قد أبدى استعداده فى مؤتمر طهران الذى عقد فى نوفمبر 1943 لأن يخوض الحرب ضد اليابان بعد الإنتهاء من ألمانيا، ولكن لم يتم اتفاق فى هذا الشأن، لأن هزيمة ألمانيا كانت لا تزال بعيدة. فلما إقتربت هذه الهزيمة، وانعقد مؤتمر يالتا، ألح روزفلت على الإتحاد السوفييتى ليدخل الحرب ضد اليابان، فقبل ستالين دخول الحرب بعد ثلاثة أشهر من استسلام ألمانيا شريطة أن تسترد روسيا جميع الحقوق التى خسرتها عام 1905 – أى الإشراف على الخط الحديدى فى منشوريا، واسترجاع قاعدة "بورت آرثر" البحرية وجنوب سخالين، وأرخبيل كوريل. وقد قبل روزفلت ذلك رغم ما فى تحقيقه من مغانم للسوفييت لسببين: الأول، أن نتائج الأبحاث التى كانت تجرى فى ذلك الحين لصنع القنبلة

الذرية لم تكن قد أسفرت بعد عن إمكانية صنعها فى الوقت المناسب. ثانياً، أن الإنتظار لحين صنع القنبلة الذرية لم يكن متوقعاً أن يحقق نتائج مضمونة هذا بالإضافة إلى أنه حتى لو استسلمت اليابان أو أمكن غزوها، فقد كانت تحتفظ بقوات هائلة فى الصين تسيطر على مساحات شاسعة، ومن الممكن أن تستمر هذه القوات اليابانية فى الصين فى القتال. ومن ثم فإن مساهمة الإتحاد السوفييتى كانت تعد ضرورية.

على أنه فى أبريل 1945 أكد العلماء قرب نجاح التجربة الذرية الأولى. وفى 17 يوليو 1945 تم تجربة القنبلة الذرية بنجاح فى صحراء "نيو مكسيكو"، وكان ذلك أثناء مؤتمر بوتسدام، وقد أخبر ترومان ستالين باختراع سلاح قتال جديد، ولكنه تظاهر بعدم الإكتراث. وفى يوم 6 أغسطس 1945 ألقت الولايات المتحدة الأمريكية أول قنبلة ذرية على هيروشيما، وبعد ثلاثة أيام، أى فى 9 أغسطس 1945، ألقت القنبلة الذرية الثانية على نجازاكى. وفى اليوم السابق 8 أغسطس أعلن الإتحاد السوفييتى الحرب على اليابان.

ومن المحقق أن إلقاء الولايات المتحدة القنبلة الذرية على اليابان لم يكن له ما يبرره من الناحية الخلقية – خصوصاً وقد امتنع المحاربون عن استخدام الغازات السامة والخانقة والجراثيم، مما يدل على أن استخدام الأسلحة غير الإنسانية كان مقرراً. وقد تذرعت اللجنة الأمريكية التى تألفت لبحث استخدام هذا السلاح بحجج واهية فى وجوب استخدامه، أولها، أن عدم استخدامه من شأنه إطالة أمد الحرب مما يكلف الفريقين خسائر فادحة. ثانياً، أنه ليس من المؤكد أن اليابان سوف تقبل إلقاء السلاح لو تم إخطارها به قبل استخدامه.

على أن المبادئ الإنسانية مع ذلك كانت تقضى بإخطار اليابان بالسلاح الجديد، وترك الخيار لها بعد ذلك بين التسليم أو تحمل المسئولية عما يحيق بها عند استخدامه.

على أن الولايات المتحدة كانت فى الحقيقة تهدف من استخدام سلاح القنبلة الذرية تحذير الإتحاد السوفييتى والاستئثار بالسلطة المطلقة فى اليابان. وقد أفلحت فى الغرض الثانى ، ولكنها لم تدرك الغرض الأول، لأن الإتحاد السوفييتى لم يلبث أن توصل إلى سر السلاح الجديد بعد أربعة أعوام، أى فى 1949.

ولقد كان احتلال اليابان بعد استسلامها عملية مختلفة عنها فى ألمانيا. فقد بقيت حكومة "الميكادو" تنهض بأعباء الحكم، ولم تنقسم البلاد إلى مناطق إحتلال. وكان لليابان قوات هائلة لم تمس فى الصين وأندونيسيا، فقضت الأوامر بأن تسلم القوات المرابطة فى منشوريا إلى السوفييت أو الصين، وفى بقية الصين لممثلى حكومة تشيانج كاى شيك Chiang Kai – Shek، وفى أندونيسيا لجميع الحلفاء، وفى كوريا للأمريكيين والسوفييت وحدهم. ولم يراع اليابانيون هذه الأوامر تماماً، فآثر بعضهم التسليم للشيوعيين فى الصين والوطنيين فى أندونيسيا. وبالنسبة لكوريا فقد كانت روسيا قد أرسلت إليها قواتها على أثر إعلانها الحرب على اليابان فقسمت تلك البلاد إلى منطقتى إحتلال إحتلت الولايات المتحدة الجزء الجنوبى منها، وهو غنى بأراضيه الزراعية، واحتلت روسيا الجزء الشمالى ويكون الشطر الصناعى فى كوريا.

وكانت الولايات المتحدة قد إقترحت فى 23 أغسطس على حكومات الإتحاد السوفييتى وبريطانيا وفرنسا وأستراليا وكندا والصين وهولندا ونيوزيلندا والفليبين، تشكيل لجنة استشارية للشرق الأقصى، فقبل الإتحاد السوفييتى والصين هذا الإقتراح مباشرة، ولكن بريطانيا اشترطت دعوة الهند للاشتراك فى اللجنة. وفى اجتماع مجلس وزراء الخارجية المنعقد فى لندن فى سبتمبر 1945 إنتقد مولوتوف سياسة الإحتلال الأمريكى وطالب بإنشاء مجلس إشراف لليابان بدلاً من اللجنة الاستشارية، وذكر أن الجنرال ماك آرثر Mac Arthur الذى عين قائداً أعلى باسم الدول الحليفة – سلك سياسة من شأنها عودة الروح العسكرية اليابانية. وفى 27 أكتوبر وجه ستالين شكوى مماثلة للسفير الأمريكى افريل هاريمان. ولذا كان من الضرورى اللجوء إلى تسوية.

وقد تحقق فى ذلك المؤتمر الذى عقده وزراء خارجية الثلاثة الكبار فى موسكو فى ديسمبر 1945، والذى قرر ما يلى:

أولاً: إنشاء لجنة الشرق الأقصى بعد حذف صفتها الاستشارية، وتضم ممثلين عن البلاد التى سبق ذكرها وعن الهند أيضاً.

ثانياً: إنشاء "مجلس اليابان الحليف" ومقره طوكيو، ويرأسه الجنرال ماك آرثر أو من ينيبه، ويضم ثلاثة أعضاء: أحدهم عن الإتحاد السوفييتى، والثانى عن الصين، والثالث مشترك لبريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا والهند وتكون مهمة هذا المجلس "مساعدة القائد الأعلى فيما يتعلق بتنفيذ بنود الاستسلام والإحتلال والإشراف على اليابان، على أن تتخذ القرارات فى جميع الأحوال من قبل القائد الأعلى بإعتباره السلطة التنفيذية الوحيدة للدول الحليفة فى اليابان".

يتضح من ذلك أن سلطة مجلس اليابان الحليف كانت شكلية، إذ هى تترك الجنرال ماك آرثر مطلق اليدين. كما أن لجنة الشرق الأقصى المكلفة برسم السياسة حيال اليابان والمنطقة، بما فى ذلك عقد الصلح مع اليابان لم تكن أكثر فاعلية من الهيئة السابقة !.

وقد قامت سياسة الجنرال ماك آرثر فى اليابان على الأسس الآتية:

1. صبغ نظام الحكم فى اليابان بالصبغة الديمقراطية. وقد تم ذلك بدستور 6 مارس 1946، الذى وضع موضع التنفيذ فى 3 مايو 1947.
2. تقويض التروستات (الإحتكارات) العائلية الكبرى.
3. تأمين إقتطاع التعويضات.
4. تنظيم الإحتلال.

وفى الفترة من 1945 – 1947 إزداد التوتر فى مجلس اليابان الحليف بين المندوب الأمريكى والمندوب الروسى. ومن الطريف أن هذا الأخير كان يؤيد كل من المندوب البريطانى والمندوب الصينى اللذين أخذا يشكوان من أن دور المجلس قد أصبح سلبياً بسياسة ماك آرثر الدكتاتورية.

وهذا يوضح فشل المحاولات الأمريكية فى يوليو 1947 لعقد الصلح مع اليابان. فقد اقترح الأمريكيون فى هذا التاريخ أن يجرى تحضير هذه المعاهدة من قبل الدول الإحدى عشرة الأعضاء فى لجنة الشرق الأقصى، بحيث تتخذ القرارات بأغلبية الثلثين. ولكن الإتحاد السوفييتى اقترح، على العكس من ذلك، أن يجرى تحضير المعاهدة من قبل

مجلس وزراء الخارجية، وتتخذ قراراته بالإجماع، لأن الغالبية فى لجنة الشرق الأقصى كانت موالية للولايات المتحدة. ولذلك لم يصل الطرفان إلى إتفاق.

فى ذلك الحين كانت الحرب الأهلية فى الصين بين حكومة كاى شيك والشيوعيين، وتوقع تفوق الأخيرين – قد دفع بالولايات المتحدة، نظراً لفساد حكومة كاى شيك، إلى التخلى عن إعتمادها على الصين وتركيز إنتباهها على اليابان. وكان هذا يفترض بطبيعة الحال إنهاء نظام الإحتلال، وبالتالى عقد صلح مع اليابان، سواء اشترك فيها الإتحاد السوفييتى أم لم يشترك. وفى الوقت نفسه أخذ الجنرال ماك آرثر يبدل سياسته فى اليابان فقد اعتمد على أحزاب اليمين، وأخذ يحارب الشيوعية اليابانية، وبدأ أكثر تسامحاً إزاء التروستات . وأخذ يشجع اليابانيين على النهوض بسرعة. وبذلك تكرر فى اليابان ما تكرر فى ألمانيا الغربية بسبب الحرب الباردة، مع فارق هو أن ألمانيا كانت مقسمة ولم تكن بها حكومة مركزية يعقد معها الصلح، أما اليابان فلم تقسم وكان لها حكومة مركزية.

وفى أول يونيو 1950 صرحت الحكومة اليابانية بأنها تحبذ عقد معاهدة صلح منفرد يعيد لها الحرية والمساواة، وبدأت رغبتها فى حماية نفسها من هجوم سوفييتى محتمل أو قيام ثورة شيوعية فى الداخل. ثم ظهر ولاء اليابان للولايات المتحدة بشكل حاسم أثناء الحرب الكورية، حين اضطرت الولايات المتحدة إلى سحب الكثير من قوات الإحتلال فى اليابان، حتى لم يبق بها سوى 5000 جندى فقط !. ومع ذلك لم تقم اليابان بأى إضطراب.

وقد صاغت الولايات المتحدة معاهدة الصلح مع اليابان، ثم دعت إلى عقد مؤتمر فى سان فرانسيسكو لتوقيع هذه المعاهدة، فقبلت 49 دولة من بينها الإتحاد السوفييتى الحضور، ورفضت الهند وبورما ويوغوسلافيا. ولم تدع الولايات المتحدة الصين لأنها أصبحت شيوعية ولم تعترف بنظامها الجديد. وقد دام المؤتمر من 4 – 7 سبتمبر 1952. وفى 7 منه رفض الإتحاد السوفييتى وبولندا وتشيكوسلوفاكيا التوقيع على المعاهدة بسبب اعتراضها على نصوصها.

وقد نصت معاهدة الصلح مع اليابان على تنازل اليابان عن جميع ممتلكاتها التى حصلت عليها منذ نهاية القرن التاسع عشر – وبمعنى آخر، تنازل اليابان عن كوريا وفورموزا

وجزر كوريل وجنوب سخالين وتخليها للولايات المتحدة عن وصايتها على جزر ماريانا، ومارشال، وكارولين فى المحيط الهادى. وتقر المعاهدة مبدأ التعويضات مع إضافة تحفظ بأن اليابان لا تملك أموالاً لدفعها آنذاك، ولذلك فإن الشعب اليابانى يضع نفسه تحت تصرف الدول الدائنة – وللحلفاء الحق فى وضع اليد على الأموال اليابانية الموجودة تحت سلطانهم عندما توضع المعاهدة موضع التنفيذ. كما تعهدت اليابان بعدم الأخذ بسياسة الحماية الجمركية والسير على نظام حرية التجارة ومعاملة الدول على قدم المساواة.

وتتميز معاهدة الصلح مع اليابان بأنها لا تحدد عدد القوات المسلحة ولا نوع الأسلحة، وتقضى بإنسحاب الجيوش الأجنبية منها بعد تسعين يوماً من تنفيذ المعاهدة، إلا إذا أبرمت إتفاقات أخرى فى هذا الشأن. وفى الواقع أن الولايات المتحدة كانت فى ذلك الوقت بالذات توقع إتفاقية دفاع مشترك مع اليابان، طلبت فيها اليابان بقاء القوات الأمريكية مؤقتاً فى اليابان وما جاورها، نظراً لأنها لا تملك الوسائل الخاصة بالدفاع.

وقد وصف شواين لاى Chou Ein – Lai مشروع المعاهدة فى 15 أغسطس 1952 بأنه ينتهك حرمة الإتفاقات الدولية، وبأنه يجعل اليابان مستعمرة أمريكية حقيقية ويلغى التعويضات. وكانت حجة الهند فى رفضها الاشتراك فى مؤتمر سان فرانسيسكو أن مشروع المعاهدة لا يخول لليابان مركزاً مشرفاً، ولا يوجد شروطاً ملائمة للحفاظ على سلام مستقر فى الشرق الأقصى، إذ لم يرد به نص على عودة فورموزا إلى الصين أو حصول الإتحاد السوفييتى على جزر كوريل وجنوب سخالين، وعدم رد جزر بونين Bonin وجزر ريوكيو Ryu Kyu إلى اليابان، ووضعها تحت وصاية الولايات المتحدة الأمريكية.

رابعاً: تحول أوروبا الشرقية إلى الشيوعية ونشأة الكتلة الشرقية

يعتبر تحول أوروبا الشرقية نحو الشيوعية من أخطر التغييرات التى أتت بها الحرب العالمية الثانية. وهناك جدل شديد يدور حول ما إذا كان هذا التحول قد تم رغم إرادة الشعوب – أى بطريق التدخل من جانب الإتحاد السوفييتى، أم أنه جاء وليد الرغبة الشعبية ؟. وفى الواقع أنه إذا اعتبرنا ما قام به الإتحاد السوفييتى من تمهيد الطريق فى

هذه البلاد، وتهيئته الفرصة لشعوب أوروبا الشرقية لإنتهاج الطريق الاشتراكى عن طريق القضاء على الخطر النازى والقضاء على سيطرة البورجوازية الكبيرة الحاكمة فى هذه الأقطار – تدخلاً استعمارياً، فإن تحول هذه الشعوب نحو الاشتراكية يكون قد تم رغم الإرادة الشعبية. وأما إذا اعتبرنا ما قام به الإتحاد السوفييتى هو إتاحة الفرصة للجماهير الشعبية للوصول إلى الحكم وإنتزاع إرادتها من يد الرأسمالية المسيطرة والحاكمة، فإن التحول يكون قد تم وليد الرغبة الشعبية كما تعبر عنها أوسع القواعد الجماهيرية.

وعلى كل حال فإن التطور التاريخى الذى نستعرضه هنا لهذا التحول يمكن أن يلقى الضوء على طبيعة هذا التحول ولونه، مع الأخذ فى الإعتبار عدة أمور:

الأول، إن شرق أوروبا ظل "تاريخياً" متخلفاً عن غرب أوروبا لظروف تاريخية معروفة تتعلق بحركة الاستكشاف الجغرافى ونشأتها بالذات فى غرب أوروبا.

ثانياً، أن الاشتراكية كانت ومازالت هدفاً تصبو إليه الجماهير العريضة، ولا تلقى العداء إلا من الطبقات الرأسمالية والإقطاعية المستغلة.

ثالثاً، أن الإتحاد السوفييتى، بوصفه دولة تعتنق الماركسية، التى هى أيديولوجية عالمية – بمعنى أنها تفترض وحدة الطبقة العاملة – لم يخف سعيه الحثيث ودأبه المتواصل لنشر الشيوعية فى العالم عن طريق "الكومنترن"، الذى كان خاضعاً لموسكو والذى يضم الأحزاب الشيوعية فى جميع بلاد العالم التى تتلقى الوحى منه.

وقد مر تحول شرق أوروبا بعدة مراحل ترجع أصولها إلى الحرب العالمية الثانية. ففى خلال الحرب كان الإتحاد السوفييتى يرنو إلى الإنفراد بشرق أوروبا. ولم يكن تشرشل يعترض على انفراد السوفييت بشرق أوروبا، شريطة استثناء القسم المتاخم لحوض البحر المتوسط منها، بسبب السياسة البريطانية التقليدية التى تقتضى بإبعاد روسيا عن البحر المتوسط. ومع أن روزفلت كان يعارض سياسة تقسيم مناطق النفوذ، إلا أن هذه السياسة قطعت شوطاً بعيداً فى البلقان بمناسبة إقتراب السوفييت من القسم المطل على البحر المتوسط منه. ففى مايو 1944 تم الإتفاق بين البريطانيين والسوفييت فى مفاوضات سرية

على أن ينفرد السوفييت بالعمل فى بلغاريا ورومانيا، وتنفرد بريطانيا بالعمل فى اليونان ويوغوسلافيا. وعندما اعترض روزفلت على ذلك طمأنه تشرشل بأن الإتفاق مؤقت بثلاثة أشهر، وأنه خاص بتحديد العمليات العسكرية!.

على أن إمتداد نفوذ السوفييت فى شرق أوروبا استدعى توسيع مدى الإتفاق. ففى أكتوبر 1944 زار تشرشل موسكو للبحث فى مستقبل البلقان أساساً. وفى بدء المفاوضات تناول ورقة وخط عليها بأسلوب طريف مدى نفوذ كل من الدولتين فى البلقان وشرق أوروبا، بحيث يكون لكل من بريطانيا والإتحاد السوفييتى النصف فى يوغوسلافيا، وتختص بريطانيا وحدها باليونان، بينما تنال روسيا 90% فى رومانيا، 75% فى بلغاريا، 10 % فى المجر، ويكون للحلفاء بقية النفوذ فى تلك الأقطار !. ومع أنه لم يتم أى اتفاق بخصوص هذه المقترحات إلا أن الفكرة مع ذلك قد نفذت مع شئ من التعديل الذى أملته الظروف.

ففيما يختص بيوغوسلافيا، فإن المقاومة فيها كانت موزعة بين الملكيين والشيوعيين ، ولكن الشيوعيين كانوا أقوى العناصر، نظراً لأن أتباع "تيتو" من الفلاحين كانوا أقدر على حرب العصابات، فى حين أن "ميخائيلوفيتش"، ممثل الملكية، كان يعتمد على البورجوازية الكبيرة التى تأثرت بالإجراءات الألمانية. وقد أمكن للإنجليز التوسط بين عنصرى المقاومة، على أساس إقناع الملك بالتخلى عن "ميخائيلوفيتش" لشبهة وجود علاقة بينه وبين الألمان، واختيار شخصية معقولة هو "سوبا شتس" رئيساً لحكومة المنفى، وعمل استفتاء بعد التحرير.

على أنه بعد نجاح الحلفاء فى غزو إيطاليا، وما تبعه من مضاعفة نشاط "تيتو" ضد الألمان، واستيلائه على بعض المناطق الساحلية – أعلن تيتو سياسة التقرب من الإتحاد السوفييتى. فقد قام بزيارة موسكو فى سبتمبر 1944، ووقع هناك إتفاقاً يقضى بأن يترك له أمر تحرير بلغراد، وأن تمر القوات السوفييتية عبر أراضيه، شرط أن تبقى الإدارة المدنية فى أيدى يوغوسلافيا.

وقد استفاد "تيتو" من تقاربه مع الإتحاد السوفييتى فى الوقوف فى وجه الإنجليز والأمريكيين حين تقدموا نحو شبه جزيرة ستريا Istria فى نهاية الحرب، عندما انهارت الجبهة الألمانية فى إيطاليا – فقد سبق تيتو إلى احتلال جزء من تلك المنطقة. ولما أرادت القوات الأمريكية والبريطانية، التى احتلت مدينة تريستا وجزءاً من المنطقة، عبورها، منعهم تيتو مستنداً إلى تأييد السوفييت له. وقد احتج الأمريكيون على يوغوسلافيا على أساس أن مشكلات الحدود يجب أن تسوى بعد الحرب فى معاهدات الصلح، ولكنهم لم يذهبوا إلى حد الدخول فى صدام مع يوغوسلافيا. أما تشرشل فقد أدرك تجاوز روسيا لنصيبها فى مناطق تقسيم النفوذ، وعبر عن ذلك بقوله: "لقد اتفقنا مع روسيا على المناصفة فى يوغوسلافيا، والآن ليس لنا إلا 10% !".

ولذلك كانت شبه جزيرة ستريا أولى المشكلات التى ظهرت فى أفق الحرب الباردة. فقد وقف الأمريكيون والبريطانيون إلى جانب إيطاليا، بينما وقف السوفييت إلى جانب يوغوسلافيا فى النزاع على المنطقة بينهما وبين إيطاليا. واستقر الأمر على جعل تريستا ميناء دولياً حراً.

هذا فيما يختص بيوغوسلافيا. أما ما يختص ببولندا، فلم تدخل فى إطار التقسيم لمناطق النفوذ الذى إقترحه تشرشل فى زيارته لموسكو فى أكتوبر 1944. ولذلك لقيت مساعى الإتحاد السوفييتى لإدخالها فى المعسكر الشيوعى مقاومة شديدة من البريطانيين والأمريكيين. وكانت من أهم المشكلات التى أثارت خلافات حادة بين الدول الثلاث.

وكنا قد أشرنا إلى دخول الإتحاد السوفييتى إلى الأراضى البولندية أثناء غزو هتلر لها من الغرب، لتدعيم خطوطه الدفاعية استعداداً لجولته مع الألمان، فلما وقع الهجوم على الإتحاد السوفييتى فى 22 يونيو 1941 إنفتح مجال التقارب بين الإتحاد السوفييتى وحكومة المنفى التى كان يرأسها "سيكورسكى". فقد زار الأخير موسكو وعقد اتفاقية تقضى باشتراك الفرق البولندية فى القتال تحت القيادة السوفييتية، واسقاط اتفاق التقسيم الذى عقد مع ألمانيا 1939.

على أنه عندما تحول السوفييت من الدفاع إلى الهجوم، وصار متوقعاً وصولهم إلى بولندا، ظهرت مشكلة الحدود بين البلدين. ذلك أن حدود بولندا 1939 كانت تقتطع أجزاء من أراضى أوكرانيا وروسيا البيضاء كما ذكرنا. وقد أثير هذا الموضوع فى مؤتمر طهران فى نوفمبر 1943، وكان من رأى ستالين أن تعوض بولندا عما تفقده من أراضى فى الشرق عبر حدودها إلى نهر الأودر Oder قرب برلين. وقد وافق الحلفاء فى مؤتمر "يالتا"، الذى عقد فى فبراير 1945، على أن يكون خط كيرزن Curzon Line هو أساس الحدود بين الإتحاد السوفييتى وبولندا. وكان هذا الخط قد رسمه كيرزن وزير خارجية بريطانيا، وقدمه لمجلس الحلفاء الأعلى لحل المشكلة البولندية 1919، ولكن بولندا أعادت رسم هذا الخط بقوة النار فى معاهدة "ريجا" فى 12 أكتوبر 1920 بعد هزيمتها للقوات السوفييتية. أما بخصوص حدود بولندا الغربية، فقد رأت الولايات المتحدة وبريطانيا أنه ليس من المناسب أن تحتوى بولندا الجديدة على قدر من الأراضى الألمانية لا تستطيع هضمها !. وأخيراً اتفق على ترك تخطيط الحدود النهائية لمؤتمر الصلح.

على أن المشكلة الخطيرة التى نشأت، كانت مشكلة السلطة الشرعية التى أراد الإتحاد السوفييتى نقلها ليد الشيوعيين البولنديين. ذلك أن الإتحاد السوفييتى حين وصلت قواته إلى الحدود البولندية فى يوليو 1944. عمل على تكوين هيئة شيوعية بولندية تنافس حكومة المنفى فى لندن على الزعامة. وقد اتفق الروس مع هذه الهيئة، التى عرفت باسم لجنة "لوبلين" Lublin (نسبة إلى المكان الذى تألفت فيه على الحدود الشرقية) على أن يسلموا الإدارة المدنية أثناء حرب التحرير. وما لبثوا أن اعترفوا بهذه اللجنة كحكومة مؤقتة تحت رئاسة "بولسلاف بيروت" الزعيم الشيوعى البولندى. وضاعفوا من جهودهم لإخراج الأمان من بولندا. فسقطت وارسو فى يناير، وتسلمتها الحكومة المؤقتة. وبذلك أصبحت هناك حكومتان لبولندا: حكومة المنفى فى لندن، وحكومة لوبلين التى انتقلت إلى وارسو.

وقد نشأ على أثر ذلك خلاف حاد بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة، وبين الإتحاد السوفييتى من جهة أخرى، بسبب وقوع بولندا تحت السيطرة الشيوعية. وكانت وجهة نظر تشرشل – كما عبر عنها فى مؤتمر "يالتا" – أن بريطانيا قد دخلت الحرب أصلاً

دفاعاً عن استقلال بولندا، وبالتالى فلا تقبل بحل لا يجعل من بولندا دولة حرة ذات سيادة. ولكن ستالين أجاب بأن بولندا قد اتخذت مرتين معبراً لغزو الإتحاد السوفييتى، وبالتالى "فيهمنا إقامة حكومة صديقة وقوية فى وارسو، ولسنا مثل القيصر نأخذ بسياسة الإدماج ، ولكنا نؤيد استقلال بولندا الوطنى".

وقد اتفق على توسيع حكومة "لوبلين" لتضم عناصر من حكومة المنفى، وتم بالفعل ذلك، ولكن العناصر الشيوعية استحوذت على المناصب الرئيسية. وكان نائب الرئيس هو "جومولكا" الشيوعى، الأمر الذى أثار نقد الولايات المتحدة. على أن ستالين كتب إلى واشنطن فى 4 أبريل 1945 بقوله "لقد ألفتم حكومات فى فرنسا وبلجيكا واليونان، وعقد تم معها المعاهدات، فلم نعترض، لأننا نعرف أن تلك الأقطار تهم أمن بريطانيا، فمن باب أولى أن تكون بولندا ضرورية لأمن الإتحاد السوفييتى. وفى 21 أبريل 1945 وقعت بولندا مع الإتحاد السوفييتى معاهدة تعاون متبادل موجهة بصفة أساسية ضد ألمانيا، لمدة عشرين عاماً. وفى 19 يناير 1947 أجريت الإنتخابات فى بولندا وأسفرت عن فوز ساحق للشيوعيين.

على كل حال فإذا كانت المسألة البولندية قد أثارت هذا الخلاف الحاد بين الحلفاء فلم يكن الأمر كذلك تماماً بالنسبة لروسيا وبلغاريا والمجر. ذلك أن بريطانيا لم يكن فى وسعها الإعتراض، نظراً لاشتراكها فى تحديد مناطق النفوذ !.

وكانت القوات السوفييتية قد بدأت هجومها على الألمان فى البلقان فى أغسطس 1944 ، واخترقت حدود رومانيا. فأعلنت رومانيا على الفور قبولها عقد هدنة مع روسيا، ثم شهرت الحرب على ألمانيا، وقامت حكومة ائتلافية من الشيوعيين والملكيين. وفى فبراير 1945، وبضغط من الإتحاد السوفييتى، عين زعيم الشيوعيين رئيساً للحكومة.

أما بلغاريا، فعندما إقترب منها السوفييت، سارعت إلى محاولة الإتفاق مع بريطانيا والولايات المتحدة. ولكن الحكومة السوفييتية بادرت بإعلان الحرب عليها، واحتلتها فى سبتمبر 1944. وبذلك طلبت بلغاريا توقيع الهدنة مع الإتحاد السوفييتى، ثم أعلنت الحرب على ألمانيا، وتألفت حكومة إئتلافية أيضاً، وسيطر عليها الشيوعيين.

بقيت تشيكوسلوفاكيا. وقد اختلفت عن الدول السابقة لأن "إدوار بنيس" Benes رئيس حكومة المنفى كان يتمتع بثقة السوفييت، وهو اشتراكى معتدل إعتقد بإمكان التعاون مع الإتحاد السوفييتى منذ عهد موينيخ، وأشرك الشيوعيين من تلقاء نفسه فى الحكم بعد عودته إلى البلاد 1945. ولكن الشيوعيين لم يلبثوا أن استولوا على السلطة عن طريق انقلاب قاموا به فى فبراير 1948 بقيادة الزعيم الشيوعى جوتفالد Gottwald.

وفى ألبانيا كانت حركة شيوعية قد قامت فيها بزعامة أنور خوجا، مستندة إلى حركة تيتو. وهى التى ورثت الألمان بعد إنسحابهم من البلاد عام 1944، ودخلت المعسكر الشيوعى. ولكنها انضمت إلى الصين ضد الإتحاد السوفييتى عندما انقسم المعسكر الاشتراكى إنقسامه الخطير بين الإتحاد السوفييتى والصين.

على كل حال، فمن هذا العرض يتبين أن الأحزاب الشيوعية فى هذه البلاد لم تكن من خلق الإتحاد السوفييتى، وإنما كانت موجودة أصلاً. وقد لعبت دوراً هاماً فى حركة المقاومة ضد الألمان، كما هو الحال بالنسبة ليوغوسلافيا وألبانيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا. والبعض الآخر لعب دوره من الخارج، كما هو الحال بالنسبة لرومانيا والمجر وبلغاريا، التى أقيمت الأنظمة الشيوعية فيها بزعامة مهاجرين إلى الإتحاد السوفييتى.

وبالنسبة لرومانيا والمجر وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا، فقد تم التحول إلى النظام الشيوعى فيها على ثلاث مراحل:

1. قيام حكومة إئتلافية لم تدم فى رومانيا وبلغاريا سوى بضعة أشهر، ولكنها امتدت فى المجر حتى ربيع 1947م. وفى تشيكوسلوفاكيا حتى فبراير 1948.

2. حكومة إئتلاف ظاهرى، حيث كانت السلطة الرئيسية الفعلية فى يد الشيوعيين.

3. حكومة شيوعية بحتة (منذ صيف 1946 فى بولندا، وخريف 1947 فى بلغاريا ورومانيا، وفبراير 1948 فى تشيكوسلوفاكيا، ومارس 1948 فى المجر).

وفى المرحلة الأولى، كانت القيادات الشيوعية تحتل المناصب الرئيسية فى الحكومة، وتجرى فى ظل هذه السيطرة الإنتخابات النيابية، فيفوز الشيوعيون بالأغلبية، ويتم

الإنتقال إلى المرحلة الثانية. وفى هذه المرحلة يطالب الشيوعيون فى المجالس التشريعية بتعديل الدساتير البورجوازية، وتصاغ هذه الدساتير وفق رغبة الشيوعيين مما يمكنهم من إجراء إنتخابات جديدة يحصلون فيها على أغلبية ساحقة، ويتم الإنتقال إلى المرحلة الثالثة.

ولم تلبث هذه الدول أن أخذت ترتبط بمحالفات ثنائية. فابتداء من سنة 1946 وقعت يوغوسلافيا سلسلة إتفاقات مع بلاد أوروبا الشرقية كلها: مع بولندا فى 1948، ومع تشيكوسلوفاكيا فى عام 1946، ومع المجر 1947، ومع رومانيا 1947، ومع ألبانيا 1946، ومع بلغاريا 1947.

وفى نفس الوقت قامت محالفات ثنائية بين الدول الآتية: بين تشيكوسلوفاكيا وبولندا فى سنة 1947، وبين بلغاريا ورومانيا سنة 1948، وبين رومانيا والمجر سنة 1948، وبين رومانيا والإتحاد السوفييتى فى 1948، وبين المجر والإتحاد السوفييتى سنة 1948، وبين بلغاريا والإتحاد السوفييتى سنة 1948، وبين بولندا والمجر 1948م. وبين بلغاريا والمجر 1948م. وبين تشيكوسلوفاكيا ورومانيا 1948. وقد نصت هذه المحالفات على تبادل المعونة.

وقد عززت هذه الأحلاف السياسية المحضة على الصعيد العسكرى بإجراءات مختلفة : ففى بولندا عين المارشال السوفييتى روكوسوفسكى قائداً للجيش البولندى ووزيراً للدفاع الوطنى فى 1949. وفى البلاد التى كانت تابعة للمحور سابقاً (رومانيا والمجر وبلغاريا) لم تعد تنفذ البنود الخاصة بتحديد عدد الجيش، الواردة فى معاهدات الصلح.

ومن جهة أخرى جرت العادة أن يجتمع وزراء خارجية الإتحاد السوفييتى ودول أوروبا الشرقية. فقد إجتمعوا فى يونيو 1948. فى وارسو، للإحتجاج على إتفاقات لندن التى عقدت بشأن ألمانيا بين الدول الغربية. كما عقد اجتماع آخر فى سبتمبر 1950، فى براغ، وضم، عدا الدول الست السابقة، وزير خارجية ألمانيا الشرقية، واتخذ قراراً بالإحتجاج على إعادة تسليح ألمانيا الغربية من قبل توقيع معاهدة الصلح.

وفى مايو 1956، ورداً على سياسة الأحلاف الغربية التى عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية، تألف حلف وارسو من ثمانية دول هى: الإتحاد السوفييتى، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، وألمانيا الشرقية، ورومانيا، وبلغاريا، وألبانيا، والمجر، وقد نصت المادة الخامسة من معاهدة الحلف على إنشاء قيادة عسكرية موحدة يعهد بها إلى المارشال السوفييتى "كونيف" Konev وبهذا الحلف استكملت الكتلة الشرقية شكلها العسكرى.

خامساً: قيام هيئة الأمم المتحدة

ظهرت فكرة توطيد نظام للأمن الدولى أقوى من عصبة الأمم أثناء الحرب العالمية الثانية. فقد نص فى ميثاق الأطلنطى، الذى صدر فى 14 أغسطس 1941 على تأسيس "نظام للأمن العام يقوم على قواعد أوسع" – وفى أول يناير 1942، أثناء زيارة تشرشل لواشنطن، وقعت الدول المشتركة فى الحرب ضد المحور، ومعظمها آنذاك حكومات منفى أو دول أمريكا اللاتينية – "تصريح الأمم المتحدة"، الذى أعدت مشروعه وزارة الخارجية الأمريكية، وتعهد المشتركون بأن يهيئوا نظاماً للسلام والأمن بعد الحرب. وقد ظهر فى هذا التصريح لأول مرة اسم "الأمم المتحدة".

وكان الإعتقاد السائد أن تماسك الدول الكبرى أهم لأمن العالم من تماسك الدول الصغيرة فى هذه المنظمة. ولذلك ظهر مشروع للتنظيم الدولى يقيم من الدول الكبرى الثلاث : الولايات المتحدة، والإتحاد السوفييتى، وبريطانيا – مجلساً أعلى تتبعه ثلاث منظمات إقليمية: أحدها للأمريكيين، والثانية للشرق الأقصى، والثالثة لأوروبا والشرق الأوسط – على أن ترأس الولايات المتحدة المنظمة الأولى، وتشترك الدول الثلاث فى توجيه المنظمة الثانية، أما المنظمة الثالثة فيختص بتوجيهها كل من بريطانيا والإتحاد السوفييتى.

ولقد كانت بريطانيا والولايات المتحدة أميل لمشروع المنظمات الإقليمية، أما الولايات المتحدة فكانت أميل إلى منظمة عالمية. فقد كانت تخشى أن يؤدى قيام منظمة للأمريكتين إلى إحياء سياسة العزلة من جهة وإلى تشكك أمريكا اللاتينية فى أن الولايات المتحدة تريد السيطرة عليها من جهة أخرى. وقد تغلبت وجهة نظر الولايات المتحدة.

ففى المؤتمر الذى عقده وزارة خارجية هذه الدول فى موسكو فى أكتوبر 1943، تم الإتفاق على إنشاء منظمة دولية تقوم على المساواة بين جميع الدول المسالمة، على أن يتم التوفيق بين هذا المبدأ وبين نظرية الدول الكبرى الحارسة للأمن – وقد تأكد هذا القرار فى نوفمبر 1943 فى مؤتمر طهران بين ستالين وروزفلت وتشرشل. وفى 9 ديسمبر 1942. تألفت فى واشنطن لجنة لدراسة منظمة المستقبل الدولية.

وقد تم العمل الرئيسى فى فندق دمبرتن أوكس Dumbarton Oaks فى واشنطن، حيث انعقد مؤتمران: أحدهما من 21 إلى 28 سبتمبر 1944 بين البريطانيين والأمريكيين والصينيين – ولم تدع فرنسا لأن حكومتها المؤقتة لم يعترف بها إلا فى 23 أكتوبر – أى بعد انعقاد المؤتمرين.

وقد إتفق فى دمبرتن أوكس على عدد كبير من النقاط، وهى أن تتألف الأمم المتحدة من "جمعية عامة" يشترك فيها الأعضاء بالتساوى، و"مجلس أمن" تكون له السلطة الحقيقية والغرض من وجود "الجمعية العامة" و"مجلس الأمن" هو التوفيق بين مبدأ المساواة بين الدول ونظرية الدول الحارسة للأمن – كما اتفق أيضاً على إنشاء "أمانة" و"محكمة عدل دولية". وبإلحاح من الولايات المتحدة أقيم المجلس الاقتصادى والاجتماعى. فقد كان الإنجليز والسوفييت حتى ذلك الحين يرون أن تقتصر منظمة المستقبل على قضايا الأمن وحدها. وتقرر أن تكون الدول الأربع المشتركة فى "دمبرتن أوكس" وفرنسا أعضاء دائمين فى مجلس الأمن.

ولكن بقيت نقطتان معلقتين: الأولى، التصويت – أى كيفية استخدام حق الفيتو Veto ومشكلة أثارتها موسكو وهى أن يكون لكل من جمهوريات الإتحاد السوفييتى الـ 16 مقعد قى جمعية الأمم المتحدة. وقد تذرعت موسكو فى ذلك بأن كل دولة من الكومنولث تعتبر عضواً وتشترك بصوت.

وقد نوقشت هاتان النقطتان فى آخر 1944 فى الولايات المتحدة، ورفضت شخصيات أمريكية عسكرية وبحرية أن تقبل بأن أكثرية ضئيلة فى مجلس الأمن يمكن أن تجبر الولايات المتحدة على أن ترسل قوات إلى الخارج دون موافقة الكونجرس الذى سوف

يرفض التصديق على معاهدة تتضمن التخلى على السيادة القومية على هذا النحو. وعليه فقد اتفق على أن إجماع الدول الكبرى يعتبر "حيوياً لسير المنظمة". أما فيما يختص بحالة ما إذا نشب نزاع اشتركت فيه أحد الدول الكبرى، فكان من رأى الولايات المتحدة ألا تستعمل هذه الدولة حق الفيتو، ولكنها تراجعت إزاء المعارضة السوفييتية البريطانية، واقترح ستالين الحفاظ على إجماع الدول الكبرى فى جميع الحالات.

وعندما عقد مؤتمر يالتا فى فبراير 1945 تناول بالبحث مقترحات دمبرتن أوكس، وقيل حلاً وسطاً لموضوع الجمهوريات السوفييتية بعد أن بينت الولايات المتحدة أنها لم تطالب بمقاعد لولاياتها الـ 48 ! وهو منح أكبر جمهوريتين فى الإتحاد السوفييتى هما: روسيا البيضاء، وأوكرانيا – مقعدين فى الجمعية العامة، على أساس أنهما تتمتعان نظرياً بإدارة شئونها الخارجية. وأما بخصوص استخدام حق الفيتو، فقد إتفق على مبدأ "الإجماع" ومبدأ حق الدولة فى استخدام الفيتو حتى ولو كانت طرفاً فى النزاع.

وقد تطرق المؤتمر بعد ذلك إلى كيفية إختيار الدول التى تدعى إلى المؤتمر التأسيسى لهيئة الأمم المتحدة، فهل تقتصر الدعوة على الدول التى شاركت فى الحرب ضد المحور، أم يفتح الباب لجميع الدول ؟. ولما كان هناك دول لم تعلن الحرب على المحور، ولكنها قدمت مساعدات مؤثرة لمجهود الحلفاء الحربى، مثل مصر، فقد كان الحل الوسط الذى انتهت إليه المناقشة هو أن يسمح للدول التى تعلن الحرب على المحور قبل نهاية فبراير 1945 بالاشتراك فى المؤتمر التأسيسى للأمم المتحدة.

وقد حفز هذا القرار كثيراً من الدول الموالية للحلفاء، والتى ترددت فى إعلان الحرب رسمياً، على إنهاء ترددها.

أما هذا المؤتمر التأسيسى فقد تقرر أن يعقد فى سان فرانسيسكو فى الولايات المتحدة فى 25 أبريل 1945. ومهمته إعداد ميثاق هيئة الأمم المتحدة. وكانت الدول الداعية إلى هذا المؤتمر هى "الثلاث الكبرى" والصين، بينما رفضت فرنسا الاشتراك فى توجيه الدعوة باعتبارها أنها لم تساهم فى دمبرتن أوكس ولا فى "يالتا".

وفى مؤتمر سان فرانسيسكو San Francisco كان أساس النقاش هو اقتراحات دمبرتن أوكس مع ما يتممها فى "يالتا" Yalta وقد استاءت الدول الصغرى والوسطى من أصول التصويت فى مجلس الأمن – فقد كان للأعضاء الدائمين الذين يتمتعون بحق الفيتو Veto سلطات أوسع من السلطات التى كانت لهم فى مجلس عصبة الأمم – ويلاحظ أن الميثاق لم يدخل فى صلب نص معاهدات السلام بخلاف ما حدث فى عام 1919.

وقد استمر انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو من 25 أبريل إلى 25 يونيو 1943، ووضع ميثاق المنظمة الجديد، ويتمضن 19 فصلاً، 111 مادة ومقدمة بليغة يتعهد فيها الموقعون بتسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية، ونبذ استخدام القوة، ويعلنون إيمانهم بحقوق الإنسان ومساواة حقوق الرجال والنساء والأمم الكبرى والصغرى، ومناصرة الحريات الأساسية والتأكيد على حق الشعوب فى تقرير المصير. وأوضح الميثاق أن أعضاء الأمم المتحدة هم:

1. جميع الدول التى اشتركت فى مؤتمر سان فرنسيسكو ووقعت على الميثاق (ومعنى ذلك أن جميع الدول التى أعلنت الحرب على ألمانيا أو اليابان) وكانت هناك صعوبات لقبول الأرجنتين فى مؤتمر سان فرنسيسكو. وأخيراً قبلت فى أول مايو 1943.
2. جميع الدول المسالمة الأخرى التى تقبل إلتزامات الميثاق.

وكان عدد أعضاء هيئة الأمم أثناء جلسة الإفتتاح فى 10 ديسمبر 1945 يضم 21 عضواً.

هيئات ومجالس الأمم المتحدة

طبقاً لما نص عليه الميثاق تتكون الأمم المتحدة من ستة أجهزة رئيسية هى:

1. الجمعية العامة.
2. مجلس الأمن.
3. المجلس الاقتصادى والاجتماعى.
4. مجلس الوصاية.

5. محكمة العدل الدولية.

6. الأمانة العامة.

وهناك أيضاً ثلاث عشرة منظمة منفصلة ترتبط بالأمم المتحدة بمقتضى اتفاقات خاصة عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى، الذى يتولى مهمة التنسيق بينهما، وتتقدم إليه بتقارير سنوية وهى:

1. منظمة العمل الدولية (1946).
2. منظمة الأغذية والزراعة (أكتوبر 1945).
3. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) (4 نوفمبر 1946).
4. منظمة الصحة العالمية (أبريل 1948).
5. البنك الدولى للإنشاء والتعمير (ديسمبر 1945).
6. هيئة التنمية الدولية (سبتمبر 1960).
7. مؤسسة التمويل الدولية (يوليو 1956).
8. صندوق النقد الدولى (ديسمبر 1945).
9. المنظمة الدولية للطيران المدنى (أبريل 1947).
10. إتحاد البريد العالمى (يوليو 1957).
11. الإتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية (1947).
12. المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (مارس 1950).
13. المنظمات الاستشارية البحرية للحكومات (مارس 1958).
14. كما أنشئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1957، على أن تقدم تقارير سنوية إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادى.

أولاً: الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة

تتألف الجمعية من مندوبين عن الدول الأعضاء بواقع خمسة على الأكثر لكل دولة، وتمارس السلطة العليا من ناحية أنها تنتخب الأعضاء غير الدائمين فى مجلس الأمن ، وأعضاء محكمة العدل الدولية، وأعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وأعضاء مجلس الوصاية، وتقبل الأعضاء الجدد أو تفصل من ينقضون تعهداتهم باقتراح من مجلس الأمن.

ولكن سلطتها فى النواحى الأخرى استشارية محضة فهى "تدرس" "وتناقش" "وتوصى " وتفحص التقارير ولا تقرر أبداً. وتوصيات الجمعية ليس لها أى تأثير إلا فى الحد الذى يؤثر فيه سلطتها المعنوية على الدول المعنية. وتعقد دورة سنوية كما تعقد دورات خاصة طارئة خلال 24 ساعة بناء على طلب مجلس الأمن أو طلب غالبية الأعضاء وتعين رئيسها لكل دورة.

ثانياً: مجلس الأمن

يتألف مجلس الأمن من أحد عشر عضواً (وصاروا 15 عضواً بعد ذلك) منهم خمسة دائمون لهم حق الفيتو وهم: الولايات المتحدة، الإتحاد السوفييتى، بريطانيا، فرنسا، الصين. ويمثل مجلس الأمن السلطة الحقيقية لهيئة الأمم المتحدة وهو يكلف بتسوية الخلافات بالطرق السلمية وهى: المفاوضات، التحقيق، الوساطة، التوفيق، التحكيم ، التسوية القضائية، اللجوء إلى الهيئات أو الإتفاقات الإقليمية. ويمكن للمجلس عندما لا تؤدى الطرق السلمية إلى شئ، وعندما يكون هناك تهديد للسلام أو القيام بعدوان، أن يقرر تدابير وقتية مباشرة، ثم تدابير قطعية لتنفيذ قراراته. وهذه التدابير إما أنها لا تقتضى استخدام القوة المسلحة، مثل قطع العلاقات الاقتصادية جزئياً أو كلياً، والمواصلات الحديدية والبحرية والبريدية والتلغرافية، وقطع العلاقات الدبلوماسية، أو أنها تقتضى استخدام القوة العسكرية: مناورات، مظاهرات، حصار، عمليات عسكرية . وتتم بواسطة قوات الطوارئ الدولية. ومن ذلك يتضح أن لمجلس الأمن سلطة فى إتخاذ القرارات أقوى وأنجح من توصيات الجمعية العامة.

ويشترط لصحة القرارات أن تتم بأغلبية تسعة أصوات: خمسة منها للأعضاء الدائمين . ولكل دولة عضواً أو غير عضو الحق فى توجيه شكوى إلى مجلس الأمن، وللمجلس ، على العكس من الجمعية التى لا تعقد من حيث المبدأ إلا دورة واحدة سنوية – أن يعقد جلسة كل 15 يوماً على الأقل. وقد جعلت مدينة نيويورك المقر الدائم لهيئة الأمم المتحدة إعترافاً بجهود الولايات المتحدة أثناء الحرب.

ثالثاً: المجلس الاقتصادى والاجتماعى

ويتألف من سبعة وعشرين عضواً، تنتخب الجمعية العامة كل عام تسعة منهم لفترة مداها ثلاث سنوات. وهو مسئول عن نشاط الأمم المتحدة الاقتصادى والاجتماعى، ويقوم بدراسات فى الشئون الدولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والصحية وما يتصل بها، ويرفع عنها التقارير والتوصيات. كما ينسق الجهود التى تبذلها الوكالات المختصة، وذلك بالتشاور معها وتقديم توصيات إليها وإلى الجمعية العامة وأعضاء الأمم المتحدة.

ويتم الإقتراع فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأغلبية المطلقة، ولكل عضو صوت واحد.

ويصرف المجلس شئونه بواسطة لجان أساسية ولجان فرعية، أنشئ منها ما يلى:

لجنة الإحصاء – اللجنة الاجتماعية – لجنة مركز المرأة – لجنة الإسكان – لجنة حقوق الإنسان – لجنة المخدرات. وهناك أيضاً لجنة فرعية لمنع التمييز العنصرى وحماية الأقليات، وهى تعمل فى نطاق حقوق الإنسان. كما أنشئت أربع لجان اقتصادية إقليمية هى: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتدرس هذه اللجان المشكلات الاقتصادية فى أقاليمها، وتقدم إلى الحكومات توصيات فى الشئون المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، مثل القوى الكهربائية، والنقل المائى، وتنمية التجارة واستخدام الموارد المعدنية والمائية استخداماً أكثر فعالية.

رابعاً: مجلس الوصاية

ويتألف من أعضاء الأمم المتحدة الذين يتولون إدارة بلاد واقعة تحت الوصاية، ومن الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن الذين لا يديرون بلاداً من هذا النوع، ومن عدد كاف من الأعضاء تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات، لإيجاد توازن بين الدول التى تدير بلاداً تحت الوصاية والتى لا تدير بلاداً من هذا النوع.

ومهمة المجلس الإشراف على إدارة البلاد الموضوعة تحت الوصاية، وله أن يضع استثناء عن تقدم الأهالى فى البلاد الموضوعة تحت الوصاية فى النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية. وعلى أساس هذا الاستثناء تضع السلطات المشرفة على إدارة هذه البلاد تقاريرها السنوية. كذلك ينظر المجلس الشكاوى التى يقدمها أهالى هذه البلاد وينظم زيارات تفتيشية دورية يتفق على مواعيدها مع السلطات المشرفة على الإدارة.

خامساً: محكمة العدل الدولية

وهى الهيئة القضائية الأساسية التى ترجع إليها الأمم المتحدة، وتباشر مهامها وفقاً لقانون خاص هو جزء من ميثاق الأمم المتحدة، وهى مباحة للدول التى صدقت على قانونها وتستطيع كل دولة منها أن تعرض قضاياها بشرط أن يحددها مجلس الأمن الذى يجوز له أن يحيل إلى المحكمة أى نزاعى قضائى.

ويشتمل اختصاص المحكمة على جميع المنازعات التى تحيلها إليها الدول. ويجوز للدول أن ترتبط مقدماً بالنزول على أحكام المحكمة فى حالات معينة، وذلك إما بتوقيع معاهدة أو اتفاق ينص فيه على ذلك، أو بإصدار تصريح. ويجوز لأحد الطرفين المتنازعين أن يلجأ إلى مجلس الأمن مطالباً باتخاذ الوسائل الكفيلة بتنفيذ حكم محكمة العدل الدولية، وذلك فى حالة إمتناع الطرف الآخر عن تنفيذ إلتزاماته بموجب هذا الحكم.

وتتكون هيئة المحكمة من خمسة عشر قاضياً يتم إنتخابها باقتراع مستقل فى كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن، ويكون إختيارهم على أساس مؤهلاتهم الشخصية لا على

أساس جنسياتهم. على أن يراعى تمثيل نظم العالم القانونية الأساسية. ويكون إنتخاب القاضى لمدة تسع سنوات.

سادساً: الأمانة العامة

وتتألف من أمين عام تعينه الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن، وعدد من الموظفين يكفى لمواجهة حاجات الهيئة، والأمين العام هو الرئيس الإدارى للأمم المتحدة، وهو يوجه أنظار مجلس الأمن إلى أية مسألة يراها تهدد السلام والأمن الدوليين. وهو يرفع إلى الجمعية العامة تقريراً سنوياً، وما يلزم من تقارير إضافية عن أعمال الأمم المتحدة.

وكان أول أمين عام للأمم المتحدة هو المسيو "ترجفى لى" النرويجى، الذى عين فى أول فبراير 1946. وقد صدر قرار بمد خدمته ثلاث سنوات فى 1950. وفى 10 نوفمبر 1952 قدم استقالته، وعين مستر داج همرشولد السويدى خلفاً له فى 10 أبريل 1953. وقد مدت خدمته هو الآخر خمس سنوات إبتداء من أبريل 1958. ولكنه لقى مصرعه فى حادث طائرة بأفريقيا فى 18 سبتمبر 1961. فعين أوثانت من بورما أميناً عاماً بالنيابة فى 3 نوفمبر 1961. استكمالاً لما تبقى من خدمة مستر همرشولد، ثم عين أميناً عاماً فى نوفمبر 1962. لمدة خمس سنوات إبتداء من قيامه بالعمل فى 3 نوفمبر 1961. وتتابع الأمناء بعد ذلك.

وليس للأمين العام وموظفيه أثناء تأدية أعمالهم أن يتلقوا تعليمات من أية حكومة أو سلطة أخرى غير الأمم المتحدة. وقد تعاهد أعضاء الأمم المتحدة على أن يحترموا الصفة الدولية للأمانة العامة. وألا يحاولوا الضغط عليها وهى تضطلع بمسئولياتها. وفى الوقت نفسه على الأمين العام وموظفيه أن يتجنبوا القيام بأى عمل قد يؤثر فى صفتهم الدولية.

ويتكون جهاز الأمانة العامة على النحو التالى:

مكاتب الأمين العام: وهى المكتب التنفيذى للأمين العام، ومكتب الأمناء المساعدين للشئون السياسية الخاصة أو الشئون القانونية، مكتب المراقب، ومكتب المستخدمين، ومن الإدارات الآتية وهى:

إدارة الشئون السياسية، وشئون مجلس الأمن، وإدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة شئون الوصاية والبلاد غير المتمتعة بالحكم الذاتى، ومن مكاتب الأنباء العامة والخدمات العامة والمؤتمرات.

أوروبا عام 1959

وتظهر فيها الأراضى الألمانية التى وضعت تحت الإدارة الروسية والبولندية عام 1945

مصادر الكتاب

أولاً: مراجع عربية أو معربة

- جرانت وتمبرلى: أوروبا فى القرنين التاسع عشر والعشرين، جزآن، الأول ترجمة بهاء فهمى، والثانى ترجمة محمد على أبو دره ولويس إسكندر، القاهرة 1967.
- جلال يحيى (الدكتور): العالم المعاصر، الإسكندرية 1976.
- جورج كينان: روسيا تتخلى عن الحرب. ترجمة عادل شفيق، القاهرة 1966.
- عبد الحميد البطريق (الدكتور): التيارات السياسية المعاصرة 1815 – 1960، القاهرة 1980.
- عبد العزيز سليمان نوار (الدكتور): التاريخ المعاصر، أوروبا من الحرب البروسية الفرنسية حتى الحرب العالمية الثانية، القاهرة 1977.
- فيشر، هـ. أ. : تاريخ أوروبا فى العصر الحديث 1789 – 1950، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، القاهرة.
- كار، أ. هـ. : ثورة البلاشفة، جزآن، ترجمة عبد الكريم أحمد، القاهرة 1970.
- محمد رفعت: تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، القاهرة 1959.
- يبياتوف وفيدوسوف: تاريخ الإتحاد السوفييتى، موسكو.

ثانياً: مراجع أجنبية

- Arnor, R: The Century of Total War, 1954.
- Allardyce, G. (ed.): The Place of Fascism in History, New Jersy 1971.
- Baumont, M. : La Faillite de la Paix 1918 – 1936, Paris 1946.
- Beloff, M. : Europe and the Europeans. London 1957.
- Black, C. E. & Helmreich: Twentieth Century Europe, New York 1959.
- Brinton, C. : The Temper of Western Europe, 1953.
- Bullock, A. : Hitler, Astudy in Tyranny, U. S. A. 1962.
- Carr, E. H. : International Relations Since the Peace Treaties, 1940.
- Curtin, P. D. (ed.): Imperialism, U. S. A. 1971.
- Duroselle, J. B. : Histoire Diplomatique de 1919 a nos jours, Paris 1953.
- Fay, S. B. : The Origins of the World War, 2 Vols., London 1966.
- Friedell, E. : A Cultural History of the Modern Age, 3 Vols., U. S. A. 1931 – 32.

- Gathorne – Hardy, G. M. : A Short History of International Affairs, 1920 – 1939, London 1942.
- Hart, L. : History of the First World War, London 1976.
- Howe, I. : Aworld History of Our Times, 2 Vols., 1949, 1953.
- Holborn, H. : The Political Collapse of Europe, London 1951.
- Kohn, H. : The Twentieth Century, U. S. A. 1949.
- Marriottott, J. : The Tragedy of Europe, London 1941.
- Moore, B. : Social Origins of Dictatorship and Democracy, U. S. A. 1974.
- Neumann, F. :Behemoth, the Structure and Practice of National Socialism 1933 – 1944, New York 1963.
- Renouvin, V. P. (ed.): Histoire de la Diplomatie, Vol I De 1914 a 1929 (Paris 1957), Vol 2 de 1929 – 1945, Paris 1958.
- Rosenberg, A. : Imperial Germany, the Birth of the German Republic, U. S. A. 1970.
- Rowse, A. L. : The End of an Epoch, Reflections on Contemporary History, 1947.
- Seton – Watson, H. : From Lenin to Malenkov, The History of World Communism, 1953.
- Taylor, A. J. P. : From Napoleon to Stalin, Comments on European History, 1950.
- Watkins, F. : The Political Tradition of the West, A study of the Development of Modern Liberalism, 1948.
- Weinberg, G. L. : Germany and the Soviet Union 1939 – 1941, U.S.A. 1954.
- Wiskemann, E. : The Rome – Berlin Axis, A History of the Relation Between Hitler and Mussolini, 1949.
- Woodward, E. L. : The Origins of the War, London 1940.
- World Peace Foundation: The United Nations in the Making, Basic Documents, 1945.